



جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل : DC/08/12

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

تخصص: علوم تجارية

العنوان:

دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في
ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين: (1990-2015)

إعداد الطالب

ميهوب مسعود

تاريخ المناقشة: 2017/01/26

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

- | | | | |
|------------------------|----------------------|---------------------------|----------------|
| أ.د/ برحومة عبد الحميد | أستاذ التعليم العالي | جامعة محمد بوضياف المسيلة | (رئيسا) |
| أ.د/ بركان يوسف | أستاذ التعليم العالي | جامعة برج بوعريريج | (مشرفا ومقررا) |
| د/ بلعباس رابح | أستاذ محاضر - أ - | جامعة محمد بوضياف المسيلة | (مناقشا) |
| د/ عماري زهير | أستاذ محاضر - أ - | جامعة محمد بوضياف المسيلة | (مناقشا) |
| أ.د/ حمودي حاج صحراوي | أستاذ محاضر - أ - | جامعة سطيف 1 | (مناقشا) |
| د/ طويطي مصطفى | أستاذ محاضر - أ - | جامعة البويرة | (مناقشا) |

السنة الجامعية: 2016-2017



"إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابه في يومه إلا قال في غده لو غيرت هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، ودليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

عماد الأصفهاني

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقني ومكنني من إتمام هذه الأطروحة
فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه
فالحمد لله أوله وآخره.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة ..
إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى روح جدتي جزاها الله عني كل خير

يسعدني أن أتقدم بشكري وتقديري وامتناني للوالدين الكريمين عرفانا بجميلهما، والتماسا
لرضاهما، وتقديرا لتضحيتهما...

إلى زوجتي الكريمة.

إلى أفراد العائلة.

إلى الأرواح التي سكنت روحي أروى وسيرين.

إلى كل الأصدقاء من دون استثناء.

إلى كل من جمعني بهم الأقدار خلال الدراسة أو العمل.

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل وأخص بالذكر الأستاذة آيت حمودة سميرة.

أهدي باكورة عملي هذه...

ميهوب مسعود

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري وفائق احترامي إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر: المشرف الأستاذ الدكتور بركان يوسف والدكتور محمد يعقوبي الذين تفضلا بالإشراف على هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية، ولم يدخرا جهدا في مساعدتي بما قدماه من توجيهات ونصائح ثمينة زادت من قيمة الدراسة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع الأطروحة، وحضورها للمشاركة في إثراء جوانبه.

❖ فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ	مقدمة عامة
الفصل التمهيدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية والإستقرار الاقتصادي الكلي	
02	تمهيد.....
02	I- لإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية.....
02	I.1- مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية.....
04	I.2- أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية الكلية.....
05	I.3- أنواع السياسات الاقتصادية الكلية.....
07	II - السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق منظومة الإستقرار الاقتصادي الكلي.....
07	II.1- تعريف الإستقرار الاقتصادي الكلي وتحديد مؤشراتته (أهداف السياسة الاقتصادية الكلية).....
09	II.2- الإستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.....
11	III- أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.....
11	III.1- السياسة المالية.....
15	III.2- السياسة النقدية.....
17	III.3- السياسة التجارية.....
19	III.4- سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي.....
23	خلاصة الفصل التمهيدي.....
الفصل الأول: محددات الإستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة	
25	تمهيد.....
25	I- محددات النمو الاقتصادي في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.....
25	I.1- الإطار المفاهيمي للنمو والتنمية الاقتصادية.....
35	I.2- محددات النمو الاقتصادي في ضوء النظرية الاقتصادية (نماذج النمو الاقتصادي)
44	I.3- محددات النمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.....
46	II - محددات التضخم في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.....
46	II.1- الإطار المفاهيمي للتضخم (تعريفه، أنواعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية).....
50	II.2- محددات التضخم في ضوء النظرية الاقتصادية.....

61	II -3. مددات للتضم في ضوء الدراسات السابقة.....
63	III - مددات البطالة في ضوء النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة.....
63	III-1. الإطار المفاهيمي للبطالة (التعريف والأنواع).....
67	III-2. مددات البطالة في ضوء النظرية الإقتصادية.....
78	III-3. مددات البطالة في ضوء الدراسات السابقة.....
80	IV - مددات التوازن الخارجي في ضوء النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة.....
80	IV-1. الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات (التعريف، الأهمية والمكونات).....
85	IV-2. الإختلال في ميزان المدفوعات وعلاقته بالإقتصاد المحلي (تحليل نظري).....
91	IV-3. السياسات الإقتصادية والعلاقة بين التوازن الداخلي والخارجي.....
94	IV-4. مددات التوازن الخارجي في ضوء الدراسات السابقة.....
96	خلاصة الفصل الأول.....
لفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الطلي في الجزائر (1990-2014)	
99	تمهيد.....
99	I - مددات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر وفق التحليل العاملي والإنحدار البسيط.....
100	I-1 - مددات النمو الإقتصادي باستخدام التحليل العاملي والإنحدار البسيط.....
101	I-2 - مددات التضخم باستخدام التحليل العاملي والإنحدار البسيط.....
102	I-3 - مددات البطالة باستخدام التحليل العاملي والإنحدار البسيط.....
104	I-4 - مددات التوازن الخارجي باستخدام التحليل العاملي والإنحدار البسيط.....
105	II - تحليل سلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الطلي في الجزائر باستخدام المحاور العاملة والمربع السحري لكالدور خلال الفترة 1990-2000.....
105	II-1 - المرحلة الأولى: مرحلة التثبيت الإقتصادي (1990-1994).....
137	II-2 - المرحلة الثانية: مرحلة التعديل الهيكلي والمرحلة الإنتقالية (1995-2000).....
157	III - تحليل سلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الطلي في الجزائر باستخدام المحاور العاملة والمربع السحري لكالدور خلال الفترة 2001-2014 (فترة برامج الإنعاش الإقتصادي).....
158	III-1. مضمون برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014).....
166	III-2. تقييم برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014) وفق منظومة الإستقرار الإقتصادي الطلي.....
183	خلاصة الفصل الثاني.....

لفصل الثالث: ممداء الإسقرار الإاااا الكلى فى ضوء القياس الإاااا	
186	ااااا.....
186	I- النمذجة القياسية للنمو الااااا فى الجزائر خلال الفترة (1990-2014).....
186	I-1- ااااا ااااا الااااا الااااا بااااا نموذج Barro.....
191	I-2- ااااا ااااا الااااا الااااا بااااا ااااا بين نموذج Solow الااااا ونموذج Barro.....
200	II- النمذجة القياسية للااااا فى الجزائر خلال الفترة (1990-2014).....
200	II-1- ااااا ااااا الااااا بااااا الااااا الااااا.....
206	II-2- ااااا ااااا الااااا بااااا الااااا الااااا.....
209	II-3- ااااا الااااا الااااا الااااا للااااا الااااا فى الجزائر خلال الفترة (1990-2014)
216	III- النمذجة القياسية للباطالة فى الجزائر خلال الفترة (1990-2014).....
216	III.1- ااااا ااااا الااااا بااااا الااااا الااااا.....
221	III.2- ااااا ااااا الااااا الااااا فى الجزائر (المنظور الكينزى)
222	III.3- ااااا ااااا الااااا الااااا فى الجزائر (المنظور الكلاسيكى)
224	IV- النمذجة القياسية للااااا الااااا فى الجزائر خلال الفترة (1990-2014).....
224	IV.1- ااااا ااااا الااااا بااااا نموذج رياضى معدّل.....
229	IV.2- ااااا ااااا الااااا بااااا الااااا الااااا.....
240	ااااا الااااا الااااا.....
243	ااااا ااااا
	ااااا الااااا
	ااااا الااااا

❖ قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حجم الإنفاق الإستثماري حسب القطاعات للفترة 1970-1973	109
02	حجم الإنفاق الإستثماري حسب القطاعات للفترة 1974-1977	110
03	التوزيع النسبي لتمويل الإستثمارات العمومية المخططة للفترة 1970-1977	112
04	تطور خدمات الديون خلال الفترة 1970-1980	114
05	توزيع الاستثمار بين القطاعات للمنظومة الخماسي الأول (80-84)	117
06	التوقعات والإنجازات لمعدلات النمو لمختلف القطاعات (80-84)	118
07	تطور مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية (1985-1989)	119
08	تطور عناصر الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الخام (1985-1991)	123
09	مقارنة معدلات الفائدة على القروض خلال فترة التخطيط المركزي	126
10	العلاقة بين أسعار البترول ومعدلات البطالة خلال الفترة (1985-1991)	126
11	توقعات تطور أسعار البترول والمديونية خلال الفترة (1992-1997)	130
12	عناصر الميزانية العامة ومعامل السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1991-1994	135
13	القيم الإسمية والحقيقية لعناصر الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2000	141
14	تطور معامل السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة: 1995-2000	144
15	تطور عمليات التصفية والخصصة وانعكاسها على حجم العمالة	146
16	التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الخام للفترة (1997-2000)	150
17	تطور واردات المواد الغذائية والتمويل الصناعي بالقيم الحقيقية للفترة (1994-2000)	154
18	مخصصات البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الإنعاش الإقتصادي	160
19	المخصصات الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	162
20	المخصصات الأولية لمنظومة التنمية الخماسي (2010-2014)	164
21	تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية للفترة (2001-2014)	170
22	معدل استخدام قدرات الإنتاج الصناعي للفترة (2001-2012)	170
23	درجة التنوع الإقتصادي في الجزائر للفترة (1997-2014)	171
24	توزيع العمالة على القطاعات الإقتصادية للفترة (2001-2014)	173
25	تطور حجم الصادرات والإحتياجات النفطية الجزائرية للفترة: (2010-2014)	178
26	تطور معامل السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة: (2001-2014)	180
27	تقدير دالة الناتج المحلي الخام وفق نموذج Barro المعدل للفترة: 1990-2014	188
28	تقدير دالة الناتج المحلي الخام بالدمج بين نموذج سولو الموسع ونموذج بارو للفترة:	191

	2014-1990	
194	تقدير دالة الناتج المحلي الخام للفترة: 2014-1990 بإضافة AR(1)	29
195	تقدير دالة الناتج المحلي الخام للفترة: 2014-1990 بإضافة MA(1)	30
196	تقدير دالة الناتج المحلي الخام للفترة: 2014-1991 بإضافة MA(1)	31
201	تقدير دالة المستوى العام للأسعار وفق المتغيرات الداخلية للفترة: 2014-1990	32
201	تقدير دالة المستوى العام للأسعار بعد حذف كتلة الأجور في الفترة: 2014-1990	33
203	تقدير النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والمصادر الداخلية بإضافة AR(1)	34
204	تقدير النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والمصادر الداخلية بإضافة MA(1)	35
205	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج Ipc باستخدام Breusch-Godfrey (LM Test)	36
207	تقدير دالة المستوى العام للأسعار وفق المتغيرات الخارجية في الفترة: 2014-1990	37
208	تقدير النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام والأسعار والمصادر الداخلية بإضافة AR(1)	38
209	تقدير النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام والأسعار والمصادر الخارجية بإضافة MA(1)	39
210	تقدير النموذج العام للمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2014-1990)	40
211	تقدير النموذج العام للمستوى العام للأسعار بإضافة AR(1)	41
212	تقدير النموذج العام للمستوى العام للأسعار بإضافة MA(1)	42
213	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج IPC العام باستخدام Breusch-Godfrey (LM Test)	43
217	تقدير دالة البطالة وفق المتغيرات المعتمدة للفترة: 2014-1990	44
218	تقدير النموذج المقدر لدالة البطالة في الجزائر بإضافة AR(1)	45
219	تقدير النموذج المقدر لدالة البطالة في الجزائر بإضافة MA(1)	46
222	تقدير دالة البطالة بعد إضافة الأجور الإسمية للفترة: 2014-1990	47
223	تقدير دالة البطالة بعد إضافة الأجور الحقيقية للفترة: 2014-1990	48
225	تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الرياضي المعدل للفترة: 2014-1990	49
226	تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الرياضي المعدل بعد حذف خدمات الديون	50
227	تقدير النموذج الرياضي المعدل لدالة التوازن الخارجي بإضافة AR(1)	51
228	تقدير النموذج الرياضي المعدل لدالة التوازن الخارجي بإضافة MA(1)	52
230	تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي للفترة: 2014-1990	53

231	تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي بعد حذف متغيرة خدمة الدين الخارجي	54
232	تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين وإضافة AR(1)	55
233	تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين وإضافة MA(1)	56
234	تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي بعد حذف الحد الثابت	57
235	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لدالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي بعد حذف الحد الثابت باستخدام Breusch-Godfrey (LM Test)	58
236	تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف الحد الثابت وإضافة AR(1)	59
237	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لدالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي بعد حذف الحد الثابت وإضافة AR(1) باستخدام Breusch-Godfrey (LM Test)	60
237	تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف الحد الثابت وإضافة MA(1)	61

❖ قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	05
02	مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب	06
03	منظومة الاستقرار الإقتصادي الكلي (المربع السعري كالدور)	08
04	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي	43
05	استعادة التوازن النقدي عبر تأثير النقود على الدخل والنتائج	52
06	لتضمن النتائج من الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي (رؤية كينز)	54
07	التوازن في سوق العمل (رؤية الكلاسيك)	69
08	التوازن في سوق العمل (رؤية الكينزيون)	71
09	منحنى فيليبس المعدل	73
10	التحرك على منحنى فيليبس المعدل	74
11	منحنى فيليبس في الأجل الطويل	75
12	الإستبدال اللامتناسق بين التضخم والبطالة	76
13	نموذج الأجور التعاقدية ليفشر	77
14	محز الميزان الجاري ومستوى توازن الدخل والنتائج	88
15	منحنى J - J Curve	89
16	السياسة المالية والنقدية في ظل سعر الصرف الثابت	92
17	أداء مؤشرات الاستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (1985-1989)	120
18	أداء مؤشرات الاستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (1990-1991)	125
19	أداء مؤشرات الاستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (1992-1993)	132
20	أداء مؤشرات الاستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (1995-2000)	149
21	أداء مؤشرات الاستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (2001-2014)	167
22	تطور نسبة نمو الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام للفترة (2001-2014)	168
23	العلاقة بين الإستثمار الخاص والعام بالقيم الحقيقية للفترة (2001-2014)	169
24	نمو التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات للفترة: 2001-2014	174
25	تطور عناصر ميزان التجارة المنظورة في الجزائر للفترة (2001-2014)	176
26	التأثير السلبي للنظرية الكينزية واستراتيجية النمو اللامتوازن	177
27	الحجم الحقيقي للواردات خلال الفترة: 2001-2014	181

193	دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية لبواقبي النموذج المقدر للذاتج المحلي الخام	28
202	دالة ACF و PACF لبواقبي النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والمصادر الداخلية	29
207	دالة ACF و PACF لبواقبي النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والمصادر الخارجية	30
211	دالة ACF و PACF لبواقبي النموذج العام للمستوى العام للأسعار	31
218	دالة ACF و PACF لبواقبي النموذج المقدر لدالة البطالة	32
226	دالة ACF و PACF لبواقبي النموذج الرياضي المعدل المقدر لدالة التوازن الخارجي	33
231	دالة ACF و PACF لبواقبي النموذج الخطي المقدر لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين	34
235	دالة ACF و PACF لبواقبي النموذج الخطي المقدر لدالة التوازن الخارجي بعد حذف الحد الثابت	35

هتقدمه جامعة

تمهيد:

ظلت قضية التنمية أحد المحاور الأساسية على الساحة الإقتصادية العالمية، كيف لا وهي التي شغلت الفكر الإقتصادي منذ القدم خصوصا للبلدان النامية التي واجهت مشكلات حادة بخصوص بناء تنميتها المستقلة وتحقيق تقدمها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي... تلك المشكلات التي نجمت عن تبني مفاهيم وأنماط وسياسات تنموية حاولت محاكاة نموذج النمو ومنهج التنمية في الدول المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى تعثر الجهود التنموية ووصولها إلى طريق مسدود، يضاف إلى ذلك المشكلات التي نجمت عن أنماط التفاعل مع الإقتصاد الدولي والتعامل مع مستجداته في مجال التجارة والإستثمار والتمويل الخارجي ونقل التكنولوجيا... الأمر الذي تجلّى في ضعف الموقع النسبي لهذه البلدان واستمرار تخلفها وتطور تبعيتها.

إن المشكلات السابقة جميعها تعكس منهجا تنمويا مشوها وتابعا يُمعد إنتاج أوضاع التخلف ويُمدد علاقات التبعية بصورة تؤدي إلى تفاقم وتطور الأزمة التنموية. إنه النمط الذي يتجه للخارج أكثر من توجهه للداخل، ويعتمد على الحلول والنظريات الجاهزة بدلا من استنباطها من واقع المعاناة بما يتناسب مع الظروف والأوضاع والمستجدات.

إن تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي كهدف لأي عملية تنموية في إطار جملة من السياسات الإقتصادية الكلية شكّل المحور الرئيسي الذي سعت دول العالم باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها إلى إعطائه القسط الوافر من الأهمية، كيف لا وهي التي عملت جاهدة إلى تثبيت أساساته وإرساء قواعده للحيلولة دون الوقوع في أزمات من شأنها المساس بالمنظومة الإقتصادية والإجتماعية في العمق.

إن إشكالية الإستقرار الإقتصادي الكلي في الدول النامية تتعلق بالأساس في الإختلالات الهيكلية وضعف السيطرة على الموارد والأنشطة الإقتصادية والإعتماد الكبير على حصيلة التجارة الخارجية التي تُعد المواد الأولية المصدر شبه الوحيد المعدّل لكفة ميزانها، هذه المعطيات التي جعلت الإستقرار المنشود يتمثل في كيفية حل مشكلة الجمود الإقتصادي عموما والإنتاجي خصوصا، وفي كيفية ضمان نمو للطاقت الإنتاجية إلى الحد الذي يسمح بتشغيلها بكفاءة عالية للوصول إلى التنمية الإقتصادية والحفاظ على الإستقرار الإقتصادي المستدام.

عانى الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات عديد المشاكل الإقتصادية التي وقفت عقبة أمام تقدمه في مجال التنمية فالنهج الإشتراكي المٌتبّع وما رافقه من استراتيجية تنموية اتجهت في معظمها نحو ترقية قطاع الصناعات الأساسية خلف إختلالات هيكلية كبيرة مست الإقتصاد الوطني وعمقت من تدني معدلات النمو مقابل زيادة في حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة واستمرار العجز في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تُشكله من ضغوط تعوق التقدم الإقتصادي والإجتماعي، وهو ما أدى إلى زيادة الإعتماد على الخارج للحصول على الإحتياجات الأساسية من السلع والخدمات في مقابل ضخ المزيد من براميل

النفط إلى الحد الذي زاد من عمق التبعية، كل هذه الصعوبات وغيرها دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الإقتصادي تهدف إلى إعادة توجيه الإقتصاد الوطني لقوى السوق وتحقيق الإستقرار الإقتصادي المنشود.

ولقد بدأت الجزائر منذ مطلع التسعينيات للقرن الماضي في تطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع، مما يُعتبر تراجعاً عن السياسات الإقتصادية التي كانت سائدة لمدة ثلاثة عقود، هذه الإصلاحات التي أصبحت خياراً محتوماً بعد التنازل الغير مرغوب لأسعار البترول في السوق النفطية العالمية، فكانت البداية مع أول تقرب نحو الهيئات المالية الدولية نهاية 1989 وبداية 1990، لتدخل معها الجزائر في جملة من التعديلات والتصحيحات سواء الذاتية منها أو تلك الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تلتها برامج إنفاقية كبرى تزامنت مع عودة الرواج للسوق البترولية العالمية، كل ذلك لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة وإرساء الإستقرار الإقتصادي المستدام الذي تتحدد عوامله داخليا ويكون تحت نطاق التحكم المحلي.

إشكالية الدراسة:

إن الإصلاحات المطبقة والبرامج الإنفاقية الموسعة المعتمدة في الجزائر والمنوط بها إحداث الإستدامة في منظومة الإستقرار الإقتصادي الكلي، تستدعي - اليوم وبعد مرور أكثر من 25 سنة على بدايتها - إخضاعها إلى التقييم الجاد لكشف مواقع النجاح والفشل التي نجمت عنها، وهو ما يحيلنا إلى طرح السؤال التالي كمنطلق للبحث:

- ما مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر؟.

ومن أجل الإحاطة بمجثيات الموضوع قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الإختلالات الاقتصادية والمالية التي عانت منها الجزائر؟ وكيف يمكن معالجتها وذلك حسب وجهة نظر الهيئات المالية الدولية؟.
- ما هو مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وما هو الإطار النظري الذي بُنيت عليه تلك الإصلاحات؟ وهل كان تطبيق تلك النظريات وفق منهجية علمية سليمة ساهمت في إنجاح عملية الإستقرار أم أن الإختيار النظري كان غير موفق وساهم في تعميق الإختلالات وزيادة التبعية؟.
- ماهي اتجاهات تطور مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر؟، وهل جاءت محددات تلك المؤشرات وفق النتائج المرغوبة؟.

الفرضيات:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية كمنطلق للبحث:

- **الفرضية الأولى:** معدلات النمو الموجبة هي نتاج حجم النمو في قطاع المحروقات (نمو ظريفي)، فالأداء الجيد الظاهري يخفي هشاشة الإقتصاد الجزائري المعتمد على النفط بشكل يجعل الإهتمام لا يتجه نحو تحديد معدل التراكم في القطاعات خارج المحروقات ولا نحو إنتاجية القطاع الصناعي والفلاحي.
- **الفرضية الثانية:** إن المنحى التنازلي لمعدلات التضخم ناتج بالأساس عن اعتماد سياسة الإستيراد لتغطية الطلب المحلي المتزايد.
- **الفرضية الثالثة:** إذا كانت السياسات التشغيلية قد عملت على تقليص نسبة البطالة فإن أساس هذه السياسات هو الأغطية المالية الهائلة الآتية من عائدات المحروقات نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن نسب البطالة المنخفضة ظرفية ولا تنم عن أي تطور اقتصادي من شأنه التأثير في هذا المؤشر.
- **الفرضية الرابعة:** إن تحسن الوضع العام لميزان المدفوعات يرجع بصفة أساسية للإرتفاعات المتتالية لأسعار البترول في الأسواق النفطية العالمية.

أهمية الموضوع:

إن تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي ليس هو القضية المحورية فقط، بل في طريقة ومصادر هذا الإستقرار، فعلى سبيل المثال فإن معدل نمو متوسط ومستدام يتضمّن خلق فرص عمل وخفض مستويات الفقر يكون مفضلاً على معدل نمو أعلى تتدخل فيه عوامل خارجية ليست في نطاق التحكم المحلي، ويحتوى إمكانية أكبر لمقاومة التقلبات والأزمات، وانطلاقاً من هذا فإن البحث في مصادر ومحددات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر يمثل موضوعاً في غاية الأهمية بل إنّ الوضع الحقيقي للإقتصاد الجزائري، وإعطاء صورة واقعية أمام متخذي القرار عن مختلف مراحل تسيير الإقتصاد الوطني وما أفرزته من نتائج وأخطاء في السياسات السابقة، حتى تأتي القرارات المستقبلية متوافقة مع ما يتطلبه الواقع وما تقتضيه الظروف الإقتصادية والإجتماعية.

أهداف الدراسة:

يمكن إبراز أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:

- توضيح المعايير والأدوات المتبعة لتحقيق أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي (تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي).
- إبراز الإختلالات الاقتصادية والمالية السائدة في الجزائر والتعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية.
- محاولة معرفة اتجاهات تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الإنفاقية الكبرى.
- الإستكشاف التجريبي القياسي لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، ومعرفة محددات تلك المؤشرات في ضوء الإصلاحات الاقتصادية.
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لسلوك تلك المؤشرات، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، بداية من سنة 1990 التي تُشكل منعرجا في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث كانت بداية التحول إلى اقتصاد السوق وبداية برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل مؤسسات النقد الدولية، وتمتد الفترة إلى غاية 2014 تاريخ انتهاء آخر برنامج إنفاقي موسع لحد الآن، مع إجراء محاكاة تاريخية اعتمادا على معطيات سنة 2015 لإضفاء مزيد من المصدقية للنتائج المحصل عليها.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا نعتمد في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل سلوك المؤشرات المدروسة، كما سنستخدم المنهج الإستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لإستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

مخطط الدراسة:

حتى يتم التطرق إلى هذه الدراسة بشكل مفصل ارتأينا تقسيم العمل إلى ثلاثة (03) فصول مسبقة بفصل تمهيدي، وذلك وفق الترتيب التالي:

- **الفصل التمهيدي¹** + خصص لدراسة الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية والإستقرار الإقتصادي الكلي، مع التعرض لأهم الأدوات المستخدمة لتحقيق منظومة الإستقرار بداية من السياسة المالية والنقدية والتجارية، وانتهاءً بسياسة التثبيت والتعديل الهيكلية المطروحة من قبل الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

- **الفصل الأول:** يتم تخصيصه لدراسة محددات الإستقرار الإقتصادي الكلي في ضوء النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة، وذلك بداية بمحددات النمو الإقتصادي والتضخم والبطالة وانتهاءً بمحددات التوازن الخارجي حيث يُشكل هاللفصل قاعدة نظرية يُستنبط منها أهم المتغيرات التي يُمكن أن تُفسر سيوروة مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في الجزائر، مع توضيح مختلف العلاقات التي تربط بين تلك المتغيرات المقترحة حتى يُمكن استخدامها بشكل أفضل في التحليل انطلاقاً من الفصل الثاني.

- **الفصل الثاني:** الذي يتطرق إلى تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (1990-2014)، حيث تكون البداية بضبط المتغيرات المقترحة في الفصل الأول وفق محاور عاملية يتم التأكد من مقدرتها التفسيرية بربط تلك العوامل المستخرجة مع المؤشرات المشكلة لمنظومة الإستقرار، ثم الإنتقال إلى التحليل باستخدام تلك المحاور المستخرجة والمربع السحري لكالدور للفترة 1990-2000 التي تشكل فترة الإصلاحات المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية تتخللها بعض المبادرات الذاتية، ثم تحليل فترة برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014)، هذه المراحل تكون مسبقة بعرض مختصر لمسار التنمية قبل 1990 حيث أن نتائج تلك المرحلة كانت لها انعكاسات كبيرة على الفترات اللاحقة.

- **الفصل الثالث:** الذي يتم فيه إخضاع المتغيرات الشارحة لسيوروة الإستقرار الإقتصادي الكلي إلى أدوات القياس الإقتصادي، وذلك لإضفاء المزيد من الدقة على النتائج المتحصل عليها في الفصل التحليلي، حيث نستخدم المرونات لتقدير درجة تأثير كل متغير مفسر على المتغير التابع، وذلك بداية بتقدير نموذج للنتائج المحلي الخام (النمو الإقتصادي)، التضخم، البطالة ثم ميزان المدفوعات. وتنتهي الدراسة بخاتمة عامة مدعمة باقتراحات تُخصُّ الموضوع.

الفصل التمهيدي:

مدخل إلى السياسات
الاقتصادية الكلية والاستقرار
الاقتصادي الكلي

تمهيد:

تعتبر السياسة الاقتصادية الترجمة الواقعية للنظرية الاقتصادية الكلية، حيث تستمد منها أدواتها وتكشف قوة وسلامة منهجيتها في التعامل مع الواقع الاقتصادي، ومن هذا المنطلق فإن الحاجة إلى سياسات اقتصادية تستوعب التحولات والتحديات للقرن الجديد وتحقق الإستقرار المنشود أصبح ضرورة ملحة تفرض نفسها على الساحة وبقوة، فالتحول نحو آليات السوق من خلال إقرار مجموعة من البرامج الإصلاحية والقيام بعمليات خصخصة للقطاع العام وانفتاح الاقتصاديات على العالم الخارجي في إطار استراتيجيات ذات توجه تصديري والتحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية التي تطبعها زيادة في تدفقات رؤوس الأموال... إلخ، تدعوا في مجملها إلى المزيد من الإهتمام بالسياسة الاقتصادية الكلية ودراسة أنواعها وآلياتها وأدواتها لتحقيق الهدف الأساسي المتوقع منها ألا وهو تحقيق منظومة الإستقرار الاقتصادي الكلي.

انطلاقاً مما سبق، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أساسيات السياسة الاقتصادية الكلية من خلال تناول ماهيتها وأنواعها وأسلوب إعدادها، والتعرف على أهدافها الأساسية والتي تشكل في مجموعها منظومة متكاملة تمثل مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي المنشود، ثم نحاول التعرض إلى مكونات السياسة الاقتصادية الكلية والإجراءات المنضوية تحتها بداية من السياسة المالية والسياسة النقدية ثم السياسة التجارية لتكون سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي خاتمة هذا الفصل.

I - الإطار المفاهيمي للسياسة الاقتصادية الكلية:

تلعب الدولة دوراً هاماً وأساسياً في إدارة الإقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الإستقرار السعري ولتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع ومنع الإحتكارات الخاصة، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية كالأمن والدفاع والقضاء¹، وتعتبر السياسة الاقتصادية أداة الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية ومظهرها من مظاهره لمواجهة الإختلالات وتحقيق التوازنات المطلوبة داخل المنظومة الاقتصادية، لذا أصبحت الحاجة تشتد في وقتنا الحاضر إلى إيجاد سياسات اقتصادية كلية تستوعب كل التحولات والتحديات التي تطبع اقتصاديات العالم.

I - 1 - مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية:

يشير مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية حسب وجهة نظر Xavier Greffe إلى كونها "مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه²، والتي من شأنها أن تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"¹.

¹ - سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص8.

² - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص24.

الفصل التمهيدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية والإستقرار الإقتصادي.....

إن المتأمل في التعريف السابق لمفهوم السياسة الاقتصادية الكلية يجد أنها لا تخرج عن كونها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف المنشودة للإقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة"².

يضاف إلى ما سبق أن السياسة الاقتصادية الكلية للدولة هي "مجموعة من الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها"³، وعليه فإن مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية لا يتعدى كونه: أهداف + أدوات + زمن، وبذلك فهي تتقارب مع السياسة الاقتصادية الجزئية، لكن الإختلاف بين المفهومين تحدده اعتبارات القائم بالتصميم وإدارة التطبيق حيث تكون الدولة الطرف المسؤول عن العملية في السياسة الاقتصادية الكلية بينما القائمون على إدارة المشروع هم المعنيون بهذه المهمة في السياسة الاقتصادية الجزئية، كما يختلف المفهومان في نطاق التطبيق حيث أن مجال تطبيق السياسة الاقتصادية الكلية يكون الإقتصاد الوطني ككل بينما يُشكل المشروع كوحدة اقتصادية صغيرة المجال المستهدف للسياسة الاقتصادية الجزئية، وهو ما يعني أن تأثير السياسة الاقتصادية الكلية أشمل وأكثر صعوبة في التطبيق وآثاره قوية وعميقة تمس كافة الكيانات الاقتصادية للدولة مما يستوجب إعطائها الإهتمام الأكبر عند التصميم والتطبيق.

من ناحية أخرى، تتمثل السياسة الاقتصادية الكلية في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية محددة، وبتعبير الإقتصاد القياسي فهي تعمل على التحكم في بعض المعلومات التي يقع عليها الإختيار كأدوات تُستخدم لتحقيق قيم مستهدفة لمتغيرات تمثل الأهداف الاقتصادية للدولة، ولاشك أن اختيار الوسائل يكون محددًا بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير فيها، ولعل ذلك يشير إلى أن الأهداف يمكن أن تكون كمية ونوعية، والأدوات يمكن أن تكون كمية ونوعية أيضا، كما أن تعبير السياسة الاقتصادية الكلية مرن بحيث يمكن أن يتسع ليشمل العديد من الأدوات (الوسائل) والأهداف المترابطة، وهو ما يشير في هذه الحالات إلى وجود سلسلة مرتبطة ببعضها البعض من البرامج التي تعمل على تحقيق هدف أو أهداف اقتصادية كلية للإقتصاد الوطني مثل النمو الإقتصادي، التوظيف الكامل، واستقرار الأسعار وغيرها⁴.

تختلف السياسة الاقتصادية الكلية بإختلاف النظم الاقتصادية وذلك لأن النظام الإقتصادي يحدد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية وآثارها وحدودها، وعند الدخول في التفاصيل يظهر الإختلاف الواضح بين السياسات الاقتصادية الكلية على مستوى كل نظام، فكل نظام ومجتمع له خصائصه التي تميزه عن الآخر فالنظم الرأسمالية تختلف عن النظم الاشتراكية ولكل أهدافها وآلياتها التي تعمل بها، بل إن هياكل السياسة

1 - نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الإقتصاد (التحليل التجميعي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص153.

2 - عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003، ص14.

3 - رضا العدل، التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص325.

4 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص15.

الفصل التمهيدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية والإستقرار الإقتصادي.....

الإقتصادية الكلية تختلف بين المجتمعات وبعضها البعض، فدول أوروبا الغربية تختلف في سياستها الإقتصادية الكلية عن تلك الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وهكذا¹.

تُثار مسألة أخرى في هذا الصدد تتعلق بالعلاقة بين السياسة الإقتصادية الكلية والنظرية الإقتصادية الكلية، فالأولى تُعبر عن الجانب التطبيقي للثانية، لكن ليس معنى ذلك أن الإثنين يشكلان مفهوما واحداً، فتحليل السياسة الإقتصادية الكلية يستند إلى التحليل الإقتصادي الكلي الذي توفره وتقوم عليه النظرية الإقتصادية الكلية.

يمكن القول أنه لا معنى لسياسة إقتصادية سليمة إلا إذا قامت إستناداً إلى نظرية إقتصادية علمية صحيحة، وهي النظرية الإقتصادية الكلية، ومهمة النظرية في التطبيق العملي هو تحديد الأسس وتوفير الأدوات التحليلية والمعلومات التي تُكن بموجبها تصميم السياسة الإقتصادية السليمة لمواجهة المشاكل الإقتصادية الكلية وإيجاد الحلول المناسبة لها، فدراسة حجم الدخل الكلي وحجم التوظيف ومستويات الأجور والأسعار والنظرية النقدية ونظرية التجارة الدولية، وإقتصاديات النمو، ومعدل النمو الإقتصادي... وغيرها هي موضوعات وجوانب النظرية الإقتصادية الكلية، هذه الدراسة تُمكن مصممي وصانعي السياسة الإقتصادية من إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل البطالة، وتحقيق الإستقرار في حجم التوظيف، وتجنب ذبذبات التضخم والإنكماش، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والسعري، والعمل على دفع عجلة النمو الإقتصادي².

I - 2 - أسلوب إعداد السياسة الإقتصادية الكلية:

حتى يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات هي³:

- **تحديد الهدف:** قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، وحتى تُحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم مثلاً يجب أولاً تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة ويمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

- **تحديد البدائل:** بغرض تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة، وعند الإبتداء تُستعمل واحدة أو أكثر، ففي حالة التضخم (المثال السابق) فإن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم، فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل: فرض ضريبة معينة لإمتصاص قسم من النقد الفائض، خفض الإنفاق الحكومي، كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض المعروض النقدي.

¹ - رشيد بوعافية، السياسة الإقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من 2000-2010، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 13.

² - المرجع نفسه، ص 14.

³ - بالتصرف عن: حودة عبد الخالق، الإقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص 157.

الفصل التمهيدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية والإستقرار الإقتصادي الكلي.....

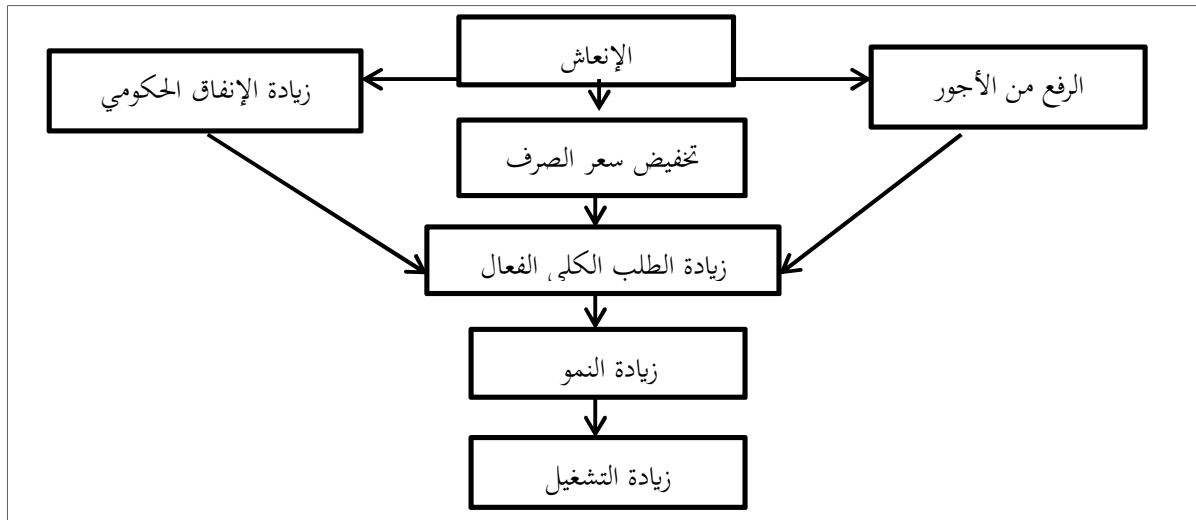
- تحليل البدائل: يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلاً دقيقاً مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثارها، بمعنى في ظاهرة التضخم دائماً ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام؟، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي؟، وهنا يكون راسم السياسة أمام عدة حلول وما عليه إلا أن يختار الحل المناسب كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أو بمعنى آخر معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن تطبيق هذا الحل في الماضي، وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل، وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية فستكون الخطوة الأخيرة هي اتخاذ قرار يتبنى هذه السياسة وتحديد الوسائل اللازمة لتنفيذها.

I - 3- أنواع السياسات الاقتصادية الكلية:

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية¹:

أ- سياسة الضبط: تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التشغيل الشامل- هذا بالمفهوم الضيق- أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية وكل السياسات المضادة للأزمة).

ب- سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الإنتاجية باستخدام العجز الموازي، تحفيز الإستثمار، الأجور والإستهلاك، تسهيل القروض... إلخ، وهذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي (الرفع من الطلب الكلي الفعال)، والبيان الموالي يوضح ذلك:
الشكل رقم 01: مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش.



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، 2010، ص70.

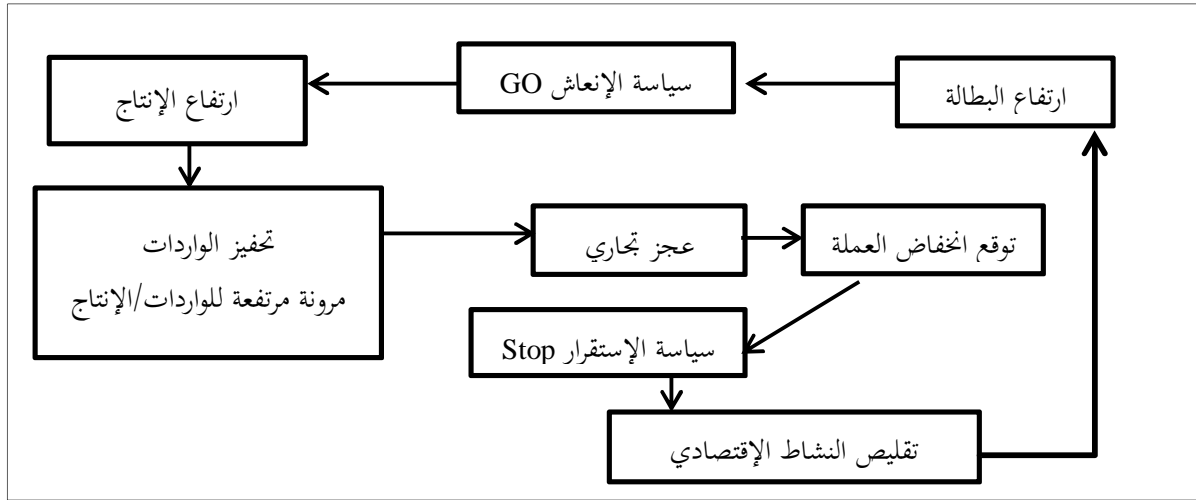
¹ - بالصرف عن: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

ج- سياسة الإنكماش:

وهي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل: الإقتطاعات الجبرية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الإقتصادي.

د- سياسة التوقف ثم الذهاب:

هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الإنكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.
الشكل رقم 02: مخطط توضيحي لسياسة التوقف ثم الذهاب.



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص33.

ه- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:

وتعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكيف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتميز بإعطاء أولوية للقطاعات المصدرة وتفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الإقتصادي والتشغيل.

II - السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق منظومة الإستقرار الإقتصادي الكلية:

II - 1 - تعريف الإستقرار الإقتصادي الكلي وتحديد مؤشراتته (أهداف السياسة الاقتصادية الكلية):

تُعرف "المنظومة" بأنها ذلك التركيب الذي يتألف من مجموعة من الأجزاء المتداخلة التي تتفاعل مع بعضها البعض، وترتبط فيما بينها بعلاقات تأثير وتأثر مستمر، ويؤدي كل جزء منها وظيفة محددة وضرورية للمنظومة بأكملها، ويمكن النظر إلى الفكر أو المنهج المنظومي باعتباره إطاراً أو طريقة تحليلية ونظامية للتخطيط تمكنا من التقدم نحو الأهداف التي سبق تحديدها وذلك بواسطة عمل منضبط ومرتب الأجزاء (الأجزاء التي يتألف منها النظام كله)، حيث تتكامل وتتشابك وتتفاعل تلك الأجزاء وفقاً لوظائفها التي تقوم بها في النظام الكلي الذي يحقق الأهداف التي تحددت للمهمة، وهذه المنظومة تكون في حالة تغير ديناميكي دائم¹.

إن مصطلح الاستقرار يُعتبر من المفاهيم القديمة في الفكر الاقتصادي، وقد أثار جدلاً كبيراً بين المفكرين الإقتصاديين، وتعددت المفاهيم بخصوصه من حيث نوع الإستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه، ففي البداية كان يقصد بالإستقرار الإقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الإستقرار في المستوى العام للأسعار²، وبعد تعرض موازين مدفوعات معظم دول العالم إلى إختلالات عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى، نتيجة خروج تلك الدول عن قاعدة الذهب وبعد أن أنهت الولايات المتحدة الأمريكية علاقة الدولار بالذهب خلال فترة السبعينات، أضاف الفكر الاقتصادي مفهوم الإستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية يتعلق باستقرار ميزان المدفوعات، وبالتالي أصبح الاستقرار الاقتصادي يشمل بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتشغيل الكامل للموارد، استقرار ميزان المدفوعات³.

إن استقرار المستوى العام للأسعار وتوازن ميزان المدفوعات يجب أن يتم في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل، مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة ولذلك اتسع مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأصبح يشير إلى الرقابة على الاقتصاد ككل⁴.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يُعد أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها في إطار سياساتها الاقتصادية الكلية رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية، ويعني هذا الهدف باختصار: تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي التوصل إلى أكبر قدر ممكن من الناتج

¹ - منى عبد الصبور محمد، المدخل المنظومي والبناء المعرفي، دراسة مقدمة للملتقى الفكري حول المدخل المنظومي في التدريس والتعلم، مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين شمس، مصر، 16-17 ديسمبر 2003، ص1.

² - أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، القاهرة، 1973، ص472.

³ - معهد التخطيط القومي، الإنفاق العام والإستقرار الإقتصادي في مصر (1970-1979)، رسائل في التخطيط الإقتصادي، رقم 19، القاهرة، 1983، ص2.

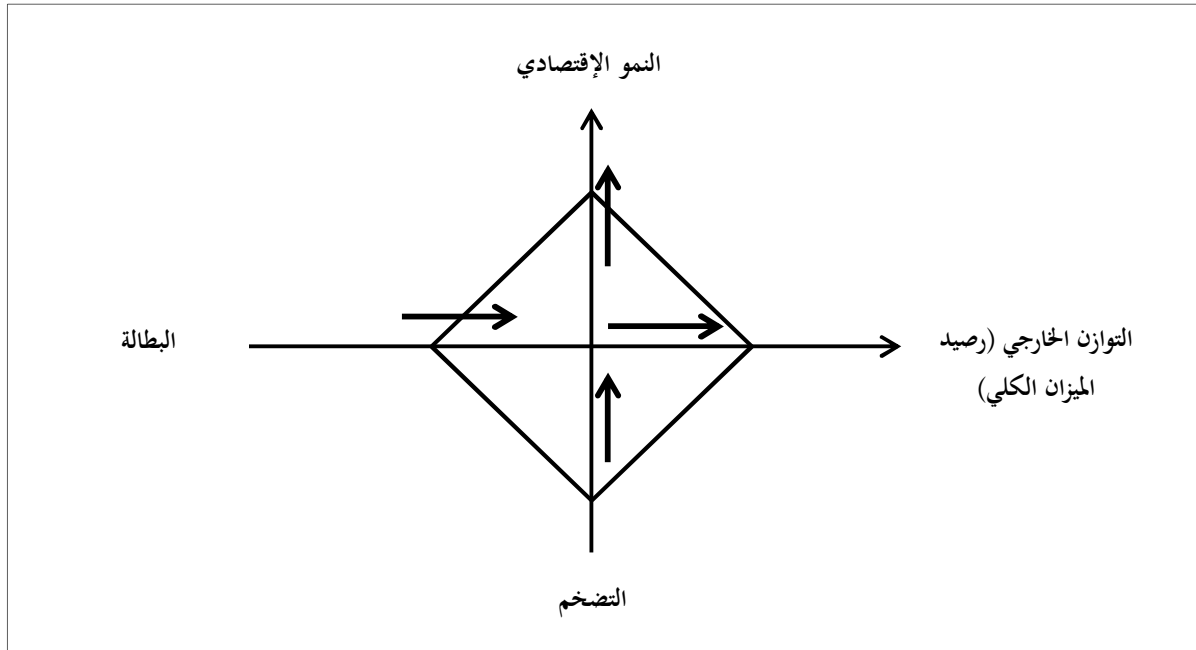
⁴ - معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2006، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص123.

الفصل التمهيدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية والإستقرار الإقتصادي الكلي.....

المادي أو الدخل الوطني الحقيقي، أي أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد الوطني (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع) وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تحقيق التوازنات الخارجية، وهكذا ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها: انخفاض القوة الشرائية للنقود، والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوى الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الإنتاجي وزيادة الإعتماد العالم الخارجي مما يخلق اختلالات في التوازنات الخارجية¹.

والإستقرار الإقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية وإنما يعتبر أيضاً في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة تشكل في مجملها مؤشرات للإستقرار الإقتصادي الكلي، ويترجمها المربع السحري لكالدور الموضح من خلال البيان التالي:

الشكل رقم 03: منظومة الإستقرار الإقتصادي الكلي (المربع السحري لكالدور).



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 34.

¹ - بالتصرف عن: عبد الله الصعدي، النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ص 184-185.

II -2- الإستقرار الإقتصادي الكلي في الدول المتقدمة وفي الدول النامية:

يتباين الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، لأن الظواهر والمؤشرات التي يعينها هذا المصطلح تختلف في الحالتين، ويعود هذا إلى طبيعة الإختلاف الجوهري بين المقومات الاقتصادية للجهاز الانتاجي وعلاقاته، فمن مميزات النشاط الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية تعرضها لأزمات دورية تتراوح بين الانتعاش والرواج من جهة وبين الانكماش والركود من جهة أخرى، وتعتبر هذه الدورات كنتيجة حتمية لتطبيق مبادئ الثورة الصناعية التي تعمل وفق نظام السوق الحرة ومبادئ المصلحة الخاصة والقرارات الشخصية في مجال الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، ولذلك تتوقف النتائج النهائية على عامل التوقعات والتقديرات الفردية. إن الإقتصاديات المتقدمة تتسم بصفات مميزة لمشكل البطالة والتضخم وميزان المدفوعات والنمو التي يستهدفها الإستقرار الاقتصادي، حيث أن:

- تسود الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة البطالة الدورية أثناء أزمات الكساد، ولذلك يستهدف الإستقرار الإقتصادي مواجهة هذا النوع من البطالة.
- يستهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة علاج التضخم الذي ينتج عن التقلبات الإقتصادية والذي لا يعتبر وليد الإختلالات الهيكلية.
- إن الإختلالات التي تعرفها موازين المدفوعات في الدول المتقدمة لا علاقة لها بالإختلالات الهيكلية، وإنما هي نتيجة المنافسة الموجودة بين التكتلات الإقتصادية الكبرى على مستوى الأسواق.
- يستهدف الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة النمو الإقتصادي المستدام وتفادي الأزمات، وهو بذلك يُعتبر وليد ظروف مواتية.

تتميز الاقتصاديات النامية بالاختلالات الهيكلية وضعف سيطرة الدول على مواردها ونشاطها الاقتصادي، وتخصص في إنتاج المواد الأولية وتعتمد بدرجة كبيرة على حصيلة التجارة الخارجية، والكثير من هذه الدول تصدر منتج واحد وفي أغلب الأحيان تصدر عدد قليل من المنتجات الأولية، وكل هذه الصفات وغيرها تجعل اقتصادياتها شديدة التأثر لما ينشأ من تقلبات في الأسواق العالمية لصادراتها ووارداتها، بمعنى آخر فإن الأزمات التي تحدث في الإقتصاديات المتقدمة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على اقتصاديات الدول النامية عن طريق علاقات التجارة الخارجية التي تنشأ بين الدول، خاصة إذا علمنا أن اقتصاديات الدول المتقدمة تتميز بجهاز إنتاجي ضخم ومتنوع وقوي ومتكامل، ويتمتع بقدر كبير من المرونة في نقل سلبياته خارج حدوده.

إن مضمون الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية يختلف عن مثيله في الدول المتقدمة، فالإستقرار في الدول النامية يتمثل في كيفية حل مشكلة الجمود الإقتصادي عموماً، والإنتاجي خصوصاً، وفي كيفية ضمان نمو الطاقات الإنتاجية وبالتالي تشغيلها بكفاءة عالية للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على معدل نمو مرتفع مع تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، فلا يمكن اعتبار أن هدف الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية هو التشغيل الكامل لموارد الانتاج، لأن هذه الموارد إما غير موجودة نهائياً أو أنها موجودة وغير مستغلة،

الفصل التمهيدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية والإستقرار الإقتصادي الكلي.....

وبالتالي فالبدائية تكون في إيجاد الهياكل الأساسية والمهارات البشرية وبناء الطاقات الإنتاجية قبل التكلم عن الإستقرار الإقتصادي وهذا هو جوهر قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ولكن هذا لا يمنع من أن الإستقرار الإقتصادي يستهدف علاج مشكلة البطالة والتضخم ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات وتحقيق معدل نمو مرتفع، مع العلم أن هذه المتغيرات تتسم بصفات مميزة تختلف عن تلك التي ذكرناها عند الحديث عن الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة، وهذه المميزات هي:

- البطالة التي يستهدفها الإستقرار الإقتصادي ليست دورية كما هو الشأن في الدول المتقدمة، بل الحل يكمن في البحث عن علاج لأوضاع تتميز بوجود البطالة الهيكلية المقترنة بحالة التخلف التي تنتشر بهذه الدول، بسبب وجود تباين في هيكل الطلب على اليد العاملة مع هيكل عرض العمالة من كفاءات وتخصصات بشرية.

- مشكلة التضخم في الدول النامية مرجعها الإختلالات الهيكلية التي يتميز بها واقعها الإقتصادي والإجتماعي، إضافة إلى انتقال التضخم من خلال المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، سواء كانت هذه المبادلات في شكل مواد غذائية استهلاكية أو إنتاجية أو حتى انتقال لرؤوس الأموال، ولذلك تظهر الضغوط التضخمية في هذه الدول.

- ميزان المدفوعات: إن الإختلالات التي تتعرض لها موازين مدفوعات الدول النامية أصلها الإختلالات الهيكلية التي يتميز بها نظامها الإنتاجي وطبيعة وهيكل الطلب الكلي وحجم الإستهلاك والإدخار والإستثمار ومصادر تمويل التنمية، كذلك العجز في موازين المدفوعات سببه نسبة نمو الواردات التي تفوق نسبة الصادرات ذات الأسعار المنخفضة أو صادرات أسعارها متذبذبة في الأسواق الدولية، كما هو الشأن بالنسبة لأسعار البترول.

- النمو الإقتصادي: إن الإختلال في الهيكل الاقتصادي والإعتماد في أفضل الحالات على قطاع واحد خاضع للمتغيرات الخارجية، فيرتفع النمو الاقتصادي برواجه وينخفض بتراجعه، مما يجعل النمو الإقتصادي في هذه البلدان غير مستقر.

انطلاقاً مما سبق فإن القضية الجوهرية للإستقرار الإقتصادي الكلي في الدول النامية تكمن في مصادر هذا الإستقرار إذا ما تحقق، فهل هذه المصادر مستديمة وفي نطاق التحكم المحلي؟، أو بمعنى آخر فالإشكالية الرئيسية التي تطرح نفسها ليست في معدلات نمو مرتفعة أو نسب بطالة وتضخم منخفضة أو في فائض كبير لميزان المدفوعات بقدر ما تكون الإشكالية في مصادر تلك المعدلات، هل هي مستديمة السلوك وأن عدم الإستقرار هو الوضع العابر؟، إن هذه القضية تستدعي اليوم وقبل أي وقت آخر البحث في تلك المصادر على النحو الذي يُمكن السياسات الاقتصادية من تصحيح الأوضاع ووضع قطار التنمية على السكة الصحيحة، وجعل مؤشرات الإستقرار أكثر استدامة.

III - أدوات السياسة الاقتصادية الكلية:

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها، بل الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة، وبهذا المعنى فإن اختيار الوسائل يكون محدودا بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير عليها.

يكاد يُجْمَعُ مع علماء الاقتصاد على أن هناك أربع سياسات اقتصادية رئيسية فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي في كل حلقاته على المستويين الكلي (الاقتصاد الوطني) أو الجزئي (على مستوى المشروع أو الفرد بسلوكه الاقتصادي)، هذه السياسات هي: السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة التجارة الخارجية وسياسة التثبيت والتعديل الهيكلي.

III-1-1- السياسة المالية:

III-1-1- مفهوم السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية على أنها: "مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"¹.

كما تعرف على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه، ولذلك فهي تتضمن تكييفا كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وتكييفًا نوعيًا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة"².

وتمثل في تعريف آخر كونها "تدخل الدولة على مستوى الإنتاج والتشغيل بصفة مباشرة بواسطة مستوى النفقات العامة، وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير على مبلغ الإستهلاك بواسطة الضرائب، الأجور، الخدمات الاجتماعية التي تقدمها للعائلات"³.

III-1-2- أدوات السياسة المالية:

1- النفقة العامة (تعريفها وتقسيمها):

تعرف النفقة العامة على أنها "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك إشباعا لحاجة عامة"⁴.

ويمكن تعريفها أيضا على أنها "مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها وهيئاتها ومؤسساتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجة عامة"⁵.

¹ - هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 201.

² - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 212.

³ - Edmond Alphandéry et Georges Delsupeme, Les politique de stabilisation, PUF, Paris, 1974, P24.

⁴ - حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 381.

⁵ - المرجع نفسه، ص 381.

وتتعدد التقسيمات الخاصة بالنفقات العامة وتتنوع تبعاً لمعيار التقسيم الذي تستند إليه، ونحاول فيما يلي أن نعرض أهم تقسيم للنفقات العامة، ألا وهو تقسيم النفقة من حيث أثرها على الدخل الوطني. يعتبر تقسيم النفقة من حيث أثرها على الدخل الوطني تقسيماً تقليدياً، وكان الإقتصادي *Pigou* أول من نادى به، حيث تُصنف النفقات العامة إلى:

- **نفقات حقيقية أو فعلية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، ويؤدي هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين في الدولة وكذا شراء السلع والخدمات اللازمة لسيير عمل إدارات وأجهزة الدولة، هذا ويفرق في نطاق النفقات الحقيقية بين الإنفاق الإستثماري (نفقات التجهيز) والإنفاق الجاري (نفقات التسيير)، حيث يمثل الإنفاق الإستثماري طلباً على السلع الإنتاجية مما ينعكس على شكل زيادة في وسائل الإنتاج الثابتة الموجودة تحت تصرف الجماعة كالإنفاق على رأس المال الإجتماعي ومشاريع البنية التحتية وتوفير التجهيزات والمعدات، أما الإنفاق الجاري إنما يقصد به ضمان سير إدارة معينة أو أداء خدمة محددة أو تشغيل وحدة إنتاجية، ومن أمثلة ذلك ما يُدفع لموظفي وعمال الدولة من مرتبات وأجور، وما يُسدد لمورديها كأثمان لسلع الإستهلاك العام¹.

- **نفقات تحويلية:** ويقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات، بل تحويل جزء من الدخل الوطني المحصل من طرف الدولة كإقتطاع من الفئات الإجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات محدودة الدخل، ويعني ذلك أن هذه النفقات تكفي بتحويل القدرة الشرائية بين الأفراد أو الجماعات مع ترك مجموع الدخل ثابتاً حيث تُجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل، ومن أمثلة ذلك الإعانات والمساعدات الإجتماعية والإقتصادية المختلفة التي تمنحها أو تقدمها للأفراد والمشروعات. ومن الواضح هنا أن النفقات التحويلية ليست سوى "تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى فئة أخرى في المجتمع بدون مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه"²، هذا وتنقسم النفقات التحويلية إلى: نفقات تحويلية اقتصادية مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية، ونفقات تحويلية إجتماعية مثل التأمينات الإجتماعية وتعويضات البطالة، ونفقات مالية كأقساط وفوائد الدين العام.

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 66.

² - رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 92.

2- الإيرادات العامة (تعريفها وتقسيمها):

تُعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي¹.

وفي إطار تعداد الإيرادات العامة بأنواعها المختلفة من منظور الفلسفة التي تحكم وتبرر كل نوع منها، يمكن أن نجد الأنواع التالية:

أ- الضرائب: تعرف الضريبة على أنها "الآداء النقدي الذي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وإجبارية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة، أو بأنها وسيلة توزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعاً قانونياً وسنوياً تبعاً لقدراتهم التكاليفية"².

وتتعدد التقسيمات الخاصة بالضرائب وتتعدد تبعاً لمعيار التقسيم الذي تستند إليه، ونشير في هذا الصدد إلى أهم تقسيم من بين تلك التقسيمات، ألا وهو الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، حيث تُعد من أهم التصنيفات الشائعة في وقتنا الحالي وذلك بالرغم من الصعوبة البالغة في التمييز بين هاذين النوعين، لكن هذا لم يمنع مفكري المالية العامة من وضع بعض المعايير لتسهيل التمييز بينهما نذكر منها:

- **معيار الثبات:** ويقصد به مدى ثبات المادة الخاضعة للضريبة، فتعد ضريبة مباشرة إذا فرضت دورياً على المركز المالي للممول، هذا المركز الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة مثل الدخل ورأس المال، في حين أن الضرائب غير المباشرة تُفرض على وقائع وأعمال عرضية متقطعة كالضرائب على المبيعات أو الإنتاج أو الإستهلاك...إلخ.

- **معيار التحصيل:** أي الطريقة التي تُتبع للوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة وتحصيلها، وتعد الضرائب مباشرة إذا حصلت على أساس جداول تُبين إسم المكلّف ومقدار المال الخاضع للضريبة كضرائب الدخل، أما الضرائب غير المباشرة فهي التي يتم تحصيلها على أساس وقائع أو ممارسة نشاطات اقتصادية معينة كضرائب المبيعات، الجمارك، ضريبة الإستهلاك...إلخ.

- **معيار نقل عبء الضريبة:** تعد الضريبة مباشرة إذا تحملها المكلّف نهائياً مثل ضريبة الدخل والضرائب على رأس المال، أما الضرائب غير المباشرة فهي التي يتم نقلها من مكلّف إلى آخر مثل ضرائب الإنتاج التي يتحمها المنتج ثم ينقلها إلى المستهلك النهائي.

ب- الأثمان العامة: يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة، وهو عبارة عن مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة (خدمة عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة)، ومن أمثلة ذلك خدمات البريد، الكهرباء، الماء...إلخ.

¹ - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص139.

² - أحمد حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة، لبنان، 1992، ص262.

ج- الرسوم: يعرف الرسم بأنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل"¹، ويختلف الرسم عن الضريبة من حيث أن الضريبة تُدفع بدون مقابل، كما يختلف عن الثمن العام من حيث طبيعة الخدمة المقدمة من الحكومة (كحفر الآبار مثلا لديها رسم والثمن العام يكون في ثمن المياه المستهلكة).

د- الدومين: ويقصد به مجموع الأموال التي تملكها الدولة سواء كانت منقولة أو غير منقولة وسواء أكانت ملكية الدولة لها عامة أو خاصة²، ومن هذا التعريف نجد نوعين من الدومين: دومين عام مخصص للنفع العام كالموانئ والمطارات...، ودومين خاص يتمثل في الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاص كالأسهم والسندات والمنشآت الصناعية والتجارية... إلخ.

د- القروض العامة: عندما تكون الإيرادات السابقة غير كافية لتغطية النفقات تلجأ الدولة إلى القروض العامة كإحدى مصادر التمويل، خصوصا إذا كان التمويل يتعلق بالإئناق الإستثماري (نفقات التجهيز)، وفي هذا الصدد يمكن أن تلجأ الدولة إلى مصادر محلية (قروض داخلية) من أفراد ومؤسسات للمقيمين داخل الحدود السياسية للدولة بغض النظر عن جنسياتهم، وذلك وفق شروط تُحددها الدولة من حيث مدة القرض وكيفية سداده، على عكس القروض الخارجية التي يتم اللجوء إليها في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية وتكون الحرية في تحديد حجم ومدة وكيفية السداد للقرض بيد المُقرض الأجنبي.

هـ- الإصدار النقدي: تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل النفقات العامة لما تعجز الإيرادات العادية على تغطية ذلك، وتستند الدولة في ذلك إلى ما لها من سلطة السيادة التي تعطيها الحق لإصدار الأوراق النقدية وإعطائها قوة إبراء الديون³.

ويمكن أن يتم الإصدار النقدي وفق ثلاث فرضيات⁴:

- **الفرضية الأولى:** الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلها زيادة سريعة في الإنتاج (مرونة الجهاز الإنتاجي) ولا تكون هناك آثار تضخمية.

- **الفرضية الثانية:** الكتلة الإضافية يتم اكتنازها أو تدخر ولا تكون لها آثار تضخمية حيث لا ينتج عنها زيادة في الطلب، لكن هذا غير صحيح ففي أي لحظة يمكن أن تُضخ في القنوات الإقتصادية فتحدث صدمة تضخمية ليس من السهل تقدير انعكاساتها.

1 - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 323.

2 - محمد مروان السماك ومحمد ظافر محبك، مبادئ التحليل الإقتصادي الجبري والكلي، مكتبة الثقافة للنشر، الأردن، 1998، ص 283.

3 - سمير ابراهيم وحامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 267.

4 - دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 143.

- الفرضية الثالثة: الكتلة الإضافية يترتب عليها ضغوط تضخمية تؤثر على تنافسية المنتجات المحلية فتتخفف الصادرات وتزيد الواردات، كما يمكن أن تكون النسب المرتفعة من التضخم عامل تثبيط للعمل الإنتاجي وتزيد نسب البطالة.

III-2- السياسة النقدية:

III-2-1- مفهوم السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية خلال فترة زمنية معينة"¹.

كما تعرف على أنها عبارة عن "الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتحكم في الكتلة النقدية بناءً على الأهداف النقدية والإقتصادية المسطرة خلال فترة زمنية معينة"².

انطلاقاً من التعاريف السابقة فإن البنك المركزي (بصفته راسماً ومنفذاً للسياسة النقدية) وبالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية يعمل على رسم السياسة النقدية التي تكفل:

- إحكام الرقابة على التضخم النقدي: والذي يرى أنصار السياسة النقدية (النقديين) أنه الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة.
- محاولة الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والمحافظة على ذلك المستوى.
- زيادة الدخل الوطني وتحقيق النمو الإقتصادي.
- المحافظة على التوازن الخارجي واستقرار العملة.

لا يمكن للسياسة النقدية التأثير مباشرة في الأهداف السابقة، لذلك يتم اللجوء إلى متغيرات (مؤشرات) أخرى وسيطية هي: المجمعات النقدية، سعر الصرف وأسعار الفائدة.

أ- **المجمعات النقدية:** وتعتبر عن كمية النقود المتداولة حيث تضم وسائل الدفع لدى الأعوان الماليين المقيمين، وطوال السنة لا بد للسلطات النقدية أن تستخدم كل الوسائل والأدوات الموجودة بجورتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لمستوى محدد مسبقاً في إطار السياسة المرسومة (6% مثلاً بالنسبة لـ M_2)، كما ويطلق على هذه المجمعات إسم السيولة المحلية أو المعروض النقدي والتي يرمز لها بـ M ، وهي عدة أنواع:

- M_1 يعبر عن النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب.
- M_2 تعبر عن M_1 + حسابات الإيداع في الدفاتر + حسابات التسمية الصناعية + حسابات الإيداع السكني.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² - دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 129.

- M_3 تعبر عن M_2 + الحسابات لأجل + شهادات الإيداع التي يصدرها الوسطاء الماليون + الأسهم والحصص الصادرة من شركات الإشهار وصناديق التوظيف المشتركة + إجمالي التوظيفات النقدية بالعملات الأجنبية.

- M_4 تعبر عن M_3 + أوراق الخزينة + سندات الخزينة.

ب- **أسعار الفائدة:** حسب المفهوم الكينزي فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة، ومن ثمة انخفاض تكلفة رأس المال وهو ما يعمل على رفع نفقات الإستثمار ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج والعكس صحيح.

ج- **أسعار الصرف:** أخذ هذا المتغير مكانة هامة جدا مع بداية التسعينات من القرن الماضي، فهو يعبر عن الأحوال الإقتصادية لدولة ما، وبالمحافظة على سعر الصرف قريبا من المعدل الذي يضمن القدرات الشرائية يتحقق الإستقرار المنشود، فتدخل البنك المركزي في سوق الصرف في إطار سياسة نقدية ترمي مثلا إلى الحد من التضخم بالرفع من قيمة العملة المحلية (باستخدام الإحتياطات) مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وينعكس ذلك بانخفاض الأسعار محليا، لكن هذا الإجراء من شأنه التأثير في تنافسية المنتجات المحلية حيث ترتفع الواردات وتتقلص الصادرات مما يعني خلل في ميزان المدفوعات، وهو الأمر الذي يستدعي مرة أخرى تخفيض قيمة العملة وهكذا.

III-2-2- أدوات السياسة النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير في حجم الإئتمان وبالتالي حجم النقود المصرفية عن طريق جملة من الأدوات الكمية والنوعية، والتي نوجزها فيما يلي:

أ- **الأدوات الكمية:** وتتمثل في:

- **سياسة السوق المفتوحة:** تقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي كبائع لسندات حكومية أو مالية في إطار سياسة نقدية إنكماشية لإمتصاص فائض النقد في السوق، أو مشتري لتلك السندات لضخ النقد في إطار سياسة نقدية توسعية.

- **سياسة سعر إعادة الخصم:** يعبر سعر إعادة الخصم عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الإقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، ففي إطار السياسة التوسعية يتم تخفيض سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الإقتراض فتزيد الأموال المتاحة في السوق، بينما يتم في إطار السياسة النقدية الإنكماشية الرفع من سعر إعادة الخصم مما يخفض من الإقتراض ليتقلص حجم النقد في الإقتصاد.

- معدل الإحتياطي القانوني: تنصب التشريعات الحديثة على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وتحت هذا الأساس وفي حالة سياسة نقدية توسعية يتم تخفيض هذه النسبة ليزيد حجم النقد في السوق والعكس صحيح في حالة سياسة انكماشية.
- ب- الأدوات النوعية: وتتمثل في:
 - تأطير الإئتمان: وهو إجراء تنظيمي يفرض على البنوك التجارية نسبة معينة من القروض التي تقدمها للزبائن، وفي حال تجاوزت تلك النسبة فإنها تتعرض لعقوبات تختلف من دولة إلى أخرى.
 - النسبة الدنيا للسيولة: يتم فيها إرغام البنوك التجارية على الإحتفاظ بنسبة معينة من السيولة (نسبة دنيا) يتم تحديدها من خلال بعض الأصول (مرتفعة السيولة) منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لتجنب الإفراط في عملية الإقراض.
 - الودائع المشروطة من أجل الإستيراد: وتستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع مبلغ أو ثمن الواردات على شكل ودائع لدى البنك المركزي لفترة معينة، وفي ظل عجز المستوردين في أغلب الحالات على تجميع المبلغ المطلوب، فإن ذلك يؤدي إلى لجوئهم للإقتراض من القطاع المصرفي لتتقلص حجم القروض التي بإمكانها أن توجه إلى باقي الإقتصاد، ونشير في هذا الصدد إلى أن استخدام هذه السياسة سيترتب عليه ارتفاع تكلفة الواردات ومعها ارتفاع الأسعار محليا.
 - الإقناع الأدي: تقوم هذه السياسة على توجيه البنك المركزي بالنصح للبنوك التجارية بعدم التوسع في منح القروض خاصة تلك الموجهة للمضاربة إذا لاحظ أن هناك خطر على الإقتصاد الوطني، ومن أمثلة ذلك: إرسال مذكرات للبنوك التجارية بالإمتناع عن قبول أوراق معينة، أو توجيه بخصوص إقراض مشاريع معينة، أو التحذير من خصم بعض الأوراق التجارية...إلخ.

III-3- السياسة التجارية:

III-3-1- مفهوم السياسة التجارية:

تعرف السياسة التجارية على أنها "الإختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة، والهدف المنشود عادة هو تطوير الإقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى كالتشغيل التام واستقرار الصرف"¹.

كما تعرف على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق التوازن الخارجي، ضمن منظومة الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"².

¹ - Maurice Bye, Relation Economique Internationale, Dalloz, Paris, 1971, p341.

² - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص319.

ويشير التعريف الأخير إلى أن الهدف النهائي للسياسة التجارية في أي دولة هو تحقيق التوازن الخارجي والذي يعكس كميًا حالة ميزان المدفوعات من حيث ما إذا كان يحقق فائضا أو يعاني عجزا، ورغم ذلك فإن السياسة التجارية يمكن أن تحقق أهدافا أخرى تتوقف على ظروف كل دولة من الدول التي تطبق فيها وكذا نموذج السياسة المطبقة من حيث درجة ووزن الحرية والقيود، فهناك الأهداف الرامية إلى تنمية الإقتصادي الوطني نذكر منها: حماية الصناعات الوطنية والإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، تحقيق استقرار في أسعار الصرف، تحقيق موارد للخزينة العمومية وكذا تشجيع الإستثمار من أجل التصدير وإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الإقتصادية¹.

III-3-2- أنواع السياسات التجارية وأدواتها:

يمكن تحديد نوعين رئيسيين من السياسة التجارية الدولية، هما سياسة حماية التجارة الخارجية وسياسة حرية التجارة والتي نوجزها فيما يلي:

أ- سياسة حماية التجارة الدولية: وتتمثل في التدابير والإجراءات التي تضع قيودا على تدفق التجارة الدولية عبر الحدود لتحقيق أهداف إقتصادية معينة منها حماية الصناعات الناشئة، تقليل الواردات لتحسين وضعية ميزان المدفوعات، الحماية من إغراق الأسواق الوطنية بالسلع الأجنبية، زيادة إيرادات الدولة من خلال الرسوم الجمركية... إلخ، ومن أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية نذكر²:

- **الرقابة على الصرف الأجنبي:** والذي يعني احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه وبالتالي وضع قيود تنظم التعامل بالنقد الأجنبي.
- **الرسوم الجمركية:** هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع العابرة للحدود الوطنية، سواء كانت واردات أو صادرات، وتتميز في هذا الصدد بين الرسوم المالية والتي الغرض منها الحصول على مورد مالي للخزينة العمومية، والرسوم الحمائية الرامية إلى حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية.
- **نظام الحصص:** وهو ذلك النظام الذي يتحدد بمقتضاه كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها، وبالتالي تُحدد الدولة مع بداية كل سنة مالية الكمية الكلية المسموح باستيرادها أو تصديرها ثم يتم توزيع نسب الإستيراد والتصدير بين الدول.
- **نظام حضر الإستيراد:** وهو من القيود الكمية المباشرة على الواردات ويكون مصاحب لنظام الحصص وتراخيص الإستيراد، حيث تُعد قوائم محددة يمنع فيها إستيراد بعض السلع نهائيا. هذه القوائم التي يتم مراجعتها من فترة لأخرى من قبل لجان متخصصة كلجنة ترشيد الإستيراد.

¹ - دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

² - المرجع نفسه، ص ص 146-147.

الفصل التمهيدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية والإستقرار الاقتصادي الكلي.....

- إعانات التصدير والإغراق: وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بغرض تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية، أما سياسة الإغراق فتتمثل في مجموعة من الإجراءات التي بموجبها يتم بيع السلع في الخارج بأسعار أقل من الأسعار المحلية.
- ب- سياسة حرية التجارة الدولية: وهي السياسات السائدة في الوقت الراهن في ظل اتفاقية الجات وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة، وتتمثل في الإجراءات والتدابير التي تعمل على تخفيض القيود على التجارة الخارجية لتحقيق حزمة من الأهداف نذكر منها:
 - تضمن حرية التجارة تطبيق الحجم الأمثل للمشاريع نتيجة اتساع السوق وذلك بزيادة الإنتاج والتصدير وتخفيض التكاليف.
 - تعظيم الصادرات في إطار اتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ومن ثمة تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من السياسة الحمائية.
 - منع الإحتكارات وتشجيع التنافس الدولي مما يؤدي إلى انتعاش حركة التجارة الدولية.
- أما على صعيد الأدوات فهي تختلف تماما عن تلك المطبقة في سياسة تقييد التجارة الخارجية، حيث نجد:
 - التخفيض التدريجي للرسم الجمركي وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية: وتصبح التعريفية الجمركية في هذه الحالة أداة تشجيع للتبادل التجاري الدولي.
 - إزالة القيود الكمية المباشرة: من خلال إلغاء نظام الحصص وحظر الإستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة.
 - تحرير سعر الصرف وتعويم العملة: والمقصود به إلغاء الرقابة على الصرف وترك قوى السوق (العرض والطلب) كمحدد رئيسي لقيمة العملة الوطنية.
 - إقامة المناطق الحرة: حيث تعمق سياسة تحرير التجارة الدولية نتيجة عدم سريان الإجراءات الجمركية والإدارية عليها.
 - حوافز التصدير: وتنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية والجمركية للسلع الموجهة للتصدير.

III-4- سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي:

إن الإختلالات الداخلية والخارجية التي شهدتها اقتصاديات معظم الدول النامية بالتزامن مع فشل مختلف السياسات التنموية المعتمدة وبرامج الإصلاح الذاتي المأمرة من قبل حكومات تلك الدول، جعل من الضرورة بمكان إجراء عمليات إصلاحية واسعة موصى بها من قبل الهيئات الدولية، وأولها سياسة التثبيت التي يختص بها صندوق النقد الدولي والمرتكزة في أساسها على إدارة جانب الطلب باستخدام سياسة مالية ونقدية انكماشية تهدف إلى معالجة العجز في الموازنة العامة وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، وفي الشق الثاني نجد سياسة التعديل الهيكلي التي تقع تحت دائرة اختصاص البنك الدولي والرامية إلى تصحيح الإختلال في هيكل الإنتاج وإدارة جانب

العرض عن طريق إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الإستثمار وأسواق العمل ورأس المال على النحو الذي يضمن الإستخدام الأمثل لهذه العناصر في العملية الإنتاجية، فضلا على إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين الخاص والعام من خلال ما يسمى بعمليات الخصخصة.

III-4-1- مفهوم الإصلاح الإقتصادي وأهدافه:

يشير مفهوم الإصلاح الإقتصادي إلى كونه "حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات العمل على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف تصب في مجملها في إعادة التوازن خلال فترة زمنية معينة"¹.

وترمي الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **الرفع من معدل النمو الإقتصادي والحد من البطالة:** إن تحسن أداء اقتصاديات بعض الدول النامية في سبعينيات القرن الماضي بالتزامن مع ارتفاع أسعار بعض المواد الأولية (خصوصا في مجال الطاقة)، شجع على التوسع في الإنفاق الحكومي اعتقادا منها في ذلك على القدرة في تذليل الهوة بينها وبين الدول المتقدمة، ونظرا لعدم كفاية مدخراتها المحلية فقد لجأت إلى الإقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الإنمائية وللإنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية اقتصاديا، حيث ترافق ذلك مع اعتماد أسعار صرف عالية وتشديد القيود على التجارة الخارجية، لكن ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وقعت الدول النامية في أزمة مالية حادة بالتزامن مع تدهور أسعار المواد الأولية* وبعض وانفجار أزمة المديونية العالمية، مما عجل بتبني طرح المنظمات الدولية في الإصلاح عن طريق سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي كسبيل لإستعادة النمو من خلال تشجيع الإستثمار المحلي وتطبيق سياسة الخصخصة في إشارة إلى إعطاء الصدارة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى تصحيح الأسعار والخدمات بالشكل الذي يتوافق والتحول نحو سياسة الإنتاج من أجل التصدير، وهو ما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع مرور الزمن ويضمن زيادة معتبرة في التشغيل.

- **تحقيق التوازن المالي الداخلي:** من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة ينتج عن تقليص الإنفاق العام وزيادة إيرادات الدولة العامة بحيث يتقلص عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة مقارنة بالناتج المحلي الخام.

- **الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار:** إن اعتماد الدول النامية على سياسة التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي) خصوصا خلال فترة الثمانينات، ساهم في انتشار ظاهرة الركود

¹ - Fayçal Yachir, L'ajustement Structurel dans le Tiers-Monde, Les Cahiers du CREAD, N° 21, 1er trimestre, Alger, 1990.

* - أخذ منحى أسعار البترول في التنازل بداية من مارس 1983.

التضخمي كنتيجة طبيعية لنمو عرض النقود بمعدل يفوق نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي، ولعلاج ذلك أوصت المنظمات الدولية بضرورة الإعتماد على الإقتراض الداخلي والخارجي كبديل للتمويل بالعجز، وذلك يتأتى برفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، لكن ذلك من شأنه رفع معدلات التضخم أكثر خصوصاً في الدول التي لا يتمتع جهازها الإنتاجي بالمرونة اللازمة، إلا أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي كذلك إلى تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة وينخفض التضخم وتستقر الأسعار.

- **إستعادة التوازن الخارجي وتحسين وضعية ميزان المدفوعات:** إن العجوزات المزممة التي عانت منها موازين مدفوعات الدول النامية خصوصاً في ميزانها التجاري، بالإضافة إلى عجز الميزانية العامة والذي تم تغطيته عن طريق الإقتراض الخارجي وما انجر عنه من ارتفاع في خدمات الديون التي زادت من العجوزات تعمقاً، أدى ذلك كله بمؤسسات بريتون وودز إلى إملاء جملة من الشروط تتضمن سياسات وإجراءات تتعلق بتخفيض الإنفاق العام وأسعار الصرف وإزالة قيود التجارة وتنمية الصادرات وإعادة هيكلتها عن طريق توسيع القاعدة الإنتاجية بالشكل الذي يجعل التصدير هو المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي ويؤدي إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعات المحلية.

III-4-2- مكنونات سياسات التثبيت والتعديل الميكلي وأدواتها:

أ - سياسة التثبيت:

هي إجراءات تطبيق في المدى القصير ويتكفل بها صندوق النقد الدولي، تهدف أساساً إلى الضغط على الطلب وتقليصه وذلك باتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية من خلال ما يلي:

- **تقليص الإنفاق العام والتشفي في الميزانية العامة:** ينص برنامج التثبيت على التخفيض في كل أبواب الإنفاق العمومي خصوصاً النفقات الإجتماعية وبالتحديد نفقات الصحة والتعليم المواد الأولية*، مع التخلي التدريجي عن المهام الإجتماعية الأساسية، كما ينص على تخفيض نفقات التجهيز من خلال تقليص عدد المشاريع الإستثمارية للدولة والتركيز فقط على المشاريع الهادفة، كما ينص هذا البرنامج على رفع الدعم على السلع الإستهلاكية وبيع التجهيز وتحرير الأسعار، وفي المقابل يتم رفع الإيرادات العامة والضريبة منها بصفة خاصة عن طريق رفع معدلات الضرائب غير المباشرة (ضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية) ويأتي في مقدمتها الضريبة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة.

* - رفع الدعم على أسعار الأدوية وإلغاء مجانية التعليم والصحة...إلخ.

الفصل التمهيدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية والإستقرار الإقتصادي الكلي.....

- تخفيض قيمة العملة الوطنية: وهو إجراء يُفرض دائما قبل الشروع في المفاوضات بين الدول المدينة والدول والبنوك الدائنة، وهذا الإجراء من شأنه تخفيض الواردات وبالتالي تقليص حجم الإنفاق بالعملة الصعبة، كما يؤدي إلى تشجيع الصادرات، والفرق المحصل يوجه لتسديد خدمات الديون.
- الحد من الإصدار النقدي والضغط على الكتلة النقدية: وهو إجراء لمكافحة التضخم من خلال تقييد الإئتمان ورفع سعر الفائدة حيث سيؤدي ذلك إلى الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي.

ب- سياسة التعديل الهيكلي:

هذه المرحلة يتكفل بها البنك الدولي عبر مجموعة من الإجراءات التي تهدف في المدين المتوسط والطويل إلى زيادة عرض المنتجات الموجهة للتصدير، وتحقيق فائض من العملة الصعبة يخصص لتسديد الديون الخارجية، وذلك من خلال ما يلي:

- تحرير الأسعار: وهو إجراء لإبعاد التدخل في آليات العرض والطلب، فتدخل الدولة من منظور المؤسسات المالية الدولية في جهاز الأسعار سبب تشويه الأسعار النسبية مما أدى إلى كبح الحوافز لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، لذلك نجد أن هذه المؤسسات ضد سياسة الحد الأدنى للأجور وضد الدعم السلعي ودعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة.

- تحرير التجارة الخارجية: تعد من بين المسائل الهامة ضمن برنامج التعديل الهيكلي، فتقييد التجارة من شأنه إعاقة المنافسة وما يتبعها من انخفاض في الإنتاجية وعدم مواكبة التكنولوجيات الحديثة، كما أنه يعزل الأسواق المحلية عن الدولية مما يؤدي إلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وضعف تخصيص الموارد، فإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل -حسب الهيئات المالية الدولية- من شأنه جعل الدول أكثر قدرة في مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، ووجود سياسة تجارية منفتحة سينعكس في شكل زيادة في معدلات النمو والتوسع الصناعي، وهذا لا يتأتى إلا حين تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات والتخلي نهائيا على مبدأ حماية الصناعات المحلية حتى ولو أدى ذلك إلى الضرر بتلك الصناعات وزيادة الطاقات العاطلة (أي عوض دعم مؤسسات مفلسة).

- الخصوصية: في إطار تبني التعديل الهيكلي وتحويل دور الدولة من إنمائي إلى تصحيحي برزت الخصوصية كإحدى الخيارات المهمة في إصلاح القطاع العام، فعلى أساسها يتم إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، وذلك للتخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعم المنشآت الاقتصادية المفلسة وتوجيه الإهتمام نحو البحث العلمي وتطوير البنية القاعدية ذات الأهمية الإستراتيجية، بالإضافة إلى تطوير سوق مالية نشطة تُسهل حركية رؤوس الأموال مما يرفع من القدرات التمويلية للمؤسسات وتزيد إنتاجيتها، يضاف إلى ذلك خلق مناخ استثماري مناسب يشجع على اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

خلاصة الفصل التمهيدي:

إن الأهمية البالغة التي يكتسبها تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي جعلت اقتصاديات العالم تضعه في أولى إهتماماتها، وتأتي هذه الأهمية من كونه يمثل منظومة متكاملة من المؤشرات الإقتصادية الكلية التي تؤثر بطريقة مباشرة على الأداء الإقتصادي الكلي من حيث أن أي اتجاهات غير مرغوبة في إحداها ستعكس في شكل تشوهات تمس بقيمة المؤشرات.

إن الإستقرار الإقتصادي كمنظومة تحوي تحت طياتها النمو الإقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي، وترتبط بينها علاقات متضادة مما يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق التوازن اللازم بينها، فالإستقرار الإقتصادي الكلي يستهدف تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم مع أكبر قدر ممكن من الناتج وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، هذا الوضع الذي يستدعي تدخل للدولة لإحداث التوازنات المطلوبة بين عناصر هذه المنظومة باستخدام مختلف الأدوات التي توفرها سياساتها الإقتصادية الكلية وعلى رأسها السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية وسياسة التثبيت والتعديل الهيكلي.

إن الإشكالية التي تطرح نفسها هي مدى استدامة سلوك تلك المؤشرات، أو بمعنى آخر هل يمكن للدولة التأثير في تلك المؤشرات باستخدام سياساتها الإقتصادية الكلية على النحو الذي يزيل الإختلالات التي قد تظهر من فترة لأخرى؟، هل معدلات النمو المرتفعة ومعدلات تضخم وبطالة منخفضة وفائض معتبر في ميزان المدفوعات يُعبر حقيقة على تحقق الإستقرار الإقتصادي؟ أم أن تلك المعدلات هي معدلات عابرة تحققت نتيجة ظروف مواتية سرعان ما تزول؟، إن التحقق من محددات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (محددات تلك المؤشرات) يُعد ضرورة قصوى لتقييم جملة الإصلاحات التي تم اعتمادها والبرامج الإنفاقية الكبرى التي تم برمجتها وتنفيذها، فهل أدت هذه الإصلاحات والبرامج الإنفاقية إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي المنشود؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه فيما تبقى من هذه الدراسة.

الفصل الأول:

محددات الإستقرار الإقتصادي
الكلبي في ضوء النظرية
الإقتصادية والدراسات السابقة

تمهيد:

إن الإجابة على التساؤلات التي طرحها الفصل التمهيدي والتي ترمي في مجملها إلى مدى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الإنفاقية الكبرى التي اعتمدها الجزائر بداية من سنة 1990 للإستقرار الاقتصادي الكلي المنشود، هو ما يستدعي البحث في محددات المنظومة التي يمسه ذلك الإستقرار، هذه المنظومة التي تمثل في مجملها كلاً متكاملًا تُوجب تدخل الدولة بمختلف الأدوات والسياسات لإحداث التوازن المطلوب بينها.

ولأن أية سياسات اقتصادية معتمدة وأية إصلاحات مبرمجة لا بد لها من نظرية اقتصادية كلية تحدد مسارها وتوفر لها الأدوات والمعلومات الأساسية التي ترسم طريقها، كان من الضرورة تتبع مسار تلك السياسات بمختلف أدواتها وفق ما تمليه النظرية الاقتصادية الكلية، واستغلال ما توفره تلك النظرية من بيان للعلاقات بين المتغيرات التي تحدد مسارات المؤشرات التي يستهدفها الإستقرار الاقتصادي الكلي.

كذلك وفي إطار محاولة ربط النظرية بالواقع، وفي ظل تراكمية العلم، فإن الدراسات التي سبقت في المجال تمثل مسارا آخر يمكن أن يبين المنهج الذي تم اتباعه في استخدام السياسات الاقتصادية الكلية كمحاولة للتأثير في مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي، وهو ما يشكل في مجموعه أهم ما سنحاول تناوله في هذا الفصل بالتطرق إلى محددات الإستقرار الاقتصادي الكلي بكافة مؤشراته من خلال النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

I - ممددات النمو الاقتصادي في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات التي حازت على اهتمام الاقتصاديين بمختلف مذاهبهم وأزمانهم، نظراً لكونه مقياساً يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للإستمرار يمثل هدفاً مركزياً وأساسياً في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبشكل خاص للدول النامية.

I - 1 - الإطار المفاهيمي للنمو والتنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تشكل الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية، وأكثر المواضيع التي تلقى اهتماماً كبيراً من قبل الحكومات التي تسعى إلى تطوير بلدانها وازدهار شعوبها في سبيل تحقيق الإستقرار المنشود على مختلف المستويات الاقتصادية منها والإجتماعية والسياسية... إلخ، وهو ما يستدعي كمرحلة أولية تحديد مفاهيمها وأوجه التقارب والإختلاف بينها.

I - 1-1 - مفهوم النمو الاقتصادي وأشكاله:

أ- تعريف النمو الاقتصادي *Economic Growth*: يتفق معظم الإقتصاديين على أن النمو الإقتصادي: "يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"¹، واستنادا لهذا التعريف فإن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني، وإلا فإن تساوي معدل نمو إجمالي الناتج المحلي مع معدل نمو السكان يعني بالضرورة عدم وجود أي زيادة في نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج حيث يبقى ثابتا، وعليه فإن النمو الإقتصادي يعبر عن معدل نمو الدخل الكلي مقابل معدل النمو السكاني - هذا من جهة- ومن جهة أخرى فإن النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، حيث يشير الدخل النقدي إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة)، أما الدخل الحقيقي فيعني زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله القومي مما يؤدي إلى كون معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي- معدل التضخم.

من خلال التعريف السابق تجدر الإشارة أيضا إلى نقطة جوهرية أخرى والتي تشكل المنعرج الحقيقي لمفهوم غاية في الأهمية يتعلق بمدى استمرارية الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن، بمعنى أنه يجب مراعاة أن النمو المحقق يتسم بالديمومة في الأجل الطويل وليس آنيا عابرا يزول بزوال الأسباب المحدثة له.

إن النمو الإقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان، أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار².

كما يعرف *Simon Kuzent* الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 النمو الاقتصادي على أنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه الإمكانيات المتنامية تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوبة لها"³، من خلال التعريف نميز بين السمات التالية:

- 1- التركيز على النمو طويل الأجل وبالتالي النمو المستدام وليس عابرا؛
- 2- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وإيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسسي في عملية النمو.

¹ - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص73.

² - Marc Nouchi, Croissance-histoire économique, Edition Hazan, France, 1990, p40.

³ - معهد التخطيط القومي، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، مصر، 2003، ص 07.

وللحكم على مدى الإستمرارية والإستدامة، وفي تقرير أعدته لجنة النمو والتنمية بعنوان "استراتيجيات النمو المستديم والتنمية الشاملة (2008)"^{*}، عرفت النمو المستديم بأنه " معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أو أكثر"، حيث لاحظت أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل الدول لمضاعفة حجم اقتصادياتها تقريبا في كل عشر سنوات¹، ويوجد ثلاثة عشر اقتصادا حقق بالفعل النمو المستديم خلال الفترة (1950-2005)^{**}، فهناك من رأى أن هذه الحالات عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها ولا يمكن تكرارها، إلا أن الواقع يُبين احتمال انضمام اقتصادات أخرى إلى هذه الحالات في المستقبل القريب وعلى رأسها الهند وفيتنام***.

ومن خلال ما سبق يمكن الخروج بالملاحظات التالية²:

- يتميز النمو المستديم بارتفاع معدلات النمو الإقتصادي بنسبة تفوق 7% سنويا، واستمرارها لمدة زمنية طويلة تفوق العقدين من الزمن، وهو ما أصبح ممكنا باستغلال الإفتتاح المسجل في الإقتصاديات العالمية والذي يسمح باستيراد التقنيات والأفكار والمعرفة الفنية، كميلاً شكلاً منفذاً يوفر سوقاً واسعة ومرنة لتصريف المنتجات ويتيح مجال التخصص في منتجات ذات قيمة مضافة عالية ترفع من حجم الصادرات.
- تدل هذه الحالات على إمكانية تحقيق النمو المستديم في العديد من الإقتصاديات الأخرى في المستقبل، فالعملية ليست بالمستحيلة وإنما تتطلب البحث في الإستراتيجيات التي مكنت هذه الدول من تحقيقه.
- لا يتحقق النمو المستديم تلقائياً لأنه يتطلب إلتزام طويل الأجل من جانب صانعي السياسات الإقتصادية والقيادات السياسية، بحيث يتم متابعة هذا الإلتزام بشكل دائم وبأسلوب تفكير علمي ويتسم بالمرونة.
- إن تحقيق النمو المستديم ليس أمراً سهلاً، فلو كان الأمر كذلك لكانت حالات النجاح كثيرة، حيث تسعى بعض الإقتصادات من أجل الإنطلاق في النمو والبعض الآخر يُخفق في ذلك، وفي المقابل تنمو اقتصادات أخرى بسرعة لكن مستوى نموها يتوقف عند حد معين.

* - ضمت لجنة النمو والتنمية آراء 19 عضو معظمهم من الدول النامية وإثنين من كبار الأكاديميين في مجال النمو والتنمية وهما: روبرت سولو ومايكل سينس، تضمن التقرير أفضل الآراء الموجودة حول السياسات والإستراتيجيات التي يركز عليها النمو الاقتصادي السريع والمستمر وجهود تخفيض أعداد الفقراء، وذلك انطلاقاً من الدروس المستخلصة من تجارب الدول التي حققت نجاحاً في تحقيق النمو منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك لتقديم نتائج هذا الجهد إلى قادة البلدان النامية.

¹- The World Bank, Commission on Growth and Development, The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, Washington, 2008, p1.

** - الدول هي: الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، ماليزيا، بتسوانا، البرازيل، هونغ كونغ التابعة للصين، أندونيسيا، مالطا، عُمان، تايوان التابعة للصين، تايلندا.

*** - حسب توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند وفيتنام في 2016 يمكن اعتبارها من اقتصادات النمو المستديم.

² - بالتصرف عن: عبد العزيز طيبة، أثر الإفتتاح الإقتصادي على النمو المستديم - دراسة حالة دول شمال افريقيا- خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 89-90.

- إن النمو المستديم ليس غاية في حد ذاته ما لم يُحقق أهداف أخرى مهمة للأفراد والمجتمع كمحاربة الفقر، إتاحة فرص العمل، زيادة الدخل الحقيقية والمساهمة في توفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة، فتاريخ الفكر الإقتصادي لم يُظهر أي سبيل آخر حقق هذه الأهداف من دون نمو اقتصادي.

- تقودنا الملاحظة الأخيرة إلى وضع النمو المستديم من أولويات الأهداف عند رسم السياسات الإقتصادية باعتباره معينا على تحقيق أهداف التنمية، وشرط ضروري وإن كان غير كاف لتحقيق التنمية المستدامة.

إضافة لما سبق يمكننا التطرق إلى نقطة أخرى غاية في الأهمية تكمن في درجة التنوع الإقتصادي والإستدامة الناتجة عنه، إذ ينبغي أن يكون توزيع الناتج المحلي الإجمالي عبر نطاق واسع من القطاعات الإقتصادية، وهو ما تقره دراسة مقارنة قامت بها مؤسسة بوز أند كومباني* في سنة 2008 بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي والإقتصاديات التحويلية في كل من هونغ كونغ وأيرلندا ونيوزيلندا والنرويج وسنغافورة وكوريا الجنوبية، باستخدام معيارين للتقييم «نسبة التركيز» و«حاصل التنوع»، حيث يقيس المعيار الأول نسبة تركيز الدولة على قطاع معين، في حين أن حاصل التنوع هو عكس نسبة التركيز، فكلما انخفضت نسبة التركيز كلما ارتفع حاصل التنوع وبالتالي ارتفع التنوع الاقتصادي للدولة.

يقوم حاصل التنوع بتوفير مقياس مبتكر يمكن لصانعي السياسات استخدامه لقياس التنوع الاقتصادي، وهو يعطى بالعلاقة التالية¹:

$$diversity\ index = \sum_{i=1}^N \frac{(S_i - 1/N)^2}{1/N}$$

حيث أن:

S_i : هي حصة القطاع i من النشاط الإقتصادي، عادة يتم التعبير عنها بنسبة التوظيف (لتفادي التضخم)، وهناك بعض الدراسات التي تستخدم الناتج المحلي الخام**.

N : عدد القطاعات في الإقتصاد.

وكلما كانت درجة التنوع أكثر كلما اقتربت قيمة S_i من N واقترب حاصل التنوع من الصفر.

ويؤدي انخفاض درجة التنوع وبالتالي ارتفاع التركيز الإقتصادي إلى تدبذب النمو وتقلب الدورات الإقتصاديةويُضعف من قابلية الإقتصاد على التعامل مع الأحداث المختلفة مثل التغييرات في سعر السلعة المهيمنة على الإقتصاد، كما أن لزيادة الإعتماد على سلعة واحدة مهيمنة على القطاع الإقتصادي أثر سلبي على الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاعات الأخرى (تحقق مبدأ الثنائية الاقتصادية).

* - هي شركة عالمية رائدة في مجال الإبتشارات الإدارية تُقدّم الدعم للشركات العالمية الكبرى والحكومات والهيئات والمؤسسات.

¹ - Hawaii Economic issues, Measuring economic diversification in Hawaii, Periodic research and data reports on issues current interest, Decembre 2011, p5.

** - يتم الإعتماد على الناتج المحلي الخام بالخصوص في الدول الريفية التي تعتمد في اقتصادياتها على قطاع المحروقات، حيث أن هذا الأخير يعتمد على التكنولوجيا العالية ولا يُوظف بشكل كبير، لذلك لا يمكن الإعتماد على نسبة التوظيف.

ب- أشكال النمو الإقتصادي:

يمكن التمييز بين شكين رئيسيين للنمو الإقتصادي هما النمو الموسع *la croissance Intensive* والنمو المكثف *la croissance Extensive*، حيث يشير النمو الإقتصادي الموسع إلى الإرتفاع الكمي لوسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال)، ويكون مفضلا إذا تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة النمو في عوامل الإنتاج¹ - هذا من جهة - ومن جهة أخرى أن يكون في حدود الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني (أي هو ذلك القدر من الاستثمارات الذي يتوافق مع تلك الطاقة)، وتتوقف القدرة الاستيعابية لاقتصاد ما على عوامل عدة منها:

- مدى توافر القوى العاملة الكفؤة.
- معدل العائد المفروض.
- حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- القدرات الإدارية والتكنولوجية.
- كفاءة القطاع العام والجهاز الإداري للدولة.
- قدرات السكان التنظيمية.

ومن الجدير بالذكر أن تجاوز الاستثمارات المعتمدة لمقدرة المؤسسات المحلية على الإنجاز سينعكس إيجابا على المؤسسات الأجنبية الكبرى لكون طاقتها الإستيعابية كبيرة، أو أن يتم الإعتماد على القدرات المحلية المحدودة وهو ما يتسبب في تجاوز الإنجاز للآجال المحددة وما ينجر عنه من إعادة تقييم لهذه الاستثمارات وبالتالي تضخيم في حجمها.

ويشير النمو الإقتصادي المكثف إلى ارتفاع انتاجية رأس المال والعمل باستخدام نفس الكميات من وسائل الإنتاج، ولكن وحتى يكون النمو المكثف مفضلا يجب أن تتجاوز نسبة نمو الإنتاج نسبة النمو في الطلب الكلي الفعال المتزايد والناتج بالأساس عن ارتفاع معدل نمو حجم السكان، وهو ما ينعكس في شكل ارتفاع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

في المدى الطويل فإنه لا يمكن الإعتماد على النمو المكثف فقط حيث أن الطاقة الإنتاجية لا بد وأن تصل إلى حدودها القصوى ومع استمرار الزيادة السكانية لا بد من توسيع في القدرات الإنتاجية الوطنية، وهو ما يتطلب المزج بين النمو التوسعي والنمو المكثف.

¹ - Productivité globale des facteurs = PIB/Dépenses relatives aux facteurs de production.

I - 1-2- مفهوم التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها:

أ- تعريف التنمية الاقتصادية *Economic development*:

اختلف الكتاب في إيجاد مفهوم موحد للتنمية نظرا لما تنطوي عليه من تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، وتعديل لمختلف العلاقات التي تربط عناصر هذا النظام ببعضها البعض، خاصة وأن التنمية الاقتصادية تقتزن بنمو السكان وتراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج بالتوافق مع التغيرات الحادثة في تركيبة السكان وتغير توزيع الإنفاق الوطني بين الإستهلاك والإدخار، وأيضا توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية المختلفة اختلافا إيديولوجيا وفكريا، ناهيك عن اختلاف الآراء الشخصية¹.

وطالما أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه يحكم عملية التنمية، فمن الضروري استعراض مجموعة من التعاريف مرتبة حسب منطلقاتها:

أولا- التنمية الاقتصادية انطلاقا من معيار الدخل:

يعرف *G-Maier* التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة، وكذلك دخل الفرد بالمتوسط خلال فترة زمنية معينة"².

أما *Kindleberger* فيؤكد أن التنمية الاقتصادية عبارة عن: "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة معينة- اتفق عليها أنها سنة- مع وجود توافر تغيرات تكنولوجية وتقنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة، أو التي ينتظر إنشاؤها"³.

ثانيا- التنمية الاقتصادية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي:

يعرف *Nicolass Kaldor* التنمية الاقتصادية على أنها: "إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"⁴.

ثالثا- التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية حضارية:

تعرف في هذا الإطار على أنها: "التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة انتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في انتاجية

1 - بالتصرف عن: انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، ط1، بيروت لبنان، 2008، ص 24.

2 - مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية- حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص 4.

3 - المرجع نفسه، ص 4.

4 - N.Kaldor, Essay on Economic Stability and Growth, Duckworth, London, 1960, p23.

متوسط الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي¹. والملاحظ من خلال هذا التعريف أن²:

- التنمية عملية مجتمعية واعية بمعنى أنها إرادية تُشارك فيها جميع فئات المجتمع، وهي عملية واعية لأنها محددة الأهداف حسب برنامج طويل المدى.
- عملية موجهة عن طريق إدارة للتنمية لها قدرة الإستخدام لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الإنتاجية والتوزيعية.
- إيجاد تحولات هيكلية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.
- إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، وتحقيق تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد.
- تحقيق تزايد منتظم في قدرات المجتمع المتعددة (اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وعلمية).
- المناخ الاجتماعي والسياسي: إن عملية التنمية تتطلب توفر المناخ السياسي الملائم والبيئة الاجتماعية المناسبة بحيث يتحقق في هذا المناخ:

- ارتباط المكافأة بالجهد المبذول.
- تعميق متطلبات المشاركة.
- توفير الاحتياجات الأساسية في ظل نظام عادل لتوزيع الثروة.
- تحقيق الأمن الشامل الفردي والاجتماعي والقومي.

ب- استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

إن البحث في الأسلوب الذي تتبعه الدول النامية لتحقيق التغيير البنائي وبالتالي التنمية، يقودنا إلى دراسة آراء وأفكار فريقين من الاقتصاديين، حيث يرى الفريق الأول الذي يمثله كل من نركسه *Nurkse* وروزنشتاين-رودان *Rosenstein-Rodan* بأن يكون برنامج التنمية شاملا لكل القطاعات وذلك نتيجة التشابك الموجود بين قطاعات الإقتصاد الوطني، الأمر الذي يوجب توزيع الإستثمارات على نطاق واسع من الأنشطة الاقتصادية في وقت متقارب حتى يمكن دفعة للإقتصاد الوطني ينتج عنها تغييرات ضخمة تصبح معها عملية التنمية عملية تراكمية ذاتية، ويعرف هذا الأسلوب بإستراتيجية النمو المتوازن.

أما الفريق الثاني الذي يمثله هيرشمان *Hirshman* فيرى أن قلة الموارد المالية اللازمة للإستثمارات المختلفة في الدول النامية تم عليها التركيز على قطاع من القطاعات القائدة أو القطاعات الرائدة والتي ستعمل بدورها على جذب القطاعات الأخرى إلى طريق التنمية، ويعرف هذا الأسلوب بإستراتيجية النمو غير المتوازن الذي يستخدم الدفعة القوية التي تتركز في قطاع رئيسي يقود بقية القطاعات إلى مرحلة النمو المتوازن.

¹ - علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للعملية التنموية باعتبارها عملية حضارية في التنمية العربية - الواقع الراهن والمستقبل -، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1984، ص 70.

² - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006، ص92.

1 - استراتيجية النمو المتوازن:

ليس المقصود بالنمو المتوازن أن نمو جميع القطاعات يكون بمعدلات متساوية، ولكن نعني بذلك أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل* من وجهة نظر الإقتصاد الوطني كله¹. وترى هذه النظرية أن إحدى العقبات التي يمكن أن تكون عائقا أمام نجاح أي صناعة جديدة في البلدان النامية هي ضيق السوق، فنتيجة لكون القطاعات الإقتصادية متشابكة فيما بينها يكون لدينا كل قطاع يمثل سوقا لنتاج قطاع آخر، وأن القيام بالإستثمار في قطاع واحد يعرضه لضيق نطاق السوق وبالتالي يعجز هذا القطاع عن بيع منتجاته، وهذا من شأنه أن يعمل على إضعاف الحافز لدى المستثمرين، ولكي يقل خطر ضيق نطاق السوق ولإستغلال الوفورات الخارجية الناتجة من القطاعات المختلفة، والتي تتأثر بها تلك القطاعات نتيجة لتشابكها مع بعضها البعض، فإنه يجب توزيع جرعة كبيرة من الإستثمارات على نطاق واسع من الأنشطة في وقت واحد، وتكون هذه الإستثمارات معتمدة على بعضها البعض بشكل يصعب عملية التجزئة فيما بينها². ويفرق روزنشتاين-رودان بين نوعين رئيسيين لعدم القابلية للتجزئة:

- تكامل دالة الإنتاج وعدم قابليتها للتجزئة: والمقصود بها التكامل الرأسي والأفقي للصناعة من ناحية عمليتها لإنتاجية، حيث يتمثل التكامل الرأسي في كون العملية الإنتاجية عبارة عن مراحل متتالية في إنتاج سلعة معينة كالتركيب والدهن بالنسبة لصناعة السيارات، والتكامل الأفقي المقصود منه أن بعض الصناعات تكمل بعضها البعض في إنتاج سلعة معينة مثل صناعة السيارات والصناعات الأخرى المكملة لها كتوليد الكهرباء والنقل. ويرى رودان أن دالة العرض أو دالة الإنتاج غير قابلة للتجزئة ويبرر ذلك بأن الترتيب الزمني يقتضى التسلسل في المراحل، كما تعتبر مشروعات رأس المال الاجتماعي (التجهيزات الأساسية) كالنقل والمواصلات والإسكان والطاقة وبناء الجسور والسدود... الخ إستثمارات تعود بالفائدة على الإقتصاد الوطني، وهي أيضا لا تقبل التجزئة، فهي إما أن تكون موجودة أو غير موجودة إطلاقا، بمعنى أن الدولة يجب أن تقوم بها دفعة واحدة أو في فترات متقاربة، ولا يمكن لها بالتالي أن تقوم بجزء من المشروع وتترك الجزء الآخر.

- تكامل دالة الطلب وعدم قابليتها للتجزئة:

نعني بتكامل الطلب ارتباط السلع التي تنتجها الصناعات المختلفة وذلك من وجهة نظر الطلب أو المستهلكين، وحسب رودان إن كانت السوق ضيقة أصلا فلا يمكن توسيع نطاقها بإنتاج إحدى السلع التي تشبع حاجة إنسانية واحدة، بل ذلك سيأتي من إنتاج مجموعة من السلع التي تشبع الحاجات الإستهلاكية

* - يقصد بمرونة الطلب الدخلية بالنسبة لمنتج معين: مدى استجابة الطلب على هذا المنتج لما يحدث من تغير في دخل المستهلك أو مجموع المستهلكين.

1 - محمد حافظ عبده الرهوان، معالم على طريق التنمية الإقتصادية في دول العالم الثالث، كلية الشرطة، القاهرة، 1994، ص55.
2 - عبد الحكيم سعيح، أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الإقتصادي حالة الجزائر 1982-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص29.

المتعددة والمتكاملة، ويعطي رودان مثالا على هذا بمصنع الأحذية الذي يشغل عمالا كانوا في حالة بطالة، إن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية، وهذا غير ممكن وبالتالي كان من الضروري إقامة عدد من الصناعات الإستهلاكية في نفس المنطقة مما يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات، وذلك يقلل من مخاطر تراكم المخزون ويزيد في نجاح عملية التصنيع.

ولعل من أهم ما يعاب على هذه النظرية:

- إهمالها لدور التخطيط في عملية التنمية، لأن الإستثمارات الضخمة التي تنادي بها تحتاج إلى التنسيق فيما بينها حتى لا يحدث تضارب يعيق سير عملية التنمية.
- أن تكلفة الاستثمارات الضخمة تفوق إمكانيات الدول النامية، فما لم تستطع هذه الدول القيام به على مراحل، كيف يمكنها أن تقوم به دفعة واحدة.

2- استراتيجية النمو غير المتوازن¹:

تنطوي هذه الإستراتيجية على فكرة أساسية متمثلة في تأييد الدفعة القوية كوسيلة عملية لكسر حلقات التخلف، ولكن هذه الدفعة لا تتوزع على مستوى واسع من الإقتصاد الوطني، بل يتخذ النمو تحت هذه الإستراتيجية شكل تقدم ونمو بعض القطاعات، أو قطاع واحد رئيسي يسمى بالقطاع القائد الذي يجذب بقية القطاعات، ويترتب على تقدم هذا القطاع تقدم بقية قطاعات الإقتصاد الأخرى، فالإستثمار الذي يحدث في القطاع الزراعي مثلا سوف يخلق فرصا أخرى للإستثمار في قطاعات أخرى كالصناعة والتجارة وهذا الإستثمار سيشكل دافعا إضافيا للتنمية، إن أحسن وسيلة للنمو حسب هيرشمان تكون عن طريق خلق إختلال² تعمّد للإقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة، ويحدث إختلال التوازن هذا بسبب الإستثمارات في رأس المال الإجتماعي أو المشروعات الإنتاجية المباشرة، فالأولى تخلف وفورات خارجية، بينما تقوم الثانية على تلك الوفورات.

واجهت نظرية النمو غير المتوازن بعض الإنتقادات المرتبطة بآليات سير عملية التنمية التي تقترحها،

وتمثلت أهم هذه الإنتقادات في النقاط التالية:

- أن هذه الإستراتيجية تتخذ من إختلال التوازن محركا للنمو عن طريق دفع هذا الإختلال بالمنظمين إلى الإستثمار، كما تركز كذلك على دور التخطيط الشامل للتنمية مع ما يقتضي ذلك من تعبئة أكبر قدر من الموارد من جهة وإهمال المبادرات الفردية التي تكون بدافع الربح من جهة أخرى، كما قد تؤدي الضغوط الناجمة عن عدم التوازن إلى عرقلة عملية التنمية.
- صعوبة تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات.
- ومن الإنتقادات الموجهة لإستراتيجية النمو غير المتوازن أيضا أن هذه النظرية لم تحدد وقت وإتجاه النمو غير المتوازن.

¹ - عبد الحكيم سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 30، 34.

ج - الفرق بين التنمية والنمو الإقتصادي:

لقد أثير جدل كبير بين المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية حول مدى اقتران حدوث النمو الإقتصادي بتغيرات تنموية في مختلف المجالات، ومن خلال تحليل المسار التاريخي لمختلف التجارب التنموية سواء في الدول المتقدمة أو النامية تم تسجيل انفصام كبير بين حدوث النمو الإقتصادي وحدث التنمية لعدة ملاحظات أهمها¹:

- النمو الإقتصادي تلقائي وحركة آلية يخضع للدورات الإقتصادية، بينما التنمية هي عملية مقصودة (مخططة) لا تخضع لمثل هذه الدورات.
- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في هياكل الدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الإقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الإقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.
- قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية وما ينتج عن ذلك من سلبيات على العملية التنموية، أو قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل عدم التوازن الإقليمي للخدمات والإنتاج في البلد الواحد.
- من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي توأكب عملية التنمية أو تسبقها في مختلف المجالات، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات.
- يمكن حدوث نمو اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتوزيع عادل للدخل، أو حدوث نمو اقتصادي في سياق المزيد من الإعتماد على الخارج (تحده المتغيرات الخارجية).
- قد يكون ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام مقرونا بزيادة درجة الإعتماد على الخارج وتوسع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية، بينما تتطلب التنمية فك الروابط والتحرر من قيود التبعية وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة.

¹ - بالتصرف عن: ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة مصر، الجزائر والسعودية- دراسة مقارنة للفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص ص 15-16.

I - 2- ممددات النمو الاقتصادي في ضوء النظرية الإقتصادية (نماذج النمو الاقتصادي):

I - 2- 1- النموذج الكينزي للنمو (نموذج هارود - دومار):

بعد الأزمة الحادة التي عرفها النظام الرأسمالي سنة 1929، وما أكبها من ركود اقتصادي للفترة 1912-1933، ونتيجة لقصور الفكر الإقتصادي في تفسير أسبابها، جاءت النظرية الكينزية المشهورة في العمالة (النظرية العامة للنقود، الفائدة والإستخدام) سنة 1936، والتي وضعت جملة من الأسس التي من شأنها معالجة عيوب النظام الرأسمالي يمكن تلخيصها في النقاط التالية¹:

- أكد كينز على ضرورة توجيه النشاط الإقتصادي عن طريق تدخل الدولة مخالفا بذلك الفكر الكلاسيكي، وهذا التدخل حسبه هو مسألة ضرورية للإقتراب من التشغيل الكامل، لأن هذا الأخير لا يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك. فحسب كينز فإن السير التلقائي لإقتصاد السوق أدى إلى حدوث ظاهرة البطالة بسبب عدم مرونة الأسعار والأجور، فهما لا يستطيعان القيام بدور المعدل بالإرتكاز على ثبات معامل رأس المال، وهو ما يعني صعوبة المحافظة على النمو المستمر مع التشغيل الكامل في الأجل الطويل.

- بعد دراسته لأراء الاقتصاديين الذين سبقوه تأكد لديه أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب عرض السلع والخدمات التي اهتم بها معظم الاقتصاديين، بل تكمن المشكلة في جانب الطلب الفعلي وتصريف تلك السلع والخدمات.

- يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل، بالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، وقد عرف كينز الطلب الفعلي بأنه الجزء الذي ينفق من الدخل الوطني على الاستهلاك والتراكم (الإستثمار).

- يعتمد الدخل والتشغيل أساساً على مستوى الإستثمار، والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الإستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي والتي تعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta Y \text{ في الدخل} = \text{المضاعف (M)} \times \text{الزيادة في الإستثمار } (\Delta I)$$

$$\text{حيث يمكن معرفة مقدار المضاعف بمعرفة الميل الحدي للإستهلاك: } M = 1/1 - MPC = 1/MPS$$

غير أن المشكلة الأساسية عند كينز تكمن في أنه قد لا يكون مستوى الدخل الوطني مرتفعا بدرجة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة، وهو ما يوجب على الحكومة القيام بالتوسع في عرض النقود بدرجة كافية تسمح للمقترضين بالإقتراض عند معدلات فائدة أقل، مما يؤدي إلى توسيع حجم الإستثمار ومن ثمة مستوى الدخل والعمالة في الإقتصاد الوطني.

¹ - بالتصرف عن، بحثاش راضية، مصادر النمو الإقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله - حالة الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص78.

ومن أهم وأشهر النماذج الكينزية في النمو الاقتصادي نجد نموذج هارود ودومار، اللذان قاما بتوسيع تحليل كينز ليمتد إلى الأجل الطويل وذلك بإدخال عوامل تراكم رأس المال والعمل.

يرى كل من *Roy Harrod* و *Evesy Domar* في نظريتهما المعروفة فيما بعد بنموذج *Harrod-Domar* أن أي اقتصاد يجب أن يحتفظ بنسبة معينة من دخله لإستبدال مقدار الإهلاك في السلع الرأسمالية، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة ترفع من تراكم رأس المال كي يتم النمو.

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y): (1) $g = \Delta Y / Y$...

وبفرضية ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V): (2) $V = K / Y = \Delta K / \Delta Y$

و(S) إجمالي الإدخار هو نسبة من الدخل الكلي sY : (3) $S = sY$...

وإذا كان الإستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال: (4) $I = \Delta K$...

وبافتراض التساوي الدائم للإستثمار المحقق مع الإدخار المحقق: (5) $I = \Delta K = V \Delta Y = sY = S$...

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقات السابقة، نستنتج العلاقة التالية:

$$g = \Delta Y / Y = S / V \dots \dots \dots (6)$$

حيث تشير العلاقة (6) أن معدل النمو الاقتصادي يكون محددًا بالعلاقة بين الإدخار الوطني (S)

ومعامل رأس المال / الناتج (V)، وعلى اعتبار أن الإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال δ هي مقلوب معامل

$$\delta = 1 / V = Y / K = \Delta Y / \Delta K \dots \dots \dots (7)$$

ومن العلاقة (2) يمكن استنتاج معدل نمو الإستثمار (I^*) (8) $I^* = g = \Delta Y / Y = \Delta K / K$...

$$I^* = g = \delta \cdot S \dots \dots \dots (9)$$

من العلاقة (9) فإن النمو الاقتصادي يساوي معدل الإدخار في الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبافتراض

ثبات معدل الإدخار وثبات معامل رأس المال، فإنه من الضروري أن ينمو الإستثمار الصافي والناتج القومي بمعدل

ثابت هو $\delta \cdot S$ حتى يمكن المحافظة على مستوى التشغيل الكامل، أما في حالة نمو الإستثمار بمعدل أقل من $\delta \cdot S$

فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور البطالة، وإذا كان نمو الإستثمار بمعدل أكبر من $\delta \cdot S$ فسيؤدي إلى زيادة الطلب

بسرعة أكبر من زيادة الطاقة الإنتاجية مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

I - 2-2- النموذج النيوكلاسيكي للنمو (نموذج سولو Solow):

في مقارنة سولو للنمو الإقتصادي يفترض تطوير عنصر رأس المال عبر الإستثمار وتوسعة العمل عبر النمو السكاني، هذا الأخير مقيد بوتيرة نمو طبيعية إذ يعتبر بذلك متغيرة خارجية مستقلة عن العوامل الإقتصادية المعتمدة في النموذج.

إن نمو رأس المال عبر الإستثمار مقيد بقانون العوائد المتناقصة، فعندما ترتفع كمية رأس المال فإن عدد الوحدات الإضافية من الإنتاج المحصل عليه تقل بالتوازي مع كل وحدة رأس مال مضافة، وهو ما يعني ووصولاً إلى مستوى معين فإننا لا نحسن الإنتاجية إذا ما ضاعفنا الأدوات والآلات إذا لم تتوفر اليد العاملة المؤهلة التي تُحسن استخدامها، وللتخلص من هذه الوضعية اقترح سولو تحسين جودة عوامل الإنتاج بإدخال متغيرة إضافية على دالة الإنتاج هي التطور التقني والذي يُعول عليه في تحسين الإنتاجية.

• **نموذج سولو القاعدي:** النموذج الذي اقترحه Solow عام 1956 قائم على دالة الإنتاج Y في ظل فرض

أنها دالة متجانسة خطياً تأخذ شكل دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y_t = f(K, L) = A \cdot K^\alpha \cdot L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(1) \quad / \quad \alpha < 1$$

α : تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال، وهي النسبة المئوية للزيادة في الإنتاج نتيجة لزيادة قدرها 1% في رأس المال.

وفي ظل الإفتراضات التالية:

$$L_{t+1}/L_t = 1 + n \quad - \text{ ينمو العمل خارجياً بنفس معدل السكان:}$$

حيث أن: n : معدل النمو السكاني.

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L) = \lambda Y \quad - \text{ يترب على فرض ثبات الغلة مع الحجم أن تكون:}$$

- افتراض الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل L ورأس المال K ، فيمكن تعديل النمو نحو التوازن عن طريق نسبة رأس المال إلى العمل K/L ، وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج بصياغة التعريفات التالية:

$$f(k) = F(k, 1) \quad \text{و} \quad k = K/L \quad \text{و} \quad y = Y/L$$

يمكن إعادة كتابة دالة الإنتاج (1) على أساس حصة الفرد من العمل (*Intensive Form*)، بحيث تصبح

$$y = f(k) = K^\alpha \dots\dots\dots(2) \quad \text{كالتالي:}$$

وتقول هذه الصياغة أن حصة الناتج للعامل (y) هي دالة في حصة العامل من رأس المال (k)، أي أن

الناتج يعتمد فقط على رأس المال بغض النظر عن الحجم الإجمالي للإقتصاد.

- يفترض نموذج Solow بإستثمار نسبة ثابتة من الناتج (S)، أي: $S = sy$.

- كما يفترض أن رأس المال الحالي يستهلك أو يندثر بنسبة (d).

وبناءً على ذلك يمكن كتابة التوازن التنافسي لنموذج سولو كالتالي:

$$k_{t+1} - k_t = 1/n [sf(k_t) - (d + n)k_t] \dots\dots\dots(3)$$

وتقرأ المعادلة التوازنية (3) اقتصاديا كالتالي: أن التغير في حصة العامل من رأس المال (الجانب الأيسر من المعادلة) يتحدد على أساس عاملين (في الجانب الأيمن) هما حصة العامل من الإستثمار $sf(k_t)$ ، وتلك الزيادة من الإستثمار التي تحافظ على حصة العامل الحالية من رأس المال أو نقطة تعادل الإستثمار $(d + n)k_t$. وعندما نكون في الحالة المستقرة Steady-State فإن:

$$k_{t+1} = k_t \implies sk(k_t) = (d + n)k_t \dots\dots\dots(4)$$

وفي حالة زيادة حصة العامل من رأس المال الفعلية عن نقطة تعادل الإستثمار (أي $k_{t+1} > 0$) فإن حصة العامل من رأس المال (k_t) ترتفع حتى تصل إلى نقطة الإستقرار، والعكس صحيح. وفي الأجل الطويل عندما يغطي الإقتصاد مستوى حصة العامل من رصيد رأس المال اللازم لحالة الإستقرار، وعندما ينمو الناتج بنفس معدل النمو السكاني (n) أي:

$$Y_{t+1}/L_{t+1} = Y_t/L_t \implies Y_{t+1}/Y_t = L_{t+1}/L_t = (1 + n) \dots\dots\dots(5)$$

وبافتراض ثبات كل من معدل نمو الإيدار ومعدل النمو السكاني مع بقاء غلة الحجم ثابتة، فإن نموذج سولو يقرر أن النمو في المتغيرات الإقتصادية الكلية يتحدد بمعدل النمو السكاني مما يفرض ضغوطا على تراكم رأس المال، الأمر الذي يجعل النسبة (k) تناقص في المدى الطويل، مما يعني حدوث صدمة سلبية على نمو الناتج والدخل.

• **نموذج سولو الموسع:** وسع *Solow* نموذجه الأساسي (القاعدي) بإضافة التغير التكنولوجي (A) والذي يفترض أنه ينمو بمعدل ثابت، حيث قام بإدخال المتغير التكنولوجي والعمل في دالة الإنتاج تفاعليا (*Multiplicatively*) أو ما يطلق عليه بتفعيل مدخل العمل (*Augmenting Labour*) أو زيادة الفعالية (*Harrod Natural*):

$$Y_t = f(K, AL) = K^\alpha \cdot (AL)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(6) \quad / \quad \alpha < 1$$

ووفقاً لسولو فإن النمو بالأجل الطويل بعد إدخال التغير التكنولوجي يتحدد بمعدل النمو السكاني ومعدل

$$Y_{t+1}/Y_t = A_{t+1} L_{t+1}/A_t L_t = (1 + n)(1 + g) \dots\dots\dots(5)$$

حيث أن g تمثل معدل نمو التغير التكنولوجي.

وعليه وحسب سولو فإن النمو الإقتصادي في الأجل الطويل يعتمد على المقومات الرئيسية للإقتصاد:

- معدل النمو السكاني.
- معدل الإيدار.
- معدل التغير التكنولوجي.
- معدل إندثار رأس المال.

وبناءً على ما سبق فإن تطبيق النموذج هيكلياً من وجهة نظر السياسة الإقتصادية يتطلب:

- خفض معدل النمو السكاني.
- تشجيع الإيدار.
- تحفيز التطور التكنولوجي.
- خفض معدل إندثار رأس المال.

I - 2-3- نظرياه النمو الداخلي (Croissance Endogène):

يشكل النمو الاقتصادي حسب النظريات الحديثة ظاهرة مدعّمة ذاتيا (Auto-Entretenu) بواسطة تراكم أربعة عوامل أساسية هي: الرأسمال الفيزيائي، التكنولوجيا، الرأسمال البشري والرأسمال العمومي.

1- رأس المال الفيزيائي والمعرفة (نموذج Romer):

إن رأس المال الفيزيائي¹: هو الإستثمار الذي تقوم به المؤسسات من خلال الرفع من التجهيزات أو المعارف التي تتيح لها زيادة إنتاجها من السلع والخدمات، كما وتؤدي إلى زيادة إنتاج المؤسسات الأخرى المنافسة والغير منافسة، فإذا أخذنا على سبيل المثال فلاح مختص في زراعة أشجار التفاح وآخر منتج لعسل النحل، فإن استثمار الأول في توسعة حقله سيعود عليه ذلك بزيادة في محصوله من التفاح، ويستفيد معه مربي النحل بزيادة انتاجه من العسل، وكما يستفيد مربي النحل من الفلاح الأول فإن هذا الأخير أيضا في حاجة للنحل من أجل تلقيح حقله، وبالنتيجة فإن تزايد الغلة هي مصدر النمو، والتي تعتمد بالأساس على وجود تكامل بين المؤسسات والنشاطات، بمعنى أنه لما تقوم العديد من المؤسسات بزيادة استثماراتها في نفس الوقت فإنها ستعرف نمو جد قوي على اعتبار أن إنتاجية رأس المال لمؤسسة ما لا تتعلق فقط باستثماراتها وإنما تتعلق أيضا بالمخزون الإجمالي لرأس المال في الاقتصاد.

فالإستثمار الخاص الذي تقوم به مؤسسة ستستفيد منه مؤسسات أخرى عن طريق المحاكاة والتقليد، والتمهين- هذا من جهة- ومن جهة أخرى فإن للإستثمار أثر مضاعف بالنسبة للاقتصاد، فهو يقوم بزيادة مباشرة لإنتاجية المؤسسة وبصفة غير مباشرة إنتاجية كل باقي المؤسسات الأخرى ويساهم بالتقدم التقني وزيادة المعارف التي تستفيد منها مؤسسات أخرى، كما أن التمهين بواسطة التطبيق ونشر المعرفة يعملان على إبعاد وإلغاء تناقص الغلة لأن لهما أثر خارجي إيجابي.

ليس المقصود بالمعرفة تلك التي تنتجها المؤسسات الخاصة نتيجة الابتكارات فقط، وإنما أيضا المعرفة المتوافرة للعموم والموضوعة تحت تصرف الجمهور، وهنا يكون دور الدولة قويا ومُهما في زيادة البحث والتطوير الذي تستفيد منه مختلف القطاعات الاقتصادية ويدعم النمو الاقتصادي المستديم.

¹ - Labaronne Daniel, Macroéconomie 3 Croissance, cycles et fluctuations, Memo Seuil, Paris, 1999, p39.

- نموذج بول رومر (Paul Romer):

نظرية بول رومر مبنية على صيغة خاصة لدالة الإنتاج كوب - دوقلاس، ويفترض أن يتم الحصول على المنتج النهائي من دالة الإنتاج التالية¹:

$$Y = H^\alpha L^\beta \int_0^A [X(i)]^{1-\alpha-\beta} d_i$$

حيث أن Y تمثل الإنتاج، H تمثل رأس المال البشري، L تمثل العمل، $\int_0^A [X(i)]$ تمثل رأس المال الفيزيائي، $X(i)$ تمثل الإستثمار باستخدام التكنولوجيا A .

وعلى اعتبار أن: $X(i) = \bar{X}$ (ثابت)، فإن النموذج يتخذ الشكل التالي:

$$Y = H^\alpha L^\beta [A\bar{X}]^{1-\alpha-\beta}$$

أين A يمثل مخزون المعرفة الذي يلعب دور مهم في إحداث النمو الداخلي، فتراكم المعارف لا ينتج فقط من الإستثمار بل ينتج كذلك عن طريق نشاطات البحث والتطوير، فبعض الأفراد والمؤسسات يختصون في البحث عن طرق انتاجية جديدة، سلع تجهيز أو سلع استهلاكية جديدة، فهم ينتجون ابتكارات تكنولوجية يستغلونها مباشرة أو يبيعونها كبراءات اختراع، والحافز الأساسي للإبتكار مرتبط بسلطة الإحتكار المؤقت التي يستفيد منها منتجو السلع الجديدة لتبقيهم متقدمين على المنافسين مما يسمح بتحسين أرباحهم إما بالبيع بأسعار مرتفعة أو بتخفيض تكاليف الإنتاج، غير أنه وفي الأجل الطويل فإن انتشار طرق ومنتجات جديدة يقضي على الربح الإحتكاري مما يستوجب البحث عن ربوع جديدة بابتكارات جديدة، وهذا التحفيز الدائم هو ما يشكل مصدرا مهما لنمو اقتصادي مستمر في الأجل الطويل.

كما تشكل المعارف الأجنبية مصدرا آخر للتكنولوجيا الحديثة، فالتكنولوجيا تعبر الحدود انطلاقا من شراء براءات اختراع أو ملاحظة منافسين أو توظيف علماء ومهندسين أجنبان أو الإطلاع على أبحاث علمية وتقنية... إلخ، لكن يبقى تأثير هذه المعارف الأجنبية على النمو الإقتصادي مربوطا بمدى قدرة البلد على استيعاب هذه المعرفة واستخدامها أحسن استخدام.

2- رأس المال البشري (نموذج Lucas):

من بين النماذج الجارية لنظرية النمو الداخلي نجد نموذج *R.E. Lucas*، والذي أدخل رأس المال البشري كعامل إنتاج جديد إلى جانب العاملين التقليديين (العمل وأس المال)، وهو ما يسمح بالحصول على عوائد حدية متزايدة، ويرتكز رأس المال البشري على العلم والخبرة المتراكمة لدى الفرد منذ ولادته، حيث يشكل مجموعة من الخواص المميزة للقوى العاملة والتي تساعد على تحسين إنتاجية العمال وتزيد من قدراتهم على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة وتسهيل عملية التحكم في تقنيات الإنتاج.

¹ - Ahmed Zakane, Croissance endogène et mesures de politique économique, Revue d'économie et de statistique appliquées, N° 01, INPS, Alger, 2003.

ورأس المال البشري لا يمثل فقط مخزون المعارف المقيمة اقتصاديا والمدججة في الإقتصاد، فهي تشمل أيضا (خصوصا في الدول النامية) الوضعية الصحية والتغذية والنظافة¹.

تعود أهم مساهمة في هذا المجال إلى الإقتصادي Lucas الذي انتقل من دالة كوب- دوغلاس التقليدية إلى دالة جديدة برأس مال بشري على النحو التالي:

$$Y_i = A K_i^\alpha (\mu H_i)^{1-\alpha}$$

حيث يمثل Y_i ناتج الفرد، K_i رأس المال المادي للفرد، μ عدد ساعات العمل للفرد (عدد الساعات المخصصة للإنتاج)، H_i تمثل تراكم رأس المال البشري للفرد i .

$$H_i = \beta(1 - \mu)h_i$$

حيث يشكل h_i تغير مخزون رأس المال البشري للفرد i (زيادة الكفاءة)، $(1 - \mu)$ الوقت المخصص من الفرد للتعلم، β مقدار الفعالية.

على المستوى الكلي، وتحت فرضية أن كمية العمال L وكفائتهم h قابلتين للإحلال تماما، فإنه وحده الجداء $L.h=H$ هو الذي يؤثر على العملية الإنتاجية.

وعلى هذا الأساس فإن النمو المستمر والدائم يستلزم وجود قطاعين:

- قطاع مخصص للإنتاج: فكل سلعة استهلاكية يتم انتاجها انطلاقا من تقنية إنتاج تقليدية، حيث يستخدم رأس المال البشري ورأس المال المادي.
- قطاع مخصص لتكوين رأس المال البشري: هو ذلك الذي يستخدم في نظام التكوين (أساتذة ومعلمين)، فحجم المكونين إلى الفئة النشيطة تشكل معدل الإستثمار في رأس المال البشري، وبالرغم من عدم مساهمتهم بشكل مباشر في القطاع الأول إلا أنهم يرفعون من الفعالية المستقبلية للأفراد العاملين في ذلك القطاع، وهو ما يضمن استمرارية النمو الإقتصادي في الأجل الطويل.

3- رأس المال العمومي (نموذج Barro):

يتعلق الرأس المال العمومي بالإستثمارات المنجزة من طرف السلطات العمومية (الدولة والجماعات المحلية)، ويتضمن الإستثمارات الخاصة برأس المال الفيزيائي (هياكل قاعدية للاتصالات والنقل)، ورأس المال البشري (التربية والتكوين)، التكنولوجيا (البحث العلمي)، هذه الاستثمارات العمومية لها أثر الدخل (المضاعف)، أثر القدرة (المسرّع) وأثر الإنتاجية على القطاع الخاص (أثر خارجي إيجابي)، على سبيل المثال وسائل الإتصالات الحديثة كالطرق والجسور والمطارات تحسن الفعالية وسرعة المبادلات التجارية للفاعلين الخواص، أيضا تساهم السلطات العمومية بالإستثمار في السلع الجماعية بصفة إيجابية في النشاط الاقتصادي، والضرائب الموجهة لتمويل

¹ - Dominique Guellec et Pierre Ralle, Les nouvelles théories de la croissance, collection repères, 5ème édition, La découverte, Paris, 2003, p49.

هذه الإستثمارات ليس لها فقط أثر تثبيطي للقطاع الخاص، بل تسمح للسلطات العمومية بواسطة الرأسمال العمومي بتنمية الآثار الخارجية الإيجابية في القطاع الخاص¹.

في هذا الصدد قدم *Barro* نموذج نمو داخلي تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك للنمو الإقتصادي المستمر في الأجل الطويل، وذلك بافتراض وجود علاقة تكاملية بين رأس المال الخاص والعام، هذه العلاقة التكاملية تسمح بتفادي مشكل المزاحمة الذي يحد من نمو النشاط الإقتصادي مع فقدان حس المقابله لدى أعوان القطاع الخاص، وهو ما يعطي دفعا قويا لتحسين إنتاجية رأس المال الخاص².

إن الإستثمار العمومي خصوصا في الهياكل القاعدية يمكن النظر إليه على أنه مكمل ضروري للإستثمار الخاص، وعلى الرغم من عدم ظهور آثاره إلا في المدى الطويل إلا أن له مساهمته قوية في إحداث النمو الإقتصادي المستمر، وعلى هذا الأساس ارتكزت نظرية *Barro* حيث أدخل الهياكل القاعدية التي توفرها الدولة كمصدر آخر للنمو الإقتصادي والذي يمكن إيجاده في الآثار الخارجية المنتجة في الإقتصاد.

يقوم نموذج *Barro* على الإفتراضات التالية:

- يعتبر *Barro* أن G تمثل النفقات العمومية للمنشآت القاعدية وليس خزين المنشآت القاعدية العمومية.
- هذه النفقات العمومية يفترض على أنها استثمار عمومي صافي، بمعنى استخدامها غير منافس وغير مانع.
- بما أن عوائد الإنتاج ثابتة وكلا العاملين رأس المال الخاص والعمومي قابلين للتراكم، فإن النمو الإقتصادي يمكن أن يستمر ذاتيا في الأجل الطويل.
- تقوم بنية النموذج على دالة إنتاج كوب-دوغلاس بغلة حجم ثابتة بالنسبة للعوامل أو بالنسبة للمؤسسة

$$Y_i = A_i K_i^\alpha L_i^{1-\alpha} G_i^{1-\alpha} \quad \text{Avec } 0 < \alpha < 1 \quad (i)$$

حيث أن Y_i ، K_i ، L_i هي على التوالي: حجم الإنتاج، مخزون رأس المال واليد العاملة للمؤسسة (i)، و G هي النفقة الكلية للدولة بالنسبة للهياكل القاعدية.

وعلى المستوى الكلي تأخذ هذه الدالة الشكل التالي: $Y = A K^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$

الغلة الكلية لرأس المال الخاص هي متناقصة $K_k = \alpha Y/K$ ، في حين أن الغلة المشتركة لرأس المال الخاص والنفقات العمومية هي ثابتة $(A L^{1-\alpha})$ إذا كان L ثابت وهذا ما افترضه *Barro*.

أيضا بالنسبة للمؤسسات، النفقات العمومية الخاصة للهياكل القاعدية تفسر كأنها عامل إنتاج خارجي معطى ومتوفر بدون تكلفة وحيث التمويل يتم بواسطة الإقتطاع الجبائي.

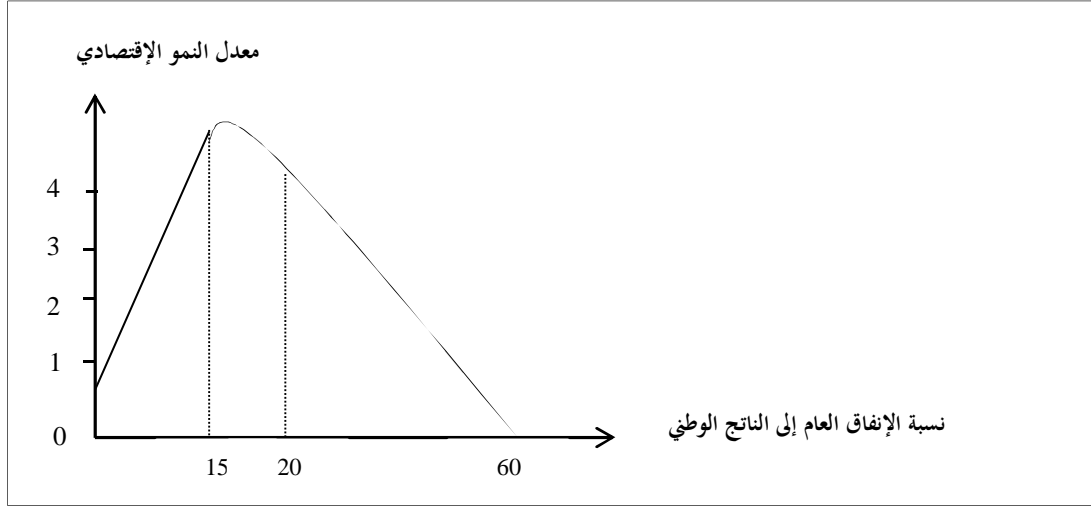
لكن يرى عديد الإقتصاديين وعلى رأسهم *Chehy* أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في حجم مبالغ فيه من الإنفاق، حيث أشار إلى أن الأثر الإيجابي يكون إذا كان

¹ - Labaronne Daniel, op cit, P 41.

² - Sébastien Dessus et Rémy Herrera, Capital public et croissance: une étude en économétrie de panel, revue économique, Vol 50, N°1, Paris, 1999, p114.

حجم القطاع العام (مقاسا بنسبة الإنفاق العام) إلى الناتج الوطني لا يتجاوز 15%، وفي حالة تجاوزه هذه النسبة فسيكون له أثر سلبي، وهو ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم 04: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.



Source: Martha Pascual and Santiago Garcia, Government spending and economic growth in the European union countries, Université d'Oviedo Spain, juillet 2006, p4.

يظهر من خلال المنحنى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بارتفاع حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني إلى غاية بلوغه الحد الأقصى عند عتبة إنفاق إلى الناتج تقرب حوالي 15%، وبعدها فإن أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني فوق 15% فإنه يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين المتغيرين، وعليه فإنه يمكن اتخاذ هذه النسبة كحد للطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني لحجم الإنفاق العام، وأن أي تجاوز لها سيكون تجاوزا للطاقة الإستيعابية للإقتصاد مما يؤدي إلى نتائج عكسية تُهد من النمو الاقتصادي المستدام.

ولعل من أهم الأسباب المؤدية إلى العلاقة السلبية التي تنشأ بين النمو الاقتصادي والإفراط في الإنفاق العام ما يلي:

1- تكلفة التمويل: إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها آثار سلبية على الإقتصاد المحلي، فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواءً على الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الإدخار ومن ثمة انخفاض الإستثمار بشكل يؤثر على إنتاجية الإقتصاد بالإنخفاض، كما أن اللجوء إلى الإقتراض سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وإزاحة القطاع الخاص، أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بمحاجس وقوع الإقتصاد في حالة تضخم.

2- أثر الإزاحة: إن أكبر أثر سلبي للإفراط في الإنفاق العام لأي إقتصاد هو أثر الإزاحة للقطاع الخاص من النشاط الإقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج الوطني بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص.

3- تكاليف الإعانات: تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية إلى الحد من رغبة الأفراد والمؤسسات في الرفع من الإنتاجية ومن الابتكار والإبداع، وهو ما يؤدي في النهاية إلى التأثير السلبي للنفقة العامة على النمو الإقتصادي.

I-3- ممددات النمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة:

من منطلق ترابط وتراكم المعرفة، وبمحاولة الربط بين النظرية والواقع، نعتمد على الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترات زمنية مختلفة ومن وجهات نظر متعددة، هذه الاختلافات لا تعدو أن تخرج عن ثلاثة أبعاد: أولا التطبيق على الإقتصاد الجزائري، وثانيا فترة أطول وتحديث أكثر، وثالثا اختلاف في منهج الدراسة والمتغيرات المفسرة، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

I-3-1- دراسة سعيح عبد الحكيم: أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الإقتصادي حالة الجزائر للفترة (1982-2008)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2012-2013.

حاولت هذه الدراسة إبراز دور المتغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج (العمل ومخزون رأس المال بالخصوص) في إحداث عملية النمو الإقتصادي، حيث استخدمت مجموعة من التقنيات الرياضية والإحصائية في تقدير دوال الإنتاج، لتخلص إلى اعتماد النموذج الموالي بعد تعديل فترة الدراسة إلى (1986-2008):

$$\begin{aligned} \ln Pib_t = & -5.36 + 0.638 \ln K_t + 0.807 \ln (L)_t + 0.658 MA(1) \\ & (-7.90) \quad (2.03) \quad (2.61) \quad (3.66) \\ R^2 = & 0.9525 \quad \bar{R}^2 = 0.9450 \quad F = 127.03 \quad DW = 1.437 \end{aligned}$$

بالإعتماد على هذا النموذج توصلت هذه الدراسة إلى أن غلة الحجم للإقتصاد الجزائري متزايدة بمعدل $H^{1.43}$ ، أي أن تغير عنصر العمل ومخزون رأس المال في آن واحد بالمقدار H يرفع من حجم الناتج بالمقدار $H^{1.43}$ ، وتوصلت كذلك إلى أن غلة الحجم للعناصر متناقصة وهو ما ترجمه مرونة كل من العمل ورأس المال، وأنه على العموم فإن العملية الإنتاجية في الجزائر ذات كثافة أكبر لعنصر العمل. وعلى مستوى الكفاءة الإنتاجية للإقتصاد الجزائري والتي تترجمها قيمة الحد الثابت في النموذج المقدر $e^{-5.36} = 0.0047$ ، هذه القيمة التي تقترب من الصفر تعني حسب الدراسة عدم كفاءة العملية الإنتاجية في الإقتصاد الجزائري.

I-3-2- دراسة شقبق عيسى: محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري (1970-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

حاولت هذه الدراسة بناء نموذج قياسي كلي للإقتصاد الجزائري أين يكون هذا النموذج متسق للإقتصاد ككل ويسمح بأخذ جميع العلاقات المتبادلة بين مجموعة من المتغيرات في الحسبان آنيا، أي الإعتماد المتبادل

المحتمل وجوده بين المتغيرات المفسرة، وعلاقة التغذية المرتدة Feedback بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة، وقد توصلت هذه الدراسة فيما يخص النمو الإقتصادي إلى النموذج المقدر التالي:

$$\begin{aligned} \ln Pib_t &= 0.809 + 0.072 \ln K_t + 0.793 \ln (L)_t \\ &\quad (2.83) \quad (3.27) \quad (14.32) \\ \bar{R}^2 &= 0.98 \quad \text{Lm}(1) = 1.426 \quad \text{SE} = 0.077 \quad \text{N} = 36 \end{aligned}$$

بالإعتماد على هذا النموذج توصلت هذه الدراسة إلى أن غلة الحجم للإقتصاد الجزائري متناقصة بمعدل $H^{0.865}$ ، كما أن غلة الحجم للعناصر متناقصة وهو ما ترجمه مرونة كل من العمل ورأس المال، وأن مرونة العمل أكبر من مرونة رأس المال، وهو ما يفسر دور عنصر العمل في العملية الإنتاجية للإقتصاد الجزائري على غرار الدول النامية.

بالنسبة لمستوى الكفاءة الإنتاجية للإقتصاد الجزائري والتي تترجمها قيمة الحد الثابت الموجب في النموذج المقدر فتعني حسب الدراسة كفاءة عناصر الإنتاج.

I-3-3- دراسة بحثناش راضية: مصادر النمو الإقتصادي ودور السياسات الإقتصادية في تفعيله حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015-2014.

حاولت هذه الدراسة التحليلية إسقاط النصوص النظرية للنمو على حالة الإقتصاد الجزائري، ومعرفة المصادر التي قد تُنتج النمو في ضوء النظريات الحديثة، وذلك عبر دراسة مسحية وتقييمية للسياسات الإقتصادية من حيث قدرتها على التخلص من خاصية أحادية التصدير وكذا الطابع الربعي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معدلات النمو المسجلة منذ بداية الألفية الجديدة تحققت بفعل تدخل الدولة القوي في الإقتصاد عبر الإستثمار في الهياكل القاعدية، مما جعل النمو الإقتصادي نمواً توسعياً وغير مكثف، مع تسجيل خلل في تطبيق الجزائر لنظرية Barro من حيث أن النمو وفقها يتم في ظل توفر شرط أساسي هو خلق ديناميكية تكاملية بين القطاعين الخاص والعام، لكن القطاع العام لا يزال يخلق النمو الربعي، ونسيج القطاع الخاص متجه نحو نشاطات الإستيراد وبعيدة كل البعد عن كل إنتاج حقيقي يخلق الثروة والعمالة.

وكمحصلة لما تم تناوله من الإطار النظري والدراسات السابقة، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تحدد مسار النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، حيث تكون متغيرات نموذج سولو القاعدي (مخزون رأس المال والعمل) أساس هذه المتغيرات، مع إمكانية استخدام النموذج الموسع بالدمج بين معدل التغير التكنولوجي وحجم العمل تفاعلياً، بالإضافة إلى ذلك يمكن اقتراح النفقات العامة على الهياكل القاعدية كمتغير آخر مفسر حسب ما جاء في نظرية Barro، مع إمكانية تعديل هذا المتغير وذلك باتخاذ سعر البترول بديلاً عن حجم الإنفاق العام على اعتبار أنه المحدد الرئيسي للإيرادات العامة للميزانية الجزائرية (الجبائية البترولية).

II - ممددات التضخم في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة:

لقد ارتبطت الكثير من الدراسات والأبحاث في الفكر الاقتصادي النقدي والمالي بمسألة التضخم كأحد أهم الظواهر الاقتصادية التي ميزت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لما لها من علاقات تشابكية مع مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كحركات مستويات الأسعار وحركات استحداث التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي.

إن البحث في مفهوم التضخم وأنواعه وأشكاله وآثاره العكسية على مختلف الجوانب والمستويات، ومحاولة ضبط أهم محدداته يعتبر أولوية جوهرية لرسم السياسات واستخدام توليفة من الأساليب لإحتواء هذه الظاهرة والحد من تفاقمها، وتحقيق الإستقرار المنشود للدول مهما اختلفت درجة تطورها ومهما تباينت أنظمتها الاقتصادية.

II - 1 - الإطار المفاهيمي للتضخم (تعريفه، أنواعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية):

II - 1-1 - تعريف التضخم:

إن رصد سيورة التضخم شكّل أهمية كبرى برزت معالمها في القرن الماضي وبالتحديد ابتداءً من الحرب العالمية الأولى - عندما ظهرت بوادر انقطاع الصلة القانونية بين العملة الورقية والغطاء الذهبي، مما دل على انتهاء القيد الأساسي الذي كان يحد من سلطة الهيئات النقدية على وضع ضوابط أو مقاييس حقيقية لما يتوفر في السوق من نقد مقابل ما يوجد من سلع وخدمات، مما ينتج آثاراً متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير العديد من القضايا النظرية والتطبيقية، وهو ما جعل من الصعوبة بمكان تحديد مفهوم دقيق وموحد لهذه الظاهرة تجلت في اختلاف آراء فلكرين الاقتصاديين كل " حسب تياراتهم الفكرية وحسب المدارس التي ينتمون إليها، إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الإرتفاع غير الطبيعي للأسعار، حيث يرى بهذا الشأن:

- **Gander Ackeley**: التضخم "هو حالة الإرتفاع المستمر والمحسوس في الأسعار، وليس الأسعار العالية، أو بعبارة أخرى فإن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن، ويجب تحليلها وفقاً لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة"¹.

- **G.O.LIVE** الذي يرى بأنه: " الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعاً يولد ارتفاعات أخرى)"².

- **A.C. Pigou**: " تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحقق بواسطة إستخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول"³.

¹ - بالتصرف عن: سعيد هنتات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص27.

² - Janine Bremoud et Alain Geledan, Dictionnaire Economique et Social, Hatier, Paris, 1981, p212.

³ - ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص215.

- **Emele James**: حاول تعميق التعريفات السابقة حيث يرى " التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"¹.
- من خلال ماسبق يمكن الإشارة إلى أن التضخم:
- هو ظاهرة ديناميكية، فهو حركة يمكن الوقوف عليها خلال فترة زمنية طويلة.
 - ظاهرة حركة ارتفاع الأسعار، أما النقود فهي تلعب دور المسبب فقط.
 - ظاهرة تتصف بالإستمرار الذاتي أو الدائم، وهي حركة غير قابلة للرجوع فيها لأن لديها طبيعة تراكمية.
 - التضخم ناشئ عن زيادة الطلب (زيادة التداول النقدي المفضي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال) بشكل أكبر من قدرة أو طاقة العرض وليس العرض (حسب جيمس)، وهو ما يعني عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في مواجهة تلك الزيادة في الطلب، ففجوة عدم التناسب بين الزيادتين تُترجم في شكل ارتفاع في الأسعار.

II - 1-2 - أنواع التضخم:

أولاً: بحسب مقدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار: يمكن تحديد نوعين رئيسيين:

أ- التضخم المكبوت (المقيد):

التضخم المقيد أو المكبوت هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضاً بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يُمكن أن يُسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة، ويسود هذا النوع من التضخم في البلدان التي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد. ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقوداً وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية، والمنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجأ إلى عدة سياسات وإجراءات للحد من تفشي هذا النوع من التضخم من بينها التحديد الإجباري لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حالة تفاعل العرض والطلب بشكل حر دون تدخل من الدولة (خصوصاً في الدول ذات الاقتصاد المخطط)، أو دعم السلع ذات الإستهلاك الواسع، أو أن تضع قيود وضوابط تحد من الإنفاق الكلي، وأيضاً الرقابة على الصرف أو التأثير في جانب العرض بالإعتماد على الإستيراد لتغطية الزيادة في الطلب... إلخ، وهذا ما كان يحصل في الإتحاد السوفيياتي ودول أوروبا الشرقية في ظل النظام الاشتراكي، حيث ولمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصص استهلاكية (مخصصات) لكل فرد من السلع والخدمات، لكن وعندما تعجز الدولة عن الإستمرار في التحكم، فإن القوة الشرائية المتاحة للأفراد تتحول إلى طلب فعال محموم يؤدي إلى حدوث تضخم كبير وارتفاع انفجاري للأسعار.

¹ - مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة، 2002، ص37.

ب- التضخم الحر (الطلق):

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة ودائمة دون قيام الدولة بأي إجراءات للحد منها، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي والعوامل النفسية للأفراد.

ثانيا: بحسب حدة الضغوط التضخمية: يمكن تحديد الأنواع التالية:

أ- **التضخم الزاحف**: يتسم بارتفاع بطيء في الأسعار عند حدود 2%، فالزيادة في الأسعار تكون دائمة ومتتالية ولا تؤدي إلى عمليات عنيفة في المدى القصير، فهي لا تتطور بشكل رأسي، ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل، وبذلك فإن هذا النوع من التضخم حدث أثرا نفسيا بسيطا مما يؤدي إلى قبوله والتعايش معه، حيث أن الارتفاع في الأسعار يكون بنسب صغيرة ومتتالية لدرجة أن يصبح أمرا عاديا وطبيعيا.

ب- **التضخم الماشي**: يحدث هذا التضخم عندما يكون هناك استمرار في ارتفاع الأسعار عند حدود 5 إلى 10% سنويا، وتكمن خطورته في إمكانية تطور هذه المعدلات إلى مستويات أعلى.

ج- **التضخم الراكض**: يكون بين التضخم الماشي والتضخم المفرط، (أي بين 10 و50%)، وله خطورة بالغة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

د- **التضخم الجامح**: شكل أخطر أنواع التضخم وأكثرها إضرارا بالإقتصاد الوطني، ترتفع فيه الأسعار إلى حدود تقارب أو تتجاوز 50% مما يؤثر وبشكل مدمر على القدرة الشرائية لوحدة النقد، ويؤدي بالتخلي عنها كمقياس للقيمة ووسيلة للمدفوعات الآجلة، وهو ما يؤدي في الغالب إلى الإطاحة بالنظام النقدي.

II - 1-3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

أ- تأثير التضخم على النمو الاقتصادي:

تباينت آراء الاقتصاديين بشأن أثر التضخم على النمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن أثره سلبي لأنه يؤدي إلى نشوء حالة من عدم التأكد بخصوص الأوضاع الاقتصادية المستقبلية فينخفض حجم الاستثمارات كما تتأثر قرارات المدخرين لاسيما عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لمذخراتهم، ويتأثر أيضا أصحاب الدخل المتمثلة بالرواتب والأجور فيقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم مع الإرتفاع المستمر في الأسعار.

ويرى آخرون أن التضخم ربما يشكل دافعا للتنمية الاقتصادية، لأن تخلف معدل الأجور عن ملاحقة الزيادة في الأسعار سيعمل على زيادة الأرباح مما يشجع على زيادة الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة فينخفض معدل البطالة ويرتفع حجم الناتج القومي لاسيما عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

في الحقيقة إن صحة كل رأي مما سبق يتعلق بأمر عديدة أهمها طبيعة التضخم وهل هو من النوع المتزايد بسرعة (تضخم ماشي أو راكض أو جامح) أم من النوع المتزايد ببطء (تضخم زاحف)؟، فالنوع الأول ضار بعملية التنمية الاقتصادية نظرا لما يحدثه من اضطرابات سياسية واجتماعية ومن حالة عدم ثقة بالأحوال الاقتصادية المستقبلية، أما النوع الثاني فمع سياسات اقتصادية حكيمة تتمثل في إجراءات علاجية يكون التضخم دافعا للنمو الاقتصادي عن طريق التأثير على قرارات الإستثمار والإدخار والأجور.

ب- تأثير التضخم على أصحاب المداخيل الثابتة:

إن الإرتفاعات المتتالية للأسعار في ظل ضعف مرونة مداخيل أصحاب المرتبات والأجور وحاملي السندات، يؤدي إلى تناقص القيمة الحقيقية لهذه المداخيل خصوصا في المدى القصير، وحتى في المديين المتوسط والطويل فإن الرفع من الرواتب والأجور أو أسعار الفائدة على السندات لن يسير بنفس وتيرة ارتفاع الأسعار، وهو ما يؤدي إلى تناقص القدرة الشرائية خصوصا لهذه الفئات بالذات التي تشكل النسبة الأكبر في المجتمع وما ينجر عنها من آثار اجتماعية مدمرة (زيادة حدة الفقر، الآفات الاجتماعية... إلخ)

ج- تأثير التضخم على أصحاب المشاريع:

يختلف الوضع نوعا ما بالنسبة لهذه الفئة مقارنة بالفئات السابقة، لأن أصحاب المشاريع غالبا ما يحققون زيادة في مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم، وذلك لكون هذه المداخيل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل ارتفاع الأسعار، وتكمنُ من المفارقة هنا في فكرة أن ما يصح على المستوى الجزئي قد لا يصح على المستوى الكلي، فزيادة أسعار السلع في ظل ثبات التكاليف الأخرى (على المدى القصير) يؤدي إلى تعظيم ربح المؤسسات الإنتاجية مما يوهم بأنه سيؤدي إلى ارتفاع الإستثمار ومنه الزيادة في الإنتاج الوطني، إلا أنه على المستوى الكلي قد يترجم الإرتفاع العام للأسعار إلى تحقيق أرباح لفئة معينة صغيرة من المجتمع (المنظمون وأصحاب رؤوس الأموال) والتي قد تسعى فعلا إلى زيادة الاستثمار، ولكن هذه الزيادة قد تكون على حساب انخفاض القدرة الشرائية لفئة كبيرة (الأجراء) مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات ومنه انخفاض في نشاط المؤسسات الإنتاجية، وبالتالي دخول الاقتصاد في مرحلة انكماش على المديين المتوسط والطويل، وبذلك قد يصبح الإرتفاع العام للأسعار في غير صالح المؤسسات على المستوى الكلي لذا نجد من أولى اهتمامات الدولة أنها تسعى إلى الحد من التضخم ومحاربه، بل في بعض الأحيان نجد ممثلي أرباب العمل يحثون الحكومة على كبح ارتفاع الأسعار أو تأييد فكرة رفع القوة الشرائية للأفراد.

د- تأثير التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم في المدين المتوسط والطويل إلى توجيه رؤوس الأموال نحو فروع للنشاط الاقتصادي على حساب فروع أخرى¹، فارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الانتاجية الاستهلاكية أو التي تتمتع بطبيعة المضاربة (كالمضاربة في الأراضي والعقارات)، ستجذب إليها رؤوس الأموال على حساب بقية القطاعات (كالصناعات الأساسية والثقيلة) التي تتحمل عبء ارتفاع التكاليف وقلة الطلب على منتجاتها، وفي الوقت نفسه لا تجد رؤوس الأموال الكافية للإستمرارية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى اختلال في الهيكل الإنتاجي.

هـ - تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:

إن ارتفاع حجم المداخيل النقدية يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال سواءً على السلع المحلية أو المستوردة، وفي حالة عجز الآلة الإنتاجية المحلية على مواكبة تلك الزيادة في الطلب (عدم مرونة)، فإن فائض الطلب يتوجه نحو المنتجات المستوردة مما يؤدي إلى امتصاص جزء من الموارد المتاحة من النقد الأجنبي، وإذا كان الإستيراد مقيداً فسيتردد ذلك بزيادة الطلب على السلع المحلية (خصوصاً البديلة للواردات) فترتفع الأسعار. بناءً على ما سبق يمكن استنتاج التأثير السلي للتضخم على ميزان المدفوعات، فزيادة الطلب في ظل عدم مرونة الآلة الإنتاجية المحلية سيرفع من الميل الحدي للإستيراد وتقل معه مقدرة الإقتصاد على التصدير، وتتهز قيمة العملة قياساً بالعملات الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات المبادلات بين السلع الوطنية والأجنبية، فترتفع أسعار السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير، وبذلك يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها للإنتاج².

II - 2 - ممداه للتضخم في ضوء النظرية الاقتصادية:

يختلف تفسير ظاهرة التضخم باختلاف الظروف الاقتصادية السائدة على مدار الزمن وباختلاف درجة تقدم الدول، حيث أن جذورها متعددة منها النقدية والهيكلية والإجتماعية والسياسية والتي تجتمع أحياناً لترفع من الضغوط التضخمية، لذلك قد نجد بعض النظريات تتطابق مع الواقع في بعض المراحل الزمنية وتختلف في أخرى، كما قد نجد هذه النظريات تفسر الظاهرة في دول ولا تفسرها في دول أخرى، لكن هذا لا يعني بالضرورة تعارض أو تناقض تلك النظريات، فهي على العكس من ذلك تتداخل وتتشابك في نواحي عديدة، بهدف إعطاء التفسيرات الملائمة وتحديد المتغيرات الأساسية الدافعة إلى حدود الموجات التضخمية.

¹ - أنظر: محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص321.

² - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص46.

II - 2-1- الترخم والنقود (رؤية الكلاسيكيين والنقديين)¹:

أ- **رؤية المدرسة الكلاسيكية:** انشغل الإقتصاديون الكلاسيك بدور النقود ولماذا تنفق، فالطلب على النقود ما هو إلا طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، ولذلك فليس للنقود من وظيفة سوى أنها واسطة للتبادل - أي تقوم بدور الإنفاق على السلع والخدمات-، وعليه فإن هناك علاقة قوية بين النقود والأسعار، فدراسة الكلاسيك للعلاقة بين النقود والترخم - في سياق اهتمامهم لبناء نظرية في الأسعار- ترى بأن التغير في كمية النقود المعروضة يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار وبالتالي الترخم. إن العلاقة بين النقود (كمتغير مستقل) والمستوى العام للأسعار (كمتغير تابع) هي علاقة مباشرة وتناسبية، ونقطة البداية في هذه النظرية هي المعادلة التعريفية:

$$Mv = Py \dots \dots \dots (1)$$

وقد أدخل عليها الكلاسيك بعض التعديلات لتصبح معادلة سلوكية تفسر العلاقة السببية بين كمية المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار، حيث افترضوا ثبات مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وعدم تغيره إلا في الأجل الطويل، وافترضوا ثبات سرعة التداول النقدي (V) في المدى القصير، كما افترضوا أن العلاقة السببية تنشأ من النقود نحو الأسعار وليس العكس، أي أن المستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع.

وفي ظل الفروض السابقة فإن معادلة التبادل هي معادلة سلوكية عرفت بمعادلة التبادل لأفرنج فيشر:

$$M\bar{v} = P\bar{y} \dots \dots \dots (2)$$

وبتحويل المعادلة (2) إلى الصيغة اللوغاريتمية ومفاضلتها كلياً عبر الزمن نحصل على معدلات التغير في (Q) كما يلي:

$$\ln M + \ln \bar{v} = \ln P + \ln \bar{y} \dots \dots \dots (3)$$

$$\widehat{M} + \widehat{v} = \widehat{P} + \widehat{y} \dots \dots \dots (4) \quad \text{أو:}$$

$$\widehat{P} = \widehat{M} + (\widehat{v} - \widehat{y}) \dots \dots \dots (5) \quad \text{ومنه:}$$

$$\widehat{y} = 0 \quad \text{و} \quad \widehat{v} = 0 \quad \text{وحيث أن في الأجل القصير:}$$

$$\pi = \widehat{P} = \widehat{M} \dots \dots \dots (6)$$

إن العلاقة (6) تؤكد مقولة أن الترخم ظاهرة نقدية، فأبي تغير نسبي في الكمية المعروضة من النقود \widehat{M} يسبب تغيراً نسبياً في المستوى العام للأسعار \widehat{P} وبالتالي الترخم π وبنفس الاتجاه.

¹ - بالتصرف عن: محمد أحمد الأندلي، النظرية الاقتصادية الكلية - السياسة والممارسة-، الأمين للنشر والتوزيع، ط1، اليمن، 2012، ص 490-492.

ب- رؤية النظرية النقدية الحديثة: تعتبر هذه النظرية امتدادا للنظرية الكلاسيكية من حيث الإهتمام بالعلاقة بين النقود والأسعار واعتبار التضخم ظاهرة نقدية، غير أن رؤية النقديين تختلف عن رؤية الكلاسيك في:

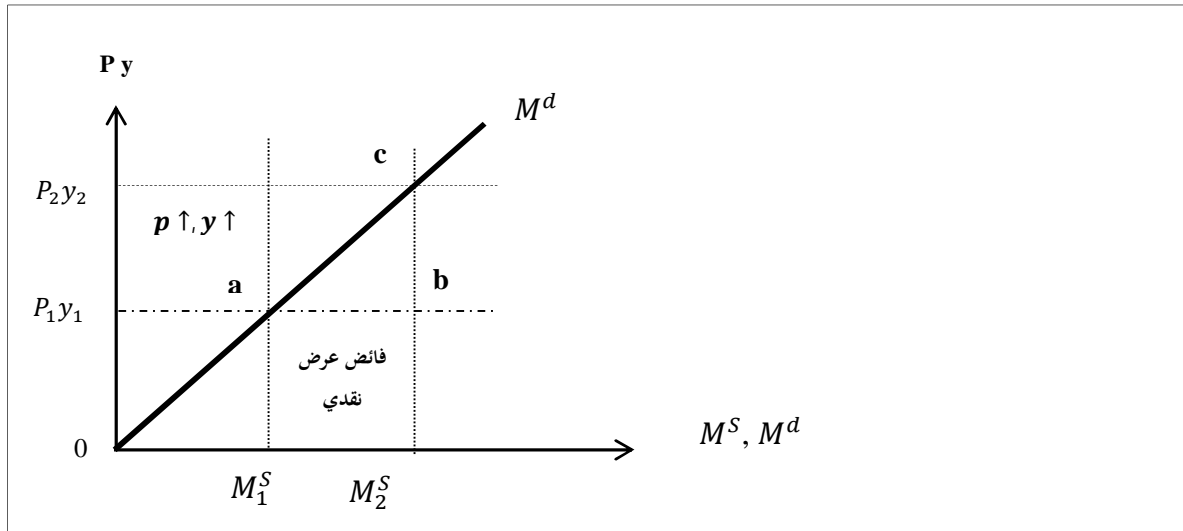
- التضخم ناتج عن وجود فائض في العرض النقدي داخل السوق النقدي، أي أن التضخم ظاهرة مرتبطة باختلال العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها وما يترتب على ذلك من اختلال في سوق النقود.
- يكمن الاختلاف الثاني في طبيعة العلاقة بين التضخم والنقود، فهي ليست علاقة ميكانيكية تناسبية مباشرة، فالأسعار طبقا للنقديين قد ترتفع لأسباب مختلفة أخرى يُشكل التغيير في كمية المعروض النقدي جزءا منها.

اتخذ النقديون (فريدمان وآخرون) من تطوير معادلة التبادل أساسا لشرح رؤيتهم للتضخم، فهم لا يتمسكون بفرضية ثبات سرعة التداول (V) والدخل الحقيقي (Y)، فهما يتغيران مما يعطي للنقود دور مؤثر على الدخل والإنتاج والأسعار وبالتالي فإن النقود ليست محايدة كما ادعى الكلاسيك.

حسب النقديين فإن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة في عدد محدد من المتغيرات، أما عرض النقود فهو متغير خارجي معطى وتحده السلطات النقدية، وبالتالي فإن معدل التضخم يعتمد على تغيير عرض النقود المتسبب الرئيسي في اختلال سوق النقد، فإذا ارتفع العرض النقدي (M) فإن هذه الزيادة تعني زيادة الرصيد النقدي الحقيقي (M/p) عن المستوى المرغوب فيه مما يسبب زيادة الإنفاق الكلي، غير أن زيادة الإنفاق الكلي تتطلب وقتا أطول، وبالتالي ليس هناك من وسيلة لإستعادة التوازن النقدي بانخفاض الرصيد النقدي الحقيقي (M/p) إلى مستواه السابق إلا إذا ارتفعت الأسعار (أي تزايد معدل التضخم).

إن استعادة التوازن النقدي يمر عبر تأثير النقود على الدخل والإنتاج، وباستخدام الرسم البياني التالي يمكن توضيح ذلك:

الشكل رقم 05: استعادة التوازن النقدي عبر تأثير النقود على الدخل والناتج.



المصدر: محمد أحمد الأفندي، النظرية الإقتصادية الكلية - السياسة والممارسة -، الأمين للنشر والتوزيع، ط1، اليمن، 2012، ص492.

من الشكل البياني يمكن ملاحظة أن (a) تمثل نقطة توازن السوق النقدي الحقيقي ($M^d/p = M^s/p$) عند مستوى الدخل النقدي (P_1y_1)، وتمثل المسافة (ab) فائض المعروض الحقيقي من النقود وهو أكبر مما يرغب الأفراد في الإحتفاظ به عند (a) مما يسبب زيادة في الإنفاق الكلي، وفي هذه الحالة إما أن يزيد (y) أو أن (P) ترتفع - أو أن كليهما يزيد - أي يزيد الدخل النقدي إلى P_2y_2 ، ويتحدد في هذه الحالة معدل التضخم عند المقدار P_2y_2 فيما أن يزيد y بمعدل أعلى من P ويغطي النصيب الأكبر من الزيادة في المعروض النقدي وهو ما يعني معدل تضخم ضعيف، أو العكس حيث تكون الزيادة في P أعلى منها في الناتج y ونكون بصدد ضغوط تضخمية تزداد شدتها بمقدار الفائض في المعروض النقدي.

II -2-2- التفسير الكينزي للتضخم:

يفترض كينز أن مستويات الطلب الكلي الفعال تتحدد عند أي مستوى من التشغيل، ويكون تحقيق الإستقرار بإحداث التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فأى اختلال في ذلك التوازن إنما يتحدد بحركات مستويات الطلب الكلي الفعال بالنسبة لمستويات الإستخدام الكامل، ويبرعاً عن ارتفاع هذا الطلب فوق مستوى التوظيف الكامل بالتضخم.

يُعبّر التضخم عن الخلل في التوازن سواءً بارتفاع الطلب الكلي بوتيرة أعلى من العرض الكلي أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، كما يمكن التعبير عنه بالفجوة الحاصلة بين الطلب الكلي الفعال وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى الإستخدام الكامل، تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة¹.

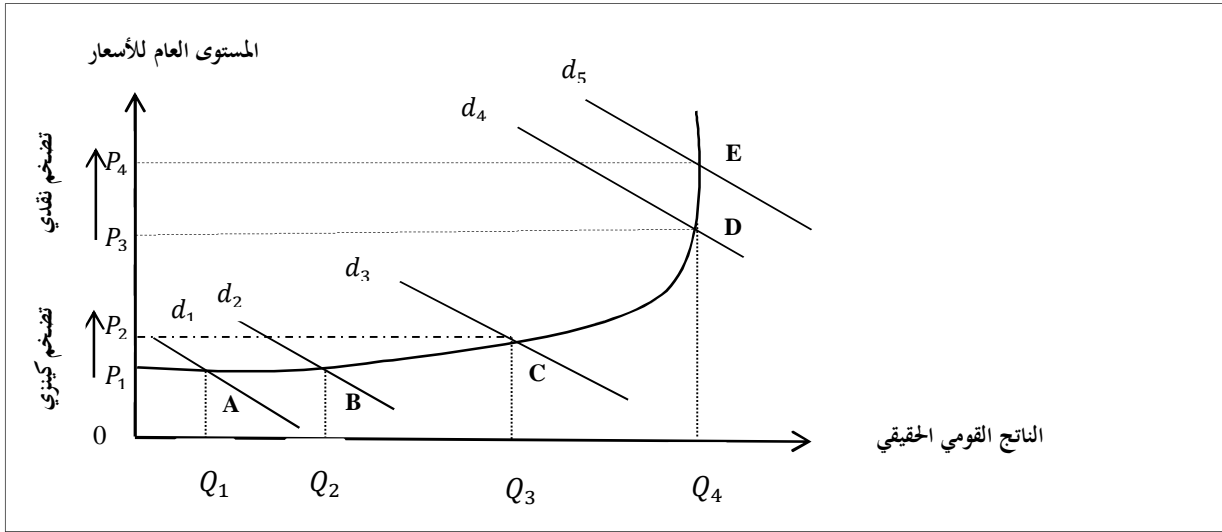
أورد كينز في تحليله للظاهرة التضخمية الحالات التي تبين مقدرة العرض في مواجهة الزيادة في الطلب أو فائض الطلب النقدي الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار، وذلك من خلال حالتين:

- الحالة الأولى: التي لا يكون فيها الإقتصاد قد بلغ مرحلة التشغيل الكامل (مرحلة التشغيل الجزئي).
- الحالة الثانية: التي يكون فيها الإقتصاد قد بلغ مرحلة التشغيل الكامل (ترتبط الظاهرة التضخمية بمدى حجم التشغيل الذي وصل إليه الإقتصاد).

ويمكن اختصار هاتين الحالتين من خلال البيان التالي:

¹ - حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 92.

الشكل رقم 06: التضخم الناتج عن الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي (رؤية كينز).



المصدر: محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية - السياسة والممارسة -، الأمين للنشر والتوزيع، ط1، اليمن، 2012، ص492.

من خلال الشكل نجد أن زيادة الإنفاق الكلي وما يترتب عليه من انتقال منحني الطلب الكلي من d_1 إلى d_2 في المنطقة AB على منحنى العرض، سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي الحقيقي من Q_1 إلى Q_2 دون أن يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهو ما يعني ببساطة استجابة العرض للطلب الكلي الفعال. وعندما يعمل الإقتصاد الوطني في المجال BC على منحنى العرض، فسوف يؤدي ارتفاع الطلب الكلي من d_2 إلى d_3 إلى زيادة كل من الإنتاج (من Q_2 إلى Q_3) والمستوى العام للأسعار (من P_1 إلى P_2)، ولكن في هذه الحالة يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار طفيفاً ما دام أن الآلة الإنتاجية قادرة على تغطية الجزء الأكبر من الطلب.

وفي المجال CD فإن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يكون بمعدل أعلى من سابقه وهو ناتج عن عدم قدرة العرض على مواكبة الزيادة في الطلب (زيادة الطلب أعلى من الزيادة في العرض) وذلك كنتيجة لتناقص الغلة مع زيادة الاستخدام لعناصر الإنتاج.

وعندما يعمل الإقتصاد الوطني في المرحلة DE على منحنى العرض (حالة التوظيف الكامل)، فإن أي زيادة في الطلب الكلي سوف تنعكس بأكملها على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار (تضخم نقدي)، وهي الحالة التي تتفق فيها النظرية الكينزية في تفسير التضخم مع النظرية النقدية.

II - 2-3 - نظرية التضخم الناتج عن دفع التضخم (علاقة الأجور بالتضخم):

تطرقت هذه النظرية إلى دور الأجور في إحداث التضخم، حيث أجريت في أوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الدراسات حول ارتفاع معدلات الأجور وأثرها على تكاليف الإنتاج ومن ثمة مستويات الأسعار.

أظهرت دراسة ألبان فيليبس حول الإقتصاد البريطاني للفترة (1861- 1957) وجود علاقة عكسية بين البطالة ومعدل التغير في الأجور، ولتوضيح ذلك نستعين بصياغة العلاقة الرياضية التالية:

$$\widehat{W} = f(u) \dots \dots (1)$$

حيث أن: \widehat{W} معدل الأجور النقدية المقدرة (كمتغير تابع)، و u معدل البطالة والذي يشكل الفرق بين العرض والطلب على العمل $(N^S - N^d)$.

ومن الواضح من خلال المعادلة (1) إمكانية تحويلها من علاقة بين معدل الأجور النقدية ومعدل البطالة إلى معادلة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهي ما تمثل الإسهام الرئيسي للإقتصاديين ساملسون وروبرت سولو في أوائل الستينات من القرن الماضي.

إن تحويل المعادلة (1) كنظرية لتحديد الأجر النقدي إلى نظرية لتحديد التضخم في الأسعار، وبافتراض أن معدل التضخم وفقا للنموذج الكينزي يرتبط بعلاقة دالية مع فائض الطلب على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل $(Z = y - \bar{y})$ حيث أن \bar{y} هي حجم الإنتاج عند النقطة Q_4 (كما رأينا في الشكل السابق)، أي أن:

$$\pi = f(z) \dots \dots (2)$$

حيث أن π هي معدل التضخم.

وبملاحظة أن وجود فائض للطلب الكلي على السلع في سوق السلع (Z) يصاحبه ويقترن به وجود فائض على العمل في سوق العمل* (μ_1) مما يجعل العلاقة طردية بين فائض الطلب على السلع وفائض الطلب على العمل، وبالتالي يمكن صياغة المعادلة التالية:

$$\mu = f(z) \dots \dots (3)$$

وبمقارنة المعادلتين (2) و(3)، نستنتج أن معدل التضخم ومعدل البطالة يرتبطان بعلاقة دالية عكسية وغير

$$\pi = f(\mu_1) \dots \dots (4)$$

خطية¹ على النحو التالي:

وتشكل المعادلة (4) معادلة فيليبس كنظرية لقياس التضخم في الأسعار، وحيث أن الأجور النقدية تشكل عنصرا رئيسيا في تكلفة انتاج السلعة، فإن معدل نمو الأسعار يتحدد وفقا لمبدأ الرشد الإقتصادي وتعظيم الربح، وباشتقاق المعادلة (4) يمتن التوصل إلى:

$$\frac{d\pi}{d\mu} = \mu'_1 + f' \dots \dots (5)$$

وبمقارنة المعادلة (1) مع (5) يمكن التوصل إلى:

$$\widehat{P} = \widehat{W} + f' \dots \dots (6)$$

حيث أن: f' تمثل معدل الإنتاجية الحدية للعمل وهو متغير معطى من خارج النموذج، ومن حيث افتراض ثباته $(f' = 0)$ ، فإن معدل نمو الأسعار $(\widehat{P} = \pi)$ يساوي معدل نمو الأجور النقدية.

* - يمكن ملاحظة أن: $\mu = -\mu_1$ ، وذلك من اتجاه العلاقة $(N^S - N^d)$.

¹ - أنظر: محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص 473.

II - 2-4- العوامل الهيكلية لنهوء التضخم (المدرسة الهيكلية أو البنائية):

يُقصد بها العناصر البنائية في الإقتصاد الوطني المسببة للتضخم مثل النمو السكاني، شكل المشاريع الإنتاجية، هيكل السوق وجمود العلاقات بين تلك العناصر. والتضخم الناشئ عن هذه الأخيرة يمثل حالة مزمنة في كافة النظم الإقتصادية الرأسمالية وإقتصاديات البلدان النامية، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية الآن¹.

على مستوى البلدان النامية، يرى الإقتصادي "راؤول بريش"^{*} مما أنه حتى في ظل عدم تزايد حجم الطلب الكلي فإن احتمالية ظهور المشكلة التضخمية تبقى قائمة، والسبب في ذلك حسب هذه النظرية يرجع إلى وجود اختلالات فعلية وحقيقية في هيكل الإقتصاد الوطني ولكيفية توزيع الموارد الإقتصادية واستغلالها²، ومن أهم مظاهر الإختلال الإقتصادي نجد:

أ - الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية:

إن الميزة الرئيسية للإقتصاديات النامية هي اعتماد صادراتها على مصدر واحد في شكل مادة أولية تتعرض أسعارها لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية، ففي ظل ارتفاع أسعارها ترتفع معها حصيلة الصادرات بشكل غير عادي، مما يؤدي مدخل الإقتصاد الوطني في موجة توسعية تنعكس آثارها في زيادة الدخل الفردية وما يرافقها من ارتفاع في الطلب وارتفاع الإيرادات الحكومية وبالتالي زيادة الإنفاق العام في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلي فترتفع الأسعار، كما أن محاولة التأثير في الطلب عن طريق موجة توسعية للإستيراد تدعوا إلى زيادة كمية النقد المتداولة أو انتشار ظاهرة التوسع الطلبي وهو ما يستوجب تصاعد منحى أسعار المادة الأولية في السوق الدولية باستمرار وإلا فسينعكس ذلك في شكل ضغوط تضخمية عالية.

وفي الحالة العكسية وعندما تنخفض أسعار الصادرات بشدة تبدأ الحركة الإنكماشية في الدخل الفردية وفي حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة، ومع عجز الدول عن تخفيض إنفاقها (إلى الوضع قبل ارتفاع أسعار الصادرات) فإنها تكون مضطرة إلى التمويل عن طريق الإحتياطيّات وهو ما يسبب تأكلها، أو التمويل عن طريق الإقتراض الداخلي أو الخارجي، أو طبع نقود جديدة (التمويل بالعجز)، كما تقوم الدول بتخفيض قيمة العملة المحلية بغية تشجيع الصادرات وتقليص حجم السلع المستوردة وما يترتب عليه من ارتفاع أسعارها محليا وخاصة الضرورية منها.

¹ - حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، ط1، الأردن، 2003، ص160.

^{*} - اقتصادي من أمريكا اللاتينية وزعيم المدرسة الهيكلية البنائية.

² - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، ط1، عمان، 1999، ص403.

ب- طبيعة العملية التنموية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى:

تواجه الدول النامية أثناء تنفيذ برامجها الإنمائية ضغوطا تضخمية متعددة الدرجات ومتفاوتة الأسباب، ولما كان إطراد النمو الاقتصادي يستدعي بذل الجهد في سبيل توفير وضع من الإستقرار الاقتصادي، فإن إرتباط التنمية بالتضخم كثيرا ما يحول دون تحقيق الكثير من الإنجازات التي كان من الممكن تحقيقها لو نجحت السياسات الحكومية المختلفة في علاج أو تخفيف حدة التضخم، فالتنمية الاقتصادية في الدول النامية عادة ما تبدأ بتطوير البنية الأساسية فتوجه جزءا كبيرا من إستثماراتها لإقامة مشروعات طويلة الأجل لا تساهم بطريقة مباشرة في الإنتاج، وبالتالي ففي هذه المرحلة يواجه الاقتصاد الوطني مزيدا من متطلبات الإنفاق لا يقابلها أي زيادة في الإنتاج، ومن ثم ينعكس أثر الإنفاق بالكامل على الأسعار، وخصوصا إذا كانت بقية القطاعات الإنتاجية تتسم بالجمود، وهو الأمر المعتاد في الدول النامية وذلك للأسباب التالية:

- أن معظم محاولات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية قد أخذت شكل تنمية صناعية، وفي ظلها همل القطاع الزراعي من ناحية، ويزيد الطلب على المنتجات الزراعية من ناحية أخرى وبالتالي ترتفع أسعارها ويقل الفائض للتصدير، وقد تتحول الدولة من مصدرة للمواد الغذائية إلى مستوردة لها.
- عادة ما تكون تكلفة المنتجات الصناعية الناشئة مرتفعة بسبب عدم توافر الإمكانيات الاقتصادية الكافية، وبسبب الإعتماد على الخارج في الحصول على السلع الإستثمارية أو الوسيطة اللازمة لها، والتي عادة ما تكون مرتفعة السعر في الأسواق الدولية.

II - 2-5- التخمة وعلاقة الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي:

ينجم التضخم عن تفاعل مجموعتين من العوامل إحداها محلية والأخرى خارجية، ويأتي هذا من وجود المشاهدات الفعلية لإنتشار التضخم على المستوى العالمي، وزيادة مساهمة التجارة في مجال النشاط الاقتصادي في معظم البلدان، كما أن معظم الإقتصاديات في الوقت الحاضر مفتوحة على العالم الخارجي، ولم يعد للإقتصاد المغلق مكان في عالم تسوده العولمة والتكتلات الإقتصادية، وبالتالي فإن تلك العلاقات المتعددة تجعل الإقتصاديات النامية على درجة عالية من الحساسية، وهو ما يستدعي التعرف على تلك العوامل الخارجية التي تلعب دورا في زيادة معدلات التضخم أو تخفيضها في البلد المعني، ومحاولة التعرف على طبيعة تلك التأثيرات في الظاهرة التضخمية من خلال التأكيد على علاقة الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي.

أ- علاقة الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (1) \quad \text{من خلال متطابقة الدخل:}$$

يمكن التوصل إلى أن الإنفاق الخاص (E) والمتمثل في كل من الإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص (C+I)، وبإضافة الإنفاق العام (G) إلى الإنفاق الخاص (E) نحصل على (A) وهو الإستهلاك المحلي، ويمكن تمثيل ذلك

$$Y = A + (X - M) \dots \dots \dots (2) \quad \text{بالمعادلة التالية:}$$

وبإعادة ترتيب المعادلة (2) نحصل على: (3) $Y - A = X - M \dots \dots \dots$

يمثل الجانب الأيسر من المعادلة (3) الميزان المحلي لمعرفة وضع الطلب المحلي مقابل العرض المحلي، فإذا كان الناتج المحلي (Y) أكبر من الإستهباب المحلي (A) فإن ذلك يُحدث فائض في الموازنة، أما إذا كان الناتج المحلي أقل من الإستهباب المحلي فإن ذلك يُحدث عجز في الموازنة، ومن النادر حدوث التوازن بتساوي كل من (Y) و (A).

أما الجانب الأيمن فيمثل الميزان الخارجي وهو العلاقة بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ومضمون الفائض أو العجز في الميزان التجاري ينعكس في تغير صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي (B)،

وبالتالي فإن علاقة (B) بالميزان الخارجي (X-M) تكون: (4) $B = F + (X - M) \dots \dots \dots$

حيث تُشكل (F) صافي انسياب رأس المال إلى القطاع غير المصرفي، وتعد (B) أحد العوامل المؤثرة في تغير السيولة المحلية (L) بالإضافة إلى الإئتمان المحلي (DC) الذي يعد التغير فيه أحد العوامل المهمة أيضا، أي أن:

$$L^* = B + DC^* \dots \dots \dots (5)$$

مما تقدم يظهر أن هناك شقين في علاقات الإقتصاد المحلي والإقتصاد الخارجي أحدهما عيني يتمثل في تيار من السلع والخدمات ويؤثر مباشرة في الطلب والعرض الكليان للسلع والخدمات، والشق الآخر نقدي يؤثر في السيولة المحلية، وهذا جوهر العلاقة بين الإقتصاد الوطني والإقتصاد الدولي.

بالرجوع إلى المعادلة (3) يمكن إعادة ترتيب متغيراتها بالصيغة الآتية: (6) $X + A = Y + M \dots \dots \dots$

وهنا يتضح أن الطلب الكلي يأخذ شقين هما طلب محلي (A) وطلب خارجي (X)، أما الشق الثاني فيمثل العرض الكلي من السلع والخدمات - عرض محلي (Y) وعرض مستورد (M) - هذا العرض الكلي من السلع والخدمات يصنف إلى عرض موجه للسوق المحلية (Y+M-X)، وعرض موجه إلى السوق الخارجية (X)، وحتى لا تكون ضغوط تضخمية عالية يجب أن يكون هناك توازن بين العرض الكلي (Y+M-X) والطلب الكلي (A)، وهو ما يبين دور الواردات كمتغير خارجي مهم في الحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن عدم كفاية العرض المحلي لمواجهة الطلب.

وبالرجوع إلى المعادلة (5) وتحويل التغير في السيولة المحلية (L*) إلى معدل نمو L^*/L نحصل على:

$$L^*/L = DC^*/L + B/L \dots \dots \dots (7)$$

ومن المعادلة (7) يمكن تجزئة نمو السيولة المحلية إلى قسمين، الأول ناتج عن سياسات مالية ونقدية محلية

متمثلة في (DC^*/L) ، والثاني ناتج عن تعامل الإقتصاد الوطني مع الإقتصاد الدولي ممثلا في (B/L) .

وباستخدام معادلة كمية النقود يمكن بيان أثر البعد النقدي على التضخم:

$$Mv = Py \dots \dots \dots (8)$$

وتحويل المعادلة (8) إلى معدلات نمو نحصل على:

$$L^*/L + V^*/V = P^*/P + Y^*/Y \dots \dots \dots (9)$$

وبإعادة ترتيب المعادلة (9) نحصل على:

$$P^*/P = L^*/L + V^*/V - Y^*/Y \dots \dots \dots (10)$$

وباستبدال L^*/L بما يساويها في المعادلة رقم (7) نحصل على:

$$P^*/P = DC^*/L + B/L + V^*/V - Y^*/Y \dots \dots \dots (11)$$

من هذه المعادلة يظهر البعد النقدي الناجم عن التعامل الخارجي على معدل التضخم P^*/P والمتمثل في

B/L ، أي تغير صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي مقسوماً على تغير السيولة المحلية¹.

ب- التضخم المستورد:

التضخم المستورد هو تلك الظاهرة التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار باستمرار من جراء فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية، وهو المفهوم الذي يمكن استنتاجه من تعريف **Grzegorz** الذي يرى أن "التضخم المستورد عبارة عن تلك الظاهرة التي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي عن العرض أو ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الأجانب"².

انطلاقاً من النماذج التقليدية لدوال الطلب على الواردات الكلية، يمكن كتابة الشكل العام التالي:

$$Imp_t = f(P_t^*, Y_t, Z_t, \mu_t) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن: Imp_t : الطلب على الواردات الكلية.

- P_t^* : الأسعار النسبية للواردات.

- Y_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- Z_t : المتغيرات التفسيرية الأخرى، كمعدل النمو السكاني وحجم التمويل وحصيلة الصادرات وموجودات الدول من النقد الأجنبي والزمن ومتغيرات صورية تأخذ في اعتبارها خصوصيات الطلب على الواردات.

- μ_t : المتغير العشوائي، والذي يعبر عن المتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج وعن أخطاء القياس والتحديد.

ويمكن أن تأخذ دالة الطلب على الواردات الكلية الشكل الخطي التالي³:

$$Imp_t = a + \beta_1 P_t^* + \beta_2 Y_t + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث يفترض أن يكون: $\beta_1 < 0$ (علاقة عكسية)، و $\beta_2 > 0$ (علاقة طردية)، حيث نجد هناك مبررات نظرية للعلاقة العكسية بين الطلب على الواردات وأسعارها، أما بالنسبة لمرونة الطلب الداخلية فهناك

¹ - أحمد حسين إلهيتي وخالد حمادي المشهداني ورفاه عدنان الطائي، أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركبي، مقال منشور في مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 2، عدد 4، جامعة الأنبار، العراق 2010، ص5.

² - Grzegorz.w.kolodko, international transmission of inflation – its economics and its politics – world development review, Vol-15.N°08, G. Britain, 1987, p 1131

³ - ممدوح الخطيب الكسواني، تصحيح الخطأ والتكامل المشترك والطلب على الواردات الكلية في المملكة العربية السعودية، مقال منشور في مجلة الإدارة العامة، المجلد 38، العدد 2، السعودية، أوت 1998، ص 3.

غموض يكتنف إشارتها الجبرية حيث نتوقعه غالباً أن تكون إشارة جبرية موجبة، ولكن من الممكن أن تأخذ إشارة جبرية سالبة إذا عمدت الدولة إلى انتهاج سياسة تنمية لإحلال الواردات حيث يترافق ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض الطلب على الواردات.

انطلاقاً مما سبق وبالرجوع إلى المعادلة: $A = Y - X + M$ ، فإن ارتفاع أسعار الواردات P_f^* سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية $(Y-X)$ في مقابل تناقص الطلب على السلع المستوردة، وهو ما يشترط وجود جهاز إنتاجي محلي مرن، وإلا فستتصرف تلك الزيادة في أسعار السلع المستوردة (في ظل افتراض ثبات حجم الطلب A) إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية (ضغوط تضخمية).

ج- تأثير التغيرات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي ($REER$) على معدلات التضخم:

يؤثر سعر الصرف تأثيراً مباشراً في معدلات التضخم باعتباره أداة تربط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي من خلال سوق السلع (وهي السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية)، وسوق الأصول (الأصول المالية وغير المالية) وسوق عوامل الإنتاج (سوق العمل)، ومفهوم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بشكل عام يعبر عن "قيمة وحدة من العملة المحلية مقابل المتوسط المرجح لعدد من العملات الأجنبية (فعلي) مقسوماً على معامل انكماش الأسعار أو مؤشر التكاليف (حقيقي)*".

$$REER = \frac{NEER}{P/P^*} = NEER \cdot P^*/P \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن: $REER$ - سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

$NEER$ - سعر الصرف الإسمي الفعلي.

P^* - المستوى العام للأسعار للشركاء التجاريين.

P - المستوى العام للأسعار المحلية.

ويتم اعتماد هذا المؤشر عادة لأن سعر الصرف الإسمي لا يعكس حقيقة الواقع الإقتصادي، ومعظم الإقتصاديين يركزون على القدرة الشرائية للعملة (العملة الحقيقية)، لذا يستخدمون سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يمثل "كمية السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية".

يرتبط سعر الصرف الفعلي الحقيقي (بالمعنى السابق) بعلاقة طردية مع سعر الصرف الإسمي الفعلي ($NEER$) وعلاقة عكسية مع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وأيضاً مع معدلات التضخم، ويتضح ذلك في كون أن انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي يعني تدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بعملات الشركاء التجاريين، وهو ما يعني ارتفاع في أسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار السلع المحلية، ويترتب عن ذلك ارتفاع الأسعار محلياً (للسلع الإستهلاكية والإنتاجية) حيث يقوم المصدر الأجنبي بنقل ($Pass-Through$) عبء التراجع في قيمة العملة المحلية للمستورد والمنتج، مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

* - بحسب تعريف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وفي الإتجاه المعاكس فإن سعي الدول للحد من الضغوط التضخمية يستدعي الرفع من سعر الصرف الفعلي الحقيقي مما يخفض من أسعار السلع المستوردة ويرفع من تكلفة الصادرات، وبالتالي تنخفض تنافسية المنتجات المحلية، وبين التضخم والقدرة التنافسية للمنتجات المحلية، تلجأ الدول إلى نظام التعويم المدار الذي يحدد الصرف ضمن نطاق سعري أعلى وأدنى، فباقتراب سعر الصرف الفعلي الحقيقي من الحد الأدنى تتدخل السلطات النقدية ببيع العملات الأجنبية (زيادة الكميات المعروضة منها) ومن ثمة دفع أسعارها للإخفاض، أو من خلال رفع معدل الفائدة على العملة المحلية فيزيد الطلب عليها من قبل الأجانب (لأغراض الإيداع) ويزيد بالتالي عرض العملات الأجنبية، وكلا السياستين تؤديان إلى عودة معدل الصرف الفعلي الحقيقي إلى نطاق التعويم، (والعكس صحيح). كما تجدر الإشارة أيضا إلى العلاقة القوية بين التضخم المستورد وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهو ما يظهر بوضوح من خلال الصيغة (1)، حيث ترى بهذا الصدد نظرية تكافؤ القدرة الشرائية أن معدل التضخم الخارجي المرتفع مقارنة بالمحلي يعني انخفاض القدرة الشرائية للعملة الأجنبية في مقابل العملة المحلية مما يترجم في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي، والعكس صحيح حيث أن ارتفاع معدل التضخم المحلي بدرجة أعلى من معدلات التضخم للشركاء التجاريين سينعكس على انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

II -3- محددات التضخم في ضوء الدراسات السابقة:

بتحديد أهم المتغيرات المفسرة لسلوك المستوى العام للأسعار من خلال الإطار النظري، وبمحاولة إسقاطها في الواقع الجزائري ومعرفة مدى تأثير كل منها على هذه الظاهرة، نستعين في هذا الصدد بالدراسات التي سبقت في هذا المجال لزيادة الضبط لهذه المتغيرات، ومحاولة التعرف على أشكال النماذج المستخدمة في الربط بينها وبين المتغير التابع.

II -3-1- دراسة بن زيان راضية: دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2009-2010.

حاولت هذه الدراسة وفي جزئية منها إلى إبراز المحددات الرئيسية للسيورة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1989-2007)، لتخلص إلى اعتماد النموذج الموالي:

$$DLIPC = 6.26 - 0.26 DLPIBR + 0.04 DLVELO + 0.63(r - r_f) + 0.13 DLTCN$$

(5.25) (-5.13) (4.03) (2.15) (4.63)

R²= 0.90 F= 27.97

حيث أن: $DLIPC$ ، $DLPIBR$ ، $DLVELO$ ، $DLTCN$ تمثل على التوالي التغير النسبي في كل من: المستوى العام للأسعار، الدخل الحقيقي، سرعة دوران النقود، سعر الصرف الإسمي، وتدل $(r - r_f)$ على الفرق بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي.

بالإعتماد على هذا النموذج فإن أهم الملاحظات التي توصلت لها هذه الدراسة تتجلى في أن الإشارة السالبة لمعلمة الدخل الحقيقي تعود إلى انخفاض إنتاجية العناصر الإنتاجية في الجزائر، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع التكاليف لكثير من القطاعات مما أدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

وعلى مستوى $(r - r_f)$ و $DLTCN$ فالإشارة الموجبة للمعلمتين يرجع إلى أن حصة كبيرة من التضخم المحلي راجع إلى التضخم المستورد الذي ينتقل إلى الإقتصاد الوطني عبر قناتي أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وذلك نتيجة للقروض والمديونية الخارجية، بالإضافة إلى طبيعة التجارة الخارجية التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري.

II -3-2- دراسة شقيب عيسى: محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري (1970-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

حاولت هذه الدراسة وفي جزئية منها نمذجة المستوى العام للأسعار، واستندت إلى فرضية الإقتصاد الصغير المفتوح حيث تأثر فيه الواردات على تلبية الطلب الداخلي، فبالإضافة إلى الإنتاج الوطني وعرض النقود (الكتلة النقدية) يمكن التسليم بأن أسعار الواردات بالعملة المحلية تمارس تأثيرها على أسعار السلع المنتجة محليا من خلال تأثيرها على الطلب الكلي، وعليه فقد توصلت الدراسة إلى كتابة النموذج التالي:

$$\begin{aligned} \ln lpc_t = & 0.565 + 0.237 \ln PIMP_t + 0.657 \ln lpc_{t-1} - 0.714 \ln W_t \\ & (6.74) \quad (4.99) \quad (10.22) \quad (-0.714) \\ \bar{R}^2 = & 0.99 \quad Lm(1) = 0.499 \quad SE = 0.12 \quad N = 35 \end{aligned}$$

وبناء على هذا النموذج، فقد فسرت الدراسة العلاقة الطردية لمؤشر الأسعار للفترة السابقة على أن الأعوان الإقتصاديين يقومون ببناء توقعاتهم التضخمية ببطء وتدرجيا تبعا لمعلومة جديدة بناء على تطورات الفترة السابقة كما تبين وجود علاقة عكسية بين الأجور الحقيقية (W) والمستوى العام للأسعار.

كما أشارت الدراسة إلى أنه ونظرا لاعتماد النموذج اللوغاريتمي في التقدير، فقد تعذر استعمال فائض الميزانية، كما أن إقحام سعر الفائدة لم يحمل إضافات جديدة في تفسير مؤشر أسعار الاستهلاك.

وكمحصلة لما تم تناوله من الإطار النظري والدراسات السابقة، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تحدد مسار التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، حيث تكون متغيرات النظرية النقدية (المعروض النقدي والناجح المحلي الإجمالي) ومتغيرات نظرية التضخم بالتكاليف (كتلة الأجور) أساس المتغيرات الداخلية، بينما يُشكل الحجم الحقيقي للواردات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي أساس المتغيرات الخارجية، مع بقاء إمكانية المزج بينها قائمة على اعتبار أن ظاهرة التضخم هي نتاج العوامل الداخلية والخارجية.

III - ممدحات البطالة في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة:

تشكل البطالة أحد أهم أقطاب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها معظم الدول، مما جعلها موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، ويلقى اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية لفهم هذه الظاهرة والحد من تفاقمها. إن البحث في مفهوم البطالة وأنواعها يشكل أولوية جوهرية لمعدي السياسات الاقتصادية لإحتواء هذه الظاهرة وتقليل معدلاتها، وتحقيق الإستقرار المطلوب للنهوض بالإقتصادات المحلية والحد من الأزمات الاجتماعية التي يمكن أن تعيق عمليات التنمية المستهدفة.

III -1- الإطار المفاهيمي للبطالة (التعريف والأنواع):

III -1-1- تعريف البطالة:

لا شك أن أول سؤال منطقي يواجهنا في هذه الجزئية من الدراسة هو: من هو العاطل *Unemployed*؟، ولأن السؤال يبدو لأول وهلة بسيطا جدا، فقد يُسارع البعض بالإجابة: إن العاطل هو من لا يعمل، وبالرغم من أن هذه الصفة تعد من أهم صفات العاطل إلا أن هذا التعريف غير كاف، بل غير دقيق، فهناك عدد كبير ممن لا يعملون لأنهم ببساطة غير قادرين على العمل (الأطفال والمرضى وكبار السن) ولا يصح اعتبارهم عاطلين، لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل، وحتى هذا التعريف غير دقيق، فمن المحتمل وجود أفراد قادرين ولا يبحثون عن عمل (كالطلبة أو المحبطين *Discouraged*)، كما قد نجد أفرادا عاملين ويبحثون عن عمل أفضل، فهل يمكن اعتبارهم ضمن دائرة العاطلين؟.

يتضح مما سبق وجود إشكال حقيقي في تشخيص ظاهرة البطالة على نحو دقيق، مما شكل تباينا في التعريف بين الاقتصاديين والهيئات المهتمة بهذا الموضوع، حيث يرى في هذا الصدد:

- يعرف البنك الدولي البطالة على أنها جزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل، لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة¹.

- ويعرفها المكتب الدولي للعمل BIT: " على أنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل وراغبين فيه وباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يجدونه"²، وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب³.

¹ - عبد الله بلوناس، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العلمي للفترة 1985-2004، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع"، جامعة سعد دحلب البليدة، الفترة 26 إلى 28 أبريل 2006، ص 117.

² - صالح الخصاونة، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 1999، ص163.

³ - رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص17.

- وعلى العموم هناك ثلاثة شروط أساسية تجتمع مع بعضها لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية¹:
- أن يكون بدون عمل (ذكر أو أنثى)، أي أنه لم يشغل أي منصب عمل يتقاضى عليه أجر ولو لساعة واحدة خلال الفترة المرجعية (غالبا ما تكون الأسبوع الأخير من كل شهر).
- أن تتوفر لدى العاطل الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء أكان العمل بأجر أو لحسابه الخاص.
- أن يكون في حالة بحث مستمر، وللدلالة على جدية البحث فإنه ووفقا للمقاييس الدولية لا يعتبر الإعلان عن البحث عن العمل إلا من خلال التسجيل في مكاتب ووكالات التشغيل ونشر إعلانات البحث عن وظيفة أو طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتمويل المشاريع الذاتية.

III -1-2- أنواع البطالة:

إذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر، ومن حيث مدة البطالة التي تعانها الفئات المتعطلة، فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة، حيث يمكن تمييز الأنواع الأساسية التالية:

أ- البطالة الدورية :

من المعلوم أن النشاط الإقتصادي بجميع متغيراته لا يسير عبر الزمن بوتيرة منتظمة، بل تتاب هذا النشاط فترات صعود وهبوط دورية يتراوح مداها الزمني في الإقتصادات الرأسمالية بين ثلاث وعشرة سنوات، وهي ما يطلق عليها "الدورة الإقتصادية".

تتكون الدورة الإقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول *Turning Point*، المرحلة الأولى مرحلة الرواج أو التوسع *Expansion* يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد لتتناقص معه معدلات البطالة، ويستمر ذلك التوسع إلى منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة *Peak* أو قمة الرواج، وعندها تحدث الأزمة (نقطة التحول) ليتجه حجم النشاط الإقتصادي بجميع مكوناته (الناتج والتوظيف...) نحو الهبوط الدوري، ويدخل الإقتصاد الوطني مرحلة الإنكماش *Trough* وتزيد معه معدلات البطالة حيث يكون الإنخفاض في الطلب على العمالة في البداية عادة على شكل خفض في ساعات العمل ثم في مرحلة تالية تسريح العمال، وهنا يهتم واضعو السياسات الإقتصادية بعدم تدني مستويات الإنتاج إلى حدود دنيا للتقليل من حدة هذا النوع من البطالة.

ب- البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص التوظيف، فعند انتقال عامل من منطقة إلى أخرى أو تغيير مهنته بمهنة مختلفة (مع افتراض تملكه لمؤهلات المهنة الجديدة)، فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة والمفاضلة بينها، والمشكلة

¹ - ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص45.

الأساسية هنا أن عارضي وطالبي العمل يبحث كل منهما عن الآخر (عن طريق الإعلانات، الاتصالات المباشرة، مكاتب التوظيف..). وقد تطول الفترة نتيجة لعدم توافر المعلومة الكافية أو لنقصها لدى الطرفين.

ج- البطالة الهيكلية:

هي ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الإقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي:

- إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات: أي انخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يشتغلون بها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع صناعات أخرى تزدهر، وهو ما يخلق فائض طلب في بعض الصناعات وفائض عرض في صناعات أخرى، وهي الحالة التي ظهرت بوضوح في خمسينيات وستينيات القرن الماضي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن تحول الطلب نحو النفط مقابل الفحم أجبر عدد كبير من عمال المناجم ذوو الخبرة في هذا المجال للنزوح والبحث عن فرص عمل في أماكن أخرى أو تعلم مهارات جديدة¹.

- قد تحدث البطالة الهيكلية بسبب التقدم التكنولوجي: إن استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج، وإدخال سلع جديدة يتطلب مهارات خاصة وحجم عمال أقل في خطوط الإنتاج، مما يؤدي إلى تعطل عدد كبير من قوة العمل.

- من الممكن أن تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه: ومن أمثلة ذلك دخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، ففي هذه الحالة قد لا يوجد توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم مع ما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق، كما أن الشباب كثيرا ما يغيرون أعمالهم وغالبا ما تكون لديهم الرغبة في الانتقال من قوة العمل إلى التعليم والعودة مرة أخرى إلى قوة العمل، ولذلك تكثر البطالة الهيكلية بينهم مقارنة بكبار السن².

د- البطالة السافرة والبطالة المقنعة:

يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي تعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند الأجر السائد لكن دون جدوى (عدم تأثير مستوى الأجر على معدل البطالة)، ولذلك فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، ولا يخفى أن البطالة السافرة يمكن أن تكون إحتكاكية أو دورية أو هيكلية.

¹ - أنظر: باري سيجل، النقود والبنوك والإقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 614.

² - أنظر: جيمس جوارتي وريچارد ستروب، الإقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 204.

وتشير البطالة المقنعة إلى الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً بحيث إذا سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، وتقليدياً فقد كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالبلدان النامية نظراً لما يوجد به من فائض نسبي للسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى بقية القطاعات بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية طمعاً في الحصول على تأييد الطبقات الوسطى¹، وبهذا الشكل فإن البطالة المقنعة تعد من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها وعلاجها، وذلك أنه لا سبيل للحد منها سوى بإيجاد مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل، وهو ما لا يتحقق إلا بتغيير بنية الاقتصاد والتنوع في هيكله.

إن التطرق إلى البطالة السافرة والمقنعة يثير مسألة في غاية الأهمية، هي عدم معنوية الأجور في التأثير على حجم البطالة، ففي ظل البطالة السافرة وكما سبق الإشارة إليه فإن البحث عن العمل عند الأجر السائد لا يعني بالضرورة التوظيف، أما في حالة البطالة المقنعة فإن انخفاض أعباء العمل في القطاع العمومي يدفع بالأفراد إلى اختياره على حساب القطاع الخاص حتى في ظل أجر أدنى من ذلك السائد، وهو الحال في معظم الدول النامية التي يسيطر فيها القطاع العام في ظل تحييد دور القطاع الخاص.

هـ - البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

تشير البطالة الاختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره، أما البطالة الإجبارية فتكون إما عن طريق تسريح العمال (أي الطرد من العمل بشكل قسري)، أو عندما لا يجد الداخلون الجدد إلى سوق العمل فرصاً للتوظيف وذلك رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه عند مستوى الأجر السائد، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية على النحو الموضح سابقاً.

إن تناول أنواع البطالة يقود إلى محاولة تحديد مفهوم مصطلحين غاية في الأهمية، حيث يشير المصطلح الأول إلى التوظيف الكامل، ويشير المصطلح الثاني إلى معدل البطالة الطبيعي، ففي الوهلة الأولى قد يبدو أن التوظيف الكامل أو العمالة الكاملة *Full-Employment* يعني اختفاء البطالة تماماً (معدل البطالة يساوي صفر)، لكن هذا غير صحيح، فهناك دوماً قدر من البطالة يسود في الإقتصاد الوطني في أي فترة من الفترات، وهو القدر الناجم عن البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، وهذان النوعان لا يمكن تجنبهما أو القضاء عليهما تماماً لأنهما ينتجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبيان الإقتصادي، ولهذا يُدمج مع الإقتصاديين والخبراء على أن حالة التوظيف الكامل لا تعني قوة تشغيل 100% بل أقل من ذلك بقدر ما، وهو القدر الذي يحدده حجم البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية أو ما يطلق عليه معدل البطالة الطبيعي *Natural rate of*

¹ - رمزي ركي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

Unemployment، فالوصول إلى التوظيف الكامل يعني أن تكون سوق العمل في حالة التوازن، أي لا يوجد فائض عرض أو فائض طلب، وبالتالي لا توجد قوى تدفع معدلات الأجور والأسعار إلى الصعود أو الهبوط*.

III -2- ممداه البطالة في ضوء النظرية الإقتصادية:

كانت البطالة -ولا تزال- من أبرز المشكلات التي رافقت الأنظمة الإقتصادية على اختلاف توجهاتها ودرجة تقدمها، وشكلت أحد التحديات الأساسية لهذه الأنظمة، ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسبابها وسبل معالجتها مكانة مهمة و متميزة في تاريخ الفكر الإقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته، وقد كانت هذه القضية تحديدا مجالا لصراع فكري كبير بين هذه المدارس والاتجاهات، ومنطق التحليل في هذه الحالة يستوجب عرض أفكار أهم المدارس الإقتصادية التي تصدت لتفسير البطالة، ولن يكون هذا ترفا فكريا أو إمعانا في الأكاديمية، ذلك أن رسم أي سياسة لمكافحة البطالة لا بد وأن تقوم على نظرية ما لتفسيرها، وبقدر ما يكون الفهم للنظرية سليما تكون السياسة المعتمدة ملائمة وفعالة للتصدي لها.

III -2-1- البطالة في الفكر الكلاسيكي:

إن التوازن العام في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي يكون عند التوظيف الكامل، وأن أي توازن دون مستوى التوظيف الكامل لجميع الموارد الإقتصادية والبشرية سيكون توازنا غير مستقر، ومعنى ذلك وبافتراض التساوي الدائم بين الإستثمار والإدخار فمن المستبعد حدوث بطالة على نطاق واسع، فلو حدث مثلا أن كان عرض المدخرات النقدية في السوق النقدي والمالي أكبر من الطلب عليها (أي تزيد عن الإستثمار)، فإن ذلك يؤدي طبقا لقوانين العرض والطلب إلى انخفاض سعر الفائدة إلى الحد الذي ينخفض معه عرض المدخرات إلى أن يتوازن حجمها مع حجم الإستثمار، ويحدث العكس في حالة زيادة الإستثمار عن الإدخار حيث ترتفع أسعار الفائدة ويزيد معها الإدخار إلى أن يتساوى مع حجم الإستثمار، أما إذا كانت هناك بطالة بين العمال أو بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن علاج ذلك يكون سهلا من خلال انخفاض الأجور، حيث يؤدي التنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف إلى جعلهم يقبلون أجورا أقل، والأجور الأقل تعني انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة أرباح رجال الأعمال، ومن ثمة تزيد حوافزهم لزيادة الإنتاج ويزيد بالتالي الطلب على العمل إلى أن تختفي البطالة بين صفوفهم، ومعنى ذلك ببساطة أن علاج البطالة في الفكر الكلاسيكي يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل¹.

* - يشير كل من Peter N . Hess و Clark G. Ross أنه عندما يسود معدل البطالة الطبيعي وتوازن أسواق العمل تكون توقعات العمال بشأن المستوى المتوقع للأسعار مساوية للمستوى الفعلي أو المتحقق للأسعار، وهو ما يؤدي إلى عدم وجود ما يدفع العمال إلى تغيير مستوى أجورهم.

أنظر: Peter N . Hess and Clark G. Ross, Principles of Economics : an analytical approach, West

Publishing Company, New York , 1993, P 543.

¹ - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

مما سبق فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت فإما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية كنتيجة لإنتقال العمال من وظيفة إلى أخرى، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ- الطلب على العمل: يذهب الكلاسيك إلى القول بأن مستوى العمالة في المؤسسة أو على مستوى الإقتصاد ككل يعتمد على طلب العمل وعرضه، وتتلخص وجهة نظرهم بالنسبة إلى الطلب على العمل في الفرضية التالية: أن الطلب على العمال هو متغير تابع للأجور الحقيقية، أو بمعنى آخر للقدرة الشرائية للأجور النقدية، لذلك تكون دالة الطلب على العمل وفق الصيغة التالية¹: (1) $N_d = f\left(\frac{W}{P}\right) \dots \dots$

وتشير الصيغة (1) إلى أن عدد العمال المطلوبين (N_d) من قبل المؤسسة أو الوحدة الإقتصادية يتحدد أو يتغير بتغير الأجور الحقيقية (W/P)، وفي ضوء هذه العلاقة فإن المؤسسة لا تزيد من العمال إلا إذا انخفضت الأجور الحقيقية، وعليه فإن العلاقة بين الطلب على العمل والأجور الحقيقية هي علاقة عكسية، ولذلك فإن زيادة التشغيل لا تكون إلا بعد تخفيض الأجور الحقيقية.

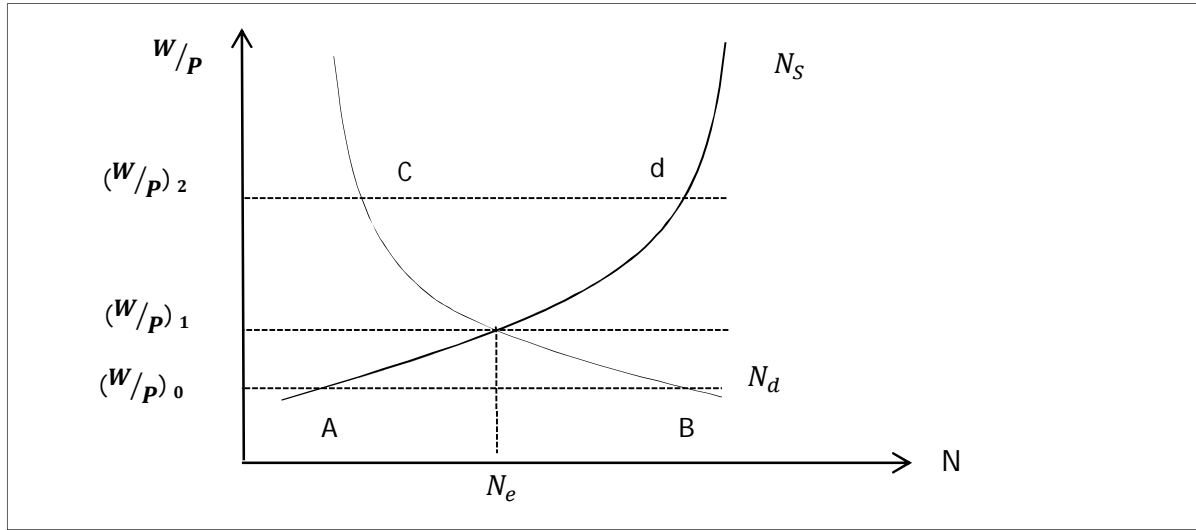
ب- عرض العمل: ارتكزت فكرة الكلاسيك على الأجر الحقيقي (W/P) باعتباره التعويض "الحقيقي" للعمال مقابل وقت الفراغ المتنازل عنه لأداء الأعمال الإنتاجية، فالأجر على هذا الأساس يمثل القدرة الشرائية للأجر النقدي، وما تعكسه هذه القدرة من إمكانيات استهلاكية تزيد بزيادة الأجر الحقيقي وتنقص بنقصه سواء بسواء، وتكون صيغة عرض العمل على الشكل التالي: (2) $N_s = f\left(\frac{W}{P}\right) \dots \dots$

من الصيغة (2) فإن أي زيادة في الأجر الحقيقي سيترتب عليها زيادة في الكمية المعروضة من العمل (علاقة طردية)، أو ما يطلق عليه عادة "أثر الإحلال أو الإستبدال" (*substitution effect*) حيث يتم استبدال أوقات الفراغ بالعمل.

ج- التوازن في سوق العمل: يتم التوازن عند النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب والعرض في السوق، كما هو مبين في الشكل التالي:

¹ - محمد طاقة وحسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص52

الشكل رقم 07: التوازن في سوق العمل (رؤية الكلاسيك).



المصدر: عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2008، ص44.

نلاحظ من الشكل السابق أنه عند مستوى الأجر الحقيقي $(W/P)_0$ فإن الطلب على العمل يكون أكبر من العرض، مما يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين والراغبين في العمل عند هذا الأجر، حيث يقدر هذا النقص بالمسافة الفاصلة بين A و B، وهذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين في الحصول على اليد العاملة عند مستوى أجر حقيقي أعلى (رفع الأجر) فيتحقق التوازن عند المستوى $(W/P)_1$.

في الحالة العكسية فإذا كان الأجر السائد في السوق هو $(W/P)_2$ فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه، وهو ما يؤدي إلى خلق فائض في العرض - أي بطالة - بالمقدار (CD)، ومن أجل توظيف هذا الفائض (للحد من البطالة) لا بد للعمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم الحقيقية إلى نقطة التوازن Equilibrium والتي يتحدد عندها معدل الأجر الحقيقي $(W/P)_1$ وحجم العمل التوازني N_e ، ويكون هذا القبول بعدم المطالبة برفع الأجر النقدي حيث تفترض النظرية النقدية أن انخفاض الدخل الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج نتيجة انخفاض الطلب على العمل، ومع ثبات سرعة دوران النقود (V) وكمية النقود (M) فسينكس ذلك في شكل ارتفاع للمستوى العام للأسعار إلى الحد الذي تنخفض معه الأجور الحقيقية.

وكننتيجة لما سبق فإن النموذج الكلاسيكي يفترض أن الاستخدام التام يكون عند الأجر التوازني، من حيث أن أي فرد يمكنه الحصول على وظيفة عند معدل الأجر السائد، والفرد الذي لا يرغب في العمل عند هذا الأجر يعتبر عاطلا بمحض إرادته، أي أن البطالة السائدة عند هذا المعدل هي بطالة اختيارية Voluntary Unemployment.

III -2-2- البطالة في الفكر الكينزي:

تنطلق فكرة النظرية الكينزية من أن عرض العمل ليس تابعا للأجور الحقيقية كما يقول الكلاسيك، فالعمال لا ينسحبون من سوق العمل نتيجة ارتفاع في الأسعار لا يقابله تغير في الأجر النقدي، فالعمال غير

قادرين على تحديد الأجور الحقيقية وبالتالي فهم أيضا غير قادرين على تحديد حجم الإستخدام، ففي حالة المنافسة الكاملة أو غير الكاملة وبوجود حد معين من الطلب فإن الذي يقرر مستوى الأسعار هو التكاليف الحدية والتكاليف المتغيرة، وعلى اعتبار أن الأجور النقدية تشكل الجانب الأكبر من هذه التكاليف، فإن كل تغير في الأجور النقدية يسبب تغيرا مماثلا وبنفس النسبة للأسعار، وهذا يعني أن تغيرات الأجور النقدية لن تؤدي بالضرورة إلى تغير في الأجور الحقيقية ينتج عنها تغير في مستوى التشغيل.

أ- الطلب على العمل:

فيما يتعلق بالطلب على العمل فإن كينز لا يختلف في تحليله لسلوك طالبي العمل عنه في التحليل الكلاسيكي، فقد أقر برأي الكلاسيك في موضوع الطلب على العمل وارتباط هذا الأخير بنظرية الإنتاجية الحدية منطلقا في ذلك من فهم السلوك الرشيد للمنتجين وأرباب العمل في تعظيم أرباحهم، مما يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، وعليه وفيما يتعلق بدالة طلب العمل فإن كينز يقبل بوجود دالة عكسية للأجر الحقيقي أي: (1) $N_d = f\left(\frac{W}{P}\right) \dots \dots$ حيث تكون المشتقة الأولى أقل من الصفر.

ب- عرض العمل:

إذا كانت دالة الطلب على العمل الكينزية لا تختلف عن دالة الطلب على العمل الكلاسيكية، فالأمر غير ذلك بالنسبة لدالة عرض العمل، والخلاف الجوهرى بين كينز وأصحاب المدرسة الكلاسيكية فيما يتعلق بدالة عرض العمل يتمثل في نقطتين أساسيتين:

- على عكس الكلاسيك فإن عرض العمل عند كينز يرتبط بمعدل الأجر الإسمي وليس معدل الأجر الحقيقي.
- تتمثل النقطة الثانية في إمكانية جمود معدل الأجر النقدي في الإتجاه التنازلي، أي أن كينز يفترض أن هناك حد أدنى لمعدل الأجر الإسمي لا يمكن أن ينخفض تحته معدل الأجر، والسبب يعود إلى وجود منظمات نقابية وتنظيمات إدارية وقانونية مختلفة تعمل على حماية العمال¹.

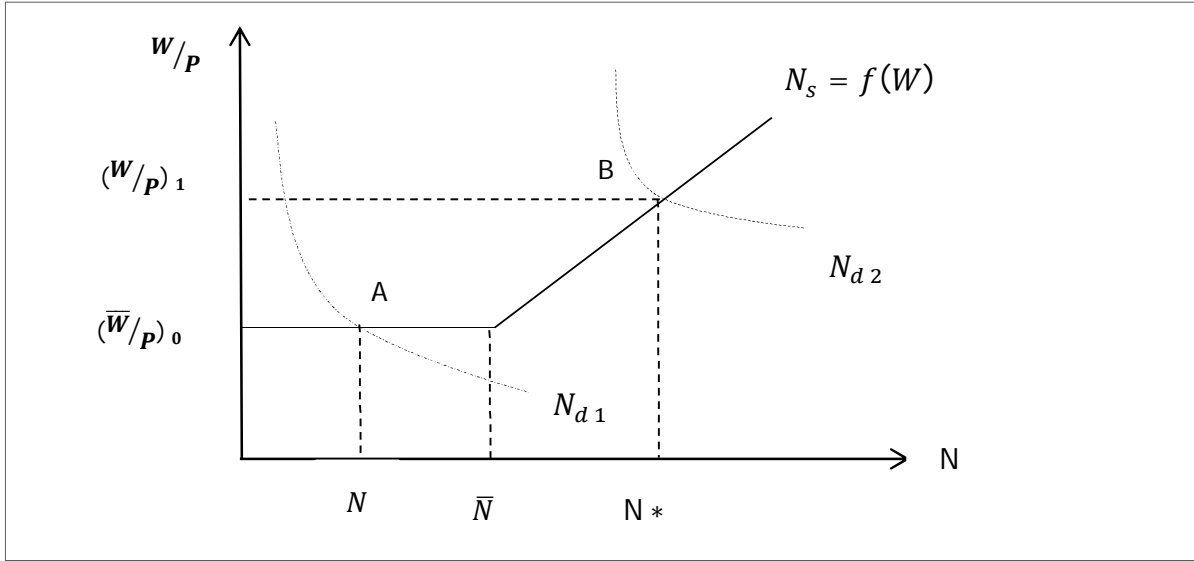
وتكون دالة العرض على العمل وفق الصيغة الرياضية التالية: (2) $N_s = f(W) \dots \dots$

ج- التوازن في سوق العمل:

يحدث التوازن في سوق العمل بتقاطع منحى العرض مع الطلب على العمل كما هو موضح في الشكل الموالي:

¹ - محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص93.

الشكل رقم 08: التوازن في سوق العمل (رؤية الكينزيون).



المصدر: بالتصرف عن: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 287.

من البيان السابق، إذا كان الطلب على العمل N_{d2} ودالة العرض N_s فإن سوق العمل يكون في نقطة توازن B، وهي النقطة التي يكون فيها الإقتصاد في حالة الإستخدام التام، أما إذا كانت دالة الطلب هي N_{d1} فالتوازن يكون عند النقطة A حيث يكون عندها العرض أكبر من الطلب، هذا الفائض في العرض والمقدر بالمسافة $(N - N^*)$ سيؤدي إلى انخفاض الأجر الإسمي إلى \bar{W} كحد أدنى، حيث يكون العمال غير مستعدين لعرض خدماتهم بمعدل أجر أقل منه، وبالتالي فإن العاطل مستعد للقبول بالأجر السائد (\bar{W}/p) ولكن لا يجد عملا وهو ما يعبر عنه ببطالة غير إرادية (بطالة قصور الطلب)، وهذا القصور ناتج عن رفض المنتجين التوظيف مع عدم مرونة معدل الأجر الإسمي نحو الإنخفاض إلى مستوى أقل من (\bar{W}/p) .

د- البطالة مسبباتها، والآليات الكفيلة للتخفيف منها وفق المنظور الكينزي:

إن التحليل السابق لسوق العمل في المفهوم كينزي يظهر أن البطالة الإيجابية تنشأ بسبب انخفاض الطلب على العمل من جهة، وكذا عدم مرونة الأجر الإسمي أسفل الأجر السائد (\bar{W}/p) من جهة أخرى، وبالرغم من ذلك فإن كينز يرفض الإعتماد على فكرة جعل الأجور مرنة كحل لمشكل البطالة، وهي الفكرة التي تعتمد عليها النظرية الكلاسيكية من حيث أن البطالة سوف تختفي إذا قبل العمال تخفيضا كافيا في الأجور، حيث نوه كينز إلى أن انخفاض الأجور ينطوي على خطر كبير يتمثل في انخفاض الدخل وانخفاض الإستهلاك والطلب الكلي وزيادة المخزون وظهور الكساد وتفاقم البطالة، أو بعبارة أخرى فإن كينز صر على أنه حتى وإن انخفضت الأجور فإنها كفيلة بمضاعفة مشكلة البطالة وليس القضاء عليها، وبالمرافقة مع ذلك فإن كينز يعتقد أن سبب البطالة يكمن في قصور الطلب على العمل والذي بدوره ناتج عن قصور في الطلب الكلي الفعال والذي يتحدد بمجموع

الطلب الإستثماري والطلب الإستهلاكي¹، ولهذا فإن البحث عن سبب البطالة يجب أن يكون في سوق السلع والخدمات وليس سوق العمل، وهذا الاعتقاد لكينز ناجم عن رفضه لقانون ساي (الذي يستبعد وجود فائض في العرض) حيث أن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، كما يشير بأن سر البطالة يكمن في الحالات التي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي الفعال² أي أن تحديد البطالة يفسَّر بالترابط المبني على ثلاث علاقات أساسية³: طلب ← إنتاج ← تشغيل ← نسبة بطالة، وبالتالي فإن وجدت بطالة فذلك راجع إلى قلة الطلب الموجه للمؤسسات والنتائج بدوره عن ضعف المداخليل الموزعة على الأجراء بسبب البطالة، حيث أن البطالة تُشكل حلقة مفرغة يجب كسرها من خلال سياسات محكمة تعمل على تحفيز الطلب الكلي الفعال، وهي التي تتوجب تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير، وتتمثل هذه السياسات في تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام بالقدر الذي ينعش الإقتصاد ويرفع من وتيرة الإستثمار الذي يولد توظيف اليد العاملة ولو عن طريق حفر الخنادق وردمها ثانية⁴.

III - 2 - 3 - منحنى فيليبس المعدل والعلاقة بين البطالة والتضخم:

كما تم التطرق إليه عند تناول نظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف، فقد توصل الإقتصادي "A.W.PHILLIPS" إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور، وذلك وفق

$$\widehat{W}_t = \beta_0 + \beta_1 \cdot U_t^{-1} \quad \text{الصيغة الرياضية التالية:}$$

حيث تشكل: W_t : معدل التغير في الأجور الإسمية، و U_t^{-1} : مقلوب معدل البطالة في الزمن t .

وانطلاقاً من النتيجة السابقة فقد قام الإقتصاديان "Paul. A. Samuelson" و "R.M. Solw" بتطوير علاقة فيليبس من نظرية في تحديد الأجر النقدي إلى نظرية لقياس التضخم، توصلوا من خلالها إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ومعتمدين في هذا على مقارنة "التسعير بطريقة الهامش" (Mark-Up pricing)، ووفق هذا التعديل فإن معدل التضخم يساوي الفرق بين معدل الزيادة في الأجور الإسمية ومعدل الزيادة في إنتاجية العمل، وبذلك تكون الصيغة المعدلة لعلاقة فيليبس كالتالي: $P' = \phi(U_t) - \gamma'_t$.

¹ - مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 243.

² - المرجع نفسه، ص 243.

³ - D.Plihou, les grandes explications macro-économique du chômage, les cahiers français, Documentation Française, N°246, Mai-Juin 1990, P P 20- 21.

⁴ - سعدية قصاب، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص19.

* - تقوم نظرية التسعير بطريقة الهامش على فرضيتين أساسيتين: أن الهامش يضاف إلى متوسط تكاليف الإنتاج لتحديد سعر يكون تقريباً ثابت، وأن

الأجور هي العنصر الأكبر في تكاليف الإنتاج، ومعادلة التسعير بطريقة الهامش يمكن كتابتها على الوجه التالي:

المستوى العام للأسعار $P = m$ مقدار الهامش الثابت x معدل الأجر النقدي w الإنتاجية المتوسطة للعمال APL ، أنظر:

سامي خليل، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام، الجزء الثاني، القاهرة، 1994، ص868.

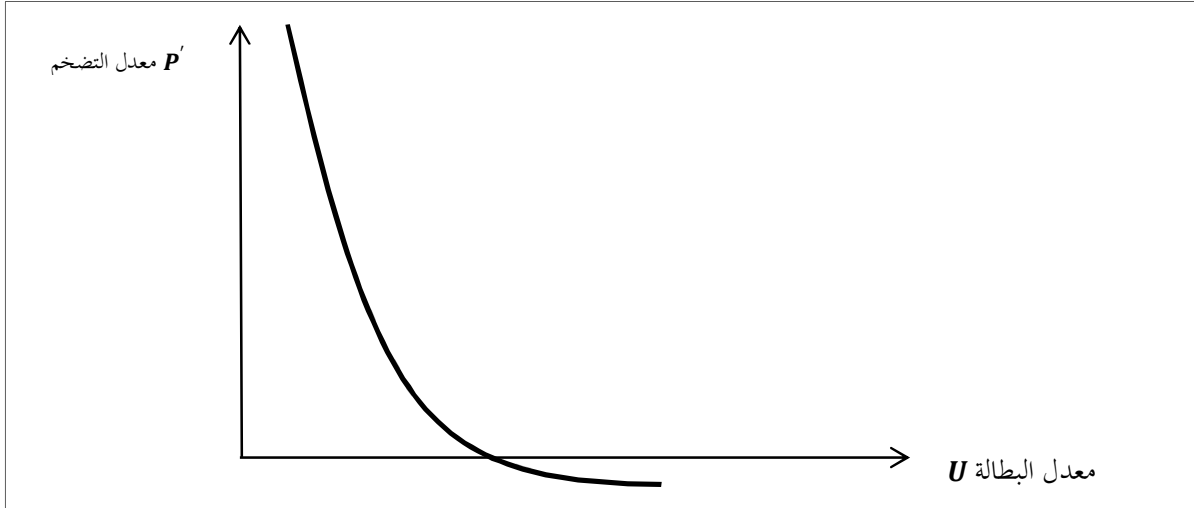
حيث أن: P' : معدل التضخم.

U_t : دالة فيليبس الأصلية.

γ' : معدل تغير نمو الإنتاجية.

هذه العلاقة هي جوهر ما توصل إليه سامويلسون وسولو، والتي مفادها وجود مفاضلة دائمة بين البطالة والتضخم.

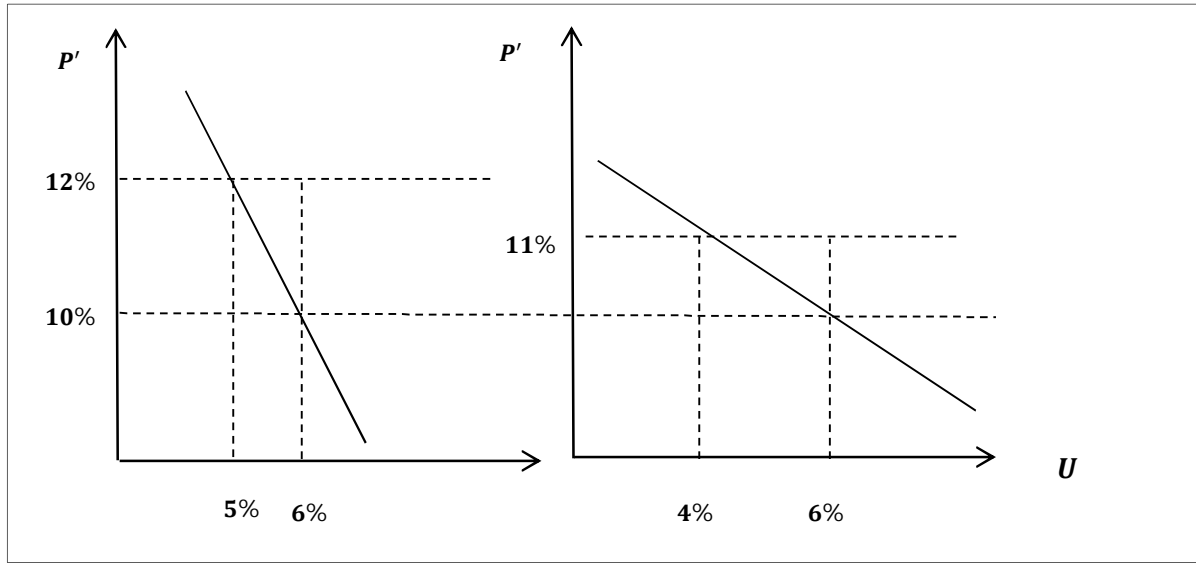
الشكل رقم 09: منحنى فيليبس المعدل.



المصدر: محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية - السياسة والممارسة -، الأمين للنشر والتوزيع، ط1، اليمن، 2012، ص477.
 إن شكل وموضع منحنى فيليبس يتحددان بعوامل جانب العرض، بينما التحرك على المنحنى إنما يتوقف على عوامل الطلب الكلي، فالواضح أن زيادة الطلب الكلي - مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة - سوف تنعكس في شكل زيادة في الأسعار أو الناتج، ولكن بأي مقدار؟، فعندما يكون معدل التضخم (P') ونمو الناتج الوطني النقدي (Y) متساويين، فإن كل الدخل الجديد سيستخدم في سداد الأسعار العالية، وبالتالي فإن الإنتاج والبطالة يبقيان في نفس المستوى، ولكن عندما ينمو الدخل النقدي أسرع من التضخم ($Y > P'$) فإن الزيادة في الدخل النقدي يمكن أن تستخدم للقيام بمشتريات حقيقية، وبالتالي فإن البطالة ستخفض بمعدل أعلى من ارتفاع التضخم - أي التحرك إلى أعلى على منحنى فيليبس -، أما إذا كان نمو الدخل أبطأ من التضخم فإن التحرك على منحنى فيليبس يكون نحو الأسفل عندما تزداد البطالة بمعدل أسرع من التضخم.

لكن السؤال الهام الذي يطرح نفسه: كيف سيقسم نمو الدخل بين البطالة والتضخم؟، إن الإجابة على هذا السؤال وفق السياسات الاقتصادية المتبعة سينعكس على إنحدار منحنى فيليبس.

الشكل رقم 10: التحرك على منحنى فيليبس المعدل.



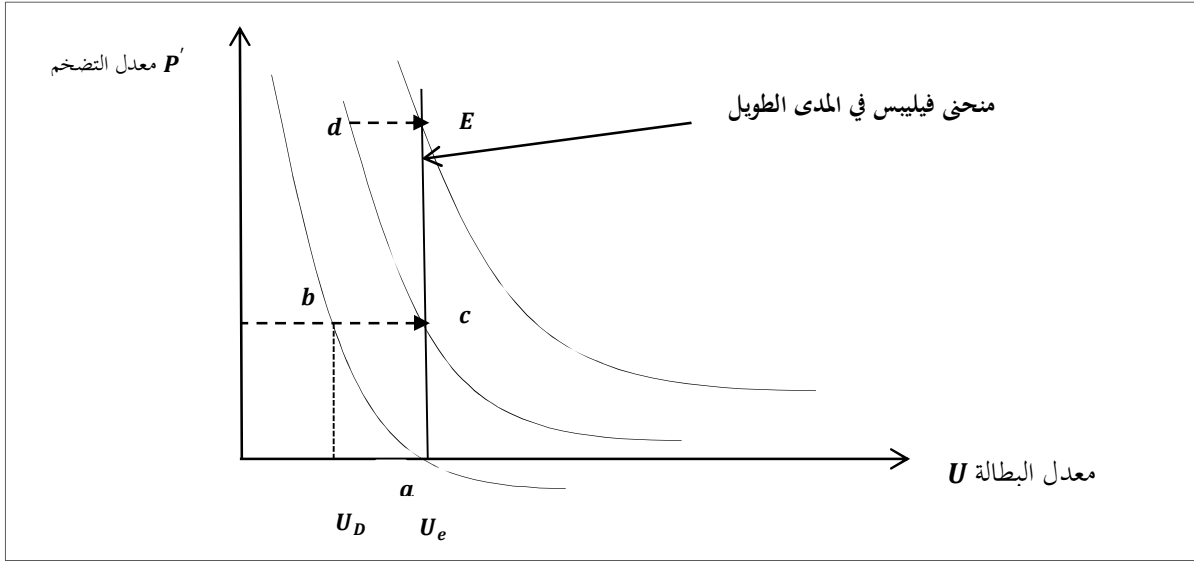
المصدر: سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام، الجزء الثاني، القاهرة، 1994، ص 872.
 إذا بدأنا من النقطة ($P'=10\%$) و ($U=6\%$) على كلا المنحنيين، فإن تسارع الدخل النقدي يرفع التضخم أكبر من تقليل مستوى البطالة وذلك على المنحنى شديد الإنحدار عنه في المنحنى المستوي، أو بمعنى آخر فإن منحنى فيليبس المستوي يعني تغيرا بسيطا في التضخم مقارنة بالبطالة عكس المنحنى شديد الإنحدار، والوصول إلى منحنى مستوي يستلزم سياسة اقتصادية ملائمة تُشكل معالمها جوهر الموازنة بين البطالة والتضخم.

III - 2 - 4 - منحنى فيليبس في الأجل الطويل والإستبدال اللامتناسق بين البطالة والتضخم:

لتوضيح الدور الذي تلعبه التوقعات السعرية في بناء منحنى فيليبس في الأجل الطويل، اعتمد فريدمان على فكرة المعدل الطبيعي للبطالة وكذا نظرية التوقعات المكيفة (الملائمة)، ووفقا لنظرية المعدل الطبيعي فلكل اقتصاد وطني مستوى ناتج توازني يصحبه معدل بطالة محدد بواسطة عوامل الإنتاج، التكنولوجيا، وبالمؤسسات الموجودة في الاقتصاد، فالتغير في مستوى الطلب الكلي والذي يعتقد فريدمان أنه مٌسيطر عليه بواسطة التغيرات في عرض النقود-يمكن أن يحدث حركات مؤقتة في الاقتصاد بعيدا عن المعدل الطبيعي، فالسياسات النقدية التوسعية يمكن أن تُركّز الناتج فوق المعدل الطبيعي وتُحرك معدل البطالة إلى أقل من المعدل الطبيعي في الفترة القصيرة، لكن هناك قوى توازنية في المدى الطويل تجعل مستويات الناتج والتوظيف تعود مرة ثانية إلى مستواها الطبيعي - هذا من جهة - ومن جهة أخرى يرى فريدمان أنه من غير الممكن للحكومة أن تستخدم السياسة النقدية لإبقاء الاقتصاد الوطني باستمرار عند مستوى الناتج الذي يجعل معدل البطالة عند مستوى أقل من المعدل الطبيعي، فليس من الممكن على الأقل بالنسبة لواضعي السياسات أن يقبلوا ذلك ما لم يكونوا مستعدين لقبول معدل تضخم متسارع¹.

¹ - سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 832.

الشكل رقم 11: منحنى فيليبس في الأجل الطويل.



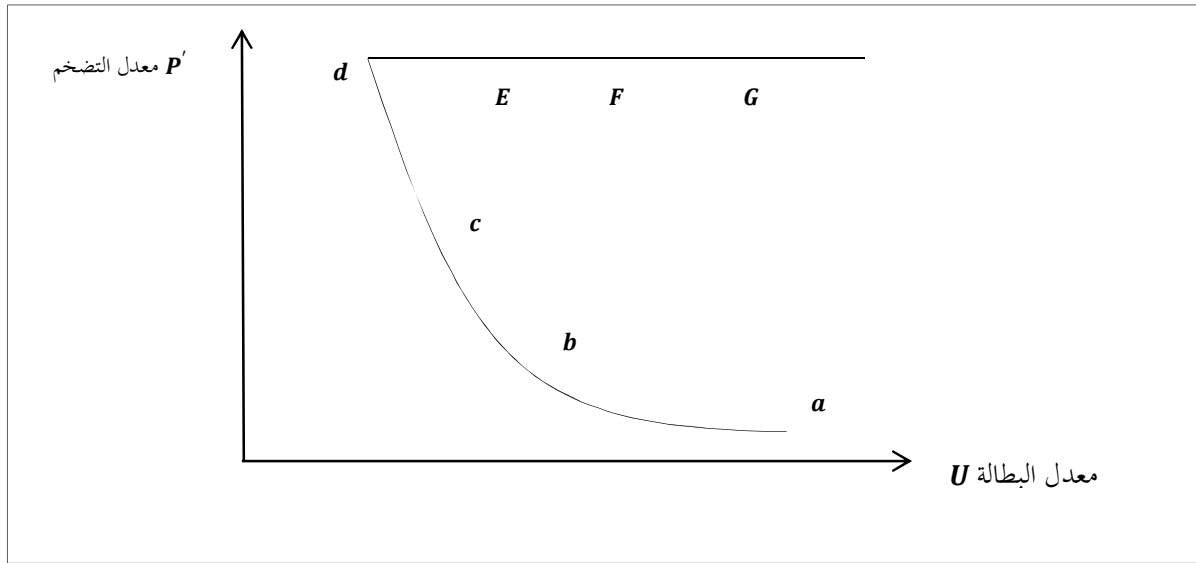
المصدر: بالتصرف عن: رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص410.

يفترض فريدمان حالة اقتصاد معين لم يعاني في الماضي من أية توجهات تضخمية وبالتالي فإن التضخم المتوقع يساوي التضخم الفعلي ويساوي صفر، وبالتالي فإن معدل البطالة الطبيعي يساوي الفعلي عند مستوى العمالة الكاملة، وهو ما يوافق النقطة a في الشكل السابق، وبافتراض أن الحكومة في هذا الإقتصاد وقعت تحت تأثير ما يدعواها للتعامل مع منحنى فيليبس على أنه يمثل خيارات فعلية في السياسة الإقتصادية بين البطالة والتضخم، وأنها غير راضية عن مستوى البطالة عند القيمة U_D حيث ينتقل التوازن إلى النقطة B ، لكن هذه النقطة لا تمثل سوى وضعية مؤقتة بعد أن يدرك العمال أن الزيادة في أجورهم ليست حقيقية، كما يدرك المنتجون أن الزيادة في أسعار منتجاتهم ليست زيادة حقيقية بل هي نسبية نظراً لإرتفاع الأسعار - أو بعبارة أخرى - يدرك الفاعلون في سوق العمل أن معدل التضخم ارتفع عما هو متوقع ($P'_b > P'_a$)، وهنا يبدأ منحنى فيليبس في الانتقال إلى اليمين إلى أن يتساوى معدل التضخم المتوقع مع الفعلي عند النقطة C ويعود معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي نتيجة تخفيض المنتجين طلبهم على العمل وقيام العمال بالبحث عن عمل جديد نتيجة اكتشافهم أن الزيادة في أجورهم غير حقيقية، وتستمر تلك العملية كلما واصلت الحكومة سياستها التوسعية حيث ينتقل التوازن إلى d ثم إلى E بنفس الطريقة.

انطلاقاً مما سبق فإن منحنى فيليبس للأجل القصير ذو التوقعات التضخمية لا يعبر عن علاقة مستقرة بل انتقالية قصيرة المدى تتشكل عند تعرض الإقتصاد لصدمة تهمز الطلب الكلي ليعود بعدها مستوى البطالة إلى المعدل الطبيعي، وهو ما ينفي وجود مبادلة سالبة ومستقرة بين معدل البطالة والتضخم، ويفسر الشكل العمودي لمنحنى فيليبس في الأجل الطويل.

من ناحية أخرى فإن الإستبدال بين التضخم والبطالة قد يختلف بحسب زيادة أو تخفيض نسبة البطالة، فعند العمل على تخفيض البطالة فإن التضخم بالتأكيد سوف يرتفع، ولكن الزيادة في البطالة لن يكون لها إلا أثر ضعيف على التضخم¹، وإذا كان هذا اللاتناسق مهم -والقرائن الميدانية تدل على ذلك- فإن الإنخفاض في البطالة سوف يؤدي إلى تحريك منحني فيليبس إلى أعلى ويزيد من حدة التضخم، ولكن الزيادة في البطالة لن تحدث العكس (انخفاض التضخم)، وبدلاً من ذلك فإن الإقتصاد الوطني سوف يسلك الطريق الممثل في البيان التالي.

الشكل رقم 12: الإستبدال اللاتناسق بين التضخم والبطالة.



المصدر: سامي خليل، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام، الجزء الثاني، القاهرة، 1994، ص 878. إذا بدأنا من النقطة a فإن زيادة الطلب الكلي سوف تخفض البطالة بينما التضخم يزداد، والإقتصاد الوطني سوف يتحرك من النقطة a إلى النقطة d، فلو أن السياسات المستهدفة للتضخم استخدمت عند النقطة d فإن الإقتصاد الوطني سيسلك الطريق (d→G) بدلاً من العودة إلى a، وفي الحقيقة ففي أي وقت تستخدم فيه الحكومة السياسة الإنكماشية فإن الإقتصاد الوطني سوف يسلك طريقاً أفقياً مؤدياً إلى زيادة البطالة مع تأثير ضعيف على التضخم.

III-2-5- نظرية الأجور التعاقدية:

بدأت النماذج المستندة إلى فرض الأجور التعاقدية من خلال الأعمال الرائدة لكل من: مارتن بيلي M.Bailey، كوستاس أزاريا داس C.Azariadis، ستانلي فيشر S.Fisher وجون تايلور J.Taylor، وقد عمدت هذه النظرية إلى تفسير الجمود في الأجور وعدم مرونتها في الإنخفاض إلى العقود المبرمة بين منشآت الإنتاج والعاملين لديها، والتي تغطي في العادة عدد من السنوات¹ تفق عليها، ومنشأ هذه النماذج يستند إلى ما

¹ - سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 878.

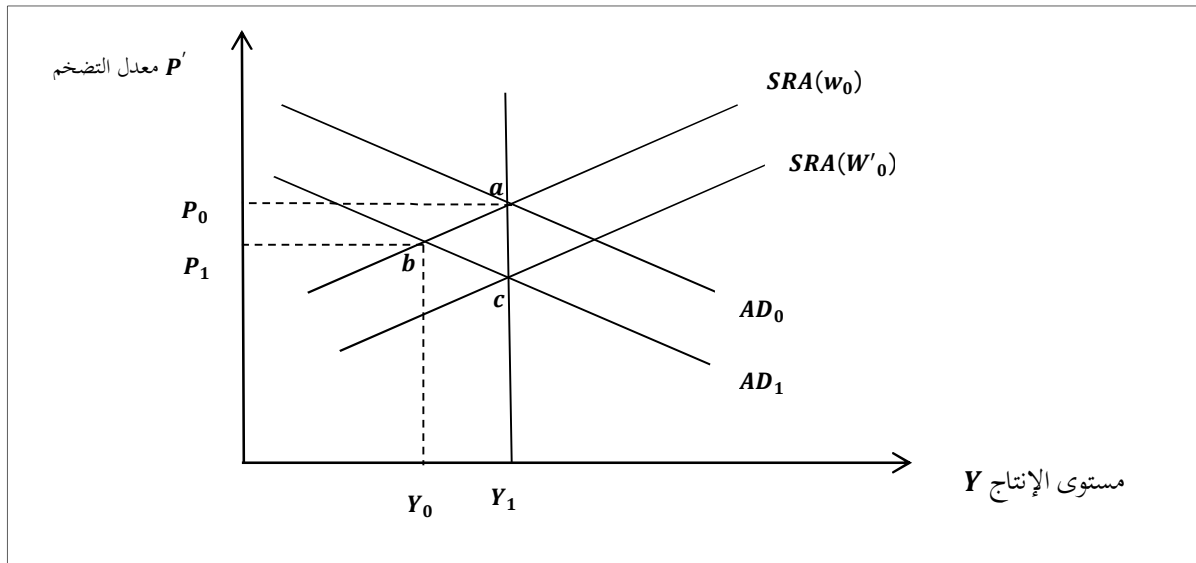
الفصل الأول: ممدحات الإستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.....

جرت عليه العادة في أسلوب تقرير الأجور في البلدان المتقدمة اقتصاديا حيث لوحظ أنه نادرا ما يكون لأسواق العمل التقليدية دور مهم في تحديد مستوى الأجر النقدي، وإنما يعتمد بدلا من ذلك على مبدأ التعاقد الذي يتم إما بصيغة واضحة ومكتوبة، أو يُترك للإتفاق عليه ضمنا بين العمال وأصحاب العمل¹، ويقوم مبدأ الصيغة التعاقدية للأجور على تحقيق أهداف جميع الأطراف (عمال، أرباب العمل) حيث أن:

- المؤسسة لن تدخل طرفا في مثل هذه العقود طالما كان الأجر المتفق عليه يقل عن متوسط انتاجية العامل مما يتيح لها في الظروف العادية أن تحوز على هذا الفرق كمكسب.
- العمال لن يمانعوا في خسارة هذا الفرق طالما أنه يمثل في نظرهم قسطا يدفعونه لتأمين الثبات المنشود في أجورهم.

بالتالي فإن الصيغة التعاقدية بين مؤسسة الإنتاج والعمال تساعد على فهم أفضل لأسباب الجمود في الأجور من جهة والمرونة في مستويات التوظيف من جهة أخرى، كما أن لمبدأ التعاقد مدلول آخر يتعلق بالسياسة الاقتصادية المناسبة لحل مشكلة البطالة اللاإرادية (الكينزية)*.

الشكل رقم 13: نموذج الأجور التعاقدية لفيشر.



المصدر: أسامة الدباغ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر، ط1، الأردن، 2006 ص409.

يتبين لنا من الشكل السابق أن الإقتصاد يكون في حالة توازن عند النقطة *a* حيث تمثل كل من w_0 ، Y_1 ، P_0 المستويات التوازنية لكل من الأجور النقدية والأسعار والإنتاج، وبافتراض حدوث انخفاض غير متوقع في

¹ - أسامة الدباغ، البطالة والتضخم المقومات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر، ط1، الأردن، 2006، ص407.

* - فيما يخص مدلول نماذج الأجور التعاقدية بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية نجد أن فيشر يفترض أن الأطراف المختلفة في هذه الصيغة تدخل في ارتباط تعاقدية يغطي في العادة مدة من الزمن أطول مما تحتاجه السياسة المالية أو النقدية لمواجهة الظروف الاقتصادية وتقلباتها خلال المراحل التي تمر بها الدورة التجارية مما يتيح لتلك السياسة إمكانية إحداث آثار إيجابية على المتغيرات الحقيقية وبشكل خاص مستوى الإنتاج والتوظيف، للمزيد أنظر:

S.Fischer. long-term contracts, Rational Expectations and the Optimal Money Supply Rule, journal of political economy, Vol 85, N°1, The University of Chicago Press (February 1977).

الطلب الكلي مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب من AD_0 إلى AD_1 ، وأمام غياب المرونة في الأجور النقدية التي سببتها العقود الأجرية فإن مرونة الأسعار في التغير ستسمح خلال الفترة القصيرة بانتقال التوازن عند النقطة b مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج من Y_0 إلى Y_1 وكذلك التوظيف، ففي ظل النموذج الكلاسيكي فإن مرونة الأجور سوف تعمل على نقل منحنى العرض إلى جهة اليمين من $SRA(w_0)$ إلى $SRA(w'_0)$ ليستعيد الإقتصاد بعد ذلك توازنه، إلا أن هذا غير ممكن في ظل التعاقد على الأجر النقدي W_0 الذي سيستمد مفعوله في التطبيق لمدة زمنية أطول تمنح الحكومة الفرصة الكافية للتوسع، كزيادة المعروض النقدي في إطار سياسة نقدية توسعية مما يسمح بانتقال منحنى الطلب إلى اليمين واستعادة التوازن عند مستوى العمالة الكاملة، وعليه يمكن القول بأن إمكانية الحكومة في التدخل لمعالجة البطالة يُددها حجم العمال الذين تحكمهم الأجور التعاقدية.

III-3- ممددات البطالة في ضوء الدراسات السابقة:

بمحاولة الربط بين النظرية والواقع، وبعد التطرق إلى أهم المتغيرات المحددة لسيرورة ظاهرة البطالة في النظرية الاقتصادية، نحاول الاستعانة ببعض الدراسات التي سبق لها التطرق لهذه الظاهرة بالقياس والتحليل، وذلك لإضفاء مزيد من الدقة وتحديد شكل العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

III-3-1- دراسة دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان: دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر

خلال الفترة 1970-2008، مقال منشور في مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المحددات الرئيسية لسيرورة معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008) وذلك باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR، حيث حددت مجموعة من المتغيرات التي رأت إمكانية تفسيرها لسلوك هذه الظاهرة خلال الفترة المدروسة، تمثلت تلك المتغيرات في: معدلات البطالة (CH) كمتغير تابع، إجمالي عدد السكان (N)، الناتج الداخلي الخام (Y)، الإستثمار (I)، أسعار البترول (PP)، كتلة الأجور (W)، عامل التكنولوجيا (T) والتضخم (R)، وبعد استبعادها للثلاث متغيرات الأخيرة من النموذج حيث لم يكن لها تأثير كبير على سوق العمل في الجزائر، خلصت الدراسة إلى اعتماد النموذج التالي:

$$DLCH=0.335+0.519*DCH(-1)+0.067*DCH(-2)-0.157*DCH(-3)+0.027*DCH(-4)+0.571*DCH(-5)$$

$$[0.886] \quad [2.535] \quad [0.372] \quad [-1.105] \quad [0.165] \quad [3.470]$$

$$+1.14E-5*DDN(-1)+2.11E-5*DDN(-2)-1.04E-5*DDN(-3)+4.17E-5*DDN(-4)-2.53E-5*DDN(-5)$$

$$[0.948] \quad [1.726] \quad [-1.082] \quad [2.906] \quad [-2.04]$$

$$-8.38E-6*DDY(-1)-1.17E-7*DDY(-2)-2.29E-5*DDY(-3)-1.76E-5*DDY(-4)-1.37E-5*DDY(-5)$$

$$[-2.31] \quad [-2.206] \quad [-2.050] \quad [-1.947] \quad [-1.761]$$

$$-3.27E-6*DDDI(-1)-3.73E-5*DDDI(-2)-1.06E-5*DDDI(-3)-1.57E-5*DDDI(-4)-4.73E-6*DDDI(-5)$$

$$[-0.189] \quad [-2.378] \quad [-0.432] \quad [-0.72] \quad [0.232]$$

$$0.113*DDPP(-1)+0.152*DDPP(-2)+0.172*DDPP(-3)-0.208*DDPP(-4)-0.364*DDPP(-5)$$

$$[0.786] \quad [0.951] \quad [0.993] \quad [-1.477] \quad [-3.096]$$

$$R\text{-squared} = 0.95 \text{ adjusted} \quad R\text{-squared} = 0.70 \quad F\text{-statistic} = 3.80 \quad n=31$$

وبالرغم من عدم معنوية بعض المعلمات المكونة لشعاع معدل البطالة خصوصا الحد الثابت الذي تقر النظرية الاقتصادية بضرورة أخذه إشارة معنوية إحصائيا وموجبة، إلا أن الدراسة فسرت وجود علاقة طردية بين معدل البطالة مع تأخرها بسنتين كنتيجة لتراكم عدد البطالين في السنوات السابقة مما يرفع من حجم البطالة الحالي.

بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل البطالة وإجمالي عدد السكان، وهو ما تقره نظرية "توماس روبرت مالتس" التي ترى بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية في حين تتزايد الموارد الغذائية بمتتالية حسابية مما يدفع باتجاه علاقة طردية بين النمو السكاني وارتفاع معدلات البطالة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والناتج الداخلي الخام وكذا الإستثمار، حيث أن زيادة الناتج والإستثمار تخلق مشاريع جديدة مما ينتج عنها طلب زائد على القوى العاملة، وهو ما تقره النظرية الكينزية والماركسية.

خلصت الدراسة إلى عدم منطقية العلاقة التي تربط بين أسعار البترول ومعدلات البطالة في السنوات الأولى، حيث يُفترض أن تكون للزيادة في أسعار البترول التأثير العكسي على معدلات البطالة، ذلك أن الزيادة في عوائد البترول ستزيد من الدخل والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الإستثمارات التي تتطلب اليد العاملة فتتخفف البطالة.

III-3-2- حمدوش عائشة: نمذجة سوق العمل في الجزائر للفترة 1991-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الإقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

حاولت الدراسة تقديم المحددات الرئيسية التي تفسر سوق العمل في الجزائر للفترة 1991-2013، حيث توصلت إلى استخلاص النماذج التالية:

1- نموذج الطلب على العمل:

$$\begin{aligned} \ln EMP_t &= -6.84 + 0.44 \ln PIB_t + 0.61 \ln EMP_{t-1} \\ &\quad (-3.28) \quad (3.32) \quad (5.09) \\ R^2 &= 0.99 \quad DW=2.01 \end{aligned}$$

من خلال النموذج المقدر للطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة المدروسة، فإن معامل مستوى التشغيل المبطئ بفترة زمنية واحدة والمقدر بـ 0.61 يشير إلى استمرارية التشغيل، أو بمعنى آخر هناك نسبة من التشغيل المتواصل، كما وتشير معلمة الناتج الداخلي الخام والمقدرة بـ 0.44 إلى المرونة في الأجل القصير أو مدى الإستجابة الفورية للتشغيل انطلاقاً من التغير في الناتج.

2- نموذج عرض العمل: عبرت الدراسة عن عرض العمل بواسطة حجم السكان النشطين اقتصادياً كمتغير تابع والذي يتزايد طبيعياً نتيجة التزايد في عدد السكان، واقترحت كمتغيرات مستقلة مستوى الأجور ونسبة التشغيل التي بارتفاعها يتشجع السكان في الإنخراط في سوق العمل، لتخلص إلى اعتماد النموذج التالي:

$$\begin{aligned} DDLPA_t &= 2.63 + 0.0035 t + 0.83 LPA_{t-1} \\ R^2 &= 0.99 \quad DW=1.28 \end{aligned}$$

إن الإتجاه المحدد لمتغير حجم السكان النشطين يدفع إلى القول بأن عرض العمل في الجزائر لا يتأثر بالصدمات التي تحدثها التغيرات في الأجور أو الطلب على العمل ممثلة في نسبة التشغيل، وإن كان هناك أثر فهو لحضي ومؤقت وبالتالي عديم الإستمرار، وهو ما أدى بالدراسة إلى الإقرار بأن التغيرات في مستويات الأجور والطلب على العمل ليست بالكافية لتجعل من عرض العمل أكثر استجابة.

3- نموذج البطالة في الجزائر:

$$\begin{aligned} \ln TCHO_t &= 18.19 - 0.58 \ln PIB_t + 0.73 \ln TCHO_{t-1} \\ &\quad (3.49) \quad (-3.32) \quad (5.09) \\ R^2 &= 0.95 \quad \quad \quad DW=1.92 \end{aligned}$$

انطلاقاً من النموذج المقدر بينت الدراسة أن ارتفاع معدل البطالة في السنة السابقة بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع المعدل الحالي بـ 0.73%، في حين أن كل زيادة في الناتج الداخلي الخام بـ 1% تؤدي إلى تخفيض مستوى البطالة بـ 0.58%.

وكمحصلة لما تم تناوله من الإطار النظري والدراسات السابقة، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تحدد مسار البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، تتمثل تلك المتغيرات في: حجم السكان النشطين (POP)، إجمالي الإستثمار بالأسعار الثابتة لمعرفة الحجم الحقيقي لها (INV)، أسعار البترول (POIL) حيث نعتقد أنه المحدد الرئيسي في تشكيل الناتج المحلي الخام في الجزائر (أي تعويض الناتج المحلي الخام بأسعار البترول).

IV - ممدحات التوازن الخارجي في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة:

تنطوي العلاقات الدولية على العديد من المعاملات الاقتصادية التي تشكل في مجموعها حقوقاً والتزامات تحمل في طياتها مبالغ ذات حجم كبير مما يستدعي تسجيلها في ميزان خاص يسمى ميزان المدفوعات، وبهذا المعنى فإن هذا الميزان يعكس صورة المركز المالي للإقتصاد الوطني وموقفه الخارجي كما ويبين مستوى النشاط الداخلي، وبالتالي فهو يشكل أحد المؤشرات المهمة في تحديد المركز الخارجي للبلد، الأمر الذي جعل راسمي السياسات الاقتصادية يولونه اهتماماً متزايداً تزايد انفتاح الاقتصاديات العالمية وبروز ظاهرة العولمة.

IV-1- الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات (التعريف، الأهمية والمكونات):

IV-1-1- تعريف ميزان المدفوعات:

يشير المعنى المصطلحي لميزان المدفوعات إلى كونه "سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً، يعتمد قيدا مزدوجاً لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين يترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية للمقيمين من

الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الإقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من الطرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة¹.

وفي تعريف آخر فإن ميزان المدفوعات عبارة عن "ملخص لجميع المعاملات التي تنطوي على السلع الحقيقية والأصول المالية (محفظة الإستثمارات مثل الأسهم والسندات والفواتير... إلخ) والإستثمارات المباشرة (أي عمليات الإستحواذ الخارجية والمشاريع المشتركة والتصفية)، رأس المال (استيراد/تصدير) والدفع والتحويل نقداً أو عينا بين الأشخاص والشركات والهيئات الحكومية خلال فترة محددة"².

ويشير صندوق النقد الدولي في تعريف ميزان المدفوعات إلى كونه "سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات التغيرات بين قيمة أصول دولة ما وقيمة ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها اتجاه العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة"³.

من خلال التعريفات السابقة يمكن الخروج بجملة من الملاحظات ندرجها فيما يلي:

- 1- أن ميزان المدفوعات لا يعدو أن يكون سجل يَصوِّرُ في شكل حساب زوجانيين، جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي، وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.
- 2- يتم القيد في هذا السجل من خلال طريقة القيد المزدوج المعروضة في نظرية المحاسبة، ويحدث كنتيجة لذلك ما يسمى بالتوازن المحاسبي أو الشكلي لميزان المدفوعات من خلال بنود الموازنة أو التسوية التي تقفل رصيد المعاملات الأصلية أو الحقيقية أو المستقلة إقفاً محاسبياً، وهو بذلك يختلف عن التوازن بالمفهوم الإقتصادي الذي يفرق بين البنود المستقلة وبنود الموازنة أو التسوية*، فالأولى تعبر عن المعاملات الأصلية أما الثانية فهي التي تتم بهدف تصحيح وضع ميزان المدفوعات.
- 3- يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين، فالمقيمون هم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة بغض النظر عن جنسيتهم، أما غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون أنشطتهم خارج الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون أعمالهم في الخارج والأجانب الذين يمارسون أنشطتهم داخل الدولة لمدة تقل عن سنة.

¹ - محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي (الإقتصاد الدولي)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص47.

² - Ghassem A. Homaifar, Managing Global Financial and Foreign Exchange Rate Risk, The Wiley financeseries, New Jersey, 2004, p15.

³ - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، ط1، سوريا، 2000، ص322.

* يُشير التوازن الإقتصادي إلى الحالة التي تنعدم فيها بنود التسوية.

IV -1-2- الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات:

- يعتبر وجود ميزان المدفوعات ضرورة حتمية حيث أن تسجيل المعاملات عبر الحدود من تحركات سلعية ورأسمالية ذات درجة كبيرة من الأهمية وذلك للإعتبارات التالية:
- أداة للتحليل الاقتصادي: حيث يفيد في دراسة الوضع الاقتصادي للبلد خلال الفترة التي يغطيها، لأنه يوضح المركز الذي يحتله البلد في الاقتصاد العالمي، وذلك بتحديد نقاط القوة والضعف في هذا الاقتصاد من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر الزمن، حيث تساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات النقدية والمالية الملائمة للسلطات العامة.
 - يفيد في دراسة تطور معاملات البلد الدولية من حيث الصادرات والواردات عبر الزمن، وحالة العجز والفائض من سنة إلى أخرى وبالتالي اتخاذ السياسات الكفيلة بذلك.
 - يعتبر ميزان المدفوعات كيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في سوق الصرف الأجنبي.
 - التعرف على حقيقة الإحتياجات الداخلية والخارجية من السلع والخدمات المختلفة.

IV -1-3- مكونات ميزان المدفوعات:

عند التقسيم العمودي لميزان المدفوعات نجد أن هناك عمودين، العمود الأيمن يمثل متحصلات أو مقبوضات الدولة وهو الجانب الدائن، بينما يشكل الجانب الأيسر مدفوعات الدولة وهو الجانب المدين، أما التقسيم الأفقي فإنه يُظهر الحسابات التالية:

1- حساب العمليات الجارية:

يطلق عليه أيضا ميزان الدخل¹ لأنه يشتمل على كافة المعاملات الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر في الدخل الوطني بالزيادة أو النقصان، هذا وتُعتبر صادرات السلع والخدمات من أكبر البنود الدائنة في ميزان المدفوعات، كما وتعتبر واردات السلع والخدمات من أهم البنود المدينة، ويقسم هذا الميزان بدوره إلى قسمين:

1-1- ميزان تجارة السلع والخدمات (الميزان الجاري):

يستوعب معظم عمليات الدولة الخارجية، ويقسم بدوره إلى قسمين:

أ- حساب العمليات المنظورة (الحساب التجاري السلعي):

يمثل هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تعبر حدود الدولة تحت إشراف ومراقبة الجمارك (منظورة)، ويتم القيد فيه بجعل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تزيد من المقبوضات والواردات في الجانب المدين باعتبارها تزيد من المدفوعات الدولية، كما ويتم تقييم جانبي هذا الحساب

¹ - مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2006، ص96.

عادة باستخدام نظام FOB والذي يعني قيمة السلع عند ميناء الشحن قبل أن يضاف لها نفقات النقل والتأمين والشحن وهي الصفة الغالبة لدى معظم الدول خصوصا لدى تقييم الصادرات، مع وجود استثناء بخصوص التعامل مع قيد الواردات حيث تعتمد بعض الدول إلى اعتماد نظام CIF والذي يُدْرَج نفقات الشحن والنقل والتأمين ضمن قيم السلع المستوردة.

ب- حساب العمليات الغير منظورة (الحساب التجاري الخدمي):

ويضم كافة البنود المتعلقة بالخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية (كنفقات البعثات الدبلوماسية) والخدمات المتنوعة، إضافة إلى دخل الإستثمارات الذي يمثل خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو رأس المال المحلي للخارج (سواء أرباح وفوائد إستثمارات مباشرة أو أرباح أسهم وفوائد قروض أو سندات).

هذا ويُعبر حسابي التجارة السلعي والخدمي على ميزان العمليات الجارية بالمفهوم الضيق.

1-2- حساب التحويلات من جانب واحد:

وهي التحويلات التي تتم من طرف واحد ولا تلتزم الجهة المستفيدة بالدفع، فهي لا تؤثر بصفة مباشرة على الإنتاج والدخل المحليين، ويدخل تحت طائلة هذا الحساب الهبات والتعويضات في شكلها النقدي أو العيني، ويتم القيد في هذا الميزان على أساس أن التحويلات المتحصل عليها تكتب في الجانب الدائن، أما التحويلات الخارجية فتقيد في الجانب المدين، وإضافة هذا الحساب إلى الحسابات السابقة يمثل ميزان العمليات الجارية بالمعنى الواسع.

2- ميزان رأس المال:

تسجل فيه حركات رؤوس الأموال التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي، والتي تنشأ عنها تغيرات في مركز الدائنية والمديونية للبلدان الخارجية وكذا التغيرات في الأصول الإحتياطية الرسمية للدولة وذلك خلال الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات¹، وينقسم هذا الميزان بدوره إلى قسمين:

1-2- ميزان رأس المال قصير الأجل:

- وهو عبارة عن أموال يحتفظ بها في شكل أصول عالية السيولة، ويشتمل هذا الميزان على:
- النقود: يقصد بها كافة العملات المحلية والأجنبية التي تدخل أو تخرج بصورة مباشرة عبر الدولة.
 - الودائع المصرفية: يسجل كل التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على الودائع التي يمتلكها المقيمون في البنوك الأجنبية، وأيضا التغيرات التي تطرأ على الودائع التي يمتلكها غير المقيمون في البنوك المحلية.
 - القروض قصيرة الأجل: وهي كافة التسهيلات الإئتمانية والسلفيات والإعتمادات المصرفية التي لا يزيد أجلها عن السنة.

¹ - كامل بكري، الإقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص29.

- الأوراق التجارية: سواء أخذت شكل كمبيالة أو سند إذني أو شيك بالإضافة إلى الأوراق الحكومية كأذون الخزانة.

2-2- ميزان رأس المال طويل الأجل:

ويشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل (لمدة تزيد عن السنة)، ويشتمل هذا الميزان على:

- الإستثمار المباشر: أي قيام فرد أو مشروع أو شركة باستغلال رأس المال الذي يملكه بصورة مباشرة في دولة أخرى خلال فترة الميزان.
- الأوراق المالية: شراء أسهم وسندات أجنبية باعتبارها أدوات ائتمان طويلة الأجل.
- القروض طويلة الأجل: القروض التي تزيد مدتها عن سنة سواء كان أحد الأطراف (المقرض أو المقترض) فرداً أو مشروعاً أو حكومة أو هيئة عامة.
- رؤوس أموال أخرى.

هذا ويمثل صافي الحسابات السابقة (الحسابات الجارية والرأسمالية) ما يطلق عليه بالميزان الكلي، وهو ما يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات قبل القيام بعمليات التسوية.

3- حساب عمليات التسوية:

ويشتمل هذا الحساب على:

3-1- صافي السهو والخطأ:

في التقييد لمكونات ميزان المدفوعات فإنه لكل مبلغ دائن مقابل مساوي له في الجانب المدين وبالعكس، لكن قد نجد في نهاية سنة الميزان أن الجانبين غير متساويين في القيمة، والسبب يعود إلى أنه من الناحية العملية يصعب الحصول على معلومات دقيقة ومكتملة عن كل العناصر التي يتم تسجيلها في الميزان دائنة أو مدينة، لأن هذه الأخيرة يتم احصاؤها وجمعها من مصادر مختلفة، ويتم تدارك هذا الفارق بين الدائن والمدين من أجل تحقيق التوازن المحاسبي للميزان بواسطة بند يطلق عليه صافي السهو والخطأ، الذي يوضع بإشارة الجانب الأقل قيمة.

ومنه يمكن القول أن هذا البند هو تعويض لخطأ نتج عن المغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة، أو السهو في تسجيل عملية جرت في تلك السنة أو عدم دخول معاملة كلية في الميزان، ومن خلال هذا البند يمكنكم على مدى دقة المعلومات التي استعملت في إعداد هذا الميزان، بحيث كلما كان صافي السهو والخطأ كبير كلما أنبأ عن عيوب أوجبت التعامل مع معطيات الميزان بحذر.

3-2- حساب صافي الإحتياطيات الرسمية:

يعبر هذا الحساب عن صافي التغيرات التي تحدث في الإحتياطيات الدولية خلال فترة الميزان، وهو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية (الميزان الكلي)، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب

فيه على حدى، فقد يكون حساب المعاملات الجارية في حالة عجز، لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية، وتعبير آخر يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان، ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أو حيازة هذه الأصول الاحتياطية أو أية بنود مالية ذات صلة.

تتكون الإحتياطيات الدولية من:

- الذهب النقدي: يمثل الذهب الموجود لدى السلطات النقدية (البنوك المركزية) وهو يختلف عن الذهب السلعي (حلي، سبائك ومصوغات) الذي يعامل في ميزان المدفوعات كأس سلعة أخرى في حالة تصدير أو استيراد.
- الودائع والأرصدة من العملات الأجنبية: تتمثل في رصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تملكها السلطات النقدية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها وذلك في البنوك التجارية الأجنبية، بالإضافة لودائع السلطات النقدية الأجنبية والبنوك التابعة لها لدى البنوك التجارية الوطنية.
- حقوق السحب الخاصة على صندوق النقد الدولي.
- الأصول قصيرة الأجل: وتتمثل في أصول أجنبية قصيرة الأجل لدى السلطات النقدية كأذونات الخزينة والأوراق التجارية الأجنبية والتي يمكن التصرف فيها بالبيع عند الضرورة، كما نجد الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها البنوك المركزية والتجارية وتعتبر التزاما على الحكومة والمقيمين.

IV -2- الإختلال في ميزان المدفوعات وعلاقته بالإقتصاد المحلي (تحليل نظري):

IV -2-1- الإختلال في ميزان المدفوعات (تعريفه وأنواعه):

أ- تعريف الإختلال في ميزان المدفوعات:

يشير مفهوم الإختلال إلى غياب التوازن في ميزان المدفوعات، ويتشكل هذا الإختلال في الحالة التي تكون فيها قيمة المقبوضات أكبر من قيمة المدفوعات (حالة فائض)، أو العجز حيث تكون قيمة المقبوضات أصغر من قيمة المدفوعات، وما يلفت الإنتباه هو أن معظم الدراسات تركز على العجز كحالة للإختلال في ميزان المدفوعات -هذا من جهة- ومن جهة أخرى تُثار مسألة أخرى تتعلق بطريقة تحديد مقدار الفائض والعجز، حيث يُعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازنا دائما نتيجة القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية من العمليات الإقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين، لكن هذا التعادل ليس من شأنه إظهار أي شيء خاص بمركز الدولة في الإقتصاد العالمي، لذا يُلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصره التي يمكن أن تُتخذ كمقياس لحالة التوازن من عدمه، ونذكر بهذا الصدد التقسيمات التالية:

- **طريقة الميزان الصافي للسيولة:** يأخذ هذا المعيار في الحسبان تقسيم ميزان المدفوعات إلى قسمين، بنود فوق الخط والتي تضم حساب العمليات الجارية وكافة حركات رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل، أما المعاملات

الواقعة تحت الخط فتمثل في الإحتياطيات من الذهب والصراف الأجنبي، وطبقا لهذا التقسيم فإن ميزان المدفوعات يكون في حالة فائض عندما تزداد أرصدة البنود تحت الخط وهذا ما لا يحدث إلا إذا حققت المعاملات الإقتصادية المشكلة للحسابات فوق الخط أرصدة دائنة أكبر منها مدينة.

- **طريقة الميزان الشامل للتسوية:** الفرق بينها وبين طريقة الميزان الصافي للسيولة أنها تأخذ بعين الإعتبار الإحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية من ذهب و عملات أجنبية لكونها تشكل احتياطا إضافيا لإحتياطي البنك المركزي من وسائل الدفع الأجنبية.

- **طريقة الميزان الأساسي:** تأخذ هذه الطريقة صفة الدورية والتكرار كأساس للتفريق بين البنود فوق الخط وتحتة، حيث تُنزل حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل تحت الخط.

ب- أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات:

يعتبر التوازن في ميزان المدفوعات افتراض نظري، غير أن الوضعية الواقعية هي الإختلال، سواء بالسلب

(العجز) أو الإيجاب (الفائض)، ويمكن التمييز بين نماذج عديدة للإختلال في ميزان المدفوعات نذكر منها:

- **الإختلال الدوري:** ينشأ نتيجة التقلبات الإقتصادية (حالي الرواج والإنكماش) والتي تحدث غالبا في الدول الرأسمالية وتنتقل آثارها عبر التجارة الخارجية¹، ففي حالة تسجيل رواج في إحدى الدول فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة وارداتها من دول أخرى فيؤدي إلى زيادة التوظيف والإنتاج في الدول المصدرة مما يؤثر على موازين مدفوعاتها بالإيجاب، والعكس يحدث في حالة الكساد².

- **الإختلال النقدي:** يظهر هذا الإختلال نتيجة تقييم سعر الصرف للعملة المحلية بصورة أعلى من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى ضعف تنافسية المنتجات المحلية فتقل الصادرات وترتفع الواردات.

- **الإختلال الدائم أو الأساسي:** هو ذلك الإختلال الذي يستمر لعدة سنوات بسبب الظروف الإقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الإقتصادي بصفة دائمة، ويرجع هذا الإختلال أساسا إلى محاولة الدول (خصوصا النامية) زيادة معدلات النمو الإقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة الأجنبية التي تحتاجها لتكوين رأس المال اللازم في ظل عدم قدرة الصادرات التقليدية على جلب نقد أجنبي لتمويل هذه المتطلبات وهو ما ينجر عنه ما يسمى بالإختلال الهيكلية.

إن الإختلال الهيكلية (العجز) ينتج بسبب الإختلال في هياكل الإنتاج والتوظيف للإقتصاد الوطني، والتي يتطلب إصلاحها مدة زمنية كبيرة، الأمر الذي يعطيه صفة الإستمرارية أو ما يمكن تسميته بالإختلال المزمّن، ويتضمن هذا النوع من العجز نقضا مستمرا في أصول الدولة قصيرة الأجل وزيادة مستمرة في خصومها³، أي إذا

¹ - أحمد مندور، مقدمة في الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 179.

² - المرجع نفسه، ص 180.

³ - صبحي تادرس قريضة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1998، ص 331.

واجه البلد استنزافا خطيرا في احتياطياته الخارجية فهذا يكون شاهدا على وجود اختلال أساسي، وعليه فإن الشرط الكافي لوجود هذا النوع من الإختلال يكمن في حدوث عجز يهدد استنفاد احتياطيات الصرف الخارجية للبلد. على العموم فإن الإختلال الدائم هو اختلال جوهري يتسم بديمومة أسبابه، والمتمثلة في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، تغير هيكل العرض والطلب الخارجيين على السلع والخدمات، الظروف الاقتصادية الغير ملائمة، الصدمات الخارجية... إلخ، كما يرجع ذلك إلى ميل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية نتيجة بطيء صادراتها من السلع الأولية وضعف إحلال المنتجات الصناعية محل المواد الأولية، وإلى الأزمات المتكررة في الدول المتقدمة وانعكاساتها السيئة على اقتصاديات الدول النامية¹، إذن أسباب الإختلال الدائم هو وجود عوامل ذات طبيعة هيكلية تؤثر على قدرة البلد على التصدير أو ميله للإستيراد ومحাকা أنماط الإستهلاك في الدول الأكثر تقدما أو في قدرته على جذب رؤوس الأموال أو على سداد الإلتزامات على نحو يجعل ميزان المدفوعات يعاني عجزا مزمنا.

IV -2-2- أثر العجز في الميزان الجاري على مستوى توازن الدخل والنتاج:

من خلال مطابقة الدخل: (1) $Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots$ فإن لميزان العمليات الجارية تأثير مباشر على الإنتاج والدخل المحليين، والصياغة الرياضية لهذا الميزان تكون وفق المعادلة التالية:

$$B = X - M \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن: B تمثل رصيد ميزان العمليات الجارية (الطرف الأيسر)، ويعرف الطرف الأيمن كما يلي²:

X : تمثل الصادرات: من منظور الناتج الوطني هي ذلك الجزء الذي لا يتم استعماله داخل البلد وإنما يصدر إلى الخارج، فهو بذلك يمثل تدفق السلع والخدمات عبر حدود الدولة.

M : تمثل الواردات: من منظور الناتج الوطني هي ذلك الجزء من الناتج للدول الأخرى والذي يتم استعماله داخل حدود الدولة عن طريق تدفق السلع والخدمات.

من خلال التعريفين السابقين فإن الصادرات هي متغير خارجي تتحدد قيمتها خارج النموذج (أي تتوقف على مستويات الدخل في الخارج وعلى أسعار الصرف)، بينما تُشكل الواردات متغيرا داخليا تتحدد قيمتها داخل النموذج وذلك لإرتباطها بالدخل، وعليه يمكن كتابة الصيغ التالية:

$$M = mY + M_0 \dots (3)$$

$$X = X_0 \dots\dots\dots (4)$$

حيث أن: m الميل الحدي للواردات، M_0 الواردات المستقلة عن الدخل، X_0 الصادرات المستقلة.

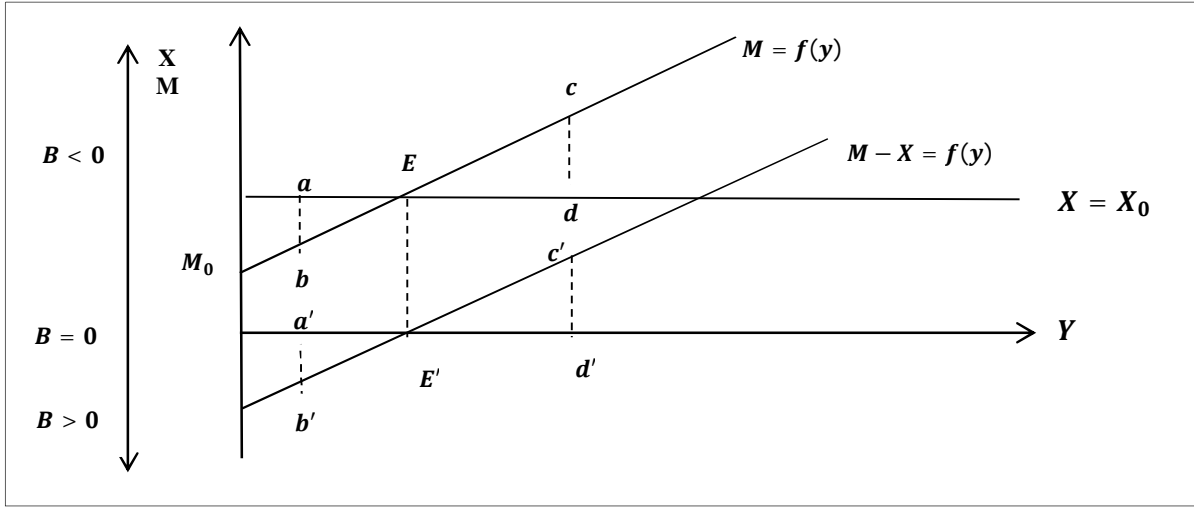
وبتعويض (3) و(4) في المعادلة (2) نحصل على: (5) $B = X_0 - mY - M_0 \dots\dots\dots$

من المعادلة (5) ولما كانت الصادرات مستقلة فإن عجز الميزان الجاري سوف يزداد لو أن الدخل زاد، وسوف ينخفض لو أن الدخل انخفض.

¹ محمد خالد الحريري، الإقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977، ص94.

² صالح تومي، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص44.

الشكل رقم 14: عجز الميزان الجاري ومستوى توازن الدخل والنتاج.



المصدر: بالتصرف عن: محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، 2009-2010، ص12.

من البيان السابق يمكن تمييز الحالات التالية:

- الحالة الأولى: تمثل حالة الفائض في الميزان والتي توضح بالمسافة ab وهي الفرق بين الصادرات والواردات معبر عنها بالمسافة $a'b'$ ما دون محور الدخل.
- الحالة الثانية: تمثل حالة التوازن أي تعادل الصادرات والواردات عند نقطة التقاطع E أو بمعنى تسجيل ميزان العمليات الجارية رصيد صفري عند النقطة E' .
- الحالة الثالثة: تمثل حالة العجز في الميزان والتي توضح بالمسافة cd وهي الفرق بين الصادرات والواردات معبر عنها بالمسافة $c'd'$ ما دون محور الدخل.

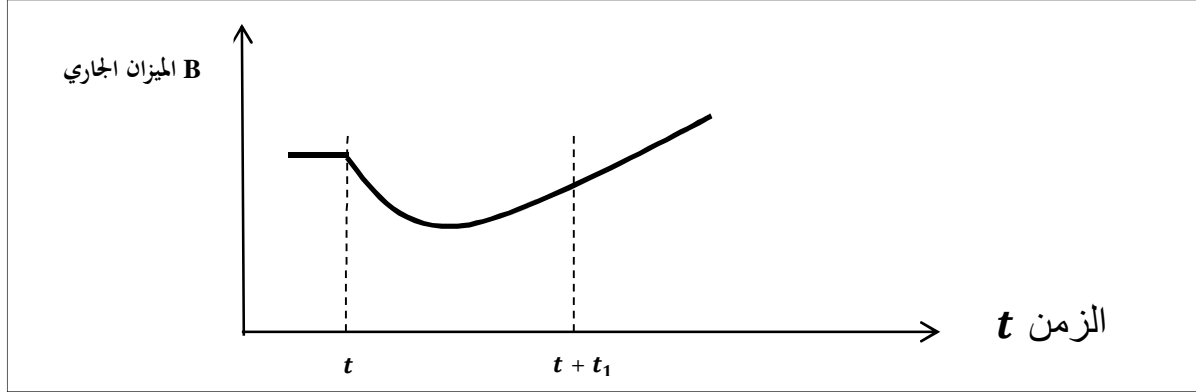
ومن الحالات السابقة يمكن أن نتبع وبوضوح الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة الثالثة بالتزامن مع ارتفاع الدخل، وهو ما يؤكد العلاقة الموجبة بين عجز الميزان الجاري ومستوى الدخل، لكن لا يوجد في الشكل السابق ما يؤكد تحقق التوازن الداخلي.

إن تحقيق التوازن الخارجي والتوازن الداخلي في نفس الوقت إنما هي أحد المعضلات التي تواجه واضعي السياسات الكلية، فالتوازن الداخلي يسعى إلى تحقيق درجة عالية من التوظيف الذي يتطلب مستوى عالي من الدخل والنتاج والذي يؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن الخارجي.

إن عدم التناسق الموجود بين التوازن الداخلي والخارجي يستدعي القيام بمجموعة من التصحيحات، فإذا كانت الحكومة تسعى إلى تحقيق التوظيف الكامل (تخفيض حدة البطالة) فإنها تستطيع أن تستميل الإقتصاد الوطني بواسطة السياسة المالية أو النقدية وتساعد على تحقيق التوازن الخارجي من خلال تخفيض قيمة العملة، إلا أن هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ويولد ضغوطا تضخمية - هذا من جهة - ومن جهة أخرى فإن الميزان الجاري قد لا يستجيب لتخفيض قيمة العملة إلا بعد سنة أو أكثر - وفي الحقيقة - فإن الأثر الأولي

لتخفيض قيمة العملة هو جعل الميزان الجاري في حالة أسوء، ذلك أنه لما كان من الصعوبة إيجاد بديل للسلع المستوردة (خصوصا في الدول النامية) ولما كانت أوامر الإستيراد عادة ما تتطلب سنة مسبقاً¹ فإن حجم السلع والخدمات المستوردة سيبقى ثابتا خلال السنة الأولى أو ما يقارب ذلك ولكن عند سعر أعلى، هذه العلاقة تسمى "منحنى J".

الشكل رقم 15: منحنى J - J Curve



المصدر: سامي خليل، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام، الجزء الثاني، القاهرة، 1994، ص 1449.

يوضح "منحنى J" أنه عند حدوث التخفيض في الزمن t فإن أسعار السلع المستوردة سترتفع، ولما كانت أوامر الشراء التي تطلب لا يمكن إلغاؤها، ولما كان من العادة أن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت لإيجاد بديل للسلع المستوردة، فإن نفس الحجم من السلع والخدمات سوف يستورد بسعر أعلى ولذلك فإن الميزان الجاري سيزداد سوءا حتى $(t + t_1)$.

الحل الآخر لمقاومة العجز العنيد في الميزان الجاري هو في فرض قيود على الواردات عن طريق الرسوم الجمركية ونظام الحصص أو أي وسائل أخرى، لكن مثل هذه الإجراءات نادرا ما يكون لها آثار مرغوبة في الزمن الطويل وكثيرا ما تؤدي إلى المعاملة بالمثل من جانب الدول الأخرى، والأهم من ذلك كله فإن قيود التجارة سوف يترتب عنها تكاليف باهظة يتحملها المجتمع، والدليل على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1970 بحماية صناعة الصلب مما مكّن من المحافظة على 20000 وظيفة، ولكن التكلفة التي ترتبت على ذلك 85000 دولار للوظيفة الواحدة أي أكثر من 3 أضعاف ما يحصل عليه شاغل وظيفة واحدة خلال سنة².

IV -2- 3- عجز الموازنة وحركة رؤوس الأموال:

إن مستوى التوازن في نموذج دخل- انفاق يتحقق عند تساوي جانب الحقن مع التسرب، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الصياغة التالية:

$$C + S + R + T = Y = C + I + G + X - M \dots (1)$$

¹ - سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 1448.

² - المرجع نفسه، ص 1449.

حيث يشكل: R المدفوعات التحويلية من الأفراد للأجانب، S الإدخار، T حصيلة الضرائب. نتيجة لكون R قدرا ضئيلا يمكن إهماله بالنسبة لمجموع الناتج فإننا نستطيع تبسيط المعادلة (1) إلى

$$S + T = I + G + X - M \dots (2) \quad \text{الشكل التالي:}$$

$$(X - M) = (T - G) + (S - I) \dots (3) \quad \text{وبإعادة ترتيب المعادلة (2) نجد:}$$

إن المعادلة الأخيرة تعطينا نتيجة مهمة، فالجانب الأيسر من المعادلة يشكل الميزان الجاري، والجانب الأيمن من المعادلة إنما هو عبارة عن صافي المدخرات العامة ($T-G$) مضافا إليه صافي المدخرات الخاصة ($S-I$)، ويلاحظ أن زيادة الواردات عن الصادرات يؤدي إلى عجز الميزان الجاري كما أن زيادة الإنفاق العام G عن الضرائب T ستؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، ويمكن إيضاح العلاقة بين "توأم العجز" (Twin Deficits) من خلال المعادلة (3)، فتحقق هذه المعادلة مع تسجيل عجز في الموازنة العامة يقتضي أن ترتفع المدخرات الخاصة ($S-I$) أو القبول بتسجيل الميزان الجاري لعجز بنفس المقدار، وإذا لم تكفي المدخرات الخاصة لتمويل ذلك العجز في الموازنة فإنه تكون هناك حاجة للقيام بعمليات التسوية (نتيجة العجز في الميزان الجاري) من خلال استغلال الإحتياطيات المتوفرة*، أو إحداث الموازنة في الرصيد الكلي للميزان عن طريق تدفق رؤوس الأموال من الخارج (كبيع سندات الخزينة العامة)، وفي هذه الحالة فكأن تدفق رؤوس الأموال هذه قد مول جزء من العجز في ميزان العمليات الجارية وجزء من الموازنة العامة والجزء المتبقي استُخدم في استثمارات مباشرة.

بالنسبة للدول النامية التي تعاني عجزا مزمنًا في ميزانها الجاري وعجز في الموازنة العامة وانخفاض مدخراتها، فإن السياسات التصحيحية التي ينادي بها صندوق النقد الدولي هو العمل على خفض العجز في الموازنة العامة عن طريق إلغاء دعم السلع وترشيد الإنفاق الحكومي، كما ينادى برفع سعر الفائدة وتعويم العملة لتصل إلى قيمتها الحقيقية فكل ذلك سيساعد على رفع المدخرات واجتذاب رؤوس الأموال، فالمعادلة (3) يمكن صياغتها كالتالي:

$$S = I + (T - G) + (X - M) \dots (4)$$

فالدولة النامية ذات المدخرات المنخفضة والتي تعاني من عجز في موازنتها العمومية وعجز في ميزانها التجاري ما كانت تستطيع مواجهة ذلك إلا عن طريق الإقتراض خصوصا إن كان لديها أيضا برامج تنموية في حاجة إلى تنفيذها، وهو ما أدى إلى تراكم الديون وارتفاع أعباء خدماتها مما ساهم في تعمق العجز في موازين مدفوعاتها.

* - هذا بافتراض أن المدخرات الخاصة هي للقطاع العائلي والقطاع الخاص.

IV-3- السياسات الإقتصادية والعلاقة بين التوازن الداخلي والخارجي:

هناك معياران لتحديد فعالية السياسة المحلية في الإقتصاد المفتوح هما حركة رؤوس الأموال ونظام سعر الصرف، فعندما تكون رؤوس الأموال حرة الحركة فإن العملة تتدفق عبر الحدود استجابة للفروق في أسعار الفائدة والنمو الإقتصادي وعوامل أخرى، لكن يبقى نمط الصرف السائد عاملا مهما كذلك في تحديد مدى فعالية السياسات المحلية، وهو الأمر الذي يستدعي دراسة مدى فعالية السياستين المالية والنقدية كإحدى أهم السياسات الإقتصادية في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية في ظل أنماط الصرف المختلفة.

IV-3-1- فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل سعر الصرف الثابت:

بافتراض أن سعر الصرف ثابت وأن الحكومة قررت استخدام سياسة مالية توسعية لإنعاش الإقتصاد الوطني من خلال تحفيز النمو وما يتطلبه ذلك من زيادة في الإستثمار والتوظيف (الحد من البطالة)، فإن ذلك من شأنه رفع مستوى الدخل الذي يرفع بدوره من حجم الواردات (خصوصا واردات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة الأجنبية التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم لإحداث النمو)، وفي ظل الافتراض بثبات الصادرات كمتغير خارجي فإن ذلك سيؤدي إلى عجز في الميزان الجاري، كما أن السياسة المالية التوسعية في إطار برامج للإنعاش من شأنها الرفع من النفقات وتخفيض مستوى الضرائب مما يشكل عجزا في الميزانية العامة، وهو الأمر الذي يقتضي تغطية العجزين (في الميزان الجاري والميزانية العامة) عن طريق المدخرات الخاصة (S-I)، وفي حال عدم كفاية هذه المدخرات (وهو الحال بالنسبة لأغلب الدول النامية) فإن الحكومة تجدد نفسها أما طريقتين:

- إما عن طريق استخدام بند التسوية من خلال التخفيض من أصولها الأجنبية أو زيادة إلتزاماتها ببيع الأصول المحلية (سندات الخزينة) أو تصدير الذهب لإحداث تدفقات نقدية داخلية أو اللجوء كحل أخير إلى الإقتراض من صندوق النقد الدولي.

- أو إلغاء توأم العجز عن طريق انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى داخل الدولة.

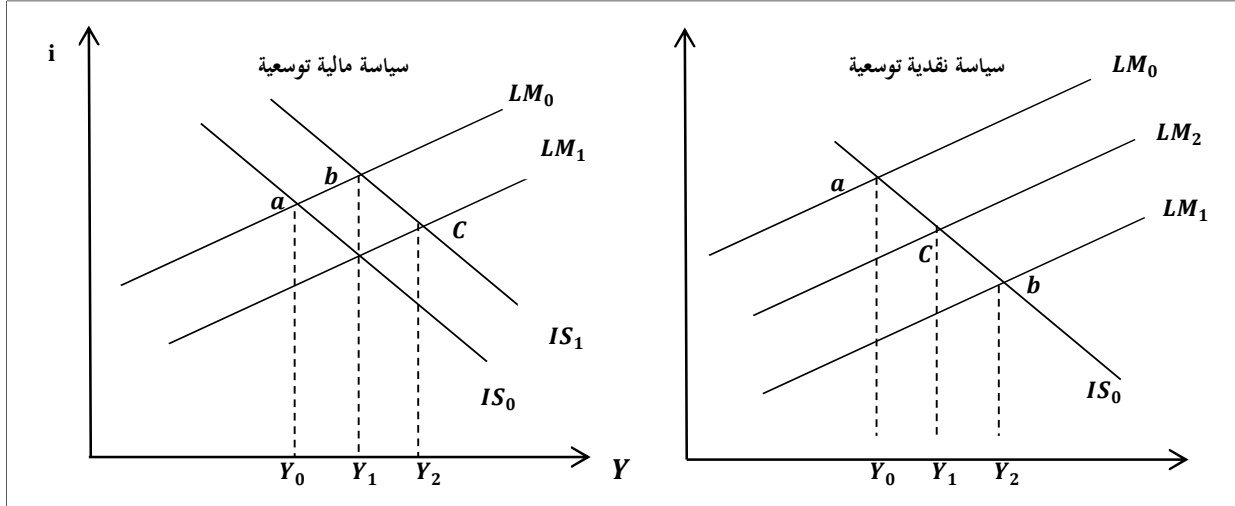
وحتى يمكن الإبقاء على توازن حساب عمليات الإحتياطي الرسمية، فتوأم العجز يجب أن يلغى عن طريق انتقال رؤوس الأموال إلى الداخل وهو ما يشكل التحدي الأكبر في تحقق الفعالية المطلوبة للسياسات الإقتصادية المتبعة.

إن استخدام سياسة مالية توسعية في ظل نظام صرف ثابت سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى الخارج (نحو IS_1) ويزيد من مستوى الدخل والناتج (من Y_0 إلى Y_1) كما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، والرفع من سعر الفائدة سوف يجذب رأس المال الأجنبي مما يغطي توأم العجز وتحويل الفائض نحو الإستثمار*،. كما أن تدفق رأس المال

* - لكن هنا تطرح إشكالية أخرى فالرفع من سعر الفائدة إلى مستويات فوق المرغوب فيها لجذب رؤوس الأموال سوف يؤدي إلى نتيجة عكسية حيث يؤدي إلى تثبيط الإستثمار وبالتالي يصبح هذا الإجراء مجرد تغطية العجز ولا يحقق على نحو واسع نمو اقتصادي وتخفيض في مستويات البطالة (خصوصا في حال توجيه الإستثمارات نحو القطاعات غير المنتجة).

الأجنبي سوف يؤدي إلى زيادة في مقدار عرض النقود وإلى انتقال منحنى LM إلى الوضع الجديد LM_1 مما يدفع إلى نمو الناتج والدخل من Y_1 إلى Y_2 ، وهو ما يعني أن مضاعف السياسة المالية يكون أكبر في حال سعر الصرف الثابت.

الشكل رقم 16: السياسة المالية والنقدية في ظل سعر الصرف الثابت.



المصدر: سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام، الجزء الثاني، القاهرة، 1994، ص 1455.

أما السياسة النقدية التوسعية فإن فعاليتها تضعف إذا كان سعر الصرف ثابتاً، فالزيادة في مقدار عرض النقود سوف يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى الخارج نحو (LM_1) وينخفض سعر الفائدة ويزيد الدخل إلى Y_2 ، لكن انخفاض سعر الفائدة من شأنه خروج رؤوس الأموال الأجنبية من الدولة سعياً من المستثمرين إلى أعلى في دولة أخرى، وعندما يحدث ذلك فإن منحنى LM يتحرك نحو LM_2 ملغياً جزءاً من التوسع، ولو أن حركة رؤوس الأموال تكون حرة تماماً فإن منحنى LM سوف ينتقل إلى مكانه الأصلي جاعلاً الفرق بين سعر الفائدة في الدولتين يساوي الفرق في مخاطر الإستثمار في كلا البلدين.

وهنا تُثار مسألة أخرى في غاية الأهمية، فإذا صاحب الزيادة في عرض النقود سواءً عند استخدام السياسة المالية أو النقدية ضغوطاً تضخمية فإنه وكبداية تكون الزيادة في مقدار الناتج والدخل غير حقيقية بل زيادة إسمية أو على الأقل الزيادة ليست بالحجم الممتص، فارتفاع التضخم المحلي بمعدل أعلى من الدول الأخرى كنتيجة لزيادة عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات المستوردة حيث يصبح سعرها أدنى نسبياً* وهو ما يؤثر على الإنتاج المحلي حيث يتقلص وتزيد معه معدلات البطالة أو ما يمكن أن نطلق عليه تضخم

* - لاحظ أن في هذه الحالة التضخم المستورد سيعزز الضغوط التضخمية المحلية.

ركودي**، مما يؤدي إلى تسجيل عجز أكبر في ميزان المدفوعات، ولمعالجة هذا الوضع فإن الحكومة تكون ملزمة على اتباع سياسة اقتصادية انكماشية حيث ترفع من أسعار الفائدة بغية التحكم في عرض النقود لكن هذا الوضع سيساهم في تدفق المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وهو ما سيلغي آثار السياسة المناهضة للتضخم.

IV-3-2- فعالية السياسة المالية والنقدية في ظل سعر الصرف المرن:

لو كانت أسعار الصرف مرنة وأبقينا على فرض حرية تحرك رؤوس الأموال فإن السياسة المالية تصبح عقبة بينما السياسة النقدية تزداد فعاليتها، فمن الشكل السابق فإن السياسة المالية التوسعية من شأنها نقل منحنى IS إلى IS_1 وهو ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة ومعها تحسن قيمة العملة***، وارتفاع قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات ونقص الصادرات (انخفاض تنافسية المنتجات المحلية)، وعليه تسجيل عجز في الميزان الجاري مما يدفع إلى انتقال منحنى IS مرة أخرى إلى نقطة البداية.

أما السياسة النقدية -فكما هو موضح من الشكل السابق- فإن فعاليتها تزداد، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى LM_1 ويترتب عن ذلك انخفاض سعر الفائدة، لكن انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى تدهور قيمة العملة وما يتبعها من زيادة في الصادرات ونقص في الواردات، وهو ما يعني تحسن في الميزان الجاري وكذلك تحسن لمستوى الناتج عند Y_2 .

إن إحدى مزايا سعر الصرف المرن هي أن هذا النظام يعزل الإقتصاد المحلي عن الصدمات الخارجية، أي أنه يُخفف من مقدار التضخم الممكن أن يستورد من الدول الأجنبية (التضخم المستورد)، وبافتراض تحقق توازن داخلي وخارجي عند الزمن t ، وبافتراض أن التضخم زادت معدلاته في الدول الأجنبية فإن الطلب على الصادرات المحلية يرتفع في مقابل انخفاض الطلب الداخلي على الواردات مما يشل فائضا في الميزان الجاري، لكن هذا الوضع من شأنه رفع قيمة العملة المحلية مما يتسبب في اتجاه عكسي حيث تنخفض الصادرات وترتفع الواردات ويعود التوازن مرة أخرى إلى وضعه الأصلي، فإذا لم يحدث شيء في نفس الوقت فإن الإقتصاد الوطني سوف يعود إلى نقطة التوازن الأصلية دون التأثير بالصدمة الخارجية الخاصة بالتضخم.

** - التضخم الركودي هو حالة يسودها انخفاض مستويات الإنتاج الفعلي وبالتالي ارتفاع مستويات البطالة في ظل ارتفاع في المستوى العام للأسعار، للمزيد أنظر: عبد الحفيظ صدوقي، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة 1985-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص108.

*** - ارتفاع سعر الفائدة سيدفع بالأفراد إلى استبدال العملة الأجنبية بالعملة المحلية لشراء الأصول المالية المحلية مما يرفع من قيمة العملة المحلية.

IV-4- ممدحات التوازن الخارجي في ضوء الدراسات السابقة :

بعد التطرق إلى أهم المتغيرات المحددة لسيرورة التوازن الخارجي في النظرية الاقتصادية، وفي محاولة لربط النظرية بالواقع، نحاول الإستعانة ببعض الدراسات التي سبق لها التطرق لهذه الظاهرة بالقياس والتحليل وذلك بالرغم من تسجيل نقص كبير للدراسات القياسية في الجزائر لهذا المتغير.

IV-4-1- دراسة رشيد دريس: انعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، مقال منشور في مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، عدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السداسي الأول 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل انعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على ميزان المدفوعات للفترة 2000-2012، حيث بينت أن هذا الإنفتاح جاء كنتيجة حتمية للوضعية الصعبة التي عرفت الجزائر نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، وذلك في إطار جملة من الإصلاحات لإستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وبالخصوص التوازن الخارجي، وقد حددت 4 مؤشرات للتحليل هي: مؤشر (1) مؤشر نسبة التجارة والذي يمثل نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر (2) نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الناتج الإجمالي، مؤشر (3) يمثل قيود التجارة ويعبر عن متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات، المؤشر (4) يمثل كذلك عن قيود التجارة ويحسب بحاصل قسمة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات الجارية للحكومة.

من خلال المؤشرات السابقة بينت الدراسة أن الإنفتاح التجاري (الغير متوازن) للجزائر لم يكن له تأثير على الهيكل السلعي للصادرات خاصة الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي لم تزد عن 3.2% كأقصى نسبة في سنة 2002، كما بينت تغير توزيع الهيكل السلعي للواردات بشكل ملحوظ نتيجة الإنفتاح على الواردات بسبب استمرار انخفاض الحدود القصوى للرسوم الجمركية على الإستيراد من جهة، وانخفاض عدد معدلات التعريفات الجمركية من جهة أخرى بحيث كانت الأغذية والسلع الإستهلاكية تمثل أكثر من 40% من إجمالي الواردات في سنة 1998 وانخفضت إلى حدود 25.2% بحلول سنة 2010، وبالمقابل زادت نسبة الواردات من السلع الصناعية من 32.2% إلى 41.7%.

كما بينت الدراسة أن عجز حساب رأس المال خلال الفترة 2000-2007 كان بسبب سداد الجزائر لديونها الخارجية طويلة الأجل (خدمة الدين من: أقساط + تسديد مسبق+ فوائد) في ظل ضآلة حجم صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لتخلص الدراسة إلى أن الإنفتاح التجاري في الجزائر لم يكن له أي تأثير على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة، باستثناء التغير في الهيكل السلعي للواردات ولكن بالشكل الذي لا يخدم الإقتصاد الوطني ويستنزف الموارد الوطنية من العملة الصعبة، كما بينت الدراسة أن الفوائض المحققة لميزان المدفوعات كانت نتيجة لظروف اقتصادية خارجية (ارتفاع أسعار البترول).

IV -2-4- تماضر جابر البشير الحسن: قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة 1970-2013، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 16، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.

حاولت الدراسة وفي جزئية منها تقدير دالة ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 1970-2013، وذلك باقتراح نموذجين:

$$BP = \beta_0 + \beta_1 Y + \beta_2 Ex + \beta_3 M + \beta_4 Inf + \beta_5 r$$

- نموذج خطي: حيث تشكل المتغيرات السابقة على التوالي: ميزان المدفوعات، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، عرض النقود بالمعنى الواسع M_2 ، التضخم، سعر الفائدة.

$$BP = e^{\beta_0 + \beta_1 Y + \beta_2 Ex + \beta_3 M + \beta_4 Inf + \beta_5 r}$$

- رغم اعتقادنا بعدم إمكانية التقدير بهذا النموذج حيث أن التحويل إلى الصيغة الخطية يستلزم إدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة وهو غير ممكن في رصيد ميزان المدفوعات الذي يمكن أن يأخذ قيما سالبة. وبعتماد الصيغة الخطية توصلت الدراسة إلى النموذج المقدر التالي:

$$BP = 4.51 - 5.35 D(Ex) + 0.627 D(r) + 0.44 AR(1)$$

(4.50) (-5.34) (0.627)

$R^2 = 0.8576$ $F = 11.96$ $DW = 2.89$

وقد فسرت الدراسة أن ما مقداره 85.67% من تغيرات ميزان المدفوعات مفسرة من طرف التغير في سعر الصرف والتغير في معدل تكلفة التمويل (سعر الفائدة).

كمحصلة لما تم تناوله من الإطار النظري والدراسات السابقة، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تحدد مسار التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، تتمثل تلك المتغيرات في: أسعار البترول (Poil) وذلك باعتبار السيطرة شبه التامة لقطاع المحروقات على حصيلة الصادرات في ظل تحدد الكمية مسبقا من طرف أوبك، الميل المتوسط الحقيقي للإستيراد ($m = Imp r / p_{ib} r$) حيث تقرر النظرية الاقتصادية بارتفاعه مع ارتفاع مستوى الناتج والدخل وهو ما يؤثر عكسيا على رصيد ميزان المدفوعات، خدمة الدين الخارجي (فوائد + أقساط الدين + تسديد مسبق) (Idet) حيث نعتقد أن البرامج التنموية المعتمدة للجزائر خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات والسياسة المالية التوسعية التي ميزت تلك المرحلة كان لها انعكاسها في تمويل عجز الموازنات العامة عن طريق الاقتراض الخارجي في ظل عدم كفاية المدخرات المحلية، مما أدى إلى أزمة مديونية كبيرة كان لها تأثيرها على ميزان المدفوعات واستمرار تبعاتها حتى العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرون.

خلاصة الفصل الأول:

إن استهداف الإستقرار الاقتصادي الكلي كمنظومة تحمل تحت طياتها تحقيق نمو اقتصادي معتبر يرافقه تخفيض في مستويات البطالة واستقرار في المستويات العامة للأسعار بالتزامن مع إحداث توازن في ميزان المدفوعات يُعتبر الهدف الأسمى للسياسة الاقتصادية بمختلف أدواتها، لكن هذا الهدف لا بد وأن يراعي منطق الإستدامة المطلوب للحيلولة دون وقوع أزمات اقتصادية، فالإستقرار الظرفي الناتج عن تحسن في بعض المتغيرات الخارجة عن نطاق التحكم المحلي لا يمكن اعتماده كأساس لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في إحداث التوازن المطلوب داخل المنظومة، بل إن استدامة الممدحات النازمة لسيرورة المؤشرات الرئيسية للإستقرار الاقتصادي الكلي هو الأساس الذي يُعتد به لإبراز نجاح أو فشل تلك السياسات في تحقيق الأهداف المطلوبة.

انطلاقاً مما سبق، جاء هذا الفصل كمحاولة لإلقاء الضوء على أهم المتغيرات التي يمكن أن تُحدد مسار الإستقرار الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالإستناد إلى أهم النظريات الاقتصادية الكلية التي شكلت المسار الذي حاولت الجزائر إتباعه في إطار سياساتها الاقتصادية الكلية لتحقيق الإستقرار المنشود، بالإضافة إلى اعتماد الدراسات السابقة لإضفاء مزيد من الدقة في تحديد تلك المتغيرات ومعرفة شكل التأثير الذي تمارسه على المؤشرات المكونة لمنظومة الإستقرار الاقتصادي الكلي، حيث توصلنا إلى:

- **على مستوى النمو الاقتصادي:** تم اقتراح متغيرات نموذج سولو القاعدي (مخزون رأس المال والعمل) أساس هذه المتغيرات، بالإضافة إلى ذلك تم اقتراح النفقات العامة على الهياكل القاعدية كمتغير آخر مفسر حسب ما جاء في نظرية *Barro*، مع إمكانية تعديل هذا المتغير وذلك باتخاذ سعر البترول بديلاً عن حجم الإنفاق العام على اعتبار أنه المحدد الرئيسي للإيرادات العامة للميزانية الجزائرية (الجباية البترولية).
- **على مستوى التضخم:** تم اقتراح متغيرات النظرية النقدية (المعروض النقدي والناتج المحلي الخام) ومتغيرات نظرية التضخم بالتكاليف (كتلة الأجور) أساس المتغيرات لداخلية، بينما يُشكل الحجم الحقيقي للواردات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي أساس المتغيرات الخارجية، مع بقاء إمكانية المزج بينها قائمة على اعتبار أن ظاهرة التضخم هي نتاج العوامل الداخلية والخارجية.
- **على مستوى البطالة:** تم اقتراح مجموعة من المتغيرات تتمثل في: حجم الفئة النشيطة (*Pop*)، إجمالي الإستثمار بالأسعار الثابتة لمعرفة الحجم الحقيقي لها (*Inv*)، أسعار البترول (*Poil*) حيث نعتقد أنه المحدد الرئيسي في تشكيل الناتج المحلي الخام في الجزائر (أي تعويض الناتج المحلي الخام بأسعار البترول).
- **على مستوى ميزان المدفوعات:** تم اقتراح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تُحدد مسار التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، تتمثل تلك المتغيرات في: أسعار البترول (*Poil*) وذلك باعتبار السيطرة شبه التامة لقطاع المحروقات على حصيلة الصادرات في ظل تحدد الكمية مسبقاً من طرف أوبك، الميل المتوسط الحقيقي للإستيراد (*m*) حيث تقر النظرية الاقتصادية بارتفاعه مع ارتفاع مستوى الناتج والدخل

وهو ما يؤثر عكسيا على رصيد ميزان المدفوعات، خدمة الدين الخارجي (فوائد + أقساط الدين + تسديد مسبق) (*Idet*) حيث نعتقد أن البرامج التنموية المعتمدة للجزائر خلال فترة السبعينات ونهاية الثمانينات والسياسة المالية التوسعية التي ميزت تلك المرحلة كان لها انعكاسها في تمويل عجز الموازنات العامة عن طريق الاقتراض الخارجي في ظل عدم كفاية المدخرات المحلية، مما أدى إلى أزمة مديونية كبيرة كان لها تأثيرها على ميزان المدفوعات واستمرار تبعاتها حتى العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين.

إن تقييم فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الإستقرار للإقتصاد الجزائري المنشود على ضوء المتغيرات المقترحة يستدعي تتبع مسار سلوك مؤشرات الإستقرار خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش المعتمدة في الجزائر، حيث سيكون هذا الموضوع محور اهتمامنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني:

تحليل الوقائع لسلوك

مؤشرات الإستقرار

الإقتصادي الكلي في

الجزائر

(1990-2014)

تمهيد:

شكل الإستقرار الإقتصادي الكلي أحد أهم الأهداف التي سعت الجزائر إلى تحقيقها عبر مختلف الخطط التنموية الممتدة منذ الإستقلال، حيث كانت البداية مع إقرار الخطة المركزية كأساس للإقلاع الإقتصادي ومحو آثار لفترة الإستعمارية وما خلفته من تدمير للبنية الإقتصادية والإجتماعية، هذا التوجه ترجمه تبني الصناعة الثقيلة كمحور تنموي طموح من شأنه تحقيق الإستقلال الإقتصادي وفك التبعية للمستعمر القديم وإحداث التوازنات المطلوبة داخل الهيكل الإقتصادي الوطني وتحقيق الإستقرار المنظومي المنشود لمواكبة المجريات المحلية والدولية والحقا بركب الدول المتقدمة.

إن انهيار أسعار البترول بداية من 1986 كشف الستار عن عجز الخطة المركزية في تحقيق الأهداف المرسومة، حيث أحدث ذلك النهج اختلالات كبيرة داخل الهيكل المنظومي للإقتصاد الوطني زاداها التدهور المفرط في مختلف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية... مما عجل بإحداث التحول نحو اقتصاد السوق كبديل محتوم يمكن أن يحمل في طياته الإستقرار الإقتصادي المطلوب، هذا التحول الذي كانت بداياته مع الإقتراب من الهيئات الدولية نهاية 1989 في إطاعة من الإصلاحات العميقة التي مست الكيان الإقتصادي ككل، وحوّلت الإتجاه تدريجيا نحو آليات السوق كخيار جديد لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي.

اليوم وبعد مرور أكثر من 25 سنة على بداية الإصلاحات سموا تلك المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو الإصلاحات الذاتية خصوصا في فترة الرخاء التي طبعها زيادة أسعار البترول بداية من سنة 2000 مما مكّن من اعتماد مجموعة من البرامج الإنفاقية الضخمة (برامج الإنعاش الإقتصادي) يثار سؤال مهم يتعلق بمدى مساهمة تلك الإصلاحات وتلك البرامج الإنفاقية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي المنشود؟ هذا السؤال الذي يحيلنا إلى سؤال أكثر عمقا: هل أصبح الإستقرار الإقتصادي الكلي في متناول يد الجزائر من حيث مقدرتها على تصحيح الإختلالات إذا حدثت؟ أي هل ساهمت تلك الإصلاحات والبرامج الإنفاقية الموسعة في إيجاد متغيرات مفسرة لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي وتدخل تحت نطاق التحكم المحلي؟.

I - مبادئ الإستقرار الإقتصادي في الجزائر وفق التحليل العاملي والإندماج البسيط:

إن المتغيرات المقترحة في الفصل الأول لتفسير سلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر لا تُشكل سوى أرضية بناء للتحليل فيما تبقى من هذه الدراسة، وهو الأمر الذي يتطلب التحقق من مدى تفسيرها فعلا لسلوك تلك المؤشرات لذلك نحاول استخدام التحليل العاملي في محاولة لدمج المتغيرات المفسرة لكل مؤشر في محور عاملي واحد ومن ثمة محاولة إيجاد العلاقة الإندماجية بين ذلك المحور المستخرج والمؤشر المطلوب.

تقوم الفكرة الأساسية التي يعتمد عليها التحليل العاملي (FactorAnalysis) على تجميع المتغيرات الفرعية المرتبطة مع بعضها البعض لتكوين عامل واحد يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة بين هذه

المتغيرات المرتبطة، ولكن لابد من مراعاة أن يكون لكل المتغيرات الفرعية المتضمنة داخل هذا المؤشر نفس وحدة القياس لذلك تم اعتماد الجدول رقم 01 بالملحق رقم 02 كأساس للتحليل.

I - 1 - محددات النمو الاقتصادي باستخدام التحليل العاملي والإنحدار البسيط:

من خلال مخرجات التحليل (جدول رقم 02 ملحق رقم 2) نلاحظ وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات: أسعار البترول (Poil) ومخزون رأس المال (K) والعمالة (L) حيث تتجاوز 91% في أدناها كما يشير محدد مصفوفة الارتباط $D_r = 0.007$ (أكبر من 0.00001) إلى عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أو بين الأعمدة* وبالتالي عدم وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات (Multicollinearity). ويشير مقياس كايزر-ماير-أولكن (KMO-test) والمساوي لـ 0.754 ومقياس ملائمة المعاينة (MSA-test) بقيم لكل متغير تتجاوز 0.68 إلى وجود مستوى مقبول ولا يمكن حذف أي متغير أو الرفع من حجم العينة**، كما يشير اختبار Bartlett's باحتمالية خطأ في التقدير لا تتجاوز 5% (اختبار كاي تربيع) إلى اختلاف مصفوفة معاملات الارتباط عن مصفوفة الوحدة***، وبالتالي يمكن دمج المتغيرات المفسرة لسلوك النمو الإقتصادي في محور واحد F_1 لتكون قيم الإشتراكيات*** للمتغيرات على هذا العامل تتجاوز 93%. نلاحظ كذلك من الجدول رقم 02 بالملحق 2 أن المحور الأول يفسر 95.996% من التباين الكلي للمتغيرات المفسرة للنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وتشير القيمة الذاتية $\lambda = 2.88$ إلى أن العامل F_1 يفسر تقريبا 3 مرات ما يستطيع تفسيره متغير واحد. ودراسة العلاقة الإنحدارية بين العامل الأول¹ والنمو الإقتصادي في الجزائر، ومن مخرجات برنامج Spss² نجد النموذج المقدر التالي:

$$\widehat{Pib}_t = 130.834 + 9.371F^3_t - 23.503F^2_t + 27.098F_t$$

(97.26) (6.97) (-10.61) (17.11)

$R^2=0.990$ $\overline{R^2}=0.988$ $F=664.400$

* - أي لا يمكن اشتقاق صف أو عمود من صف أو عمود آخر.

** - يدل المؤشران على مدى التلائم بين حجم العينة وعدد المتغيرات، فبالنسبة لمعيار KMO-test فإن تجاوز قيمة 0.5 يعني وجود تلائم بين حجم العينة وعدد المتغيرات، بينما أخذ مؤشر MSA-test قيمة تتجاوز 0.5 يعني كفاية حجم العينة لكل متغيرة وبالتالي لا يمكن حذف أي متغير من التحليل.

*** - مصفوفة الوحدة تشير إلى أخذ قطر مصفوفة الارتباط للواحد الصحيح فيما تأخذ بقية المعاملات الصفر، مما يعني عدم وجود ارتباط حقيقي بين المتغيرات.

**** - تدل قيمة الإشتراك لمغير معين على نسبة تباين هذا المتغير الذي يفسره العامل المستخرج، أو بمعنى آخر كلما كانت قيم الإشتراكيات مرتفعة دل ذلك على تمكن العوامل المستخرجة من تمثيل معظم تباين المتغير.

¹ - القيم مدرجة بالجدول رقم 10 الملحق رقم 02.

² - الجدول رقم 03 الملحق رقم 02.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.990$ بمعنى أن النموذج يعبر بنسبة 99% عن العلاقة الإندارية بين الناتج المحلي الخام والعامل الأول والمكون أساسا من الثلاث متغيرات السالفة الذكر، ويدعم هذا التوجه قيمة إحصائية فيشر $F=664.4$ باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5% مما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة، وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية، وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل نموذج الإندار للعلاقة المدروسة بين الناتج المحلي الخام والعامل الأول. بالنسبة لإحصائية ستيودنت نلاحظ معنوية جميع حدود النموذج باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، وهذا ما يعطي انطبعا على الطبيعة الغير العشوائية للمعاملات، وبأن هذه المعاملات موضوعية وتتمتع بمعنوية احصائية.

اقتصاديا يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر موفقة، ويدعم هذا التوجه الإشارة الموجبة للحد الثابت ومعاملات كثير الحدود للعامل الأول باعتبار متغيرات هذا العامل داعمة للنمو وهو ما يتلائم والنظرية الإقتصادية، أما فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2 فإنه يشير بأن 99% من تغيرات الناتج المحلي الخام مفسرة من طرف العامل الأول، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين الناتج المحلي الخام من جهة ومخزون رأس المال وأسعار البترول و حجم العمالة من جهة أخرى.

I - 2- محددات التضخم باستخدام التحليل العاملي والإندار البسيط:

نلاحظ من الجدول رقم 04 بالملحق رقم 02 وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات: المعروض النقدي ($M2$) والكتلة الأجرية (W) والناتج المحلي الخام (Pib) والحجم الحقيقي للواردات ($Impr$) وسعر الصرف الحقيقي الفعلي (TCR)، كما أن محدد مصفوفة الإرتباط $D_r = 0.0000112$ مما يعني عدم وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات.

ويشير مقياس كايزر ($KMO-test$) والمساوي لـ 0.726 ومقياس ملائمة المعاينة ($MSA-test$) بقيم لكل متغير تتجاوز 0.668 إلى وجود مستوى مقبول ولا يمكن حذف أي متغير، كما يشير معيار Bartlett's باحتمالية خطأ في التقدير لا تتجاوز 5% إلى اختلاف مصفوفة معاملات الإرتباط عن مصفوفة الوحدة، وبالتالي يمكن إدراج المتغيرات المفسرة ضمن محور عاملي واحد F_2 لتكون قيم الإشتراكيات للمتغيرات على هذا المحور تتجاوز في أدناها 44.9%.

نلاحظ كذلك أن المحور الثاني يفسر 85.33% من التباين الكلي للمتغيرات المدججة لتفسير سلوك المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتشير القيمة الذاتية $\lambda = 4.266$ إلى أن العامل F_2 يفسر تقريبا 4 مرات ما يستطيع تفسيره متغير واحد.

وبدراسة العلاقة الإندرجية بين العامل الثاني والرقم القياسي للأسعار في الجزائر، ومن مخرجات برنامج Spss¹ نجد النموذج المقدر التالي:

$$\hat{IPC} = 116.13 + 8.33F_t^3 - 18.12F_t^2 + 31.86F_t$$

(29.45) (2.72) (-4.30) (5.73)

R²=0.921 $\bar{R}^2=0.909$ F=81.087

تُشير قيمة معامل التحديد R²=0.921 إلى أن النموذج المقدر يعبر بنسبة 92.1% عن العلاقة بين المستوى العام للأسعار والعامل الثاني، وهذا ما تؤكدته قيمة إحصائية فيشر F=81.087 باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5% مما يدل على أن قيمة معامل التحديد المحصل عليها هي قيمة موضوعية، وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل نموذج الإندرج للعلاقة المدروسة بين المستوى العام للأسعار والعامل الثاني.

بالنسبة لإحصائية ستودنت نلاحظ معنوية جميع حدود النموذج باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، وهذا ما يعطي انطبعا على الطبيعة الغير العشوائية للمعاملات، وبأن هذه المعاملات موضوعية وتتمتع بمعنوية إحصائية. اقتصاديا يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر موفقة، ويدعم هذا التوجه إشارة الحد الثابت الموجبة ومعاملات كثير الحدود للعامل الثاني والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، أما فيما يتعلق بمعامل التحديد R² فإنه يشير إلى أن 92.1% من تغيرات المستوى العام للأسعار مفسرة من طرف العامل الثاني ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المستوى العام للأسعار من جهة والمعروض النقدي والكتلة الأجرية والحجم الحقيقي للواردات والنتاج المحلي الخام وسعر الصرف الحقيقي الفعلي من جهة أخرى.

I - 3- محددات البطالة باستخدام التحليل العاملي والإندرج البسيط:

إن الإرتباطات القوية بين المتغيرات: إجمالي الفئة النشيطة (Pop) وإجمالي الإستثمار الحقيقي (Invr) وأسعار البترول (Poil) والتي تقارب 87.4% كحد أدنى، وعلى اعتبار أن محدد مصفوفة الإرتباط $D_r = 0.026$ مما يعني عدم وجود إرتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات، ونتيجة لكون مقياس كايزر (KMO-test) والمساوي لـ 0.767 ومقياس ملائمة المعاينة (MSA-test) بقيمة لكل متغير تتجاوز 0.71 مما يعني وجود مستوى مقبول ولا يمكن حذف أي متغير، وكون معيار Bartlett's يحقق اختلاف مصفوفة الإرتباط عن مصفوفة الوحدة، فإنه يمكن دمج المتغيرات المفسرة لسلوك معدل البطالة في محور واحد F_3 لتكون قيم الإشتراكيات للمتغيرات على هذا العامل تتجاوز 90.8%.

¹ - أنظر الجدول رقم 05 بالملحق رقم 02.

نلاحظ كذلك من الجدول رقم 06 بالملحق 02 أن المحور الثالث يفسر 93.14% من التباين الكلي للمتغيرات المدججة والمفسرة لسلوك معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وتشير القيمة الذاتية $\lambda = 2.794$ إلى أن العامل F_3 يفسر تقريبا 3 مرات ما يستطيع تفسيره متغير واحد.

وبدراسة العلاقة الإندارية بين العامل الثالث F_3 ومعدل البطالة في الجزائر، ومن مخرجات برنامج $Spss^1$ نجد النموذج المقدر التالي:

$$\hat{Tcho} = 74.62 + 18.60 F_t^3 - 18.28 F_t^2 - 46.17 F_t$$

(25.15) (6.07) (-4.71) (-10.55)

$R^2=0.913$ $\bar{R}^2=0.900$ $F=73.05$

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.913$ بمعنى أن النموذج يعبر بنسبة 91.3% عن العلاقة بين معدل البطالة والعامل الثالث والمكون أساسا من الثلاث متغيرات السالفة الذكر، ويدعم هذا التوجه قيمة إحصائية فيشر $F=29.78$ باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5% مما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة، وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية، وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل نموذج الإندار للعلاقة المدروسة بين معدل البطالة والعامل الثالث.

بالنسبة لإحصائية ستيودنت نلاحظ معنوية جميع حدود النموذج باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، وهذا ما يعطي انطبعا على الطبيعة الغير العشوائية للمعاملات، وبأن هذه المعاملات موضوعية وتمتع بمعنوية إحصائية.

اقتصاديا يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر موفقة، ويدعم هذا التوجه إشارة الحد الثابت الموجبة ومعاملات كثير الحدود للعامل الثالث والتي تتماشى عكسيا مع المتغير التابع حيث أن أخذ منحى أسعار البترول في التزايد على مدار فترة الدراسة تقريبا وما ترتب عنه من زيادة في الإستثمار بمعدل أعلى من زيادة الفئة النشيطة أدى إلى تخفيض معدل البطالة وهو ما يتلائم والنظرية الإقتصادية، أما فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2 فإنه يشير إلى أن 91.3% من متغير معدل البطالة مفسرة من طرف العامل الثالث ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين معدل البطالة من جهة وإجمالي الإستثمار وأسعار البترول وحجم الفئة النشيطة من جهة أخرى.

¹ - أنظر الجدول رقم 07 بالملحق رقم 02.

I - 4 - محددات التوازن الخارجي باستخدام التحليل العاملي والإنحدار البسيط:

إن وجود ارتباط بين المتغيرات: أسعار البترول (Poil) والميل المتوسط للإستيراد (m) وخدمة الدين الخارجي (Idet) والتي تقارب 45% كحد أدنى، وعلى اعتبار أن محدد مصفوفة الارتباط $D_r = 0.288$ (أي أكبر من 0.00001) مما يعني عدم وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات، ونتيجة لكون مقياس كايزر (KMO-test) والمساوي لـ 0.636 ومقياس ملائمة المعاينة (MSA-test) بقيم لكل متغير تتجاوز 0.589 مما يعني وجود مستوى مقبول ولا يمكن حذف أي متغير، ولكون معيار Bartlett's يحقق اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، فإنه يمكن دمج المتغيرات المفسرة لسلوك رصيد ميزان المدفوعات في محور واحد F_4 لتكون قيم الإشتراكيات للمتغيرات على هذا العامل تتجاوز 60.9%.

وبدراسة العلاقة الإنحدارية بين العامل الرابع ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري، ومن مخرجات برنامج Spss الموضحة في الجدول 09 بالملحق 02 نجد النموذج المقدر التالي:

$$\widehat{BP} = -161.883 F_t^3 + 190.97 F_t^2 + 218.50 F_t$$

(-3.86) (4.09) (3.61)

$R^2=0.481$ $\overline{R^2}=0.41$ $F=6.78$

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.481$ بمعنى أن النموذج يعبر بنسبة 48.1% عن العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات والعامل الرابع والمكون أساسا من الثلاث متغيرات السالفة الذكر، ويدعم هذا التوجه قيمة إحصائية فيشر $F=6.78$ باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5% مما يدل على أن معادلة التمثيل مقبولة، وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية.

بالنسبة لإحصائية ستودنت نلاحظ معنوية جميع حدود النموذج باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، وهذا ما يعطي انطبعا على الطبيعة الغير العشوائية للمعاملات، وبأن هذه المعاملات موضوعية وتمتع بمعنوية إحصائية.

اقتصاديا يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر موفقة، ويدعم هذا التوجه إشارة معاملات كثير الحدود للعامل الرابع الموجبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية حيث أن ارتفاع أسعار البترول إلى الحد الذي يجعلها تغطي التزايد المستمر في الإستيراد وفي نفس الوقت تقليص حجم الديون ومعه خدماتها له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات، أما فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2 فإنه يشير إلى أن 48.1% من متغير رصيد ميزان المدفوعات مفسرة من طرف العامل الرابع ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى.

وكمحصلة لما تم تناوله فيما يخص محددات الإستقرار الإقتصادي الكلي وفق التحليل العاملي والإنحدار البسيط، فإنه يمكن اعتماد المتغيرات المقترحة لتفسير مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر كأساس للتحليل، هذه المتغيرات التي نعيد تلخيصها حسب كل مؤشر كما يلي:

- النمو الإقتصادي يُدَّه كل من مخزون رأس المال وحجم العمالة وأسعار البترول.
- التضخم يُدَّه كل من: الناتج المحلي الخام، المعروض النقدي، الكتلة الأجرية، الحجم الحقيقي للواردات وأسعار الصرف الحقيقية الفعلية.
- البطالة تُدَّه كل من أسعار البترول وإجمالي الفئة النشيطة وإجمالي الإستثمار الحقيقي.
- التوازن الخارجي يُدَّه كل من أسعار البترول والميل المتوسط للإستيراد وخدمة الدين الخارجي.

II - تحليل سلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر باستخدام الموارد العالمية والمرجع السعري كالدور خلال الفترة 1990-2000:

بغرض تحليل سلوك مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر ومعرفة مدى استدامتها، فإنه يمكن تقسيم الفترة (1990-2000) إلى مرحلتين رئيسيتين:

II - 1 - المرحلة الأولى: مرحلة التثبيت الإقتصادي (1990-1994):

وتنطلق من بداية التحول نحو آليات اقتصاد السوق (1990) إلى غاية سنة 1994 كمرحلة انتقالية مر بها الإقتصاد الجزائري ميزها التعاون مع صندوق النقد الدولي بثلاث إتفاقيات للتثبيت الإقتصادي، لكن قبل الولوج في حيثيات هذه المرحلة كان لا بد من تقديم عرض مختصر للمراحل التي سبقت هذه الفترة، حيث أن نتائج المخططات التنموية السابقة كان لها أثرها البالغ في تحديد معالم المراحل اللاحقة.

II - 1 - 1 - مرحلة ما قبل 1990:

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعاً صعباً للغاية حيث أن 7 سنوات و8 أشهر من الحرب والتخريب الاستعماري الذي دمر البنية التحتية والهياكل الاقتصادية لاسيما سنوات 61 و62، بالإضافة إلى سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها منظمة الجيش السري المنتمة للمعمرين، كلها عوامل ساهمت في تدهور الحالة الإقتصادية خلال هذه المرحلة وادتما تعقيدا، حيث تجلى ذلك فيما يلي¹:

- تدمير أغلب البنى التحتية للإقتصاد الوطني.
- غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين المزارع والأنشطة والوظائف (50000 إطار سامي، 35000 إطار متوسط، 100000 عامل مهني)، وقد حاول الجزائريون سد هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و90% منهم أميون.

¹ - بالتصرف عن: عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص 18-19.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

- أخذ المعمرون المدخرات ورؤوس الأموال، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهريا، وفي جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكية.
- انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الإقتصادية والإدارة العمومية وتوقيف الإستثمارات المبرجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي، فما بين 62 و63 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، كما توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة، وبموجب ذلك انخفض الإنتاج الصناعي ما بين 60 و63 بنسبة 35% وفي نهاية 1963 بلغت نسبة الإنخفاض 55%.
- وجود حوالي 11 إلى 12 مليون جزائري تهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من الفئة النشيطة في حالة بطالة.
- الصناعة التي تركها المعمر تتميز بحجم صغير، انعدام الترابط الخلفي والأمامي بينها، أما المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فعموما تخص الصناعات الحرفية وتفتقر لرؤوس الأموال، في حين استمرت فروع الشركات المتعددة الجنسيات في النشاط إلى غاية التأميمات مثل: PHILIS, ALLUMAF, BERLIET, CABLAF, SNAF.
- فجر الاستقلال كانت الزراعة والخدمات تمثل 73% من إجمالي الإنتاج، و20% من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعات الثقيلة بمفهوم G.Debernis، في حين نجد الصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على 45% من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.
- إن الوضعية الصعبة التي عاشها الإقتصاد الجزائري وحالة الركود شبه التام التي ميزت تلك المرحلة، حتمت على الدولة الإسراع في إيجاد الحلول الناجعة والسريعة للنهوض بالإقتصاد الوطني، فكانت البداية من ميثاق الجزائر 1964* والذي أكد على تبني النهج الإشتراكي ورفض النظام الرأسمالي البرجوازي وإعادة الإعتناء بالفلاحة وكذا الشروع في تأميم قطاع البنوك، التجارة، الثروات الطبيعية والطاقوية، كما أولى الميثاق الإهتمام بالتصنيع واعتباره قفزة نوعية في اتجاه توفير مناصب الشغل وإنعاش الطلب المحلي وتوفير فائض للتصدير، مع التركيز على الصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب والتي كانت في السابق محور اهتمام المستعمر الفرنسي.
- إن افتقار الجزائر للإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة للقيام بالتنمية المطلوبة خصوصا في ظل الوضعية الصعبة التي خلفها المستعمر الفرنسي، وعدم وضوح الرؤية المستقبلية الصحيحة حال دون نجاح السياسة الإقتصادية خلال الفترة (1962-1966) مما أدى ببعض الإقتصاديين إلى تسميتها بفترة الإنتظار حيث لم تظهر الدولة فيها بالمفهوم الإقتصادي ولم تتحمل أعباء التنمية، هذه الوضعية التي دفعت إلى إعادة رسم خارطة الطريق

* - أول ميثاق ينعقد بعد الإستقلال وذلك للفترة ما بين 16 و21 أبريل 1964.

من خلال تبني نموذج الصناعات المصنعة كخيار يحمل في طياته النمو للقطاع الصناعي ولبقية القطاعات الأخرى والتي تعتبر ثانوية.

بدأت الرؤية المستقبلية للإقتصاد الجزائري تتضح بعد تبني نموذج الصناعات المصنعة والذي يتمحور حسب G. Debernis حول¹:

- ترابط بين مختلف القطاعات بخصوص مدخلات ومخرجات الإنتاج مما يقتضي وجود قطاع إنتاج سلع التجهيز والسلع الوسيطة الموجهة للإستهلاك الداخلي.
 - يرتكز التصنيع على التكوين السريع لرأس المال الثابت حسب تكنولوجيا متطورة جدا، ويمس جميع فروع الصناعة وينشئ بينها علاقات ارتباط، هذه الفروع شكل أقطاب النمو حسب F. Perroux، ولعل أكبر قطبين صناعيين هما الحديد والصلب، المحروقات والصناعات الطاقوية (آرزيو، سكيكدة...) لما لهذه الأقطاب من تأثير واضح على الصناعات الخفيفة وقطاع الزراعة، وهنا يوضح Debernis أنه لا يوجد نمو في الزراعة دون أن يكون تنوع في الصناعة.
 - يُعد التصنيع وسيلة هامة لتعجيل عملية الإستقلال الذاتي ومجالا أساسيا لإكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية.
 - إن إدراك الجزائر لضرورة النهوض بالإقتصاد الوطني عجل باعتمادها خلال الفترة (67-79) ثلاث خطط تنموية متبوعة بستين انتقاليتين 78 و 79 بين فترتين متميزتين من التخطيط، في هذه المرحلة هدفت الخطط التنموية إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي الوطني والمتمثلة إجمالا فيما يلي:
 - تحويل الإقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف وتابع إلى اقتصاد نامي ومستقل في آجال قصيرة قدر الإمكان.
 - تحويله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى.
 - ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيقة.
- أ- المخطط الثلاثي (1967-1969):**

لم يكن خطة اقتصادية بآتم معنى الكلمة، لأنه يفتقر إلى شروط التخطيط (كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة...) كما أنه لم يحدد مؤشرات قيمة ولا كمية بل جاء على شكل مشروع استثماري قطاعي إجمالي، بعض المشاريع منه تعود إلى مشروع قسنطينة* ومشاريع أخرى جديدة عُدَّ هُدَّ إنجازها إلى مكاتب دراسات أجنبية، كان الهدف من هذا المخطط تحضير الوسائل المادية والبشرية والهيكل الإقتصادية والإجتماعية والإدارية للتكيف مع

¹ - شقبق عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري (1970-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص4.

* - بعد فشل سياسة القمع والتقتيل تنبعت الإدارة الاستعمارية إلى مشروع قسنطينة كطريقة لجذب الجزائريين إلى صفها وذلك عن طريق تحسين وضعهم الإجتماعي من خلال البرنامج الخماسي (59-64) الذي يهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات لتوفير مناصب الشغل وتجنب تطور الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري ومواصلة تراكم رأس المال في قطاع المحروقات الذي بدأ يتطور ابتداء منذ سنة 1956.

سياسة التخطيط المركزي التي تم تبنيها، ورسم لبعض الإتجاهات في إطار استراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر للسنوات السبع التالية.

لقد أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحركات، الصناعات البتروكيمياوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية، والتي استحوذت على نسبة تفوق 45% من مجموع الاستثمارات الكلية خلال فترة المخطط¹، فالعديد من الوحدات الصناعية أنشأت في هذه الفترة كمركبات المحركات والجرارات بقسنطينة، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس، الصناعة الثقيلة بأرزو وعنابة... إلخ، في حين كان نصيب الزراعة 17% في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير مع الصناعة وهذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي.

ب- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

يُعتبر المخطط الرباعي (70-73) أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، فكل من الجماعات المحلية، الشركات العمومية والوزارات الوصية وبالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط يُناط بها ضبط المشاريع الإستثمارية، حيث تُعتمد عدة معايير في اختيارها مثل القيمة المضافة، الشغل، التوازن الجهوي، بينما تُستبعد المردودية المالية لأنها في نظر المخطط تمثل معيارا برجوازيا.

لقد حدد المخطط الرباعي الأول أهدافا طموحة تتركز أهمها حول²:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يقدر بـ 9%.
- تعميق الإستقلال الإقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة.
- تنويع التعامل مع الخارج والتخلص من الإعتماد على فرنسا، وكذلك الإعتماد على المصادر المحلية في التمويل والتمويل بصورة أساسية.
- خلق علاقات إنتاج جديدة وذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية بالإضافة إلى فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية وتوجيه الإستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية.
- توفير أدوات الضبط للإقتصاد الوطني وتحقيق التكامل الإقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات، ولذلك تم التركيز على الصناعات الأساسية لكونها تحرض على ظهور صناعات أخرى تلقائيا وتمدها بالمواد الأولية ووسائل الإنتاج (استراتيجية نمو لا متوازن).
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الإستهلاك ومراقبتها ومحاربة الإستهلاك الطفيلي وتوجيه الإستهلاك العام والخاص.

¹ - Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, le capitalisme de l'état algérien, François Maspéro, Paris, 1977, p 92.

² - عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستثمار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

نال القطاع الصناعي خلال هذا المخطط النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق الإستثماري، فلقد كانت حصة الصناعة القاعدية 5.5 مليار دينار أي 17.79% من الإنفاق الكلي، ليليه قطاع المحروقات بنسبة 14.88% ثم صناعة سلع الإستهلاك بنسبة 7.44%، هذا وتعتبر هذه الأرقام بدون شك نسب عالية، إذ أن المخطط كان يهدف من خلالها إلى بناء جهاز إنتاجي صناعي جديد وفعال، أما عن توزيع الاستثمارات على النحو المذكور، فبالنسبة للصناعة القاعدية فلقد اعتبرها المخطط القطاع القائد في ظل إستراتيجية النمو غير المتوازن ومنها تتفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أما قطاع المحروقات فتعتبره الدولة المصدر الذي يكاد يكون وحيدا لتمويل استثمارات المخطط والحصول على العملات الصعبة، لهذا وجهت الدولة الجزائرية اهتمامها في هذا المجال إلى تطوير شبكات نقل الغاز الطبيعي والبتروول مما مكنها من رفع قدراتها على تصدير المحروقات عموما والغاز خصوصا.

الجدول رقم 01: حجم الإنفاق الإستثماري حسب القطاعات للفترة 1970-1973. وحدة: مليار دج.

القطاعات	الصناعة القاعدية	المحروقات	الفلاحة والري	البنية التحتية	صناعة سلع الإستهلاك	الصحة	السكن	أخرى	المجموع
حجم الإنفاق	5.5	4.6	4.1	3.1	2.3	1.5	1.3	0.9	30.9
النسبة	17.79	14.88	13.26	10.03	7.44	4.85	4.20	2.91	100

Source: Zakia Belogbi, Conception d'un Modèle Macro-économique en Algérie de 1967 à 1993, Thèse de magistère, Université d'Alger, 1995, p70.

- زادت الدولة في حجم الإنفاق الاستثماري المخصص لقطاع الفلاحة مقارنة بالمخطط الثلاثي*، ولا شك أن هذه الزيادة تدل على إهتمام الدولة بتلبية حاجيات تطوير الفلاحة كقطاع منتج يساهم مساهمة مباشرة في إنتاج القيمة المضافة ولذلك انصب جهد الدولة على ثلاثة اتجاهات¹:
- زيادة المساحات الزراعية المروية اصطناعيا من 300000 هكتار سنة 1970 إلى 341000 هكتار سنة 1973، ولهذا فقد خصص لتطوير طاقات الري 38% من مجموع الإستثمارات الزراعية.
 - تطوير الإنتاج النباتي والحيواني عن طريق التوسع في زراعة الحبوب وبعض المحاصيل الزراعية، ضف إلى ذلك التوسع في غرس الأشجار المثمرة.
 - تدعيم الفلاحة الصغيرة (صغار الفلاحين) التي بلغت مساحتها 2.8 مليون هكتار وقد اتخذ هذا التدعيم شكل قروض قدرت بقيمة 520 مليون دج.
- أما عن القطاعات غير المنتجة، فتشير الأرقام إلى أن الدولة أولت الجزء الأكبر لقطاع البنى التحتية الإجتماعية والإقتصادية وهذا قصد تلبية الحاجات المتزايدة للسكان ومسايرة المشاريع الاقتصادية، ولهذا فقد

* - في المخطط الثلاثي قدر حجم الإستثمار في القطاع الفلاحي بـ 1.9 مليار دج.

¹ - عيسى شقبق، مرجع سبق ذكره، ص7.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

خصّصت الدولة مبلغا ماليا معتبرا يقدر بـ 3.1 مليار دج للبنى التحتية يليه قطاع الصحة بـ 1.5 مليار دج حيث سُجل في هذا المجال الإنطلاق في العلاج المجاني، أما فيما يخص قطاع السكن وتماشيا مع سياسة التوازن الجهوي و الثورة الزراعية ففقدُ حصص 320 مليون دج للسكن الريفي.

ج- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

يُشكل هذا المخطط تكملة للمخططين السابقين بغلاف مالي يتجاوز حجم الإستثمار التقديري للمخطط الثلاثي بـ 12 مرة والمخطط الرباعي الأول بـ 4 مرات، وقد ساعد في إقرار هذه الإعتمادات الهامة الظروف المواتية التي ميزت السوق النفطية العالمية وارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 10 دولار للبرميل، وقد حُددت لهذا المخطط مجموعة من الأهداف نذكر منها¹:

- تحقيق معدل نمو للنتائج المحلي الخام يبلغ 11.5% وهو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة.
- المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات تُوفر مناصب عمل تزيد عن 100000 منصب عمل سنويا.
- تنمية وتوسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على صناعة المحروقات.
- تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الإندماج والتكامل الإقتصادي (إنتاج الفولاذ، أدوات البناء...).
- برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج، الصناعات الكهربائية و الالكترونية...).

أما عن توزيع الإستثمارات على القطاعات الإقتصادية فقد كانت على النحو التالي:

الجدول رقم 02: حجم الإنفاق الإستثماري حسب القطاعات للفترة 1974-1977. وحدة: مليار دج.

المجموع	أخرى	التكوين	السكن	الصحة	صناعة سلع الإستهلاك	البنية التحتية	الفلاحة والري	المحروقات	الصناعة القاعدية	القطاعات
109	5.4	10	8.3	5.7	9.6	15.5	16.5	19.5	18.5	حجم الإنفاق
100	4.93	9.14	7.85	5.21	8.77	14.16	15.17	17.82	16.91	النسبة

Source: Zakia Belogbi, Conception d'un Modèle Macro-économique en Algérie de 1967 à 1993, Thèse de magistère, université d'Alger, 1995, p70.

نلاحظ من الجدول²: من بين 109 مليار ديناخُ حصص 47.6 مليار دينار لقطاع الصناعة أي ما يعادل 43.66% من الإستثمار الكلي وهي نسبة أكبر من المخطط الرباعي الأول، إلا أن الصناعة القاعدية تراجعت لصالح المحروقات ويرجع ذلك إلى الظروف الدولية وسوق الطاقة الذي دفع بالحكومة إلى اختيار صناعة التميع،

¹ - Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, Op cit, p 204.

² - عيسى شقبق، مرجع سبق ذكره، ص 9.

وهي صناعة طاقوية تتميز باستعمال كثافة رأسمالية عالية، وفي هذا الصدد نسجل تكثيف إنتاج النفط بشكل واسع منتقلا من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979 وانتقال إنتاج الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن ما بين 1963 و1979.

أما قطاع الفلاحة والري، ورغم الزيادة الطفيفة في نسب حجم الإنفاق الإستثماري في هذا المخطط مقارنة بالمخططات السابقة إلا أن الأهداف المعلنة في هذا القطاع كانت تتطلب أكثر من هذا الحجم، فقد كان المخطط يرمي إلى تحقيق مجموعة أهداف تفوق الغلاف المالي المخصص لقطاع الزراعة، نذكر من بين هذه الأهداف:

- توسيع الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح أراضي جديدة.
 - الرفع من متوسط إنتاجية الهكتار الواحد.
 - زيادة عدد رؤوس الماشية المخصصة لإنتاج اللحوم والتوسع في تربية أبقار الحليب.
 - العمل على تحديث شبكة الري وبناء سدود جديدة.
- ما يعاب على هذه الفترة هو الحجم الكبير للمشاريع التي لم يتم استكمالها وجاء الفراغ السياسي ليزيد الوضعية الإقتصادية تدهورا الأمر الذي استوجب مرحلة تكميلية لهذا المخطط.

د- المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (1978-1979):

قبل انطلاق المخطط الخماسي الأول، عرف الإقتصاد الجزائري مخطط تكميلي للمخطط الرباعي الثاني لنفادي الوقوع في دائرة الركود الإقتصادي وتجنب الأزمات واستكمال المشاريع المعتمدة في ظل إعادة التقييم الناتج عن التغيرات الطارئة في الأسعار، وقد خصصت الدولة لهذا الغرض 95.23 مليار دج موزعة كما يلي:

- الصناعة 55.65 مليار دينار والزراعة 3.77 مليار، مقاولات الإنجاز 2.35 مليار دج، خدمات الإنتاج 6.46 مليار دج.
- الإستثمارات الغير إنتاجية 28.39 مليار دج منها 2.11 للبنية التحتية الإقتصادية و26.29 مليار دج للبنية التحتية الإجتماعية.

إن هذه الإعتمادات المالية المخصصة في إطار المخطط التكميلي تمثل مبالغ كبيرة مقارنة بفترة المخطط (ستين) مما يوحي بحجم التأخر الكبير في إنجاز المشاريع المبرمجة في المخططات السابقة خصوصا المخطط الرباعي الثاني.

إن الإعتمادات المالية الضخمة للمخططات السابقة خصوصا المخططين الرباعي الأول والثاني يدفع باتجاه طرح تساؤلين غاية في الأهمية، ما هي مصادر تمويل هذه المخططات؟ وما هي انعكاسات تلك المخططات على أداء الإقتصاد الجزائري؟.

إن الإستثمار في الصناعة الثقيلة يتطلب كثافة رأسمالية عالية تتعدى حدود التمويل من مصادر داخلية دون اللجوء إلى الإقتراض الخارجي وما ينجر عنه من مخاطر عالية قد تؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستثمار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

والإجتماعي والسياسي...، وبالنظر إلى التوزيع النسبي لتمويل الإستثمارات العمومية المخططة خلال الفترة 1970-1977 يمكن ملاحظة:

الجدول رقم 03: التوزيع النسبي لتمويل الإستثمارات العمومية المخططة للفترة 1970-1977.

المخطط الربعي الأول (70-73)		المخطط الربعي الثاني (74-77)	
المصادر	%	المصادر	%
تمويل خارجي	23.4	تمويل خارجي	29
ادخار ميزاني	9.3	ادخار ميزاني	33
موارد الخزينة + ادخار المؤسسات	34.8	موارد الخزينة+ادخار المؤسسات	12.1
تمويل نقدي	32.5	تمويل نقدي	25.9
المجموع	100	المجموع	100

Source: Christian Palloix, Industrialisation et financement lors des deux plans quadriennaux (1970-1977), Revue tiers monde, N° 83, juillet- septembre 1980, p547.

من خلال الجدول السابق يمكن الوقوف على نقطتين مهمتين:

1- أدى ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 إلى تطور الإدخار الموازي (فائض الإيرادات على النفقات) إلى حدود 33% خلال المخطط الربعي الثاني في مقابل 9.3% خلال المخطط الربعي الأول، هذا الفائض الناتج بالأساس لى زيادة الجباية البترولية المرتبطة بمستوى الأسعار في السوق النفطية العالمية (متغير خارجي)، لذلك يمكن اعتباره كتمويل خارجي غير مباشر يضاف إلى التمويل الخارجي المباشر الذي انتقل بدوره من 23.4% من مجموع التمويل الكلي للمخطط الربعي الأول إلى 29% خلال المخطط الثاني، وهو ما يعني إجمالا ارتفاع التمويل الخارجي للمخططات المعتمدة من 32.7% خلال المخطط الأول إلى 62% خلال المخطط الثاني.

2- انخفاض مساهمة إدخار المؤسسات وموارد الخزينة من نسبة 34.8% من إجمالي التمويل خلال الربعي الأول إلى 12.1% خلال الربعي الثاني وهذا يعود في الواقع لغياب المردودية المالية للشركات الوطنية، كما أن حصة التمويل النقدي (التمويل من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية في اقتصاديات المديونية) انخفضت من حدود 32.5% ما بين (73-70) إلى 26% ما بين (77-74) وهذا لا يعني انخفاض التمويل النقدي بل العكس فقد ارتفع بشكل كبير لكن ليس بمستوى ارتفاع التمويل الخارجي مما أدى إلى انخفاض النسبة فقط، وفي هذا الصدد تشير بعض المراجع¹ إلى أالتمويل النقدي ي شكل 50% من إجمالي التمويل للإستثمارات المخططة ما بين (73-70) ثم 40.3% ما بين (77-74)، وإذا جمعنا: التمويل الداخلي = موارد الخزينة + ادخار المؤسسات + التمويل النقدي، فإن حصته في إجمالي التمويل للإستثمارات تقدر بـ 67.3% خلال (73-70) ثم 38% خلال (77-74)، ويمثل التمويل النقدي الحصة الأكبر بنسبة 65% من التمويل الداخلي خلال كل الفترة (70-77).

¹ - عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 37.

وعلى صعيد الإقتصاد الوطني فإن المخططات المعتمدة أدت في مجملها إلى:

1- إختلال القطاع الصناعي¹: حسب حميد تمار أحد المختصين في اقتصاد التنمية بالجزائر فإنه وبالرغم من الإنفاق الضخم فإن الإنتاج الصناعي عرف في المتوسط نموا معدوما ما بين (67-78)، وهو ما يقود إلى تقييم آثار التصنيع الجزائري حيث هناك تفسيران يقدمان أولهما: التقييم من حيث المردودية المالية التي كانت سالبة إلى حد كبير، ثانيهما: تتعلق بالأعوان الاقتصاديين الجزائريين من حيث العجز المالي الكبير للقطاع الصناعي غير البترولي الذي يعود بالدرجة الأولى إلى التكاليف العالية للمصانع المنجزة والتي تساوي ضعف تكلفة مثيلاتها في الدول الصناعية، يضاف إلى ذلك تكاليف الإستغلال المرتبطة بطول مدة التركيب إلى غاية بداية الإنتاج وضعف استعمال الطاقة الإنتاجية، ضرائب مرهقة ومعدل فائدة مرتفع مع الحرمان من إمكانية التمويل الذاتي، والسبب الثاني للمردودية المالية السالبة للقطاع الصناعي العام هو فائض العمالة وضعف إنتاجية العمل، فإذا أخذنا تطور المؤشرات:

- إذا أخذنا مؤشر: [القيمة المضافة للفرد] كمؤشر لإنتاجية العمل، نلاحظ أن القيمة المضافة في القطاع الصناعي (بما فيه المحروقات) معبرا عنها بالدينار الثابت (دج لسنة 1974) انتقلت من 62000 دج سنة 1962 إلى 82000 دج سنة 1977، وإذا استثنينا المحروقات نجد أنها انتقلت من 42000 دج إلى 27000 دج خلال نفس الفترة، فالريع البترولي امتص هذا التراجع في إنتاجية العمل.
- إذا أخذنا مؤشر: [الواردات/الإنتاج الإجمالي] والذي يقيس درجة تبعية قطاع معين بالنسبة للإستيراد، نجدها سنة 1976 تساوي 76.3% لمجموع سلع التجهيز، وهي نسبة عالية جدا مما يوحي بأن السلطات العمومية في الجزائر ونتيجة للريع البترولي لم تصل إلى تغطية نسبة معتبرة من احتياجات سلع التجهيز من خلال الإنتاج الوطني مثل ما حدث في البرازيل، الهند وكوريا الجنوبية مثلا.
- إذا أخذنا مؤشر: [كفاءة رأس المال الصناعي = الإنتاج الصناعي / مخزون رأس المال الثابت] نجدها تراجع من 41% سنة 1966 إلى 21% سنة 1977، مما يفيد أن التجربة الصناعية مكلفة رغم أن حجم القيمة المضافة في القطاع الصناعي قد تضاعف ثلاث مرات بين (67-78) مما يعكس ضعف تلك القيمة المضافة مقارنة بحجم رأس المال الثابت المستعمل.
- إذا أخذنا مؤشر: [المعامل الحدي لرأس المال = التغير النسبي لرأس المال/التغير النسبي في الإنتاج] لمجموع الصناعة نجده 4.7 للفترة (67-73) أي أنه لزيادة الإنتاج بوحدة واحدة لا بد من استعمال خمس وحدات من رأس المال وهو معدل مرتفع للفروع المنتمة لقطاع إنتاج وسائل الإنتاج (الصناعة الحديدية والميكانيكية والكهربائية ومواد البناء).

¹ - عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 60.

2- إختلال القطاع الزراعي: نتيجة لإعطاء أهمية أكبر للصناعة على حساب الزراعة من خلال توزيع الإستثمارات سواء على مستوى المساحات، المياه والموارد البشرية، فإن الملاحظ هو انخفاض الإنتاج الزراعي بين سنوات (61-65) بـ15 إلى 20% عما كان عليه سنوات (52-56)، وانخفاض الإنتاج الزراعي / ساكن بـ30% بداية من 1970 عما كان عليه بين (61-65) وبـ40% عما كان عليه بين (52-56)¹.

3- مديونية خارجية وتبعية لقطاع المحروقات: ارتكز النموذج الجزائري للتنمية على ثلاث محاور أساسية في ميزان المدفوعات: القروض الخارجية وتحويلات المهاجرين من الخارج وصادرات المحروقات، مما جعلها تساهم بـ 3/4 من إجمالي التراكم الرأسمالي، وبصرف النظر عن تحويلات المهاجرين خصوصا بعد موجة البطالة التي ضربت أوروبا وفرنسا خاصة بداية من 1973، فقد بقيت أسعار البترول المرتفعة على إثر الصدمة البترولية الأولى سنة 1973 والتي رفعت بدورها موارد الدولة من 30% من الناتج الداخلي الخام سنة 1972 إلى 41% سنة 1975، بالإضافة إلى التوسع في الإستدانة الخارجية كمصادر تمويل مهمة خصوصا للمخطط الرباعي الثاني والمرحلة التكميلية (78 و79)، وهو ما أنتج في النهاية:

- **تبعية متزايدة لقطاع المحروقات:** بعد أن كان قطاع المحروقات مجرد وسيلة لتمويل للصناعة، أصبح شيئا فشيئا المعدل الأساسي للتوازنات الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، حتى قطاع سلع التجهيز أصبح في خدمة قطاع المحروقات، وأصبح الهدف النهائي هو تطوير إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي والبترول.

- **مديونية خارجية مرتفعة:** إن التجربة التنموية الطموحة المبنية على مخططات إستثمار تتطلب كثافة رأسمالية عالية لا يوفرها الإقتصاد الوطني، أدخل الجزائر في مديونية كبيرة تزايدت معها خدمات تلك الديون إلى حد مبالغ فيه، فبالنظر إلى السلسلة الزمنية لتطور خدمة الدين يمكن تتبع مدى التطور السريع لها خلال فترة المخططات السابقة.

الجدول رقم 04: تطور خدمات الديون خلال الفترة 1970-1980. الوحدة: مليون دولار.

البيان	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
خدمة الدين	44.7	69.11	190	301.6	711.3	469.1	787.3	1172.2	1689.9	3053	4084
خدمة الدين / الصادرات %	3.28	5.8	11.65	12.16	12.61	8.65	12.94	18.36	25.09	30.2	28.16

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> تاريخ زيارة الموقع: 2015/12/20.

رغم الطفرة البترولية إلا أن الجزائر بدأت تتوجه أكثر فأكثر نحو الإقتراض الخارجي وهو أمر طبيعي بالنظر إلى إرادة المخطط في تسريع عملية التنمية مما يؤدي حتما إلى الإقتراض الخارجي، لكن لا تؤدي تلك الوضعية إلى أزمة مدفوعات إذا أنتج رأس المال المستثمر عائدا أكبر في الأجل الطويل، وهو ما كان منتظرا من الصناعة في آفاق الثمانينات، لكن يبدو أن تفاعل السلطات العمومية حول الجدوى الإقتصادية للإستثمارات

¹ - J.Schnetzler, les effets pervers du sous-emploi à travers l'exemple algérien, revue Canadienne des études africaines, Vol 14, N°03, 1980, p110.

العمومية مستقبلا كان غير مؤسس وفيه نوع من الإفراط حتى وصل إلى درجة غياب استراتيجية واضحة للإستدانة الخارجية خاصة في عقد السبعينات أين كانت الأسواق المالية الدولية تتمتاز بنوع من السخاء والثقة المتبادلة بين الدائنين والمدينين، وترتب عن ذلك خدمات مديونية متزايدة حتى تجاوزت عتبة 4.08 مليار دولار مطلع 1980، وحتى قطاع المحروقات المنوط به التخلص من تلك المديونية في الأجل القصير لم يستطع مواكبة الزيادة في خدمات الديون حتى وصلت إلى النسبة إلى حدود 28.16% من الصادرات لتغطية خدمات الدين فقط، وهي نسبة معتبرة جدا مقارنة بالمتطلبات الإضافية للخطط التنموية اللاحقة، أو بتعبير آخر فإن أكثر من 28% من مداخيل الصادرات أصبحت موجهة إلى خدمات الديون وهو ما يعني أزمة مدفوعات مع البوادر الأولى لأي تراجع في أسعار النفط في السوق البترولية العالمية.

4- تبعية تجارية وغذائية: إن الإهتمام الواضح للجزائر بالصناعة وتأخر إصلاح القطاع الزراعي أدى إلى تبعية غذائية حادة وخطيرة تهدد السيادة الوطنية، خاصة أن الطلب الوطني تضاعف خمس مرات بالنسبة لسلع الإستهلاك بسبب النمو السكاني المرتفع (3.2%) وأربع مرات بالنسبة للسلع الوسيطة وعشرون مرة بالنسبة لسلع التجهيز¹، وللإستدلال أكثر حول تعمق التبعية الغذائية نستعين بالمؤشرات التالية:

- مؤشر ((الإنتاج الزراعي / الإستهلاك الغذائي)) [100] ويمثل معدل تغطية حاجيات الغذاء، كان في حدود 83% سنة 1969، لم يعد سوى 55% سنة 1973 ثم 41% سنة 1977.
- مؤشر ((الواردات الغذائية / مجموع الإستهلاك الغذائي)) [100] كان في حدود 15% سنة 1965، ثم 17% سنة 1969 لينتقل إلى 35% سنة 1975، مما يؤكد تزايد التبعية المتزايدة للخارج بخصوص تلبية الإستهلاك الغذائي.

وإذا كانت القروض التي تحصل عليها الجزائر تُستعمل في أول الأمر لتمويل الإستثمارات فإنها تحولت مع مرور الزمن إلى قروض لتمويل استيراد الغذاء، مما يشكل ضغطا فيما بعد على ميزان المدفوعات.

5- بطالة: التصنيع لم يجعل من أولوياته حل مشكل البطالة، بل سياسة التشغيل الكامل لم تكن واردة في ذهن المخطط الجزائري رغم معدل النمو السكاني المرتفع (3.2% سنويا)، بل يفترض أن يؤدي النموذج التنموي إلى حل مشكلة البطالة مع بداية الثمانينات بفعل الآثار التحريضية للتصنيع، فتنوع صناعة سلع التجهيز تشكل قاعدة تطور سريع للصناعات الخفيفة المنشأة أكثر للشغل، لكن وبالرغم من ذلك فقد شهدت المرحلة (1967-1979) زيادة في معدل التشغيل بـ 5 مرات في القطاع الصناعي² وهو ما أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى حدود 11.1% سنة 1979 في مقابل نسبة 32.7% بداية 1967، لكن هذا يبقى غير كاف في ظل حجم البرامج الإستثمارية الهامة المنفذة.

¹ - عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 70.

² - Ahmed benbitour, l'expérience algérienne de développement 1962-1992: leçons pour l'avenir, édition techniques de l'entreprise/ISGP, Alger, 1992, p13

6- ارتفاع معدلات التضخم: إن الإفراط في التمويل النقدي للمخططات التنموية المعتمدة خلال الفترة (67-79) كان له بالغ الأثر في أخذ منحى التضخم في التزايد، حيث ما لبث معدل أسعار الإستهلاك في الإنتقال من حدود 2.63% سنة 1971 إلى 4.7% سنة 1974 ثم 17.5% في سنة 1978، وذلك بالرغم من سياسة دعم الأسعار والرفع من الإستيراد لتغطية الطلب المحلي المتزايد، وهو ما سيشكل تحدي أكبر في المراحل اللاحقة للتحكم أكثر في هذه المعدلات وما يترتب عنه من استنزاف متزايد لموارد الدولة وتهديدا لإستقرارها.

7- إهمال دور القطاع الخاص:

سعت الدولة لإحكام قبضتها على الإقتصاد من خلال توسيع القطاع العمومي والسيطرة عليه، حيث انتقلت حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام من 34.07% سنة 1969 إلى 64.42% مطلع 1978، في حين تراجع حصة القطاع الخاص من 45% عام 1967 إلى 5.04% سنة 1978¹، ويعود هذا التراجع إلى تجاهل الدولة لدور القطاع الخاص في إحداث التنمية وإلى قرار رفع إعانات الدولة للإستثمار الخاص².

هـ - المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

إن الوضعية السابقة التي أفرزتها مرحلة السبعينات وما رافقها من انخفاض في الأداء الإقتصادي وحصول تحولات في البنية السياسية والإجتماعية، كان لها بالغ التأثير على الإختيارات الإقتصادية للمرحلة المقبلة، حيث بدأت تظهر بوادر الإصلاحات والتي تجلت أهم ملامحها في:

- إعادة النظر في سياسة التخطيط: حيث تم تحديد الفترة التي تغطيها المخططات بـ 5 سنوات، مع توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات ومنح إستقلالية أكبر للمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.
- إعادة توجيه الإستثمارات العمومية: توجيه الإستثمارات نحو قطاعات الفلاحة والري والهيكل الإقتصادية والإجتماعية، وتخفيف حجم الإستثمارات الموجه للصناعة القاعدية إلى صناعة السلع الإستهلاكية والأنشطة التكميلية.
- مبادرة تخفيض المديونية الخارجية: جرى في الفترة 1980-1985 محاولة التقليل من التبعية للخارج من خلال إلغاء أغلب عقود المساعدة التقنية الأجنبية التي كانت مكلفة، بالتزامن مع الإرتفاعات المعتبرة لأسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية والتي تجاوزت عتبة 32 دولار للبرميل ما بين نوفمبر 1979 وجانفي 1980 وارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي، هذا الأمر الذي وفر موارد مالية معتبرة أدت إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية من 19.31 مليار دولار سنة 1980 إلى 15.88 مليار دولار عام 1984³.

¹ - عيسى شقبق، مرجع سبق ذكره، ص13.

² - أنظر قانون المالية لسنة 1971.

³ - إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> ، تاريخ زيارة الموقع: 2015/12/22.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستثمار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

- محاولة تشجيع الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي: وقد تبلور ذلك عبر القانون رقم 11 الصادر في أوت 1982 والذي يحمل في طياته نصين قانونيين، النص الأول يخص الإستثمار الأجنبي والذي ألزمه المشرع بالإشتراك مع المؤسسات العمومية على أن لا تفوق مساهمته 49%، وهو النص الذي كان له أثر محدود لأن رأس المال الأجنبي كان متردد وحذر من هذا النوع من الشراكة، أما النص الثاني فيخص الإستثمار المحلي الخاص والذي ينتظر منه زيادة مناصب الشغل وإحلال الواردات، حيث حدد المشرع الجزائري شرط إعتماده من طرف هيئات رسمية والوقوع تحت رقابتها في محاولة لتأطيره وفق الخطة المركزية، وهو ما يعني استثمار خاص مشجع ومراقب في نفس الوقت (استثمار غير حر) مما أدى إلى محدودية نتائجه.

إن محاولة الإصلاح وإحداث تنمية حقيقية دفع بالدولة الجزائرية إلى برمجة المخطط الخماسي الأول (1984-1980) لمالي رُصد له ما قيمته 561.5 مليار دج موزعة كما يلي:

الجدول رقم 05: توزيع الاستثمار بين القطاعات للمخطط الخماسي الأول (80-84). الوحدة: مليار دج.

البيان	باقي الإنجاز	البرنامج الجديد	المجموع	%
الصناعة (تضم المحروقات)	79.5	132.2	211.7	37.7
الزراعة	17.8	41.6	59.4	10.5
النقل	02.4	13.4	15.8	02.8
الهياكل الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	10.0
السكن	34.5	58.0	92.5	16.5
التربية و التكوين	30.3	35.4	65.7	11.7
الهياكل الاجتماعية	06.7	15.3	22.0	03.9
التجهيزات الجماعية	02.4	10.9	13.3	02.4
مؤسسات الإنجاز	03.4	21.6	25.0	04.5
المجموع (مليار دج)	196.9	364.6	561.5	100

Source: Abdelatif Benachenhou, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962- 1982), OPU, Algérie, 1979, p249.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة¹:

- المبلغ الهام الذي يمثلته بند الباقي للإنجاز بمبلغ 196.5 مليار دج، وخاصة في قطاعي الصناعة والتربية والتكوين وهو ما يشكل عائقا بالنسبة للمخطط الجديد.
- حصة الزراعة في الإستثمارات الإجمالية انتقلت من 14.5% للفترة ما بين (67-73) إلى 10.5% بين (84-80)، وكنتيجة لذلك انتقلت حصة الواردات الغذائية من مجموع الواردات من 11% سنة 1970 إلى 19% بين (85-80) وهو ما يعني زيادة التبعية الغذائية للخارج.

¹ - عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستثمار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

- حصة الصناعة في الإستثمار الإجمالي لا تتعدى 38% خلال فترة الخماسي الأول بينما كانت في حدود 56.5% خلال الفترة (67-73)، هذا التراجع كان لصالح الهياكل الإقتصادية والإجتماعية.
- تراجع حصة مجموع القطاعات الإنتاجية من الإستثمار الإجمالي من 78.2% خلال (67-73) إلى 53% خلال (80-84)، هذا التراجع النسبي في الإستثمارات حدث في الوقت الذي كان فيه معدل تغطية الواردات بالصادرات في الصناعات خارج المحروقات في مستويات دنيا: 2.3% سنة 1983، 2.7% سنة 1984 و 2.3% سنة 1985، معنى هذا أن صادرات الصناعات خارج المحروقات تغطي واردات هذه الصناعات بهذه النسب الضعيفة مما يؤكد الإرتباط الكامل للصناعة الوطنية بالخارج من حيث مدخلات الإنتاج مستقبلا.

وعموما وبإجراء المقارنة بين النتائج المحققة في نهاية الفترة مع التوقعات، فباستثناء الزراعة والبناء والأشغال العمومية، فإن الإنجازات كمعدلات نمو للقطاعات المختلفة تعد منخفضة مثلما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم 06: التوقعات والإنجازات لمعدلات النمو لمختلف القطاعات (80-84).

البيان	معدل النمو المتوقع (%)	معدل النمو المحقق (%)
الناتج الداخلي الخام	8.2	4
الخدمات	10.5	4.6
الري	4	2.2
البناء و الأشغال العمومية	10.5	8.2
الزراعة	0.4	3.7
الصناعة	12.5	8.2
تراكم رأس المال الثابت	7.3	4.3
الصادرات	4.3	2.5
الواردات	6	3.4

المصدر: عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 87.

و- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

خُصص هذا المخطط بحجم اعتماد مالي يقدر بـ 828 مليار دج، منها 251 مليار دج لقطاع الصناعة يأخذ فيها تجديد التجهيزات القديمة حصة الأسد بـ 47%، 362.12 مليار دج للبنى التحتية والسكن، 115.42 مليار دج لقطاع الفلاحة منها 60.72 مليار دج للري الذي عرف عجزا وصل إلى حدود 60% من الإحتياج الوطني، كما خصص مبلغ 197 مليار دج لإتمام المخطط السابق¹.

¹ - محمد بلقاسم بملول، سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999، ص 10.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

عرفت الفترة التي غطاها المخطط الخماسي الثاني صعوبات كثيرة أفضت إلى انفجار إجتماعي سنة 1988، هذه الصعوبات جاءت كنتيجة حتمية لإنخفاض أسعار البترول في السوق النفطية العالمية والتي كانت بدايتها اعتبارا من شهر مارس 1983 حيث تراجعت بمقدار 3.34 دولار للبرميل (هبوط من 32.38 دولار للبرميل في عام 1982 إلى 29.04 دولار للبرميل سنة 1983)، ثم واصل سعر البرميل انخفاضه إلى أن بلغ 28.2 دولار للبرميل في سنة 1985، وفي عام 1986 تدهورت أسعار البترول الخام بشكل ملحوظ إلى 13.53 دولار للبرميل أي بفارق حوالي 19 دولار للبرميل عن أسعار سنة 1982¹، يضاف إلى ما سبق تسجيل انخفاض كبير في سعر صرف الدولار الأمريكي والذي فقد 50% من قيمته اتجاه العملات المتداولة الأخرى*.

إن الصعوبات السابقة زادت الإرتفاعات الكبيرة لأسعار الحبوب والقمح خصوصا في السوق العالمية مما رفع من فاتورة الإستيراد وشكل خسارة ثلاثية للإقتصاد الجزائري، وهو الأمر الذي دفع من جديد إلى الإستدانة الخارجية التي عرفت مستويات قياسية دخلت معها الجزائر في أزمة مديونية حقيقية يُمكّن تتبع أثرها من خلال معايير المؤسسات المالية الدولية، هذه الأخيرة التي تعتبر بلد ما في أزمة مديونية إذا تجاوز ثلاث مستويات من الأربعم مؤشرات التالية²:

- مؤشر الدين/الناتج المحلي الخام $\leq 50\%$.
- مؤشر الدين/ الصادرات $\leq 275\%$.
- مؤشر خدمة الدين/ الصادرات $\leq 30\%$.
- مؤشر الفوائد/ الصادرات $\leq 20\%$.

وبالنظر إلى تطور المؤشرات السابقة يمكن ملاحظة:

الجدول رقم 07: تطور مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية (1985-1989).

البيان (%)	1985	1986	1987	1988	1989
مؤشر الدين/ الناتج المحلي الخام	29.50	33.85	38.43	43.46	52
مؤشر الدين/ الصادرات	127.3	268	275	308	260
مؤشر خدمة الدين/ الصادرات	35.25	63.26	58.23	78.35	65
مؤشر الفوائد/ الصادرات	-	-	-	-	20

المصدر: بالتصرف عن، بختاش راضية، مصادر النمو الإقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله - حالة الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص119.

¹ - OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004, p125

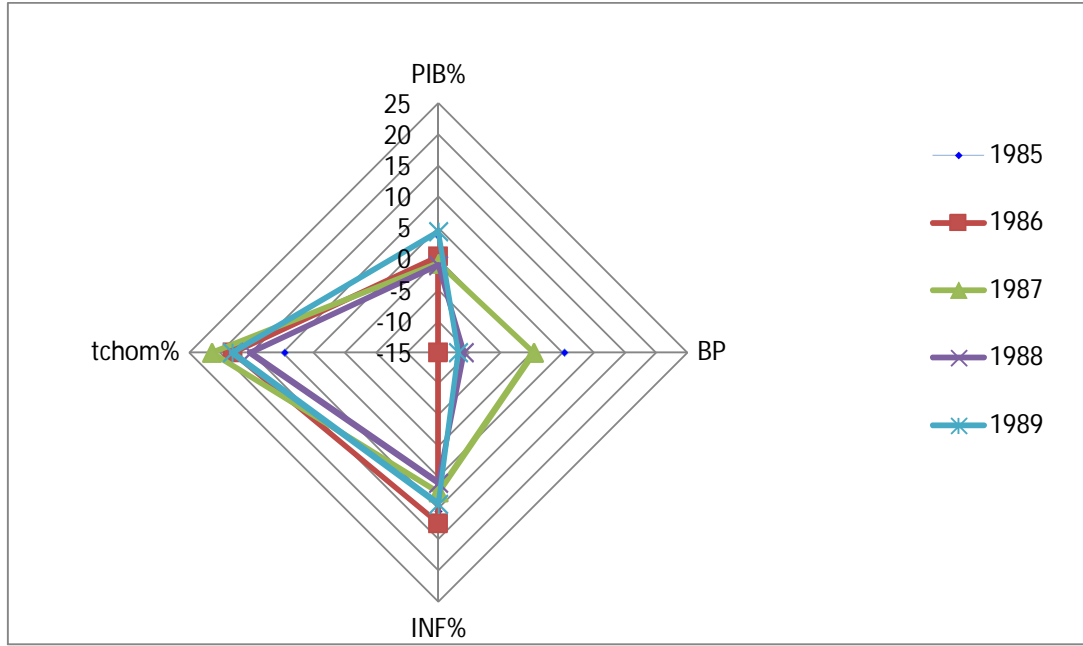
* - نشير في هذا الصدد بأن تقييم الصادرات الجزائرية يكون بالدولار والواردات بالعملات الأخرى.

² - Ahmed benbitour, Op.cit, p30

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

بقراءة معطيات الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الوضعية الحرجة التي وصلت إليها الجزائر وأزمة المديونية الخانقة التي تحققت بفعل أداء 3 مؤشرات من بين 4 مما يعني صعوبات مالية كبيرة ستؤثر مستقبلا على عملية التنمية وتدخل الجزائر في أزمة اقتصادية حقيقية.

إن الفشل الكبير الذي حققته المخططات التنموية السابقة كان له انعكاس خطير على الإستقرار الإقتصادي الكلي، وهو ما يترجمه شكل المربع السحري لكالدور للفترة (1985-1989):
الشكل رقم 17: أداء مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (1985-1989).



المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> ، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/05.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الرابط: <http://www.ons.dz> ، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/05.

يلاحظ من خلال الشكل السابق التشوه الذي طبع المربع السحري لكالدور، حيث أبعدته من شكل المربع إلى شكل المثلث كنتيجة لتسجيل:

- معدلات نمو ضعيفة وسالبة لسنتي 87 و88: نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق النفطية العالمية وضعف أداء القطاع الصناعي المعول عليه في إحداث النمو.

- تسجيل ميزان المدفوعات لأرصدة سالبة عكستها انخفاض حصيلة الصادرات وارتفاع خدمات الديون بشكل كبير في مقابل معدلات استيراد مرتفعة.

- معدلات بطالة مرتفعة: حيث أثرت الظروف الإقتصادية على معدل خلق مناصب الشغل الذي انخفض إلى حدود 59000 منصب سنة 1989 في مقابل 74000 سنة 1986¹، كما أن المعطيات السلبية التي شهدتها الإقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بتسطير أي برنامج أو سياسة للتخفيف من حدة البطالة.
- ارتفاع كبير لمعدلات التضخم حيث كانت نتيجة طبيعية لسياسة التمويل النقدي للبرامج والمخططات التنموية السابقة في ظل عدم مقدرة الإنتاج على مسايرة الطلب المتزايد، وهو الأمر الذي تسبب في انهيار القدرة الشرائية للمواطنين وفقدان المواد الغذائية في المحلات التجارية (عجز عن الإستيراد لتغطية الطلب) وعجل بأحداث أكتوبر 1988.

II - 1 - 2- مرحلة التثبيت الإقتصادي (1990-1994):

- إن الأزمة البترولية لسنة 1986 كشفت موطن الضعف في نظام التخطيط المركزي، وبدأت مساوئ هذا النظام تظهر جليا بالتزامن مع انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات، مما ألزم الجزائر على الدخول في مفاوضات مع الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أين تم إبرام إتفاقيتين إئتمانيتين:
- 1- الإستعداد الإئتماني الأول Stand by1 (1990/05/30-1989/05/31):**

- شكل أول تعامل للجزائر مع الهيئات الدولية (1989) وذلك من خلال إتفاق قصير المدى (سنة واحدة) ضم في طياته عمليتين²:
- **العملية الأولى:** تمثلت في السحب من الشريحة الإحتياطية*، حيث تم في هذا الصدد الحصول على 218 مليون دولار (أي ما يعادل 25% من حصة الجزائر في الصندوق مع نهاية 1988).
 - **العملية الثانية:** تمثلت في طلب مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الإحتياطية حيث تم الحصول على تمويل تعويضي* بمبلغ 401 مليون دولار، بالتزامن مع قرض بقيمة 300 مليون دولار تحصلت عليه من البنك الدولي.
- إن تنفيذ العملية الثانية كان مشروطا بتنفيذ أول برنامج للتثبيت الإقتصادي (الإستقرار)، وهو ما وافقت عليه الجزائر في خطاب النوايا الذي التزمت فيه بتطبيق جملة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تصحيح الإختلالات المالية والإقتصادية خلال فترة قصيرة، وتم الإتفاق على:

¹ - نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر- الإجراءات والنتائج-، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر، 25-26 جوان 2008، ص50.

² - Maamar Boudersa, la ruine de l'économie algérienne sous Chadli, éditions Rahma, Alger, 1993, p.34

* - تمثل الفرق بين حصة البلد العضو في الصندوق والموجودات لديه من عملة ذلك البلد، والسحب من الشريحة يكون دون شروط ويتم أليا بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل عجز ميزان مدفوعاته.

* - يقدم التمويل التعويضي لتعويض الإنخفاض في حصيلة الصادرات للبلد العضو في صندوق النقد الدولي.

- تخلي الدولة على السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم والعجز الخارجي، وذلك بالضغط على النفقات وتحرير الأسعار تدريجيا ورفع الدعم عنها.
- تبني سياسة نقدية صارمة تتعلق بتسيير الكتلة النقدية وأسعار الفائدة.
- مواصلة التخفيض في قيمة الدينار الجزائري والذي بدأت الدولة الجزائرية في تحقيقه منذ سبتمبر 1986.
- العمل على ترسيخ قواعد إقتصاد السوق واقتصار دور الدولة على المعدل والمنظم للنشاط الإقتصادي خلال فترة التحول.

2- الإستعداد الإئتماني الثاني Stand by2 (1991/06/03-1992/03/31):

- بموجب هذا الإتفاق استفادت الجزائر من تسهيل تمويلي بمبلغ 210 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 294 مليون دولار، إلى جانب قرض مقدم من قبل الصندوق بـ 300 مليون حقوق سحب خاصة (حوالي 403 مليون دولار) موزعة على 4 شرائح يستمر تحريرها بناء على الإلتزام بتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية المقدمة من طرف الجزائر¹ والتي تتمحور حول²:
- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.
 - مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الإستهلاك.
 - ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.
 - التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية عند 12% سنة 1991.
 - تحرير التجارة الخارجية.
 - تنويع الصادرات من غير المحروقات.
- اعتمد برنامجي صندوق النقد الدولي على التأثير في جانب الطلب من خلال سياسة مالية تقشفية وسياسة نقدية حذرة، وهو ما حاولت الجزائر تنفيذه على مدار المدة المخصصة للبرنامجين رغم الظروف الغير مشجعة وما ميزها من اضطرابات سياسية وأمنية داخليا وانحياز المعسكر الإشتراكي خارجيا، هذه الصعوبات التي ضيقت هامش المناورة للحكومة الجزائرية خصوصا فيما يتعلق برفع الدعم على السلع الإستهلاكية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري وما يقابله من تدهور للقدر الشرائية المحلية وهو ما يشكل تهديدا للسلم الإجتماعي، وفي المقابل تجد الحكومة الجزائرية نفسها أمام ضغط صندوق النقد الدولي من حيث أن أي تراجع عن تطبيق البرامج المتفق عليها من شأنه وقف تحرير قروض جديدة.

¹ - بالتصرف عن: عيسى شقيب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² - عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 169.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

بالرغم من الصعوبات السابقة فقد حاولت الجزائر الإلتزام بالإتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي وذلك من خلال:

أ - سياسة مالية تقشفية:

يقضي الإتفاق مع صندوق النقد الدولي على ضرورة التخلي عن السياسة المالية التوسعية التي عرفتها فترة الإقتصاد الموجه باعتبارها المصدر الرئيسي للتضخم والإختلال الخارجي، وهو ما حاولت الجزائر تنفيذه في الواقع العملي من خلال الضغط على النفقات العامة بالتزامن مع تسجيل تحسن في الإيرادات بارتفاع أسعار البترول نتيجة حرب الخليج الثانية (1990) وانقطاع جزء من الإمدادات بسبب توقف الإنتاج العراقي والكويتي، حيث نشير في هذا الصدد إلى تسجيل الأسعار معدلات قياسية خلال الأشهر الأولى للحرب تجاوزت معها عتبة 40 دولار للبرميل¹.

الجدول رقم 08: تطور عناصر الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الخام (1985-1991).

البيان (%)	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
إيرادات الخزينة	37.2	31.2	29.6	26.9	27.8	28.4	31.1
منها: جباية بترولية	16.0	7.2	6.5	6.9	10.9	14.2	20.2
النفقات	47.0	43.0	37.1	39.7	29.9	25.3	30.1
منها: نفقات جارية	18.4	21.5	20.9	21.9	19.2	16.5	19.2
إستثمارات عمومية	15.5	14.0	12.2	12.5	10.6	8.9	7.3
قروض للمؤسسات	7.9	5.9	5.1	6.0	1.6	0.1-	0.0
أخرى	5.1	1.6	1.2-	0.7-	1.5-	0.1-	3.6
الرصيد الإجمالي للخزينة	9.8-	11.8-	7.5-	12.8-	2.0-	3.2	1.0

Source : Banque mondiale, la transition vers une économie de marché, rapport N° 12048, 25 Mai 1994, p3.

إن تحسن الإيرادات العامة - نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق النفطية العالمية وما رافقه من اعتماد الجزائر على تخفيض قيمة العملة الوطنية لزيادة حجم الجباية البترولية المقيمة بالدينار بغية زيادة الإيرادات وتقليص العجز المسجل في السنوات السابقة حيث انتقلت هذه الأخيرة إلى حدود 14% من الناتج المحلي الخام بداية من 1990 وتجاوز نسبة 20% سنة 1991 - لم يعجل بارتفاع جانب الإنفاق بل على العكس من ذلك فقد إلتزمت الجزائر بالإتفاقات المبرمة وحاولت تقليص حجم نفقاتها من خلال تخفيض الجارية منها إلى حدود 25.3% من الناتج المحلي الخام سنة 1990 و 30.1% سنة 1991 في مقابل نسبة 47% المحققة مع بداية المخطط الخماسي

¹ - بوجمعة فويدري قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسبية بن بوعللي الشلف، 2009، ص97.

الثاني (1985)، ولعل من أهم الأسباب هو تخلي الدولة عن تدعيم الأسعار لتصل نسبة التحرير إلى 85% وبقاء 22 سعرا فقط مدعما¹.

وفي الجانب الآخر وفيما يخص نفقات التجهيز (إستثمارات عمومية وقروض للمؤسسات) فهي الأخرى شهدت انخفاضاً من حدود 15.5% سنة 1985 إلى 8.9% و 7.3% لسنتي 1990 و 1991 على التوالي بالنسبة للإستثمارات العمومية، في حين تخلت الدولة تقريبا على إمداد المؤسسات بالقروض بداية من 1990، وعلى العموم فكل هذا التراجع في النفقات العامة يؤكد تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح آليات السوق.

ب- جانب السياسة النقدية:

إن فائض الطلب المحلي تحكمه بصورة أساسية: هيكل الأسعار، السياسة الميزانية (السياسة المالية) وسعر الصرف، وفي هذا الإطار عمدت السلطات الجزائرية إلى إصدار قانون النقد والقروض (90-10) الذي يعطي استقلالية للبنك المركزي عن الخزينة العمومية ويلزمه بإدارة السياسة النقدية ومراقبة المنظومة المصرفية ومتابعة تنظيم النشاط البنكي ومدى احترام البنوك التجارية للنصوص القانونية المعمول بها، كما ينص على ضرورة تخلي الدولة عن التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وتسديد مكشوفها البنكي لبنك الجزائر، ونشير في هذا الصدد إلى أن البنك المركزي في ظل قانون النقد والقروض يجبر الخزينة العمومية على تسديد جميع ديونها تجاهه وفي آجال محددة، حيث يمكنه أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري في حدود 10% من الإيرادات العامة للدولة للسنة المالية الفارطة مع تسديدها قبل نهاية السنة الجارية، وهذا لتجنب تراكم ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والتحكم أكثر في المعروض النقدي.

إن تسيير عرض النقد في إطار اتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي وفي سياق التنظيم والتشريع المنصوص عليه في قانون النقد والقروض (90-10) أنتج مجموعة من القرارات التي نوجز أهمها في²:

- إصلاح أدوات السياسة النقدية وإنشاء السوق النقدي مع العمل على تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة إلى حدود 20%، حيث نشير في هذا الصدد إلى أن مرحلة التخطيط المركزي تميزت بنسب معدلات فائدة على الودائع تراوحت بين 2.6-2.9% ومعدلات فائدة على القروض تراوحت بين 4-6%.

- رفع سعر إعادة الخصم الذي لم يتجاوز نسبة 2.75% خلال الفترة 1972-1986 إلى 10.5% سنة 1991 ثم إلى 11.5% سنة 1992.

إن تطبيق تلك القرارات نتج عنه تقلص في معامل السيولة النقدية (M_2/P_{ib}) إلى حدود 64% سنة 1990 ثم 49.11% سنة 1991 في مقابل 84% سنة 1988 وهو ما يعد امتصاصا للفائض من الكتلة في التداول³.

¹ - عيسى شقيب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

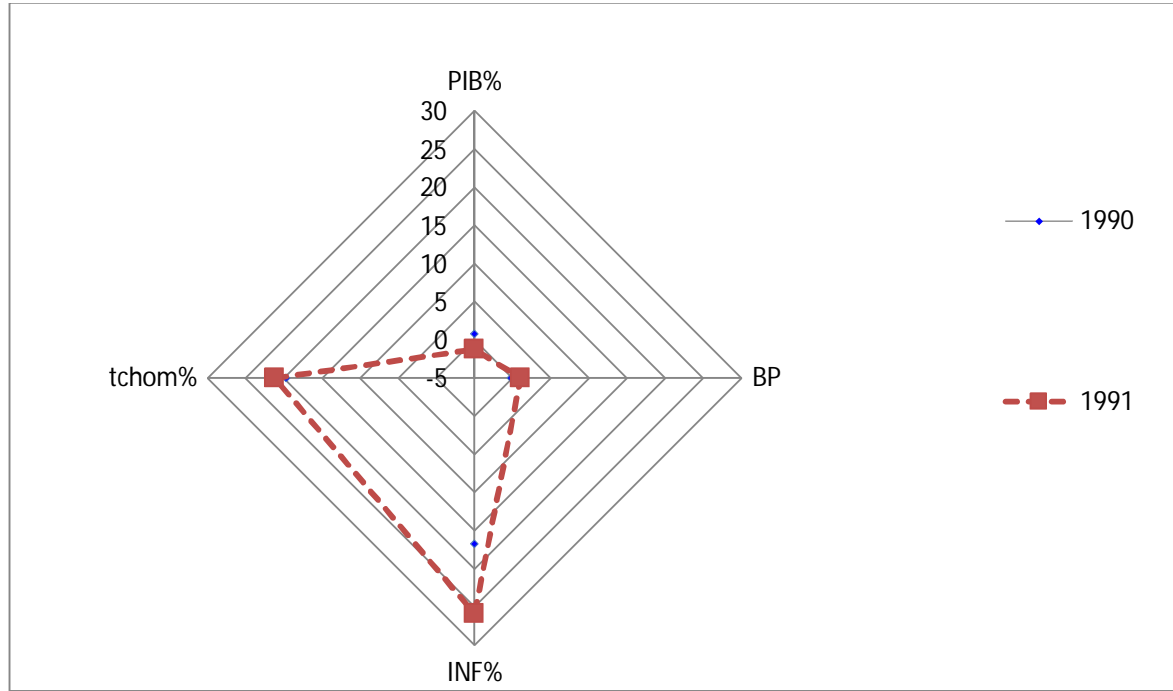
² - Abdelouahab Keramane, l'expérience algérienne de passage à l'économie de marché, Media Bank, N°15, Banque d'Algérie, Décembre/Juin 95, p7.

³ - Banque mondiale, la transition vers une économie de marché, rapport N° 12048, 25 Mai 1994, p3.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

إن تنفيذ الإصلاحات سواء الذاتية (مواصلة الإصلاحات المتبناة في فترات سابقة) أو تلك الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي كان لها انعكاس على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي، والتي يترجمها شكل المربع السحري لكالدور المدرج فيما يلي:

الشكل رقم 18: أداء مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (1990-1991).



المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> ، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/07.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الرابط: <http://www.ons.dz> ، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/07.

من خلال البيان السابق يمكن ملاحظة التشوه في شكل المربع السحري لكالدور خلال سنتي 1990 و1991 والذي يعده من شكل المربع إلى شكل المثلث نتيجة ل:

- **على مستوى النمو الإقتصادي:** أدى انخفاض حجم الإستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي من حدود 128.77 مليار دج سنة 1989 إلى 122.63 مليار دج ثم 109.52 لسنتي 1990 و1991 على التوالي، وذلك بالتوازي مع السياسة المالية التقشفية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والرامية إلى التحكم في العجز الموازني وما نتج عنها من تخفيض في قيمة الإستثمارات العمومية والقروض المقدمة للمؤسسات، أدت هذه العوامل إلى انخفاض النمو الإقتصادي إلى حدود 0.8% سنة 1990 وتسجيل معدل سالب بمقدار -1.2% سنة 1991 في مقابل معدل نمو 4.4% سنة 1989.

إن انخفاض معدل النمو الإقتصادي لسنتي 1990 و1991 جاء بخلاف تطورات أسعار البترول في السوق النفطية العالمية حيث انتقلت من 17.31 دولار للبرميل سنة 1989 إلى ما يفوق 21 دولار للبرميل

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

للسنتين المذكورتين، وهو ما يوحي بالتأثير الكبير للسياسة المالية التقشفية على التراكم الرأسمالي حيث كان هذا العامل أساس القيم المسجلة في معدلات النمو المتدنية وكذا في قيم المحور العاملي الأول السالبة¹.

نشير في هذا الصدد إلى نقطة مهمة جدا تتمثل في غياب القطاع الخاص عن عملية التنمية، فلا يوجد مبرر لكون انخفاض استثمارات القطاع العام سوف يؤدي بالضرورة إلى تقلص الحجم التراكمي لرأس المال وانخفاض النمو الإقتصادي في وجود قطاع خاص فعال.

إن غياب أو تَغْيِيب دور القطاع الخاص يعود إلى القيود الكبيرة التي فُرضت على هذا القطاع خلال المراحل السابقة مما حد من فعاليته، فبلغة الأرقام وبتتبع مستويات أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعين الخاص والعام يمكن ملاحظة مبدأ التفريق الذي مارسته السلطات العمومية خلال فترة التخطيط المركزي، فالبنوك كانت مجبرة على تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة للمؤسسات العمومية مقارنة بتلك الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص، كما أن معدلات القروض للمدينة للقطاع الخاص كانت تزيد بنقطتين ونصف مقارنة بتلك المطبقة على المؤسسات العمومية، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: مقارنة معدلات الفائدة على القروض خلال فترة التخطيط المركزي.

طبيعة القروض	القطاع العام	القطاع الخاص
قصيرة الأجل	5%-8%	4.5%-10.5%
متوسطة الأجل	5%-7%	3.5%-9.5%
طويلة الأجل	3%-6%	2.5%-8.5%

Source: Abdelkrim Naas, le système bancaire Algérien de la décolonisation à l'économie de marché, Maisonneuve et Laros, Paris, 2003, p108.

- **على مستوى البطالة:** على الرغم من تسجيل ارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 21 دولار للبرميل (باعتبارها المتغير الأهم في تحصيل الموارد المالية المحققة للإستثمار)، فقد سجلت معدلات البطالة مستويات قياسية تجاوزت 19.7% سنة 1990 و21.2% سنة 1991 في مقابل نسبة 18.1% سنة 1989، فسعر البترول عادة ما كان اللاعب الأساسي في معادلة سوق العمل (العلاقة بين الطلب والعرض للعمل) حيث يمكن إثبات ذلك من خلال:

الجدول رقم 10: العلاقة بين أسعار البترول ومعدلات البطالة خلال الفترة (1985-1991).

البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
معدلات البطالة (%)	9.7	18	21.4	15.2	18.1	19.7	21.2
أسعار البترول دولار/برميل	27.1	13.53	17.73	14.24	17.31	24.34	21.4

من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات:

- البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/08.

- تقرير منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC: OPEC, Annual Statistical Bulletin 1999, p119.

¹ - أنظر الجدول رقم 10 الملحق 02.

إن الصدمة البترولية لسنة 1986 وما رافقها من إنخفاض في أسعار البترول تحت عتبة 17 دولار للبرميل خلال الفترة (1986-1989) كان لها بالغ الأثر في ارتفاع معدلات البطالة فوق مستوى 15% مقابل نسبة لا تتجاوز 10% نهاية 1985، فقطاع المحروقات الذي لطالما كان المحرك الرئيسي لدفع عجلة الإستثمار في ظل محدودية تأثير بقية القطاعات خصوصا قطاع الصناعات الثقيلة الذي يُفترض به إحداث التنمية المطلوبة وتقليص معدلات البطالة على النحو المطلوب في الخطط المرسومة مع بداية الثمانينات لم يؤدي الدور المنوط به، مما جعل مؤشر البطالة يرتبط أكثر بتقلبات أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية.

مع ارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 21 دولار للبرميل بداية من 1990 كان من المفروض أن تقلص معدلات البطالة على الأقل تحت ذلك المستوى المسجل في 1989 (18%)، لكن اعتماد السياسة المالية التقشفية وما رافقها من إنخفاض في حجم الإستثمار العام خصوصا وارتفاع أسعار الفائدة على الإقتراض في إطار السياسة النقدية المتبناة والرامية في الأساس إلى التحكم أكثر في المعروض النقدي، كل هذا عجل بإنخفاض الإستثمارات تحت عتبة 122 مليار دج بداية 1990 و109.52 مليار دج سنة 1991، وذلك بالتزامن مع ارتفاع نسبة الفئة النشيطة (عروض عمل أكثر) بمعدل يتجاوز 4.7% مما دفع إلى تسجيل ارتفاع في معدلات البطالة خلال سنتي 1990 و1991 وتسجيل المحور العملي الثالث لقيم سالبة مرتفعة فاقت -1 مما يعني الأداء الضعيف للإستثمار وأسعار البترول التي لم ترتفع بالحجم اللازم للتوسع في مقابل زيادة معتبرة للفئة النشيطة.

- على مستوى ميزان المدفوعات: نتيجة لخفض الإنفاق العام وضغط الواردات التي شهدت تراجع في حجمها الحقيقي من 64.85 مليار دج سنة 1985 إلى 39.29 مليار دج سنة 1990 ثم 32.26 مليار دج سنة 1991 بالتزامن مع التحسن الملاحظ في سوق النفط، فقد تحول العجز في الميزان الجاري من 3% من الناتج المحلي الخام سنة 1988 إلى فائض نسبته 6% من هذا الناتج سنة 1991، وهذا بالتزامن مع مواصلة الإنزلاق ثم تخفيض قيمة الدينار لتصحيح سعر الصرف.

أما بالنسبة لحساب رأس المال فقد تدهورت مؤشرات المديونية الخارجية بشكل واضح، إذ ارتفعت مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات ارتفاعا كبيرا منتقلة من 36.4% سنة 1985 إلى 65.1% سنة 90 ثم ما يقارب 76% سنة 1991، أو بمعنى آخر انتقلت خدمة الدين سنويا من حدود 5 مليار دولار سنة 1985 إلى 8.8 مليار دولار سنة 1990 ثم 9.17 مليار دولار سنة 1991 وهذا بسبب الإعتماد على القروض القصيرة الأجل ذات معدلات الفائدة المرتفعة¹.

وعلى العموم وعلى الرغم من التدهور في مؤشر خدمة الدين الخارجي، إلا أن ميزان المدفوعات شهدا تحسنا نسبيا مقارنة بسنة 1989 التي سجل فيها عجزا بمقدار -11.8 مليار دولار، حيث سجل عجزا بمقدار -0.22 مليار دولار سنة 1990 وفائض في سنة 1991 بمقدار 1.04 مليار دولار، مما يعد نجاحا للسياسات

¹ - كريم النشاشي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص119.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

المتبعة في تحقيق التوازن الخارجي بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط وتقليص حجم الإستيراد، لكن ذلك يبقى غير كاف حيث يشير في هذا الصدد المحور العملي الرابع إلى قيمة سالبة مرتفعة خصوصا في سنة 1991 التي تراجعت فيها أسعار البترول مقارنة بسنة 90 وارتفعت خدمات الدين بشكل كبير وذلك بالرغم من تراجع حجم الواردات، حيث نعتقد بأن سعر البترول وخدمة الدين كانت الأكثر تأثيرا في هذه السنة بالذات (1991) وهو ما يتطلب في المراحل اللاحقة المزيد من الجهود خصوصا فيما يتعلق بتخفيض حجم الديون الخارجية وما يتعلق بها من خدمات.

- **على مستوى التضخم:** بالرغم من انخفاض معامل السيولة النقدية* (M_2/Pib) إلى حدود 64% سنة 1990 ثم 49.11% سنة 1991 في مقابل 84% سنة 1988 مما شكل امتصاصا للفائض من الكتلة النقدية المتداولة في إطار سياسة نقدية صارمة، إلا أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعا كبيرا تجاوزت فيه عتبة 16.7% سنة 1990 وما يقارب 25.9% سنة 1991 في مقابل نسبة 9.3% سنة 1989.

يمكن أن الجزم بأن التدعيمات السعرية خلال فترة التخطيط المركزي لعبت دور المعدل والمنظم لمعدلات التضخم في ظل التعايش بين المنتجات المدعومة التي مستها لزيادة في الأسعار وبين المواد الأخرى التي تتطور أسعارها بحرية نسبية من أجل إبراز المتوسط المرجح الذي يخضع - في نهاية المطاف - إلى ضغوطات كبيرة نحو الارتفاع¹، مثل هذا الوضع مرتبط - بالطبع - بسياسة التراكم السريعة المنتهجة من طرف المخططين بالنظر إلى المفارقات الهامة بين المداخل المتاحة الممنوحة للأفراد والقيمة الإجمالية للسلع المعروضة في السوق، فزيادة الكتلة الأجرية خلال فترة التخطيط لم تكن ناجمة عن ارتفاع في الإنتاج** وإنما هي نتيجة قيام الدولة بدفع تلك الزيادة بإصدار المزيد من النقود دون وجود غطاء مادي على اعتبار أن أغلب المؤسسات كانت تعاني عجزا في ميزانيتها وأن تمويلها اعتمد أساسا على الخزينة العمومية، أو بتعبير آخر عن طريق التمويل التضخمي، ومثل هذه الوضعية سوف تؤدي لا محالة إلى تراكم في الوفورات النقدية خارج القطاعات ذات النزعة الإشتراكية والتي تشكل مصدرا لسلسلة من التأثيرات الخطيرة على التنمية المستقبلية للبلاد حتى لو كان هذا التفاوت ذا طابع تقييدي ومؤقت، مما ينذر بحدوث ضغوطات على الأسعار لكي ترتفع بفعل إزدواجية الطابع التضخمي الذي يهز هذا النمو لكونه قوي ومتسارع بالدرجة الأولى وذو طابع غير منتظم ويمتد لسنوات طويلة - ومن هنا - تبرز بشكل واضح خصوصية الجهاز السعري الجزائري وفشله الذريع في تقدير التضخم.

في دراسة قياسية معمقة عن العلاقة بين استقرار الأسعار واستقرار نمو الكتلة النقدية³ ست بلدان إفريقية توصل J.Y.NAUDET إلى نتيجة مفادها أن معدل ارتفاع الأسعار لا يمكن ربطه بوتيرة نمو الكتلة

* - تشير إلى أن معامل السيولة النقدية يحسب على أساس قسمة المجمعات النقدية M2 على الناتج المحلي الخام مأخوذا بالقيمة الإسمية.

¹ - Mourad Goumiri, L'offre de monnaie en Algérie, Collection économie, ENAG, Alger, 1993, P128.

** - ارتفعت الكتلة الأجرية مع بداية تطبيق القانون الأساسي للعامل سنة 1985 بـ 7% في حين ارتفع الإنتاج الصناعي بـ 3% فقط.

النقدية فحسب، بل هو مرهون أيضا وبصورة منسجمة بالحركة الطويلة الأمد لمسار التنمية المنتهج¹، وعليه يجب دوما الأخذ بعين الاعتبار عند تحليل الحالة الجزائرية، الطبيعة المزدوجة للتضخم: التثبيت الإداري لأسعار استهلاك بعض المنتجات التي لم تأخذ في حسابها شروط العرض والطلب، والإعانات المكثفة المخصصة للمؤسسات ذات التسيير بالعجز التي بلغت نسبتها 5% من الناتج الداخلي الخام، هذا إذا أضفنا الحاجز المتين القائم بين الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية لفترة جد معتبرة، وهي كلها اعتبارات ذات دلالة محرضة للحركة التضخمية الداخلية. إنطلاقا مما سبق وبالرغم من انخفاض حجم الكتلة النقدية المتداولة، فإن تحرير الأسعار بداية 1990 في إطار الإتفاق مع صندوق النقد الدولي كان له أثر كبير في التحول من التضخم المكبوت إلى التضخم الطليق (رغم بقاء بعض التقييد)، ومن تضخم ماشي إلى راکض، زادته سياسة الضغط على الواردات (انخفاض العرض مقابل الطلب) وارتفاع كتلة الأجور بنسبة 41.94%*، بالإضافة إلى انزلاق قيمة الدينار الجزائري خصوصا في سنة 1991 حيث أدى ذلك التخفيض في قيمة العملة الوطنية** إلى تسجيل معدل تضخم كبير جدا يقدر الفارق بينه وبين معدل 1989 بـ 16.6 نقطة.

II - 1 - 3 - المرحلة الإنتقالية (1992-1994):

إن برنامج التثبيت الإقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي لسنة 1991 لم يتم تنفيذه كلية لعدة أسباب أهمها عدم تحرير الكثير من خطوط القروض*** والتخفيض الكبير في قيمة الدينار الجزائري مما ساهم في تراجع الواردات وما نتج عنه من انخفاض في الإنتاج خصوصا في قطاعات الصناعات التحويلية والبناء، يضاف إلى ذلك تمسك الجزائر بعدم إعادة جدولة الديون وما يترتب عن ذلك من ارتفاع في خدماتها وتمسكها أيضا بعدم خصخصة المؤسسات العمومية المنتجة، كل هذه الأسباب جعلت محاولة الإستقرار الثالثة (1992-1993) تكون من طرف واحد (دون تدخل صندوق النقد الدولي) رفعت الجزائر على إثرها شعار اللاءات الثلاثة: لا لتخفيض قيمة الدينار الجزائري، لا لإعادة الجدولة، لا لخصخصة المؤسسات المنتجة.

لقد ارتكزت فرضية الإصلاح من دون تدخل المؤسسات المالية الدولية على مجموعة من التوقعات تتحدد على أساسها مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها، ويمكن توضيح تلك التوقعات من خلال الجدول التالي:

¹ - للمزيد أنظر: J.Y. Naudet, Stabilité des prix et stabilité de la croissance de la masse monétaire une approche empirique, Cahiers d'économie politique, N°5, Marseille, Mars 1978, p195.

* - أدى الضغط السياسي والإجتماعي في سنة 1991 بالحكومة الجزائرية إلى الرفع من الأجور إلى 2500 دج كحد أدنى مضمون، وبدأت تقدم إعانات تعويضية للعائلات عديمة الدخل وذلك في محاولة لتخفيف الضرر الكبير الذي أحدثته تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار الجزائري في القدرة الشرائية، حيث نعتقد في هذا الشأن أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر مباشرة في الأجور النقدية.

** - انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي من حدود 258 سنة 1989 إلى 218.4 و130.3 لسنتي 1990 و1991 على التوالي.

*** - بسبب رفع الأجور الشيء الذي رفضه صندوق النقد الدولي فامتنع بذلك عن تقديم القسط الرابع من الإتفاق سنة 1991.

الجدول رقم 11: توقعات تطور أسعار البترول والمديونية خلال الفترة (1992-1997).

1997	1996	1995	1994	1993	1992	البيان
23	22	21.5	21	20.5	20.01	سعر البرميل (دولار للبرميل)
17.87	18.24	20.24	21.92	23.74	25.21	الديون المتوسطة والطويلة الأجل (مليار دولار)
-	-	0.47	0.6	0.7	0.95	الديون القصيرة الأجل (مليار دولار)
-	-	20.71	22.52	24.44	26.16	مخزون المديونية (مليار دولار)
6.675	6.945	7.503	8.502	9.015	9.259	خدمات المديونية المتوسطة والطويلة الأجل
39.6	44.4	54.1	60	74.9	76.0	خدمات المديونية كنسبة من الصادرات (%)

المصدر: الجريدة الرسمية، عدد 26، 26 أبريل 1993.

من خلال الجدول السابق فقد كانت التوقعات التي ارتكزت عليها مقارنة الإصلاح من دون تدخل المؤسسات المالية الدولية كالتالي:

- توقع أخذ منحى أسعار البترول في التزايد من حدود (20-21) دولار للبرميل بين (1993-1994) إلى (22-23) دولار ما بين (1996-1997)، وعلى هذا الأساس تتوقع المقاربة أن تكون إيرادات الصادرات من المحروقات في حدود 11 مليار دولار سنويا خلال (93-94) ثم تصل إلى 15 مليار دولار سنة 1997، أما الصادرات خارج المحروقات فستبلغ 1.8 مليار دولار خلال خمس سنوات.
 - خفض خدمة المديونية الخارجية إلى حدود 40% من الصادرات خلال 5 سنوات، مع تخفيض في مخزون المديونية بـ 7 مليار دولار على الأقل حيث تبقى تمثل 24% من إجمالي الناتج الوطني في سنة 1997 مقابل 56% في سنة 1992، وهذا ما من شأنه توفير مستوى إحتياطي صرف يفوق ما يعادل 1.5 شهر واردات.
 - يتوقع أن تكون التحويلات الصافية إلى الداخل في حدود 1.4 مليار دولار خلال الفترة (93-97) مع توقع زيادة تحويلات الجالية الجزائرية فوق قيمة 300 مليون دولار المحققة في سنة 1990.
 - في ظل الظروف السابقة من المتوقع تحقيق فائض في الميزان الجاري في حدود 1.4 مليار دولار خلال سنتي 1993-1994 و 2 مليار دولار سنويا فيما بعد.
- يضاف إلى ما سبق فإن الحكومة الجزائرية تتوقع من الإصلاحات الذاتية تحقيق¹:
- تخفيض في حجم الواردات بحوالي 2% في سنتي 1993-1994، ولا يبدأ ارتفاعها إلا في سنة 1995 بمعدل نمو 5% سنويا.
 - توقع نمو الناتج المحلي بـ 2% سنويا خلال سنتي 1993 و 1994 وبأكثر من 6% ما بين 1995-1997.
 - نمو الإستثمار الداخلي بنسبة 3.5% في سنتي 1993 و 1994، وابتداء من 1995 ومع التحسن المنتظر في الموارد فمن المتوقع الحفاظ على نسبة نمو مرتفعة من إجمالي تراكم الأموال الثابتة، وهو ما يحقق تخفيض نسب

¹ - الجريدة الرسمية، عدد 26، 26 أبريل 1993.

البطالة تحت عتبة 20% في ظل زيادة الطلب الجديد على العمل (4% سنويا) تفوق النمو الديموغرافي المرتفع أصلا بـ 2.6%.

- توقع تخفيض معدل التضخم إلى حدود 16% سنة 1993 ثم من 13-14% سنة 1994 والإستمرار في التحكم في تلك المعدلات إلى أن تصل في نهاية المطاف إلى وتيرة التضخم الدولية (4 إلى 5%) وهو ما لا يكون ممكنا إلا من خلال:

- التحكم في زيادة الكتلة النقدية بأقل من 25% سنة 1993 وفي حدود 8% في نهاية الفترة وهو ما يعني تراجع سيولة الإقتصاد إلى 0.56 مقابل 0.9 سنة 1989.
- إجراء تحكيم دائم بين تقليص القروض المقدمة للمؤسسات وهدف التضخم في فترة التقشف.
- تقليص أعباء المؤسسات عن طريق التطهير المالي.
- استقرار سعر الصرف الرسمي في سنة 1993 وتطور معتدل في سنتي 1994 و1995 تماشيا مع الزيادة في حجم الواردات الممولة من سوق الصرف.
- التخفيف من كتلة الأجور تماشيا مع هدف محاربة التضخم.

إن المقاربة المطروحة كانت متفائلة وأسقطت من الحساب أن الإقتصاد الجزائري هو اقتصاد محروقات تتحدد أسعارها بعوامل خارجية مقومة بالدولار الأمريكي الذي يتحدد سعر صرفه كذلك بعوامل خارجية، وأن أي انخفاض في سعر البرميل بـ 1 دولار يفقد الجزائر سنويا ما قيمته 500 مليون دولار من الإيرادات¹.

وأمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر تقارب وضعية عدم القدرة على الدفع ابتداء من سنة 1994 ولم يبق إلا خيار واحد هو الرجوع من جديد للتفاوض مع صندوق النقد الدولي حول اتفاقية تثبيت جديدة وطلب إعادة جدولة الديون الخارجية لدى نادي باريس ونادي لندن ثم برنامجا متوسط المدى للتصحيح الهيكلي.

إن التقرب من صندوق النقد الدولي أصبح حتمية لا بد منها مع بداية 1994 حيث تم إبرام الإتفاق الثالث للإستعداد الإئتماني (01 أبريل 1994-31 مارس 1995) تحصلت بموجبه الحكومة الجزائرية على 731.5 مليون حقوق سحب خاصة²، إلى جانب منحها قرضا أنيا بمقدار 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي الموالي لبرنامج الإستقرار، هذه القروض التي أدت إلى استعادة الثقة للجزائر أمام دائئبها الذين قبلوا في مفاوضات ثنائية لإعادة جدولة الديون مما سمح بانسياب 5.3 مليار دولار كقروض موجهة لإعادة التوازنات الخارجية. إن الغرض من برنامج التثبيت الإقتصادي الثالث هو³:

- تحقيق معدل نمو للنتائج الداخلي الخام بـ 3% سنة 1994 و6% خلال سنة 1995 (بعدها كان -2.1% سنة 93)، وذلك بنية استيعاب الإرتفاع في القوة العاملة وخفض معدل البطالة تدريجيا، ويتم ذلك عن طريق توزيع

¹ - عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 179.

² - Bulletin F M I, L'aboutissement des reformes en Algérie, 7 septembre 1998, p277.

³ - نشرة صندوق النقد الدولي، أوت 1994، ص9.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

النمو الاقتصادي واختيار القطاعات ذات الأولوية خاصة السكن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، البناء والأشغال العمومية، الزراعة، مع محاولة الإستخدام الأمثل لطاقت الإنتاج المتاحة في القطاع الصناعي.

- يتوقع البرنامج العودة إلى النمو والاستقرار المالي عن طريق خفض معدل التضخم ومقارنته لمعدل التضخم العالمي (3-4)% سنة 1997 عن طريق سياسات ميزانية صارمة.

- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات الصرف الأجنبي.

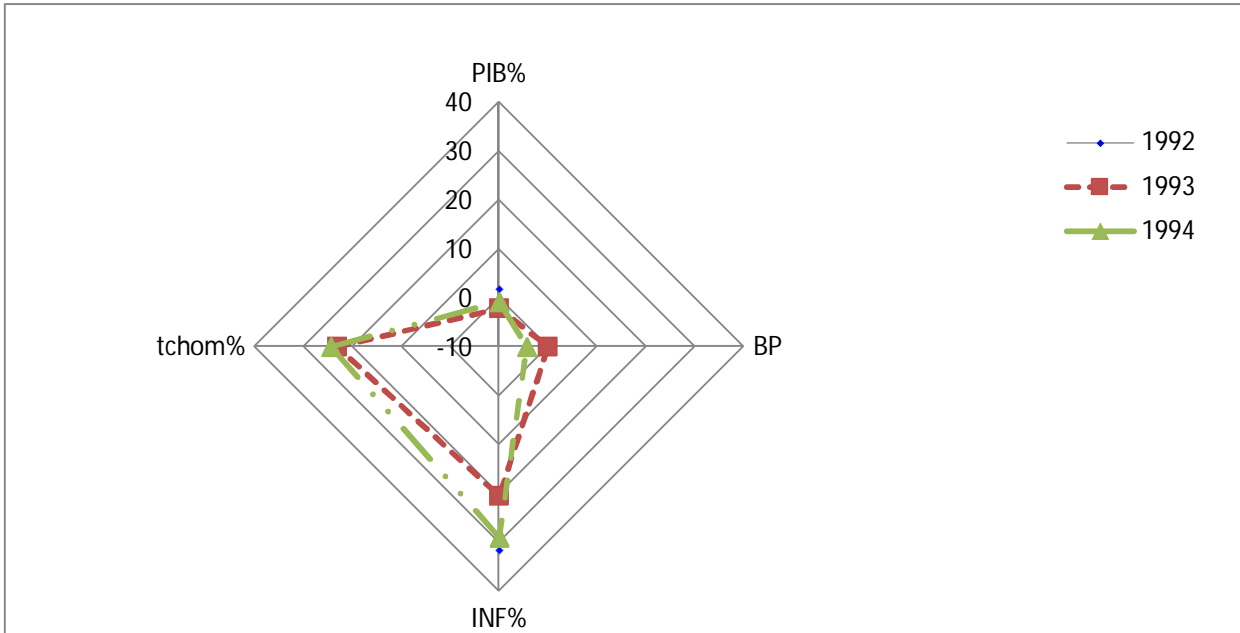
- تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية لحماية الطبقات الأكثر تضررا في المجتمع بسبب تكاليف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

ولإنجاز هذه الأهداف الكبرى، كان ينبغي إعادة النظر في أداء السياسة المالية والسياسة النقدية بالنسبة للتوازنات الداخلية، وسياسة الصرف وتحرير التجارة الخارجية وضغوطات المديونية الخارجية بخصوص التوازنات الخارجية، بالإضافة إلى النظر في تدابير الحماية الاجتماعية الإضافية التي ينبغي إنجازها لتوفير مناخ يتصف بالسلم الاجتماعي ويكون ملائما لمواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية وضمان عدم تعثرها مرة أخرى.

إن المرحلة 1992-1994 كان لها انعكاساتها على أداء مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي نوردتها في

الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم 19: أداء مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (1992-1994).



المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/07.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الرابط: <http://www.ons.dz/>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/07.

من خلال البيان السابق يمكن ملاحظة حدوث تشوه أكبر في شكل المربع السحري لكالدور خلال المرحلة

(1994-1992) وذلك نتيجة ل:

- **على مستوى النمو الإقتصادي:** أدى الإستمرار في السياسة المالية التقشفية القائمة خصوصا على تقليص حجم الإستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي من حدود 109.52 مليار دج سنة 1991 إلى 100.44 مليار دج سنة 1992 ثم 94.27 مليار دج مطلع 1993*، وذلك بالتوازي مع تدهور أسعار البترول إلى أقل من 17 دولار بداية من 1993 في تطور غير متوقع انهارت معه سياسة الإصلاح الذاتي (من طرف واحد) المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية (توقعت أسعار بترول بين 20-21 دولار للبرميل خلال 1993-1994) وهو ما أدى في النهاية إلى تحقيق أكبر نسبة تراجع في معدل النمو الإقتصادي (-1.2%) خلال العام 1993 والذي كان كارثيا بآتم معنى الكلمة ليس على النمو الإقتصادي فقط بل حتى لبقية المؤشرات.

إن التقرب من صندوق النقد الدولي في 1994 لم يكن له تأثير في إحداث النمو المطلوب (3% المستهدفة) بل على العكس من ذلك فقد سجل نمو الناتج المحلي الخام تراجعا جديدا في حدود -0.9% كنتيجة حتمية لإنخفاض أسعار البترول تحت عتبة 16 دولار للبرميل، حيث بقي هذا المتغير المسيطر الأكبر على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة برغم كل الإصلاحات السابقة.

- **على مستوى البطالة:** إن أخذ منحى أسعار البترول في التنازل بداية من 1992 كنتيجة لرفع منظمة الأوبك سقف الإنتاج من 22.25 مليون ب/ي سنة 1991 إلى 23.85 مليون ب/ي سنة 1992 لتعويض النفط العراقي والكويتي، وما تلاها مطلع 1993 من تجاوز إيران ونيجيريا حصصهما الإنتاجية وعودة الكويت للإنتاج بعد انقطاع عن السوق النفطية العالمية¹، أدى هذا كله إلى انخفاض سعر صحاري بلاندا إلى حدود 17 دولار للبرميل سنة 1993 ثم 16 دولار للبرميل سنة 1994، مما انعكس على شكل انخفاض في حجم الإستثمارات خصوصا في سنة 1993 التي سجلت تراجع إلى 93.06% (مقارنة بسنة 2000) في مقابل نسبة 108.03% تلك المسجلة في 1991²، أضف إلى ذلك الإستمرار في ارتفاع نسبة الفئة النشيطة بمعدل يتجاوز 4.5% مما دفع إلى تسجيل ارتفاع في معدلات البطالة حيث انتقلت من حدود 23.8% سنة 1992 إلى 24.36% سنة 1994 أي حوالي ربع الفئة النشيطة.

- **على مستوى ميزان المدفوعات:** إن الإستمرار في اعتماد سياسة الضغط على الواردات خلال سنتي 1992 و1993* كان له تأثير واضح في تسجيل ميزان العمليات الجارية لفائض قدر ب 1.3 و 0.8 مليار دولار للسنتين المذكورتين على التوالي وذلك بالرغم من انخفاض أسعار صحاري بلاندا في السوق البترولية العالمية.

ساهم ارتفاع خدمات الديون الخارجية لسنتي 1992 و1993 فوق عتبة 9 مليار دولار سنويا في ظل انخفاض القروض الخارجية الداعمة لإحداث التوازن في إطار التخلي عن مساعدة صندوق النقد الدولي والتي

* - لاحظ من خلال توقعات الجزائر لسنتي 1993 و1994 فإن نسبة نمو الإستثمار الداخلي تكون في حدود 3.5%.

¹ - OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005, p.24.

² - أنظر الجدول رقم 03 الملحق 01.

* - انتقل الحجم الحقيقي للواردات إلى إجمالي الناتج من حدود 15.71% سنة 1992 إلى 14.97% سنة 1993 كما يظهره الجدول 04 الملحق 01.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

سجلت -1.14 مليار دولار لسنة 1992 و-1.08 مليار دولار لسنة 1993، ساهمت تلك المعطيات في تسجيل رصيد حساب العمليات الرأسمالية لعجزات متتالية قدرت بـ -1.07 و-0.8 مليار دولار للسنتين المذكورتين على التوالي.

على مستوى الميزان الكلي فقد كان لأزمة الديون الخارجية وتنازل منحى أسعار البترول موقف الحسم في تحديد رصيد الميزان، حيث انخفض الفائض المسجل في 1991 والمقدر بـ 1.04 مليار دولار إلى 0.23 مليار دولار سنة 1992 ثم تسجيل عجز بـ 0.01 مليار دولار سنة 1993، وهو ما يوضحه المحور العملي الرابع حيث سجل أدنى قيمة في سنة 1993 بـ -0.99 مما يثبت أن أزمة المديونية وانخفاض أسعار البترول كانت أكبر من مقدرة الجزائر في إحداث التوازن المطلوب باستخدام سياسة الضغط على الواردات.

في سنة 1994 سجل ميزان المدفوعات رصيد سالب معتبر قدر بـ -4.36 مليار دولار، هذا الرصيد الذي ترجمه العجز المسجل في حساب العمليات الجارية بـ -1.84 مليار دولار بسبب انخفاض حصيللة الصادرات من حدود 10.41 مليار دولار سنة 1993 إلى 8.89 مليار دولار سنة 1994 كانعكاس لتدهور أسعار البترول إلى ما يقارب 16.19 دولار للبرميل مقابل 17.50 للسنة السابقة، وهذا بالتوازي مع ارتفاع فاتورة الإستيراد بفارق حقيقي عن سنة 1993 يقارب 2 مليار دولار، هذا الفارق الذي ترجمته تحرير التجارة الخارجية** في نطاق الإتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي والذي رفع من الميل المتوسط للإستيراد إلى حدود 16.03% مقابل 14.09% تلك المسجلة في 1993، وهذا بالتوازي مع تسجيل الإقتصاد العالمي لنسبة تضخم معتبرة قاربت 10.3% زادت من تكاليف الإستيراد¹.

على مستوى حساب رأس المال فقد سجل هو الآخر عجز مقدر بـ -2.54 مليار دولار وذلك بالرغم من انخفاض خدمة الدين الخارجي في إطار إعادة الجدولة مع ناديي باريس ولندن حيث تراجعت من حدود 9.1 مليار دولار سنة 1993 إلى ما يقارب 5.12 مليار دولار سنة 1994 بالإضافة إلى القروض المحصل عليها في إطار الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، كل هذه المعطيات المشجعة اعترضها استهلاك القروض العامة الذي تطور إلى 7.12 مليار دولار² مما شكل تسرب ساهم في انخفاض رصيد ميزان العمليات الرأسمالية.

- **على مستوى التضخم:** سجلت سنة 1992 أعلى نسبة تضخم شهدتها الجزائر بمعدل يتجاوز 31% وذلك نتيجة التخلي عن السياسة النقدية الصارمة مما رفع من حجم الكتلة النقدية بمعدل أعلى من الناتج، حيث سجل في هذا الصدد ارتفاع معامل السيولة من 49.11% سنة 1991 إلى 51.94% سنة 1992 نتيجة العودة إلى الإصدار النقدي من جديد لتمويل العجز في الميزانية العامة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

** - تم التحرير من خلال التعليمة 94-20 المؤرخة في 12 أبريل 1994 والقاضية بحرية الحصول على العملة الصعبة للإستيراد.

¹ - أنظر إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/29.

² - الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل -13- النقود والقروض، ص220.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

الجدول رقم 12: عناصر الميزانية العامة ومعامل السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1991-1994. و: مليون دج.

السنة	الإيرادات	منها جباية بترولية	النفقات	منها نفقات التسيير	رصيد الميزانية	معامل السيولة (%)
1991	248900	161500	212100	153800	36800	49.11
1992	311564	193800	420131	276131	-108567	51.94
1993	313949	179218	476627	291417	-162678	50.10
1994	447181	222176	566329	330403	-119148	45.32

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من:

- بالنسبة لمعامل السيولة: إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator>. تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/29.

- عناصر الميزانية: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل - 12 - المالية العمومية، ص 211.

إن العجز المسجل في الموازنة العامة لسنة 1992 والمقدر بـ 108.57 مليار دج والذي ترجمته زيادة حجم النفقات بمعدل أعلى من نمو الإيرادات (تجاوز نمو النفقات معدل 98.08% فيما سجل نمو الإيرادات نسبة 25.18%) في ظل التخلي عن مساعدة صندوق النقد الدولي مما حتم على السلطات الجزائرية طبع المزيد من الدينارات لتمويل ذلك العجز لترتفع معها نسبة السيولة إلى حدود 51.94%.

إن ارتفاع نفقات التسيير بمعدل 79.53% كان نتيجة حتمية للزيادة في الكتلة الأجرية بنسبة ارتفاع قاربت 33.58%، هذا الارتفاع الذي أقره اجتماع الثلاثية (حكومة - نقابات - منظمات أرباب الأعمال) سنة 1991 نتيجة النزاعات الإجتماعية في المؤسسات العمومية، حيث تم في هذا الصدد تسجيل 120 إضراباً في الشهر كانت الأجور أهم المطالب المرفوعة، وهو ما تجسد بالفعل حيث تم رفع الحد الأدنى للنشاط (SMA) مرتين: في 01 جانفي 1992 انتقل من 2500 دج إلى 3000 دج، وفي 01 جويلية تم رفعه إلى 3500 دج¹.

إن ارتفاع حجم النفقات العامة لم تتسبب فيه نفقات التسيير فقط، فنفقات التجهيز هي الأخرى عرفت ارتفاعاً كبيراً قدر بـ 147% مقارنة بسنة 1991 ويعود ذلك إلى انتهاج الدولة لسياسة التطهير المالي الذي مس المؤسسات العمومية الجزائرية، والذي كانت بدايته الفعلية انطلقاً من نوفمبر 1991 بإنشاء حساب خاص رقم 063-302 سمي بصندوق تطهير المؤسسات العمومية² خصصت من خلاله مبالغ مالية ضخمة قدرت قيمتها من سنة 1991 إلى سنة 1997 بما يقارب 700 مليار دينار³ أو ما يعادل 10 مليار دولار وهو ما يكفي لإنجاز نسيج صناعي جديد.

¹ - خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 53.

² - المرسوم التنفيذي 91-75 المؤرخ في 16/03/1991.

³ - مسعود صديقي، دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 01، 2002، ص 61.

حملت سنة 1993 نفس ملامح 1992 حيث بقي معيار السيولة في الإقتصاد مرتفعا (50.1%) وذلك بالرغم من جهود الدولة في التقليل من حجم ذلك المعامل في إطار سياستها النقدية ، لكن انخيار أسعار البترول إلى حدود 17.5 دولار للبرميل وما نتج عنه من انخفاض في الحجم الحقيقي للجباية البترولية عجل بفشل أي سياسة من شأنها إعادة التوازن للميزانية دون إصدار نقدي في ظل معدل نمو إقتصادي سالب (-2.1%)، وهو ما أدى إلى تسجيل معدل تضخم يتجاوز 20%.

إن معدلات التضخم المسجلة لم يكن المتسبب الرئيسي فيها تمويل العجز في الميزانية بالإصدار النقدي والذي رفع بدوره من معامل السيولة في الإقتصاد في ظل نمو اقتصادي سالب ترجمته أسعار البترول المنخفضة، فهناك أسباب أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، فالإستمرار في سياسة تحرير الأسعار وما رافقها من تقييم خاطئ لسعر صرف الدينار الجزائري خصوصا في 1993 كمحاولة للتأثير في معدلات التضخم بالإخفاض* حيث ارتفعت قيمة الدينار الجزائري إلى 160.06% مقارنة بـ 133.7% المسجلة في 1992 (تخلي عن سياسة التخفيض التدريجي) لم يساعد على زيادة الحجم الحقيقي للواردات التي انخفضت إلى حدود 31.48 مليار دج مقابل 33.47 مليار دج سنة 1992 في ظل نقص وسائل الدفع الأجنبية بالتزامن مع القطيعة التي تمت مع صندوق النقد الدولي، وهو ما يعني في النهاية فائض طلب أكبر مما يؤكد فشل سياسة الصرف في إحداث التأثير الكبير في معدل التضخم**.

شهدت سنة 1994 ارتفاع قياسي آخر لمعدل التضخم حيث قارب 29% بالرغم من القروض المحصل عليها في إطار الإستعداد الإئتماني الثالث والتي دعمت جهود الدولة في تخفيض عجز الميزانية إلى حدود 119 مليار دج دون اللجوء إلى المزيد من الإصدار النقدي وذلك بالتوازي مع تقليص نفقات التوظيف والمستخدمين، تجسيد الأجور، خفض التحويلات الاجتماعية¹، مما أدى إلى انخفاض معامل السيولة إلى حدود 45.32%، وبالرغم كذلك من ارتفاع الحجم الحقيقي للواردات إلى حدود 33.4 مليار دولار مما يشكل مزيدا من العرض مقابل الطلب المتزايد، لكن الإستمرار في تحرير الأسعار وتقليل الدعم للمنتجات* ساهم بقسط كبير في حدوث الضغوط التضخمية.

لم يكن تحرير الأسعار وتقليل الدعم المسبب الوحيد لتلك النسبة العالية من التضخم، فالعودة إلى تخفيض سعر الصرف في إطار الإتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي والذي انتقل من 160.6% سنة 1993 إلى

* - محاولة التحكم بين تحرير الأسعار ومعدلات التضخم، حيث أن رفع قيمة الدينار الجزائري من شأنه خفض أسعار السلع المستوردة وبالتالي زيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى زيادة في العرض مما يقلص من نسب التضخم.

** - نسبة تضخم 20.5% سنة 1993 مقابل نسبة تضخم عالمي 8.02%.

¹ - عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 181.

* - حيث بقيت ثلاث منتجات فقط يستمر دعمها (حليب، سميد، فرينة) في حدود 5% من الناتج المحلي الخام لسنة 1993، لينخفض هذا الدعم إلى 2% مع نهاية برنامج الإستعداد الإئتماني الثالث.

138.6% سنة 1994 زاد من تكلفة الواردات حيث قام المصدر الأجنبي بنقل (*Pass-Through*) عبء التراجع في قيمة العملة المحلية للمستورد والمنتج الجزائري مما أدى إلى حدوث المزيد من الضغوط التضخمية، خصوصا في ظل زيادة حجم الإستيراد المتزامن مع تحرير التجارة الخارجية (زيادة الحجم تعني زيادة نقل عبء التراجع في قيمة العملة).

يُضاف إلى ما سبق نقطة في غاية الأهمية لا يمكن إهمالها على الإطلاق، ألا وهي ارتفاع معدلات التضخم العالمية والتي انتقلت من حدود 7.71% سنة 1992 إلى 8.02% سنة 1993 ثم 10.3% سنة 1994¹ وهو ما يضيف إلى الأسباب السابقة مزيدا من التأثير، فالتضخم المستورد كان عاليا خلال هذه المرحلة خصوصا في 1994 بالتزامن مع تحرير التجارة الخارجية مما يعزز أكثر الضغوط التضخمية.

II - 2 - المرحلة الثانية: مرحلة التعديل الهيكلي والمرحلة الإنتقالية (1995-2000):

إن التزام الجزائر بتنفيذ إتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث - خصوصا فيما يتعلق بالسياسة المالية التقشفية وسياسة نقدية صارمة وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار ومواصلة انزلاق قيمة الدينار الجزائري - كان له وقع جيد لدى الهيئات المالية الدولية وسمح بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع الممتدة على مدار ثلاث سنوات بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون الخارجية.

إن المرحلة 1995-2000 تميزت بانطلاق برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1998) تلتها مرحلة انتقالية امتدت من 1999 إلى غاية 2000 في محاولة جديدة لتصحيح الأوضاع وتحقيق الإستقرار الإقتصادي المنشود.

ترى السيدة بوكاهتلوم *Puckatilhon* من قسم الدراسات بصندوق النقد الدولي أن برنامج التعديل الهيكلي: "يهدف إلى توقيف التضخم وضمان إعادة انتعاش النمو الاقتصادي وتصحيح ودعم ميزان المدفوعات، أي أن البرنامج يستهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية، أو بمعنى أدق: تعميق إجراءات الإستقرار السابقة وتبني إجراءات أخرى مكاملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط"².

ويرى *P. Heller* أن التصحيح الاقتصادي: "يعني العمل على أن البلد لا يعيش فوق إمكانياته، ويهدف إلى توازن أحسن للعرض وأحسن استعمال للمورد"³.

شرعت الجزائر في إجراءات التعديل الهيكلي بإرسال خطاب النويا إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي في 1995/03/30 تطلب فيه مساهمة مالية جديدة لدعم السياسات التي تنوي تطبيقها استكمالا للإصلاحات السابقة ومحاولة تحسين الفعالية الاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل،

¹ - أنظر إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> ، تاريخ زيارة الموقع: 2016/02/03.

² - عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 185.

³ - Peter Heller, les programmes d'ajustement appuyés par le fonds et les pauvres, finances et Développement, FMI, 25 décembre 1988, p28.

وذلك في إطار اتفاق مدته ثلاث سنوات ضمن نطاق الميكانيزم الموسع للقرض، وهو ما وافق عليه صندوق النقد الدولي حيث تم في هذا الصدد الحصول على قرض قيمته 1169 مليون دولار، مما أعطى مؤشرا إيجابيا للدائنين وعجل بإعادة جدولة 16 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 01 جوان 1995 إلى 31 ماي 1998 بعد المفاوضات التي تمت مع نادي باريس ولندن¹.

إن موافقة المؤسسات المالية الدولية على تقديم المساعدة المالية في إطار برنامج التعديل الهيكلي كان مقابل التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات، والتي كرست القطيعة مع السياسة المتبناة في إطار التوجه الإشتراكي، هذه الإصلاحات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **على مستوى الميزانية:** عملت الجزائر على الإستمرار في السياسة المالية التقشفية لتفادي وقوع عجز كبير في الموازنة العامة وذلك من خلال الإستمرار في الضغط على النفقات ومحاوله زيادة حجم الإيرادات، حيث يمكن تلخيص أهم الإجراءات المتخذة في هذا الخصوص كالتالي:

1- جانب النفقات العامة: من بين أهم الإجراءات لتقليص حجم الإنفاق العام نذكر:

- **الإستمرار في تحرير الأسعار:** في هذا الإطار تبنت الجزائر سياسة جديدة للقضاء على اختلالات الأسعار وما يرافقها من حدوث تشوهات ساهمت في كبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد، وعمقت من عجوزات الموازنة العامة وتراكم المخزونات بغرض المضاربة وبالتالي ظهور الأسواق الموازية وانتشار ظاهرة التهريب للسلع المدعمة إلى البلدان المجاورة. إن السياسة الجديدة التي ترجمها الأمر 06/95 المؤرخ في 1995/01/25 والذي يقضي باستبدال نظام الأسعار المقننة (المتخلى عنه تدريجيا بداية من 1990 في إطار الإتفاقيات السابقة) بنظام جديد يكون أكثر تلاؤما مع نظام إقتصاد السوق يُدعى نظام الأسعار الحرة، فمن خلال هذا المنظور الجديد فإن تدخل الدولة يقتصر فقط في الحالات القصوى حيث يمكن لها تقييد مبدأ حرية الأسعار للسلع والخدمات التي تعتبرها ذات طابع استراتيجي (كالسميد والحليب...)، كما يمكن لها أن تأخذ بتدابير للحد من الإرتفاع المفرط للأسعار، ونشير في هذا الصدد أن تطبيق هذا النظام الجديد ساهم في تخفيض حجم الدعم المقدم للأسعار إلى 0.8% من الناتج المحلي الخام بنهاية 1996 في مقابل نسبة 5% تلك المسجلة قبل 1994².

- **تثبيت الأجور:** عمدت الجزائر في نهاية 1994 إلى تجميد قانون الأجور* كإجراء وقائي لكبح حجم الطلب المتنامي (استهداف التضخم) وتقليص جانب نفقات التسيير، حيث طبقت الدولة تشدد كبير في سياسة الأجور في سياق برنامج التصحيح المستمر، إذ لم ترتفع الأجور العامة إلا مرتين بنسبة 10% بين مارس 1994 ونهاية

¹ - كريم النشاشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص123.

² - جزيرة معيزي، الإصلاحات وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، جامعة باجي مختار عنابة، عدد 38، جوان 2014، ص72.

* كان يُعتمد زيادة في الرواتب والأجور بنسبة 12.5% مع نهاية 1994.

1996، ونتيجة لذلك هبطت قيمة الأجور الحقيقية بأكثر من 30% بين عام 1994 و 1996 بينما انخفضت بأقل من 4% بين 1990 و 1993.¹

لقد ساهم تجميد قانون الأجور في انخفاض الإنفاق على الموظفين الذي شكل ثلث مجموع النفقات في عام 1993 بمقدار 1.4 نقطة مئوية من إجمالي الناتج بحلول 1997 استجابة لسياسة الأجور الحازمة**، حيث أصبح تعديل الأجور تحكمه معدلات التضخم المتوقعة وليس المعدلات الماضية، وهو ما أدى إلى كون الزيادة في الأجور الإسمية دائما أقل من التضخم²، ونتيجة لذلك وبفعل اتساع الهوة بين مستويات الأجور والأسعار وارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 13% مقابل نسبة لا تتجاوز 10% قبل الإصلاحات، فقد تقرر في ماي 1997 رفع الأجور بـ 20% ليصل الأجر القاعدي عندها إلى ما يعادل 48000 دج ثم تلاها ارتفاع ثاني سنة 1998 إلى حدود 6000 دج أي بنسبة زيادة تقدر بـ 25% مقارنة بسنة 1997.³

تقليص حجم نفقات التجهيز: خلال الفترة 1995-2000 عرفت نفقات التجهيز تذبذب حيث انخفضت سنة 1996 إلى حدود 174.01 مليار دج مقابل 285.92 مليار دج المسجلة في 1995 نتيجة التدابير المتخذة لخفض الإنفاق وترشيده، غير أنها عادت للارتفاع مرة ثانية سنتي 97 و 98 في محاولة لتشجيع الإستثمار وبالأخص في القطاعات الحساسة مثل الري، التربة، إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للصراع المدني، بالإضافة إلى الإستمرار في البرامج الجارية والمقدرة نهاية سنة 1997 بـ 449.4 مليار دج.

خلال سنة 1999 انخفضت نفقات التجهيز مرة أخرى مقارنة بسنتي 97 و 98 حيث يمكن تفسير هذا التراجع بالإجراءات الحذرة التي اتخذت بعد تقلبات سوق النفط خلال 1998 والثلاثي الأول من سنة 1999 بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا، لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2000 بالتزامن مع تحسن أوضاع السوق النفطية وما رافقها من تطور تصاعدي لأسعار البترول. وعلى العموم وباستخدام القيمة النسبية، فقد انخفضت نفقات التجهيز التي كانت تمثل 26% من ميزانية الدولة و 8.7% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 24% من الميزانية و 7.6% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1998، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تخفيض الدينار الجزائري وتأثيره على الأسعار فإن الانخفاض الحقيقي لنفقات التجهيز يقدر بـ 16% مقابل 10.5% لنفقات التسيير في سنة 1998.⁴

1 - كريم النشاشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 119.

** - نشير في هذا الصدد إلى نقطة جوهرية تتعلق بكون أن مساهمة كتلة الأجور في تكاليف الإنتاج للمؤسسات الجزائرية لا تقل عن 41% وتصل في بعض الأحيان إلى 80% من مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة للحصول على المخرجات السلعية (انتشار ظاهرة البطالة المقنعة داخل المؤسسات الجزائرية).

2 - ساعد رقيق، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر 1991-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 165.

3 - جزيرة معبزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

4 - علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 124.

2- جانب الإيرادات العامة (الإصلاح الجبائي): شكلت سياسة الإصلاح الجبائي أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي، حيث تستهدف رفع حصيللة الإيرادات خارج قطاع المحروقات والسيطرة على عجز الميزانية العامة الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري، إذ كان ذلك العجزُ أول بصفة أساسية عن طريق الإقتراض من الجهاز المصرفي بالحجم الذي يتجاوز المدخرات المحلية (إصدار نقدي) وكذلك الإقتراض من الخارج، مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية وإرتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي وما ترتب عنه من إنخفاض في معدلات التنمية الإقتصادية وارتفاع معدلات التضخم.

اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات الفعالة لإصلاح المنظومة الجبائية لما لها من أهمية على المنظومة الإقتصادية وتحقيق الإنعاش للإقتصاد الوطني، حيث نشير في هذا الصدد إلى أن الإصلاح الضريبي ساهم بشكل كبير في تحسين نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ففيما يتعلق بالضرائب المباشرة فقد طبقت الضريبة على أرباح الشركات بمعدل عادي 42% في سنة 1992، والذي أصبح فيما بعد 38% سنة 1994 وخُفض مرة ثانية إلى 30% سنة 1999، كما طُبق معدل مخفض 5% للأرباح المعاد استثمارها في 1992 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 33% سنة 1994 نتيجة التهرب الضريبي الذي يصعب على إدارة الضرائب متابعته، ولكن انعكس هذا المعدل الأخير سلبيا على مدى تحفيز المؤسسات لإعادة استثمار أرباحها ولذلك أعيد تخفيضه إلى 15% في سنة 1999، كما طبقت ضريبة على الدخل للأشخاص الطبيعيين لتحل محل نظام الضرائب المجدولة المتعددة، أما الضرائب الغير المباشرة فقد كانت العنصر الأهم في الإصلاح من خلال إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة والذي سمح بتوسيع القاعدة الضريبية وساهم في انتعاش الجبائية العادية.

كما نشير إلى أنه وفي إطار الحد من إستهلاك بعض السلع تم رفع الضريبة على كثير من المواد مثل الدخان والخمور وذلك على أساس ثابت ومحدد خارج نطاق ضريبة المبيعات، كل هذه التعديلات وغيرها ساهمت في تحسين إيرادات الرسوم على السلع والخدمات وذلك بالتوازي مع تحُسن حصيللة الضرائب المباشرة نتيجة إنتعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- على مستوى رصيد الموازنة العامة: إن تقييم إصلاح الميزانية المعتمد من طرف الجزائر خلال الفترة (1990-2000) يثير تساؤلين غاية في الأهمية: هل تقلصت فعلا النفقات بشقيها (تسيير وتجهيز)؟، وهل ساهم الإصلاح الجبائي في تفعيل الجبائية العادية وتقليص التبعية للجبائية البترولية؟ إن الإجابة على الأسئلة السابقة تستدعي تفحص الأحجام الحقيقية لسيرورة تلك النفقات والإيرادات على طول الفترة التي غطتها تلك الإصلاحات.

الفصل الثاني: تحليل الوظائف لسلك مؤشرات الاستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

الجدول رقم 13: القيم الإسمية والحقيقية لعناصر الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2000.

الوحدة: مليار دج.

السنة	الإيرادات الإسمية	الإيرادات بأسعار 1980	منها جباية بتزولية	جباية بتزولية (أسعار 1980)	النسبة الحقيقية للجباية التزولية في مجموع الإيرادات	جباية عادية	جباية عادية (أسعار 1980)	النسبة الحقيقية للجباية العادية في مجموع الإيرادات	النفقات	حجم النفقات (أسعار 1980)	نفقات التسيير	نفقات التسيير (أسعار 1980)	النسبة الحقيقية لنفقات التسيير في مجموع النفقات	نفقات التجهيز	نفقات التجهيز (أسعار 1980)	النسبة الحقيقية لنفقات التسيير في مجموع النفقات	رصيد الميزانية	رصيد الميزانية (أسعار 1980)
1995	611,731	66,46	336,15	36,52	54,95	241,99	26,29	39,56	759,62	82,52	473,69	51,46	62,36	285,92	31,06	37,64	-147,89	-16,07
1996	825,157	72,28	496,00	43,45	60,11	290,6	25,45	35,22	724,61	63,47	550,6	48,23	75,99	174,01	15,24	24,01	100,55	8,81
1997	926,668	75,86	564,77	46,23	60,95	314,01	25,71	33,89	845,20	69,19	643,56	52,68	76,14	201,64	16,51	23,86	81,47	6,67
1998	774,511	65,45	378,56	31,99	48,88	329,83	27,87	42,59	875,74	74,01	663,86	56,1	75,81	211,88	17,91	24,19	-101,23	-8,55
1999	950,496	72,46	560,12	42,7	58,93	314,77	24	33,12	961,68	73,31	774,7	59,06	80,56	186,99	14,25	19,44	-11,19	-0,85
2000	1578,16	96,55	1173,24	71,78	74,34	349,5	21,38	22,15	1178,12	72,08	856,19	52,38	72,67	321,93	19,69	27,33	400,04	24,48

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل - 12 - المالية العمومية، ص 211.

- نشير إلى احتساب القيم الحقيقية بالقسمة على مكتمش الناتج المحلي الخام بأسعار 1980، ونشير إلى عدم إدراج الإيرادات غير الجبائية والتي تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات والإيرادات الجبائية.

من خلال الجدول 13 يمكن ملاحظة نجاح الدولة الجزائرية في تقليص الحجم الحقيقي للإنفاق الذي انتقل من حدود 82.52 مليار دج سنة 1995 إلى 72.08 مليار دولار سنة 2000 وذلك عكس ما تظهره القيم الإسمية التي تُبين تطور إيجابي للإنفاق على طول الفترة تقريبا (باستثناء 1996)، هذا الإنخفاض لم يترجمه الضغط على نفقات التسيير التي بقيت تأخذ منحى تصاعديا بداية من 51.46 مليار دولار سنة 1995 إلى غاية تسجيل قيمة 59.06 مليار دولار سنة 1999 قبل أن تتنازل إلى حدود 52.38 مليار دولار سنة 2000، وهو ما يعطي دليلا على صعوبة الضغط على هذا النوع من النفقات نتيجة كبر حجم الديون العامة* بالإضافة إلى الضغوط الإجتماعية والأمنية التي واجهتها الحكومة خلال هذه الفترة.

إن انخفاض الحجم الحقيقي للإنفاق العام سببه الضغط على نفقات التجهيز التي انتقلت من حدود 31.06 مليار دولار سنة 1995 إلى 14.25 مليار دولار سنة 1999 في إطار التخوف من استمرار أزمة أسعار البترول لسنة 1998، قبل أن تتحسن بداية 2000 في ظل أخذ منحى أسعار البترول في التصاعد التدريجي بالتزامن مع بوادر ومؤشرات دولية بعدم تنازله في الأمدن القصير والمتوسط¹.

إن الغرض من الإصلاحات الجبائية كان تنمية مساهمة الجباية العادية بالشكل الذي يرفع الإيرادات ويقلل من الإعتماد على الجباية البترولية على الأقل في تغطية نفقات التسيير، لكن وبالنظر إلى معطيات الجدول رقم 13 يمكن ملاحظة تدهور حصيلة الجباية العادية في جانبها الحقيقي من حدود 26.29 مليار دج سنة 1995 إلى 21.38 مليار دج سنة 2000 في مؤشر يوحى بنتائج عكسية للإصلاح الجبائي ترجمته المعدلات المرتفعة إلى الحد الذي زاد من التهرب الضريبي الذي تناقصت معه المحصلات.

إن ارتفاع الإيرادات الحقيقية للميزانية العامة الجزائرية خلال الفترة 1995-2000 والتي انتقلت من 66.46 مليار دج سنة 1995 إلى 72.46 مليار دج سنة 1999 ثم 96.55 مليار دج سنة 2000 سببه ارتفاع حصيلة الجباية البترولية التي أخذت منحى تصاعدي بداية من 36.52 مليار دج سنة 1995 إلى 71.78 مليار دج سنة 2000 مع استثناء سنة 1998 التي شهدت فيها أسعار البترول انخيارا لم تسجله حتى مع أزمة 1986 (13.02 د/ب سنة 1998 مقابل 13.53 د/ب سنة 1986) حيث تراجعت فيها حصيلة الجباية البترولية إلى 31.99 مليار دج.

إن الوضعية السابقة كان لها تأثير كبير في ارتفاع مساهمة الجباية البترولية إلى مجموع الإيرادات، حيث انتقلت من حدود 54.95% سنة 1995 إلى 74.34% سنة 2000 في مؤشر خطير يوحى بتغطية جزء كبير من نفقات التسيير** - التي تتصاعد بدورها- باستخدام الجباية البترولية الخاضعة حصيلتها أساسا لتقلبات أسعار المادة النفطية

* - انتقلت خدمة الديون العامة بالأسعار الجارية من 46.45 مليار دج سنة 1994 إلى 105.87 مليار دج سنة 1995 وواصلت الإرتفاع إلى غاية 162.25 مليار دج سنة 2000، قبل أن تأخذ في التناقص بداية من 2001.

¹ - مسعود ميهوب، دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري للفترة 1986-2010، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، 2011-2012، ص 165.

** - نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير تطورت من حدود 48.91% سنة 95 إلى 51.21% سنة 1997 ثم أكثر من 59% بداية من 99.

في السوق البترولية العالمية (متغير خارجي)، ونتيجة لصعوبة الضغط على هذا النوع من النفقات فإن إمكانية العودة إلى الإقتراض الخارجي أو إصدار المزيد من النقود دون غطاء حقيقي (إنتاج أو احتياطي صرف يغطي الإستيراد لتعويض العرض) تبقى قائمة.

على مستوى الرصيد الإجمالي للموازنة وبقراءة معطيات الجدول رقم 13 يمكن ملاحظة تقلص العجز المسجل في سنة 1995 والمقدر بـ 16.7 مليار دج إلى فائض سنتي 96 و 97 يتجاوز 6.5 مليار دج، ثم عودة العجز مرة أخرى خصوصا في 1998 بمقدار -8.55 مليار دج بالتزامن مع انهيار أسعار البترول إلى حدود 13.02 دولار للبرميل، قبل أن يتحسن الرصيد تدريجيا بداية من 1999 ويسجل فائض معتبر قدر بـ 24.48 مليار دج مطلع سنة 2000 عكسته حصيلة الجباية البترولية التي ارتفاعات بمعدل أعلى من نمو النفقات (تجاوز 45.60 نقطة)، وهو ما يعطي دليلا على ارتباط الموازنة العامة في الجزائر بتقلب أسعار البترول في السوق النفطية العالمية برغم كل الإصلاحات المطبقة خصوصا خلال المرحلة (1990-2000)، هذا الوضع الذي يطرح أسئلة أخرى تتعلق بالمرحلة اللاحقة (2001-2014): هل ساهمت برامج الإنعاش الإقتصادي في فك الارتباط بين الموازنة العامة وأسعار البترول؟ أو على الأقل هل تطورت المدخرات بالشكل الذي يضمن علاج العجز المحتمل عند تراجع أسعار البترول؟ وإلى أي مدى؟، أسئلة تحمل الإجابة عليها مراجعة دقيقة لمرحلة الإنعاش الإقتصادي التي سيأتي بيان حيثياتها لاحقا.

ب- إدارة السياسة النقدية: منذ 1994 بدى التحول واضحا إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية من خلال¹:

- فرض احتياطات إلزامية في أكتوبر 1994 على البنوك التجارية والمؤسسات المالية لدى بنك الجزائر بمعدل 11.5% واحتياطي إلزامي لدى كل بنك يمثل 2.5% من مجموع الإيداعات (الإيداعات لأجل، تحت الطلب، دفاتر الإدخار وسندات الخزينة) عدا الودائع بالعملة الصعبة.
- تدخل البنك الجزائري في سوق النقد من خلال نظام للمناقصات لبيع سندات الخزينة، حيث وصلت أسعار الفائدة عليها إلى 22.5% بداية سنة 1996 لتتخفف إلى 17.5% مع نهاية تلك السنة بعد تراجع معدل التضخم، ويشترك في هذه المناقصات البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين، صناديق المعاشات والتقاعد)، وقد سهل هذا النظام ممارسة عمليات السوق المفتوحة من جانب البنك المركزي في ديسمبر 1996.
- ابتداء من ديسمبر 1995 وبعد أن كانت أسعار الفائدة للإقتراض لدى البنوك خاضعة لحد أقصى بنسبة 20% سنويا، تم إزالة هذا الحد الأقصى ووضع سقف مؤقت بـ 5% فوق التكلفة المتوسطة للإقتراض في إطار برنامج الإستقرار لسنة 1994، ثم أصبحت بعدها حرة بعد تراجع معدلات التضخم نتيجة سياسات جانب الطلب المتشددة.

¹ - عبد الله بالوناس، مرجع سبق ذكره، ص 189.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لملوك مؤهلاته الإستقرار الإقتصادي الطلي في الجزائر (1990-2014)

- بداية بنك الجزائر العمل بمناقصات إعادة الشراء في ماي 1995 لتوفير السيولة للبنوك التجارية، وكان الهدف من المناقصات زيادة دور أسعار الفائدة من خلال السماح بتطبيق ممارسات السوق التنافسية وضمنان المزيد من الشفافية بخصوص منح القروض، وأصبحت تُعقد هذه المناقصات مرة كل ثلاثة أسابيع بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.

إن تطبيق سياسة مالية تقشفية وسياسة نقدية صارمة - بأدواتها غير المباشرة- أدى إلى تقلص معامل السيولة النقدية (M_2/P_{ib}) إلى حدود لا تكاد تتجاوز 40% خلال الفترة (1995-2000) مقابل نسبة 45.32% المسجلة في 1994 وهو ما يعد امتصاصا للفائض من الكتلة في التداول كانت له آثار إيجابية على معدلات التضخم .
الجدول رقم 14: تطور معامل السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة: 1995-2000.

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معامل السيولة (%)	37.17	33.01	36.08	42.38	42.21	37.83

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> ، تاريخ زيارة الموقع: 2016/02/16.

ج- إصلاح القطاع العام والخصوصية كأحد إجراءات الإصلاح الهيكلي:

قبل سنة 1994 بذلت الحكومة الجزائرية جهودا معتبرة نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ومنحها الإستقلالية القانونية والمالية مع إعادة تأهيلها وتخصيص مبالغ ضخمة لإجراء عمليات التطهير المالي داخلها بغية إعادة تفعيل نشاطها وذلك باستخدام المواد المستخرجة من قوانين المالية ومخططات التعديل الداخلية المقدمة من المؤسسات العمومية الإقتصادية¹، لكن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين رئيسيين هما:

- لم تتمكن السلطات من منع التراكم المتزايد للخسائر في المؤسسات العمومية.
 - لم تشتمل الإصلاحات على إعادة الهيكلة الفعلية للمؤسسات العمومية.
- انطلاق مما سبق وبداية من 1994 حاولت الحكومة الجزائرية التصدي لهذه النقائص وذلك من خلال الإصلاحات التالية:

1- تطبيق قانون للإستثمار يسمح بالمشاركة الأجنبية، حيث نشير في هذا الصدد إلى الإستمرارية في تطبيق قانون الإستثمار لسنة 1993 والذي وحد أنظمة الإستثمار وألغى كل تمييز بين الأعوان الاقتصاديين سواء كانوا وطنيين أو أجانب، عموميين أو خواص، وإنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI) والتي تهدف إلى المساهمة في تخفيف إجراءات الإستثمار، ومنذ مارس 1995 وضعت هذه الوكالة ما يسمى بالشباك الموحد الذي يضمن كل الهيئات والإدارات المعنية بالإستثمار حيث أصبح بإمكان المستثمر أمام هذا الشباك الإستعلام عن فرص الإستثمار التي يمنحها هذا القانون كإعفاءات الضريبة مثلا، واستكمال كل الإجراءات في حدود 60 يوما على الأكثر.

¹ - Mustapha Mekideche, L'algerie entre économie de rente et économie emergente (1986- 1990) Edition Dahlab, Alger , 2000, p39.

2- منح الإستقلالية للمؤسسات العمومية الكبرى المثقلة بالديون ومتابعة إصلاحها وإعادة هيكلتها (1994-1996).

3- القيام بعمليات الخوصصة: قبل القيام بعملية الخوصصة كان على الدولة الجزائرية التخلص أولا من العراقيل التي تحول دون نجاحها، وأهم عقبة كانت صناديق المساهمة، ففي سنة 1995 تم إلغاء تلك الصناديق وتعويضها بالشركات القابضة les holding، وعلى هذا الأساس ووفق قانون الأموال المنقولة للدولة رقم: (12-1995) فقد تم تأسيس 11 شركة قابضة وطنية وخمس شركات قابضة جهوية، وتظم الشركات القابضة الوطنية المؤسسات العمومية ذات النشاط الصناعي والتجاري والخدمي مع استثناء مؤسسات قطاع المحروقات وقطاع النقل والبنوك وشركات التأمين.

إن إلغاء صناديق صناديق المساهمة جاء بسبب العراقيل التالية¹:

- لا يمكن وفقها التنازل عن أصول المؤسسات العمومية خارج القطاع العام، أي أن الشراكة مع الأجانب مستحيلة قانونيا في هذه الحالة.

- صناديق المساهمة ليست مالكة، والمؤسسات العمومية لا تستطيع اتخاذ القرارات الإستراتيجية إلا بعد اجتماع الجمعية العامة لصناديق المساهمة أي مجلس الحكومة، ونظرا للتغيير الحكومي المستمر في مدة قصيرة فقد كان التأثير واضحا على ديناميكية اتخاذ القرار.

- صناديق المساهمة التي تمسك محافظ الأسهم لنشاطات جد متنوعة لا يمكنها ضمان وظيفة التنسيق والتجانس داخل الفروع الصناعية التي مستها إعادة الهيكلة.

بعد إلغاء صناديق المساهمة وتعويضها بالشركات القابضة - التي تُعتبر مالكة ومستقلة إلى الحد الذي يختصر دائرة اتخاذ القرارات الإستراتيجية للمؤسسات العمومية وجعلها بسيطة، وينزع الوصاية الإدارية ويبعد الأوامر الوزارية- جاء قانون الخوصصة (الأمر رقم 1995/22 مؤرخ في 26 أوت 1995) الذي يسمح بالشراكة وفتح رأس المال الإجتماعي للمؤسسات العمومية.

بدأت الجزائر رسميا في تطبيق برنامج الخوصصة بداية من صدور القانون (95-22)، حيث تم توزيع أسهم مجموعة من المؤسسات العمومية على 11 شركة قابضة تمهيدا لإعادة هيكلتها أو خوصصتها، وتمت وفقها عملية تصنيف المؤسسات العمومية إلى:

- **مجموعة الوحدات العاجزة:** وهي الوحدات الإقتصادية الغير قابلة للإستمرار، حيث تمت تصفيتها وبيع عتادها وتجهيزاتها وتسريح عمالها.

- **مؤسسات أخرى قابلة للخوصصة:** وهي المؤسسات القادرة على مواصلة نشاطها بصورة أفضل في حالة تغيير طبيعتها القانونية، وتضم الفنادق ومؤسسات مواد البناء، المشروبات... إلخ.

¹ - Abdelmadjid Bouzidi, les années 90 de l'économie Algérienne, ENAG, Alger, 2000, p80.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الطلي في الجزائر (1990-2014)

الجدول رقم 15: تطور عمليات التصفية والخصوصة وانعكاسها على حجم العمالة.

الوضع قبل نهاية نوفمبر 1996		الوضع في نهاية ديسمبر 1997		الشركات القابضة	
عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات المصفاة	عدد الموظفين الباقين	إجمالي تخفيض العمالة	
13	32098	4	13973	13782	1 تجهيز الأطقمة
12	47226	1	42972	8873	2 الصناعات الزراعية
102	65001	23	63541	15523	3 الخدمات
17	41706	2	31321	14491	4 الصناعات الميكانيكية
119	124935	23	102810	35767	5 الإنشاء
24	69569	1	48582	23056	6 الصناعات التحويلية
20	33028	5	22866	12041	7 الكهرباء والاتصالات
7	10736	1	10423	395	8 التعدين
19	34617	4	30639	8239	9 الأدوية والكيمياويات
66	74040	12	66700	13466	10 الأشغال العامة
12	46985	0	42632	13323	11 صناعة الصلب
411	579941	76	479459	158936	المجموع

المصدر: عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 197.

عند 1997/12/31 تم حل 76 مؤسسة من أصل 411 مؤسسة عمومية اقتصادية موزعة على 11 شركة قابضة، أي 367 وحدة من أصل 1481، ونتج عن هذا تسريح حوالي 160000 عامل من مجموع 573941، وكلف التطهير المالي لهذه المؤسسات الخزينة العمومية 195.8 مليار دج فقط بالنسبة لسنة 1997، ونفس الإجراء تم اعتماده مع المؤسسات العمومية المحلية التي تديرها خمسة شركات قابضة جهوية، بحيث تم حل 131 مؤسسة من أصل 1321 مؤسسة محلية، وتسريح 117289 عامل¹.

د- تحرير التجارة الخارجية:

تضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من سنة 1994 إجراءات واسعة لتحرير عمليات الاستيراد، وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الإقتصاد الوطني للإنتفاحة أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية، ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، حيث تم ذلك من خلال التعليم رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل

¹ - Abdelmadjid Bouzidi, Op- cit, p 85.

1994 والتي أصدرها بنك الجزائر (البنك المركزي)، حيث وبموجبها تم حل اللجنة الخاصة (AD-HOC) المكلفة بعملية تمويل الواردات، كما أن هذه التعليلة تقضي بحرية الحصول على العملة الصعبة من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروط معينة.

بالإضافة إلى ما سبق فقد اتخذت تدابير أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل المستوردين لبعض الواردات الإستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة وإلغاء الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين، ولزيادة الإنفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية وكذلك الحدود العليا للتعريف الجمركية على الواردات التي تراجع من حدود 60% إلى 50% سنة 1996 ثم 45% في 01 جانفي 1997¹.

لقد ترتب على تحرير التجارة الخارجية أن شهدت قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا في سنتي 1994 و 1995 وذلك بالرغم من أنها ظلت أقل من مستواها في 1990 بالقيمة الحقيقية (39.29 مليار دج بأسعار 1980)، لتعاود الإنخفاض خلال الفترة: 1996-1997 نتيجة انخفاض مستوى الواردات الغذائية بسبب الإرتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني (خصوصا سنة 1996 التي شهدت تطور ملحوظ في الإنتاج الزراعي نتيجة زيادة التساقط)، وذلك بالتزامن مع تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية غير الناجعة والتي كانت تعتمد في نشاطها بصورة كبيرة على الواردات (خصوصا سنة 1997).

ازدادت القيمة الحقيقية للواردات مع زيادة الناتج المحلي الخام² (كما تشير إلى ذلك النظرية الإقتصادية) بداية من 1998 خاصة مع الإستمرار في رفع الإحتكار على الإستيراد، حيث نشير في هذا الصدد إلى أن الحجم الحقيقي للواردات تجاوز ذلك المحقق في 1990 بداية من 2002 (40.61 مليار دج) وذلك بسبب رفع كل الحواجز غير الجمركية (إلغاء قائمة المواد الممنوعة من الإستيراد والتي كانت تتطلب ترخيصاً مسبقاً) وتبسيط التعريف الجمركية بتخفيض النسب الأربعة* (0%، 5%، 15%، 30%) وذلك في إطار اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والسعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ه - التحول نحو التعويم المدار في إطار إصلاح سياسة الصرف:

شكل تعديل سعر الصرف أهم الإجراءات المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وقد جاء ذلك بعد سياسة الإنزلاق التدريجي المعتمدة في المراحل السابقة، ففي هذا الإطار تم الإتفاق مع صندوق النقد الدولي على

¹ - محمد مدياني، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة 1970-2006، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009، ص56.

² - أنظر الجدول رقم 02 ملحق رقم 01.

* - في أوت 2001 تم تأسيس تعريف جمركية جديدة تتحدد نسبها على أساس المعدل المخفض 5% بالنسبة للمواد الأولية ومواد التجهيز... المعدل المتوسط 15% بالنسبة للمواد نصف المصنعة، المعدل المرتفع 30% بالنسبة لمنتجات الإستهلاك النهائي، ونشير إلى أن تلك المعدلات في ظل قانون المالية لسنة 1992 كانت تتوزع كالتالي: المعدل المخفض 7%، المعدل المتوسط 20%، المعدل المرتفع 60%.

اعتماد تقنية جديدة لتحديد سعر الصرف مفادها أن يسمح مجلس النقد والقرض بانزلاق الدينار (سعر الصرف الفعلي الحقيقي) بأكثر من 15% بين 1994 و1995، حيث يكون الدينار بذلك التخفيض قد دخل مرحلة انتقالية وتجريبية لتطبيق نظام الصرف العائم لاحقا، وتمرين البنوك التجارية وبنك الجزائر ومهلة لإعداد القوانين والإجراءات لمواجهة متطلبات سوق الصرف¹.

شرعت الجزائر فى التحول نحو التعويم بداية من تأسيس سوق الصرف بين البنوك حسب القرار 95-08 المؤرخ فى 23 ديسمبر 1995، تلتها التعليمية رقم 78-95 ليوم 26 ديسمبر 1995 المتعلقة بقواعد ووضعيات الصرف، ثم التعليمية 79-95 المؤرخة فى 27 ديسمبر 1995 المتعلقة بتنظيم وطريقة عمل سوق الصرف بين البنوك²، هذا التطور المتسارع فى إصدار التعليمات (مدة قصيرة) يؤكد ظاهريا جدية الجزائر فى تعديل سعر الصرف والتحول نحو التعويم. بداية من 02 جانفى 1996 انتقلت الجزائر إلى مرحلة "قابلية تحويل الدينار" لجميع المعاملات الجارية، وكذا خلق سوق بينى (ما بين البنوك) للصرف الذى يسمح للبنوك التجارية بالتصرف بكل حرية بالنسبة للعملاء الأجنبية المتحصل عليها من طرف زبائنهما، حيث شكل ذلك أول خطوة نحو تطبيق سعر الصرف العائم. يتم تسيير سعر صرف الدينار بداية من 1996 حسب نظام التعويم المدار، مميذ كى البنك المركزي من تعديله إن كانت لذلك ضرورة، هذا التحول يؤكده تصريح السلطات النقدية الجزائرية ظاهريا³، لكن الواقع يثبت العكس، فتخوف الجزائر من التقلبات الكبيرة التى يمكن أن تميز سعر الصرف فى ظل التعويم* ترجمه تراجع قيمة الدينار الجزائري بالرغم من تسجيل تحسن فى وضعية ميزان المدفوعات وارتفاع فى حجم إحتياطيات الصرف (خصوصا سنة 2000) وهو ما يتعارض ومبدأ التعويم المدار، فالتحسنت المذكورة كانت تفرض على الأقل ارتفاع قيمة الدينار إلى الحد الأعلى لنطاق التعويم، لكن تدخل السلطات النقدية حال دون حصول ذلك، فالفائض فى ميزان المدفوعات يتم إضافته إلى إحتياطيات الصرف الرسمية من جهة والتدخلات فى سوق الصرف من جهة أخرى، وهو الإجراء الذى يستمر إلى غاية يومنا هذا، مما يؤكد ضمنيا عدم التخلي عن نظام الصرف الثابت، وهو ما أشار إليه Reinhardt

¹ - بلعوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي فى الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية عدد 30، القاهرة، 2003، ص 37.

² - سمير آيت يحيى، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 67.

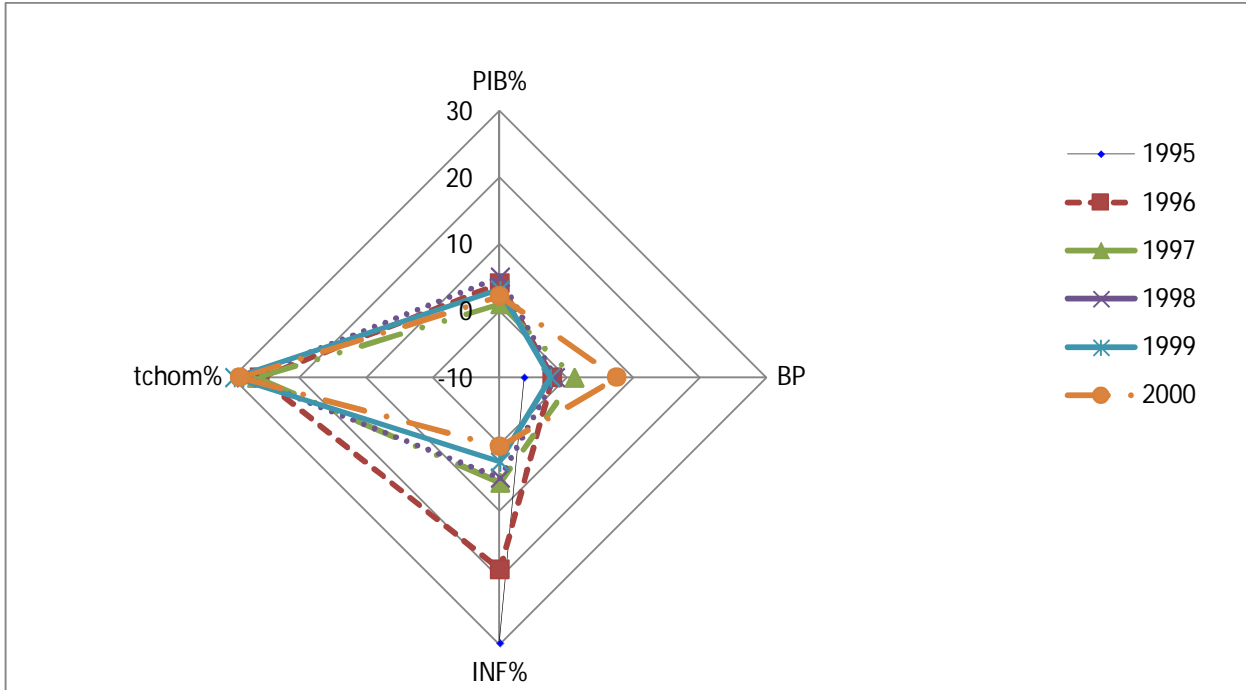
³ - المرجع نفسه، ص 67.

* - فارتفاع قيمة الدينار بشكل مبالغ فيه (خصوصا مع تحسن الوضعية المالية فى ظل ارتفاع أسعار البترول) من شأنه على الأقل زيادة حجم الإستيراد إلى حدود غير مرغوبة (ضعف تنافسية المنتجات المحلية وبالتالي تأثير غير مرغوب على المنتجين المحليين، وهي نظرة غير صحيحة من حيث أن معظم مدخلات الإنتاج يتم استيرادها) خصوصا فى ظل تحرير التجارة الخارجية وعدم مقدرة الجزائر على رفع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات (حصيلة الصادرات الجزائرية من الدولارات لا تتأثر بسعر صرف الدينار الجزائري)، وهذا بالتزامن مع ارتفاع أسعار البترول مما سمح بمباشرة مناورة واسعة للتحكم أكثر فى معدلات التضخم بالشكل الذى يرفع الواردات فى حدود معقولة لمواجهة الطلب المتزايد.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

et Rogoff في عديد المرات على أن هناك العديد من الدول التي تنتهج شكل من أشكال التعويم إلا أنها في الحقيقة تطبق خلاف ذلك¹.

إن الإصلاحات السابقة والتي حملها مضمون الإتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998) وما تلاها من مرحلة انتقالية (1999-2000) كانت لها انعكاساتها على مختلف مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي، والتي يترجمها شكل المربع السحري لكالدور المرفق في البيان التالي:
الشكل رقم 20: أداء مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (1995-2000).



المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> ، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/07.
 - إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الرابط: <http://www.ons.dz/> ، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/07.
- من خلال البيان السابق يمكن ملاحظة حدوث تحسن في شكل المربع السحري لكالدور خلال المرحلة (1995-2000)، حيث بدأ يستعيد شكل المربع تدريجيا وذلك نتيجة ل:

- **على مستوى النمو الإقتصادي:** بداية من سنة 1995 شهدت معدلات النمو الإقتصادي تطورا إيجابيا ساعد في إحداثها ارتفاع أسعار البترول تدريجيا إلى حدود 17.40 دولار للبرميل سنة 1995 ثم 21.33 دولار للبرميل سنة

¹ - محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009، ص41.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لملوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

1996 مقابل 16.19 دولار للبرميل سنة 1994، وذلك بالرغم من استمرار السياسة المالية التقشفية وما ترتب عليها من انخفاض في حجم الإستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي*.

إذا كان تراجع معدل النمو الإقتصادي إلى 1.1% سنة 1997 مبررا بتراجع سعر البترول إلى حدود 19.62 دولار للبرميل بالتزامن مع تراجع في أداء قطاعي الزراعة والصناعة، فما هو تفسير نسبة نمو 5.1% سنة 1998 (أعلى نسبة محققة) بالرغم من انهيار أسعار البترول إلى حدود أدنى من تلك المسجلة على إثر أزمة 1986 (13.02 د/ب سنة 1998 مقابل 13.53 د/ب سنة 1986)؟، إن الإجابة على هذا التساؤل تستدعي الرجوع إلى جدول التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم 16: التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الخام للفترة (1997-2000). الوحدة: %

2000	1999	1998	1997	الفروع
4.9	6.1	4.0	6.0	المحروقات
5.0-	2.7	11.4	13.5-	الزراعة
15.9	3.0-	5.5	13.4-	المناجم
1.9-	0.8-	9.2	7.6-	الصناعة
8.9-	1.1-	14.2	2.4-	الصناعات الغذائية
2.2	8.5	11.8	20.9-	صناعة الحديد والبناء والميكانيك
6.2	2.2-	16.3	6.5	الصناعة الكيماوية
14.4-	17.4-	0.6	8.8-	الصناعة النسيجية
6.0-	28.9-	3.4-	19.1-	صناعة الجلود
8.2-	16.5-	8.5-	2.5-	صناعة الخشب والورق
5.3	8.0	5.0	5.0	الصناعة في القطاع الخاص
5.1	1.4	2.4	2.5	البناء والأشغال العمومية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2002.

تكمن المفارقة الحاصلة في سنة 1998 -والتي سجل فيها مؤشر النمو الإقتصادي أكبر معدل خلال الفترة بمقدار 5.1% وذلك بالرغم من التراجع الكبير لأسعار البترول إلى حدود 13 دولار للبرميل** - بسبب التفوق الواضح للنمو خارج قطاع المحروقات مدعوماً بالتحسن في إنتاج القطاع الصناعي بنسبة 9.2% وبالأساس فرع الصناعات الغذائية التي سجلت نمواً يقارب 14.12% والصناعة الكيماوية بنمو 16.3% وصناعة الحديد والبناء والميكانيك

* - تراجع الحجم الحقيقي للإستثمار من حدود 103.57 مليار دج سنة 1994 إلى 103.02 سنة 1995 ثم 94.28 سنة 1996 (أنظر الجدول 01 الملحق).

** - انهيار أسعار البترول لسنة 1998 تسببت فيه مجموعة من العوامل أهمها الإنكماش الذي مس دول النمو الآسيوية، زيادة المخزون البترولي العالمي حيث قفز إلى 482 مليون برميل خلال الربع الثالث من 1998، عودة العراق للإنتاج في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، تجاوز بعض الدول الأعضاء في أوبك لخصصها الإنتاجية (زيادة 2.5 مليون ب/ي) وإعطاء تلك الزيادات الصفة الرسمية في مؤتمر جاكارتا المنعقد في 30 نوفمبر 1997.

بنسبة نمو 11.8%، بالإضافة إلى تحسن المردود الزراعي الناتج عن تحسن الأحوال الجوية بنسبة نمو 11.4%، وهذا بالتزامن مع استمرار تحقيق نمو إيجابي منتظم يقارب 5% للصناعة التي يديرها القطاع الخاص ونمو إيجابي كذلك لقطاع البناء والأشغال العمومية- هذا من جهة- من جهة أخرى تكمن مفارقة ثانية في عدم تنازل مساهمة قطاع المحروقات بنسبة كبيرة (الانتقال من 6% إلى 4%) رغم الإختيار الكبير في مستوى أسعار صحاري بلانند، إن الإجابة على هذا الإشكال تترجمه إحصائيات منظمة الأوبك فيما يخص جانب الحجم، حيث تشير في هذا الخصوص إلى ارتفاع حجم الصادرات البترولية الجزائرية إلى 549.4 ألف برميل يوميا مقابل 373.1 ألف ب/ي سنة 1997¹.

إن معدل النمو المحقق سنة 1998 تسبب فيه بشكل أكبر ارتفاع النمو للقطاعات خارج المحروقات، خصوصا مع ضخ المزيد من الإستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي حيث انتقلت من 96.26 مليار دج سنة 1997 إلى 112.95 مليار دج سنة 1998*، وهو ما يفسر ارتفاع النفقات الحقيقية للتجهيز إلى حدود 17.91 مليار دج (انظر الجدول رقم 13)، لكن هنا يطرح تساؤل آخر: لماذا تم التوجه نحو الإستثمار في 1998 بالتحديد؟ فبتتبع أثر السياسات الظرفية لسنتي 96 و 97 نجد أن الوضع المالي للجزائر كان ملائما خاصة مع إعادة الجدولة للمديونية الخارجية وكذا أوضاع السوق البترولية الموازية مما جعل نسبة الإذخار الوطني تفوق نسبة الإستثمار²، لكن فضلت الحكومة الجزائرية في ظل هذه الأوضاع التخلص من المديونية على الإستثمار**، ومع بداية 1998 وبالتزامن مع القيام بعملية التصفية للمؤسسات العاجزة وخصوصة جزء معتبر من المؤسسات العمومية التي لها قابلية في الإستمرار مع تحول طبيعتها القانونية سنة 1997 واستمرارها سنة 1998، مما يعني فائض في الخزينة (التخلص من أعباء تلك المؤسسات) تم توجيهه بداية من 1998 نحو الإستثمار لتقليص حجم البطالة الناتج عن عمليتي التصفية والخصوصة وهو ما يعطي تفسيراً واقعياً لنمو حجم الإستثمار، يضاف إلى ذلك عدم التوجه نحو تقليص المديونية بشكل كبير وهو ما يترجمه انتقال حجمها من حدود 30.9 إلى 30.69 مليار دولار (اهتمام بالإستثمار عوض التقليص من حجم المديونية).

إن أخذ منحني أسعار البترول في التزايد بداية من 1999 (وبالتحديد في الربع الثالث من تلك السنة حيث فاقت أسعار خامات أوبك 20 دولار للبرميل***) ساعد على تحقيق نمو اقتصادي إيجابي سنتي 1999 و 2000 قدر على التوالي ب 3.2 و 2.2%، لكن هذه الأرقام تبقى بعيدة عن النمو المحقق سنة 1998، والسبب في ذلك يمكن بيانه

¹ - Opec, Annual statistical bulletin, 1999, p23

* - لاحظ أن نمو الإستثمارات حال دون تسجيل المحور الأول لقيمة سالبة كبيرة كتلك المحققة في 1993 و 1994 (انظر الجدول رقم 10 الملحق رقم 02).

² - محمد بودواية، إشكالية النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2009، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2009، ص 100.

** - بحسب إحصائيات البنك الدولي فقد انتقل حجم المديونية الخارجية من حدود 33.05 مليار دولار سنة 1995 إلى 30.9 مليار دولار سنة 1997.

*** - في إطار محاولة أوبك تحديد سياسة جديدة لتحقيق سعر مستهدف لسلة خاماتها يقدر ب 25 دولار للبرميل من خلال الإدارة المستمرة للإمدادات بتخفيض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا في حال انخفاض الأسعار تحت عتبة 22 دولار للبرميل، وهو ما يفسر تراجع حجم الصادرات الجزائرية إلى ما يقارب 400 ألف برميل يوميا سنتي 1999 و 2000.

من خلال الجدول رقم 16، فتراجع أداء القطاعات خارج المحروقات (الزراعة والصناعة بالتحديد) كان له أثر بالغ في الحيلولة دون تسجيل معدل نمو اقتصادي مرتفع (كمعدل 1998) بالرغم من ارتفاع سعر صحاري بلاندا بمتوسط سنوي يقارب 7.88 دولار للبرميل، وهو ما يعطي دليلا على أن النمو الحقيقي يكون في القطاعات خارج المحروقات، وهي مهمة الدولة في المراحل اللاحقة (فهل نجحت الجزائر ببرامج الإنعاش الإقتصادي في تحقيق هذه الخاصية؟).

- على مستوى البطالة: بعكس سيروية النمو الإقتصادي فإن معدلات البطالة شهدت تطورا ملحوظا في نسبها بالشكل الذي يعكس تفرغ الدولة لعلاج مشاكل المديونية والتخلص من أعباء المؤسسات المفلسة دون مراعاة لنسب البطالة المرتفعة، وهذا بالتزامن مع برنامج الإصلاح الإقتصادي المعتمد والذي يقضي بتخفيض النفقات العامة خصوصا الإستثمارية منه حيث سجل في هذا الصدد تراجع الإستثمارات الحقيقية من حدود 122.9 مليار دج سنة 1990 إلى 96.24 مليار دج مطلع 2000.

إن ارتفاع أسعار البترول عند عتبة 21.33 دولار للبرميل سنة 1996 وما نجم عنه من ارتفاع في الإيرادات الحقيقية بمقدار 5.82 مليار دج، دفع بالدولة الجزائرية إلى تفعيل برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة (AIG) والذي تم تسطيره سنة 1994 وشرع في تطبيقه بداية من 1996 تحت إشراف وكالة التنمية الإجتماعية (ADS)، هذا البرنامج الذي يدخل ضمن الشبكة الإجتماعية ويعتمد على أساس مساعدة الشباب الذين ليس لهم دخل، حيث تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة (صيانة خدمات صحية وتعليمية...) تحت إشراف البلديات مقابل الاستفادة من مبلغ شهري 2800 دج¹، مما قلص نوعا ما من معدلات البطالة إلى 25.9% سنة 1996 مقابل 28.1% سنة 1995.

بداية من 1997 عاودت معدلات البطالة للإرتفاع من جديد حيث تجاوزت 26.4% ثم انتقلت إلى حدود 28.02% سنة 1998 واستمرت في الإرتفاع إلى 29.77% سنة 1999 و28.89% سنة 2000 بما يعني تقريبا ثلث الفئة النشيطة، هذا الإرتفاع الذي يبرره أكثر ارتفاع عدد العمال المسرحين في إطار عمليتي التصفية والخصوصية، حيث تُشير في هذا الصدد تصريحات وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد المناصب المفقودة قدرت بحوالي 637188 منصب شغل².

إن تسجيل معدلات بطالة مرتفعة خصوصا سنتي 1998 و1999 جاء بالرغم من محاولة الدولة ضبط هذا المؤشر في حدود معقولة بعد جملة عمليات التصفية والخصوصية المعتمدة، حيث تم في هذا الإطار وبداية من 1998 اعتماد برنامج جديد موجه لفئة الشباب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين هو برنامج "عقود ما قبل التشغيل CPE"، والذي يتم من خلاله توظيف هذه الفئة من الشباب البطال في المؤسسات والإدارات وتتكفل الخزينة

¹ - أحمد ضيف، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 1994-2004، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2004-2005، ص 123.

² - Saib Musette et Nacereddine Hamouda, Valuation des effets du P.A.S sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD, Alger, N°46/47, 1998/1999, P 171.

العمومية بأجورهم لمدة سنة (شبه راتب يقدر بـ 6000 دج لأصحاب الشهادات الجامعية و4500 دج للتقنيين الساميين) وذلك إلى غاية اكتسابهم خبرة مهنية تُسهل إدماجهم في الحياة العملية مما سيؤدي إلى إحداث نمو اقتصادي دائم في المدى البعيد (نموذج *Lucas*)، لكن هذا البرنامج والذي كلف الخزينة العمومية 121 مليار دج سنة 1998 مقابل 6544 منصب شغل، ثم 323 مليار دج سنة 1999* مقابل 2196 منصب جديد¹ بقي دون الحدود المطلوبة مقارنة بعدد المتخرجين.

إن اعتماد برنامج عقود ما قبل التشغيل تزامن مع إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في سنة 1997، حيث كانت الجزائر ترمي من ورائه إلى تنمية روح المبادرة لدى الشباب ودفعهم إلى إنشاء مؤسسات مصغرة تتماشى وأهداف الانتقال إلى اقتصاد السوق. إن مضمون هذا البرنامج يتمحور حول إنشاء مؤسسات مصغرة بمبادرة متعاملين شبان تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، يساهمون في تمويل مشاريعهم بنسبة معينة تتحدد حسب طبيعة المشروع، وتتكفل الخزينة (قروض بدون فوائد) والبنوك (قروض بنسب فائدة منخفضة) بالجزء الباقي، وهو ما يعطي تفسيراً لنمو الصناعة التي يديرها الخواص إلى حدود 8% سنة 1999 (جدول 16)، ويعطي كذلك مبرراً لنمو حجم الإستثمار لسنتي 1998 و1999 (جدول رقم 03 الملحق رقم 01).

إن عدم نجاح برنامج دعم تشغيل الشباب تترجمه حصيلة الفترة 1997-2000، فمن أصل 353486 مشروع فقد حضي 126151 مشروع بموافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (معظمها تتمركز في قطاع الخدمات والصناعة التقليدية)، ولم يستفد منها سوى 36034 مشروعاً من التمويل من طرف البنوك (حوالي 25%)، أما من جانب التشغيل فقد أحدثت هذه المشاريع 102158 منصب على مدار السنوات المعنية²، وهو ما يعني أنها لم تحقق التوظيف إلى الحد الذي يساعد أكثر في تقليص معدلات البطالة خصوصاً في ظل نمو للفئة النشيطة بمعدل يتجاوز 2.5%، ونشير في هذا الصدد إلى أن تحرير التجارة الخارجية وما ترتب عليه من ارتفاع في الواردات حال دون نجاح عدد كبير من تلك المشاريع (منافسة قوية لمخرجات المشاريع المقامة مما أدى إلى بطالة أكبر).

- **على مستوى ميزان المدفوعات:** شهدت سنة 1995 أكبر عجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2000) بمقدار -6.3 مليار دولار، وذلك بسبب ارتفاع حجم الواردات إلى مجموع الناتج المحلي الخام بالقيمة الإسمية عند عتبة 29% كأعلى نسبة مسجلة خلال هذه الفترة من الدراسة³، وبالرجوع إلى القيمة الحقيقية نجد أنها على العكس انخفضت إلى حدود 15.75% مقابل 16.03% المسجلة في سنة 1994 في تناقض غريب لا يمكن تفسيره إلا بالرجوع إلى تغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي، فتعمد الدولة تخفيض قيمة الدينار إلى حدود 116.2% سنة 1995 مقابل 138.6% المسجلة لسنة 1994 في محاولة للحد من التنامي المبالغ في حجم الواردات كحركة عكسية

* - يشكل جزء منها تفسيراً لارتفاع نفقات التسيير الحقيقية فوق عتبة 56 مليار دج لسنتي 1998 و1999 - أنظر الجدول 13 -.

1 - أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 122.

2 - تقرير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ديسمبر 2000.

3 - أنظر إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/02/27.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستثمار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

للتحكم أكثر في التحرير الذي أجبرت عليه فيما يخص التجارة الخارجية، لكن هذا لم يتحقق بالشكل المطلوب فالواردات لم ترتفع في حجمها الحقيقي بشكل مبالغ فيه لكن تقييمها في ظل سعر الصرف المخفض كان مبالغا فيه إلى الدرجة التي أثرت على ميزان المدفوعات بتسجيل عجز معتبر لم تسجله حتى سنة 1991 التي شهدت تخفيض في سعر الصرف الحقيقي الفعلي بفارق 88 نقطة عن 1990 (من 218.4% سنة 1990 إلى 130.3% سنة 1991). إن الوضعية السابقة ساهمت في تسجيل عجز في الحساب الجاري بمقدار -2.24 مليار دولار بالرغم من ارتفاع سعر صحاري بلاند إلى عتبة 17.4 دولار للبرميل مما حسن في حصيللة الصادرات إلى 10.26 مليار دولار سنة 1995 مقابل 8.89 مليار دولار سنة 1994، وهو ما يثبت التأثير الكبير لتحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري على رصيد الحساب الجاري.

في سنتي 1996 و1997 تقلص الميل المتوسط الحقيقي للإستيراد إلى حدود 13% بالتزامن مع تسجيل أسعار البترول لإرتفاع قارب الـ 20 دولار للبرميل مما ساعد في تحسن رصيد الميزان الجاري الذي سجل فائضا انتقل من حدود 1.25 مليار دولار سنة 1996 إلى 3.45 مليار دولار سنة 1997، كما يعود السبب في ذلك إلى تراجع الإستيراد من المواد الغذائية سنة 1996 بسبب الظروف المناخية المواتية والتي ساهمت بشكل إيجابي في تحسن الإنتاج الزراعي، وذلك بالتزامن مع انخفاض فاتورة التموين الصناعي كنتيجة لعمليتي التصفية والخصخصة والصعوبات المالية التي واجهت المؤسسات المتبقية، حيث يشير صندوق النقد الدولي في هذا الصدد إلى أن المؤسسات العمومية واجهت صعوبة في الحصول على التمويل الأجنبي زادت حدة المنافسة الأجنبية مما أدى إلى تخفيض مستويات نشاطها وتقليص حجم التموين¹.

الجدول رقم 17: تطور واردات المواد الغذائية والتموين الصناعي بالقيم الحقيقية للفترة (1994-2000).

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المواد الغذائية والمشروبات (مليار دج أسعار 1980)	13.06	14.44	12.17	11.57	12.29	11.09	10.22
التموين الصناعي (مليار دج أسعار 1980)	23.08	25.74	13.81	11.89	13.81	13.58	12.30

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

في سنة 1998 عاودت فاتورة الإستيراد للإرتفاع من جديد بالتزامن مع عودة النمو للقطاع الصناعي وزيادة حجم الإستثمارات بالشكل الذي رفع من الحجم الحقيقي لسلع التموين الصناعي إلى حدود 13.81 مليار دج، كما ارتفعت الواردات من المواد الغذائية إلى حدود 12.29 مليار دج وذلك بالرغم من تحسن المردود الزراعي في محاولة للتحكم أكثر في معدلات التضخم التي تراجعت إلى حدود تقارب 5.7% بداية من 1997. إن ارتفاع فاتورة الإستيراد في سنة 1998 يمكن تبريرها بنسبة النمو الإقتصادي المعتبرة المحققة (كما تشير إليه النظرية الإقتصادية) كما يمكن تبريرها أيضا بتحسن قيمة الدينار الجزائري (الأمر الذي قلل من أسعار الواردات) حيث نشير في هذا الصدد إلى ارتفاع الميل المتوسط للإستيراد من 13.29% سنة 1997 إلى 13.57% سنة 1998، لكن

¹ - بالتصرف عن، محمد مدياني، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لملوك مؤهراة الإستهارة الإقتصادية الطلي في الجزائر (1990-2014)

هل هذا هو سبب تسجيل عجز في ميزان الحسابات الجارية والمقدر بـ 0.9 مليار دولار؟، بالنظر إلى تطورات أسعار البترول نجد أن سعر صحاري بلاند شهد انخفاضا معتبرا سنة 1998 (13.02 د/ب) ساهم في تقلص حصيلة الصادرات من المحروقات إلى حدود 10.14 مليار دولار مقابل 13.02 مليار دولار سنة 1997، ولولا ارتفاع حجم الكمية المصدرة إلى حدود 549.4 ألف برميل يوميا (كما ذكرنا سابقا) لكانت حصيلة الصادرات أقل من ذلك بكثير وكان رصيد الحسابات الجارية قد سجل عجزا كبيرا.

في سنتي 1999 و2000 شهدت الواردات تراجعاً من جديد يمكن تفسيره بتراجع معدلات النمو الإقتصادي إلى 3.2% سنة 1999 ثم 2.2% سنة 2000 في مؤشر يوحى بتراجع الأداء للقطاعات خارج المحروقات (أنظر الجدول رقم 16)، هذا التراجع الذي ترجمه انخفاض الميل المتوسط للإستيراد إلى حدود 13.36% سنة 1999 ثم 12.97% سنة 2000¹، وبالموازاة مع ذلك فقد شهدت أسعار البترول تحسناً ملحوظاً حيث انتقلت من 13.02 دولار للبرميل سنة 1998 إلى 18.12 د/ب سنة 1999 ثم 28.77 د/ب سنة 2000 مما ساهم في ارتفاع حصيلة الصادرات إلى حدود 12.32 مليار دولار سنة 1999 ثم 21.65 مليار دولار سنة 2000، وبمقارنة جانبي رصيد الميزان الجاري فقد تحول العجز المسجل في 1998 إلى فائض مقدر بـ 0.02 مليار دولار سنة 1999 ثم 8.93 مليار دولار سنة 2000.

على مستوى رصيد الحساب الرأسمالي يمكن تسجيل تراجع في العجز الذي مس هذا الرصيد من حدود - 4.09 مليار دولار سنة 1995 إلى -1.36 مطلع سنة 2000، فإعادة الجدولة لـ 16 مليار دولار - في إطار الإتفاق المبرم مع نادي باريس ولندن - ساهم في تقلص حجم خدمات الدين الخارجي إلى 4.52 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1995-2000)* مقابل متوسط مقدر بـ 8.31 مليار دولار للفترة (1990-1994)، هذا التراجع الذي عزز** من التحول في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات من عجز مقدر بـ -6.3 مليار دولار سنة 1995 إلى فائض معتبر مقدر بـ 7.57 مليار دولار سنة 2000.

- **على مستوى التضخم:** شهدت معدلات التضخم خلال الفترة 1995-2000 منحنى تنازلي انتقل من 29.8% سنة 1995 إلى 18.7% سنة 1996 ثم 5.7% سنة 1997 ليستقر تحت هذا المعدل لبقية الفترة، وهو ما يؤكد نجاح سياسة تحرير الأسعار المتبعة في إطار الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة حيث شكلت هذه المرحلة تقارب

1 - أنظر الجدول رقم 04 الملحق رقم 01.

* - نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 الملحق رقم 01 أن خدمات الديون قد ارتفعت فوق عتبة 5 مليار دولار سنة 1998 و1999، وتفسير ذلك أن الإتفاق المبرم مع نادي باريس (المالك الأكبر لحجم المديونية الجزائرية) كان يقضي بمدة عفو عن السداد تقارب 4 سنوات حيث يعود بعدها التسديد وذلك ابتداءً من 31 ماي 1998.

** - بالإضافة إلى تحسن رصيد ميزان العمليات الجارية.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الاستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

الأسعار مع أسعار السوق الحرة بداية من 1997¹ مما أدى إلى تقلص شدة الضغوط التضخمية من هذا المصدر*، فمعدلات التضخم أصبحت أحادية مما يعني تحول سريع من تضخم مكبوت قبل 1989 إلى تضخم جامح 1990-1996 ثم تضخم طليق بداية من 1997.

إن انخفاض معدلات التضخم لم يساهم فيه تقارب الأسعار مع أسعار السوق الحرة فقط، فبالنظر إلى معامل السيولة نجد أنه قد انتقل من 45.32% سنة 1994 إلى 37.17% سنة 1995 ثم 33.01% سنة 1996، قبل أن يرتفع مرة أخرى سنة 1997 إلى حدود 36.08% ثم ما يقارب 42.3% سنتي 1998 و1999 ليُعاود الانخفاض سنة 2000 إلى 37.83%²، وهو ما يشير إلى تحكّم أكبر في نمو الكتلة النقدية في حدود أقل من تلك المسجلة سنة 1994، هذا التحكّم الذي ساهمت فيه بشكل فعال السياسة المالية التقشفية* والسياسة النقدية الصارمة خصوصا ما تعلق بأدواتها غير المباشر، يضاف إلى ما سبق فإن ارتفاع قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (1996-1999) بالتزامن مع تحرير التجارة الخارجية مما ساهم في ارتفاع الواردات في حجمها الحقيقي من حدود 29.54 مليار دج سنة 1996 إلى 30.24 مليار دج سنة 97 ثم 32.45 سنة 98 لتستمر في الإرتفاع إلى 33 مليار دولار سنة 1999 قبل أن تنخفض إلى 32.71 مليار دج سنة 2000 في تطابق تام مع تغيرات معامل السيولة في الإقتصاد، حيث يعزى ارتفاع معامل السيولة خلال الفترة 97-99 إلى زيادة الكتلة النقدية التي غطّتها زيادة الواردات بالحجم الذي حال دون حدوث ضغوط تضخمية.

وعلى العموم وبالنظر إلى أداء المحاور العاملة خلال الفترة (1990-2000) يمكن ملاحظة أن سنة 2000 سجلت أفضل القيم للمتغيرات المفسرة لسلوك مؤشرات الاستقرار الإقتصادي الكلي، وبالرجوع إلى وجه التقارب بين هذه السنة وبقية السنوات نجد أن سعر البترول شكل عامل الحسم في تحقيق الإستقرار (باستثناء البطالة التي لم تولي لها الدولة الأهمية التي تستحقها في ظل الصعوبات المالية التي واجهتها) مما يعني أنه وبرغم الإصلاحات المعتمدة فإن التبعية لقطاع المحروقات والمورثة أساسا عن فترة التخطيط المركزي لم تتغير، فهل ساهمت برامج الإنعاش الإقتصادي في فك الإرتباط بين الاستقرار الإقتصادي الكلي وأداء قطاع المحروقات الذي يبقى حبيس التغيرات الخارجية التي تمس الأسعار في السوق النفطية العالمية؟.

¹ - كمال بن بيلف، السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم - حالة الإقتصاد الجزائري -، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 95.

* - نشير إلى إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والبتروولية لتتماشى مع الاسعار العالية نهاية 1997، للمزيد أنظر: علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2004، ص 198.

² - أنظر الجدول رقم 14.

** - نشير في هذا الصدد إلى أن التحكّم في نمو الكتلة الأجرية في ظل تثبيت الأجور عند حدود لا تتجاوز 10% بداية من 1997 مقابل نسب تتجاوز تقريبا 20% خلال الفترات السابقة كان له إسهام كبير في الحد من الضغوط التضخمية.

III - تحليل سلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر باستخدام المحاور العالمية والمربع المغربي للدور خلال الفترة 2001-2014 (فترة برامج الإنعاش الإقتصادي):

أدى ارتفاع أسعار صحاري بلاند في السوق البترولية العالمية - حيث فاقت الـ 20 دولار للبرميل بداية من الربع الثالث لسنة 1999 واستمرار ذلك الإرتفاع على امتداد سنة 2000 بمتوسط سعري سنوي يقدر بـ 28.77 دولار للبرميل - إلى تحسن كبير في الوضعية المالية للجزائر ترجمه الفائض المعتبر في ميزان المدفوعات بمقدار 7.57 مليار دولار وما نتج عن ذلك من ارتفاع في حجم إحتياطيات الصرف التي تجاوزت عتبة 11.9 مليار دولار أو بما يكفي 12.19 شهر واردات، يضاف إلى ذلك تسجيل الفجوة التمويلية* فائض كبير سنة 2000 قدر بـ 509.61 مليار دج في مقابل فجوة سالبة على مدار الفترة 1970-1999¹، كل هذه المعطيات وغيرها دفعت بالدولة الجزائرية إلى التحول نحو سياسة مالية توسعية في محاولة لتصحيح الأوضاع التي سادت في الفترات السابقة خصوصا ما تعلق فيها من تأخر في عملية التنمية وما رافقها من صعوبات كبيرة في المجال الإجتماعي والذي ترجمته ارتفاع معدلات البطالة والفقر، فمخطط التعديل الهيكلي ساهم ظاهريا في تحقيق عملية الإستقرار الإقتصادي على المستوى الكلي (بتحفظ) لكن لم يؤدي بالضرورة إلى تحقيق آمال الجزائريين في ارتفاع المستوى المعيشي والشغل والأمن الإقتصادي.

إن إعادة توجيه الدفة نحو سياسة مالية توسعية ترجمه اعتماد برامج إنفاقية ضخمة (برامج الإنعاش الإقتصادي)، ارتكزت مقاربتها على النظرية الكينزية في ضرورة تفعيل جانب الطلب الكلي الفعال والمنوط به تحفيز الإستثمار لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتخفيض مستوى البطالة والتضخم (زيادة العرض المقابل لتلك الزيادة في الطلب، حيث نشير إلى أن الطلب لا نقصد به المحلي فقط وإنما الأجنبي كذلك مما يشكل ارتفاع في الصادرات تتحسن معه وضعية ميزان المدفوعات)، فالطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف والنتاج الوطني، ونتيجة لكون التوازن الإقتصادي يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التوظيف الكامل الذي يُعد حالة استثنائية خاصة على خلاف الفكر الكلاسيكي، ونتيجة لعدم وجود توازن تلقائي للإقتصاد الوطني فإن تدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق في مرحلة الأزمات يكون أولوية ضرورية، وذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي (إستثماري واستهلاكي) والذي يعجز القطاع الخاص عن التأثير فيه لأن الأمر يتطلب تحريك الطلب الإستهلاكي من خلال رفع الدخل، وتحريك وتنشيط الطلب الإستثماري من خلال تخفيض سعر الفائدة، لذلك تتدخل الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي الإستهلاكي وما يرتبط به من زيادة دخول الوظيف العمومي، والإنفاق على تحسين الخدمات الإدارية وزيادة أشكال الدعم والإعانات، وكذلك من خلال البرامج الإستثمارية العمومية غير

* - يقصد بالفجوة التمويلية تلك الفجوة القائمة بين الإيداع الوطني المتاح والإستثمارات الكلية في الإقتصاد، أو بمعنى آخر الفجوة التمويلية هي ذلك الجزء من الإستثمار الكلي الذي لم تستطع المدخرات الوطنية المتاحة تمويله، حيث يتم التمويل للفرق السالب عن طريق المصادر الخارجية أو التمويل بالعجز أو بكلاهما (كما كان يحدث قبل 2000)، فالفجوة التمويلية = الإستثمارات الكلية - الإيداع الوطني المتاح.

¹ - أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الإيداع المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 11، 2012، ص 44.

الإنتاجية. لكن حتى كينز يشترط توفر بعض المعطيات الهامة والأساسية لنجاح سياسة الإنعاش الإقتصادي والتي يمكن أن نردها فيما يلي¹:

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب (مرونة الآلة الإنتاجية).
- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش سيكون ضعيفا في هذه الحالة، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للإستيراد ضعيفا.

- يجب أن لا تتسرع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي). وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الإستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة لاسيما ما تعلق بتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي والتنمية الشاملة، فقد طُرحت - ولا زالت تُطرح - عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف؟، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني (لاسيما الجهاز الإنتاجي) على الاستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد (الخاص والعمومي، الإستهلاكي والإستثماري)؟، وعن جدوى بعض الاستثمارات العمومية وأولوياتها مقارنة بتكلفتها المالية المعتبرة؟، والآثار الإقتصادية والاجتماعية المنتظرة منها؟، وعن مدى استدامة تلك السياسة على المدى المتوسط والطويل خاصة وذلك في ظل عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها (احتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة)؟، كل هذه التساؤلات وغيرها يستدعي الإجابة عنها مراجعة برامج الإنعاش الإقتصادي من حيث حجم مخصصاتها واتجاه تركيزها (القطاعات التي مسها الإنفاق) ونتائجها المختلفة على منظومة الإستقرار الإقتصادي الكلي.

III - 1 - مضمون برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014):

مباشرة وبعد استعادة الجزائر لتوازنها الإقتصادية والمالية الكبرى وقبل سنة 2001، طُرحت للنقاش الكيفية التي بموجبها يتم إنعاش الإقتصاد الوطني واستعادة النمو الإقتصادي وذلك إما بالعمل بجانب العرض (أفكار الليبيراليون الجدد) أو جانب الطلب (التوجه الكينزي)، بمعنى أنه كانت هناك أطروحتان للنقاش لا بد من تبني إحداها، وفي هذا السياق اقترح المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (CNES) إنعاش الإقتصاد عن طريق الإنطلاق في ورشات الأشغال الكبرى (طرق، سدود... إلخ) بمعنى إنعاش الإقتصاد الوطني بواسطة الطلب، وهو ما تم تبنيه ليكون الفصل في هذه القضية لصالح العمل بجانب الطلب ترجمه توجهات البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الإنعاش الإقتصادي.

¹ - J.Brémont, Mieux comprendre l'économie, Éditions Liris, Paris, 1991, p232.

III - 1 - 1 - مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004):

إن اعتماد برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) جاء لتحقيق مجموعة من الأهداف ترجمتها الوثيقة الرسمية الصادرة عن رئاسة الحكومة والتي حددت أهدافا كيفية لا تُترجم إلا باعتماد أهداف أخرى عملية، حيث تنصب الأهداف الكيفية حول¹:

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الإقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان.
 - محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الإجتماعية.
 - خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
 - دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.
 - هذه الأهداف الكيفية تُترجم بأهداف عملية من خلال:
 - إعادة تحفيز الطلب لإحتواء آثار السياسات الإنكماشية وتحقيق الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو.
 - دعم النشاطات الخالقة للقيمة المضافة والشغل وهذا ما لا يتحقق إلا عبر ترقية الإستغلال الفلاحي والمؤسسة المنتجة لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها.
 - إعادة تأهيل الهياكل القاعدية، لا سيما تلك التي تسمح بإعادة إطلاق النشاطات الإقتصادية وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية.
- جاء انطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي بعد إعلان رئيس الجمهورية في جوان 2001 بداية فعالياته، حيث تم تخصيص غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المرعبة سابقا².

¹ - محمد بودواية، مرجع سبق ذكره، ص198.

² - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 10، 2012، ص 147.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لملوك مؤهراة الإستقرار الإقتصادي الطلي في الجزائر (1990-2014)

الجدول رقم 18: مخصصات البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الإنعاش الإقتصادي و: مليار دج

إجمالي تراخيص البرنامج (%)	تراخيص البرنامج					البيان
	المجموع	2004	2003	2002	2001	
40.1	210.5	2	37.6	77.9	93	إجمالي الدعم الموجه للأشغال الكبرى
12.4	65.4	12	22.5	20.3	10.6	إجمالي الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري
10.6	55.9	12	20	16.3	7.6	منها دعم الإنتاج الفلاحي
1.8	9.5	-	2.5	3.9	3	دعم قطاع الصيد البحري
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	إجمالي الدعم الموجه للموارد البشرية
8.6	45	-	-	15	30	الدعم الموجه للإصلاحات
21.7	114	3	35.7	42.9	32.4	إجمالي الدعم الموجه للتنمية المحلية
100	525	20.5	113.2	185.9	205.4	الإجمالي العام

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الإنعاش الإقتصادي، أفريل 2001، ص 49.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة نقطة في غاية الأهمية، تتمثل في اتجاه برنامج الإنعاش الإقتصادي إلى القاعدة الهيكلية والبنية الأساسية وقطاع رأس المال الإجمالي وهو ما يخدم الأهداف المسطرة السابقة، ويؤكد على حدوث نمو غير متوازن (تطبيق استراتيجية النمو اللامتوازن لـ هيرشمان *Hirshman*) في مشهد يعيد سنوات السبعينات حيث كان الإتجاه نحو الصناعات الأساسية السمة التي طبعت تلك المرحلة ولكن هذه المرة بملامح جديدة طبعها التوجه نحو تنمية رأس المال الإجمالي والبنية التحتية.

إن التوجه نحو استراتيجية النمو اللامتوازن (كما ذكرنا خلال الفصل الأول) يكون عن طريق خلق خلل متعمد للإقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة، حيث يتحقق هذا الخلل بسبب الإستثمارات غير الإنتاجية (جانب الطلب حسب المنظور الكينزي) أو المشروعات الإنتاجية المباشرة (جانب العرض حسب وجهة نظر الليبراليون الجدد)، ليعود بعدها التوازن عن طريق خلق الأولى (رأس المال الإجمالي) لوفورات خارجية تقوم عليها الثانية (المشروعات الإنتاجية المباشرة)، وهو ما يدفع إلى طرح تساؤلين غاية في الأهمية جواب الثاني هو بيان لإجابة السؤال الأول: هل فعلا كان الخلل المتعمد وفق استراتيجية مرسومة؟، وهل عاد التوازن إلى هيكل الإقتصاد الجزائري (تفعيل الآلة الإنتاجية الجزائرية)؟، هاذين السؤالين اللذين يجيبنا عنهما تقييم برامج الإنعاش الإقتصادي في ما تبقى من الدراسة.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أيضا ضخامة المبالغ المالية المخصصة وتركز معظمها في السنتين الأوليتين من فترة البرنامج، وهو ما يبين حرص الدولة الجزائري على إحداث القطيعة مع المرحلة السابقة (مرحلة التقشف: 1990-2000) والتخلص من آثار تلك المرحلة في أقصر وقت ممكن واستغلال الإنفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للإقتصاد والوطني من ناحية معدلات النمو الإقتصادي، تحسين الأوضاع الإجتماعية، إنشاء مناصب عمل وتطوير البنى التحتية... إلخ.

III - 1 - 2 - مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

إن استمرار منحى أسعار البترول في الإرتفاع وما واكبه من تحسن كبير في ميزان المدفوعات وتحقيق احتياطات صرف قياسية تجاوزت عتبة 43 مليار دولار سنة 2004 أو بما يكفي تقريبا سنتين من الإستيراد، وهذا بالتزامن مع تسجيل فائض في التمويل (الفجوة التمويلية) بمقدار 466.82 مليار دج، كل هذه الأسباب وغيرها دفعت إلى اعتماد البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، هذا البرنامج الذي يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها في¹:

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** فالأزمة السياسية والإقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات أثرت سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، وهو ما يستدعي تحديثها وتوسيعها قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الإقتصاد الوطني.
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان من الجانب الصحي أو التعليمي أو الأمني.
- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الإقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الإقتصادية في الوقت الحالي وهو ما يستوجب الإستمرار في تطويرها لتجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية، وذلك لا يكون إلا عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا التي يمكن أن ترفع من مستويات الأداء، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير مختلف النشاطات خصوصا ما تعلق بدعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- **رفع معدلات النمو الإقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الإقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف سابقة الذكر.
- **جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو كاستمرارية للبرنامج السابق (برنامج الإنعاش الإقتصادي)،** لكن بغلاف مالي لم يسبق للجزائر اعتماده من قبل والذي جاوز في شكله الأصلي عتبة 4202 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار)، بالإضافة إلى إقرار برنامجين خاصين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب بغلاف مالي يقدر بـ 432 مليار دج وبرنامج آخر لتنمية منطقة الهضاب بقيمة 668 مليار دج، زيادة على المشاريع المتبقية من مخطط الإنعاش الإقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج يضاف لها الصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، ليكون المجموع النهائي 8705 مليار دج.

¹ - صالح صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، المنعقد بجامعة سطيف يومي 11 و12 مارس 2013، ص11.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

الجدول رقم 19: المخصصات الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

تراخيص البرنامج (%)	مخصصات البرنامج (مليار دج)	البيان
45.5	1908.5	أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
-	555	منها السكن
-	141	الجامعة
-	200	التربية الوطنية
-	58.5	التكوين المهني
-	85	الصحة العمومية
-	60	الشباب والرياضة
-	16	الثقافة
-	200	برامج بلدية للتنمية
-	150	تنمية منطقة الهضاب
-	100	تنمية مناطق الجنوب
-	343	أخرى
40.5	1703.15	ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية
-	700	منها قطاع النقل
-	600	قطاع الأشغال العمومية
-	393	قطاع الموارد المائية (السدود والتحويلات)
-	10.15	قطاع تهيفة الإقليم
8	337.2	ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية
-	300	منها الفلاحة والتنمية الريفية
-	13.5	الصناعة
-	12	الصيد البحري
-	4.5	ترقية الإستثمار
-	3.2	السياحة
-	4	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
6	253.9	رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
100	4202.5	إجمالي المخصصات
-	1071	باقي مخطط الإنعاش الإقتصادي
-	668	البرنامج الإضافي لتنمية الهضاب العليا
-	432	البرنامج الإضافي لتنمية الجنوب
-	1140	تحويلات حسابات الخزينة
-	1191.5	الصناديق الإضافية
-	8705	الإجمالي العام

Source : World Bank, A Public Expenditure Review, Report N° 36270-DZ, 15 August 2007, p2.

إن أهم ملاحظة يمكن تتبعها من خلال الجدول السابق هي الإستمرار في تبني استراتيجية النمو اللامتوازن لصالح رأس المال الإجتماعي و المنشآت الأساسية بنسبة تتجاوز 86%، في حين نجد أن البرنامج أهمل تقريبا دعم التنمية الإقتصادية حيث لم تتجاوز نسبتها 8% من الإعتمادات المقررة، فقطاع الصناعة مثلا والمنوط به استيعاب النسبة الأكبر من الفئة النشيطة لم يتجاوز حجم اعتماده المالي حتى الإعتماد الموجه لقطاع الثقافة، وهنا تتكرر الأسئلة السابقة: هل فعلا الخلل المتعمد جاء وفق استراتيجية مرسومة؟ وهل عاد التوازن إلى هيكل الإقتصاد الجزائري (تفعيل الآلة الإنتاجية الجزائرية عن طريق القطاع الخاص مادام القطاع العام لم يولي أهمية كبيرة لهذا الجانب)؟.

III - 1 - 3 - مضمون مخطط التنمية الخماسي (2010-2014):

يندرج المخطط الخماسي (2010-2014) ضمن ديناميكية إعمار الإقتصاد الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات، وكاستمرارية للمخططات السابقة خصوصا مع الأوضاع المالية المريحة نتيجة ارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 80 مليار دولار للبرميل وما رافقها من تسجيل احتياطات صرف تجاوزت 162 مليار دولار وفائض في التمويل تجاوز 345 مليار دج، هذا ما أدى إلى إعتماد أكبر برنامج إنفاقي شهدته الجزائر على الإطلاق تجاوز معه المخصص الأولي عتبة 21234 مليار دج (حوالي 286 مليار دولار) وذلك لتغطية شقين رئيسيين¹:

- تخصيص 9700 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار) لإستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ضمن المخطط السابق خصوصا تلك المتعلقة بقطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، ونشير في هذا الصدد إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو استهلك ما يقارب 17500 مليار دج عند نهاية الفترة (أي بفارق عن المخصصات الأولية 8705-17500 = 8795 مليار دج) من بينها مشاريع لا زالت قيد الإنجاز.
 - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار).
- أما بخصوص توزيع تلك المخصصات فندرجها في الجدول الموالي:

¹ - بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010، ص.2.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لملوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الطلي في الجزائر (1990-2014)

الجدول رقم 20: المخصصات الأولية لمخطط التنمية الخماسي (2010-2014).

تراخيص البرنامج (%)	مخصصات البرنامج (مليار دج)	البيان
49.5	10511	أولاً: التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن (استكمال مشروع 2 مليون سكن)، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة
31.5	6688.7	ثانياً: برنامج تطوير المنشآت الأساسية: • الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ والمطارات • النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة. • تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.
8.16	1732.7	ثالثاً: تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل.
7.7	1635	رابعاً: التنمية الاقتصادية الملاحة والصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.
1.8	382	خامساً: مكافحة البطالة
1.34	284.5	سادساً: البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال
100	21234	الإجمالي العام

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010.

نلاحظ استمرارية في التوجه نحو تنمية رأس المال الإجتماعي وتطوير البنى التحتية بنسبة تتجاوز 81% (استمرارية تطبيق استراتيجية النمو اللامتوازن)، هذا الأمر الذي يدفعنا إلى النظر في التجربة الجزائرية في مجال التخطيط، فمرحلة التخطيط المركزي (1967-1989) شهدت تطبيق 5 برامج تنموية اتجهت في معظمها نحو القطاعات الإنتاجية وبالتحديد فرع الصناعات الأساسية (نمو لا متوازن لصالح الصناعة الثقيلة)، وذلك على خلاف برامج الإنعاش الإقتصادي التي تركزت حول تنمية القطاعات الغير الإنتاجية وأهملت القطاعات الإنتاجية (نمو لا متوازن باتجاه القطاعات غير الإنتاجية)، وعليه فالمتابعة التقييمية للمرحلتين يؤكد عدم الاستفادة من خبرة التجربة السابقة في تامين إنجازاتها وعدم تكرار أخطائها، ويمكن تتبع ذلك من خلال الملاحظات الجوهرية حول مخططات البرامج الإستثمارية العامة خلال الفترة (2001-2014) والتي نوجزها فيما يلي¹:

1- الإرتفاع الكبير للمخصصات الإستثمارية:

إن الإرتفاع الكبير للمخصصات الإستثمارية لبرامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014) ترجمه إرتفاع حجمها من 16 مليار دولار خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي إلى حوالي 236 مليار دولار خلال البرنامج التكميلي

¹ - بالتصرف عن: صالح صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

لدعم النمو، ثم مخصص أولي يقارب 286 مليار دولار للمخطط الخماسي الثاني لتوطين النمو (2010-2014) ليكون المجموع النهائي لحجم المخصصات حوالي 538 مليار دولار، هذا إذا استثنينا المبلغ النهائي للبرنامج الأخير حيث لم ترد إحصائيات دقيقة حوله إلى غاية الآن، فمن المتوقع أن يتجاوز الحجم النهائي للمخصصات عتبة 600 مليار دولار (هذا أقل تقدير حيث تشير تقديرات بعض الخبراء إلى تجاوز عتبة 800 مليار دولار).

2- ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة:

إن محدودية قدرات مكاتب الدراسات في مجال دراسة جدوى المشاريع المقامة وتقدير تكاليفها الحقيقية، بسبب وجود العدد الكبير من المشاريع ضمن برامج متعددة بالإضافة إلى ضغوط القيود المتعلقة بإجراءات التقاول للشروع في عملية الإنجاز والقيود بالمدّة الزمانية، أدى إلى المبالغة في تقدير قيمة تلك المشاريع وتجاوزها أحيانا للمتوسّطات العالمية والإقليمية المماثلة، فتكلفة إنجاز الكلم من الطرق السيارة ذات الإتجاهين تصل إلى متوسط يتراوح بين 1 إلى 3 مليون أورو في كل من إسبانيا، البرتغال، الدنمارك والسويد، وتبلغ تلك التكلفة في فرنسا وألمانيا حوالي 4 إلى 6 مليون أورو، وبلغت تكلفة الطريق السيار المغربي مراكش /أغادير التي تعبر جبال الأطلس الكبير حوالي 2.7 مليون دولار في حين تجاوزت تكلفة الكلم بالنسبة للطريق الجزائري شرق غرب 10 مليون دولار، وهذا يعني أنها أعلى من المتوسط العالمي بمعدل يتراوح بين 30 إلى 50%.

إن تفسير ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة بالمحدودة (ارتفاع غير مهم مقابل مدة إنجاز أقصر) وأحيانا قلة الخبرة لا يكفي بل يستدعي الأمر البحث عن الأسباب الأخرى.

3- ارتفاع حجم الإستثمارات المتبقية:

إن الحجم الكبير للإستثمارات العامة قد تجاوزت الطاقة الإستيعابية الوطنية لتلك الإستثمارات سواء على مستوى التنفيذ أو الإنجاز أو على مستوى الإرتباط التكاملي بالجهاز الإنتاجي المحلي، وكذا بالموارد والمدخلات المتاحة محليا لإنجاز هذه المشاريع، وهو الأمر الذي أكدته مسودة مشروع البرنامج الخماسي (2010-2014) والتي أرجعت أسباب التأخر في إنجاز العديد من المشاريع إلى:

- محدودية قدرات الإنجاز.
 - محدودية مكاتب الدراسات والمتابعة.
 - محدودية الآليات المتعلقة بالصفقات.
 - تزايد عمليات إعادة التقييم بسبب ارتفاع أسعار المدخلات وعدم اكتمال الدراسات المتعلقة بالمشاريع.
- وهذا يُبين مخاطر تجاوز الطاقة الإستيعابية وعدم وجود خطة مرسومة لإحتواء التأثيرات الخاصة بمدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة.

إن تجاوز الطاقة الإستيعابية المحلية جعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ المشاريع المبرمجة سواءً ضمن مخطط دعم الإنعاش (2001-2004) حيث بلغت قيمة المشاريع المتأخرة حوالي 1071 مليار دج (ما يقارب 14 مليار دولار)، أو المخطط الخماسي الأول (2005-2009) والتي تجاوزت فيها قيمة المشاريع المتأخرة حوالي 130 مليار دولار، أو

تلك التي تخص المخطط الحماسي الثاني (2010-2014) والتي يُتوقع أن تتجاوز فيها المشاريع المتبقية كل المشاريع التي تخص البرامج السابقة، حيث نعتقد أن القدرات المحلية غير كافية حتى لتنفيذ مشاريع بقيمة 57 مليار دولار خلال الفترة (2010-2014).

4- تعدد البرامج الإستثمارية العامة:

حازت الفترة 2001-2014 على العديد من المشاريع التكميلية الجهوية كتلك الخاصة بالجنوب والهضاب، والسكن غير الملائم والبرامج التكميلية المحلية بالإضافة إلى الإستثمارات الإنتاجية خاصة المتعلقة بالشركة الوطنية سوناطراك بفروعها المختلفة خصوصا للفترة 2010-2016 والتي تجاوزت عتبة 70 مليار دولار، هذا الوضع الذي جعل من الصعوبة بمكان معرفة المخصصات الإستثمارية العامة الحقيقية، وصعوبة أكبر في متابعتها وتقييمها ومعرفة حجم البرامج الجديدة.

5- عدم وجود خطط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة:

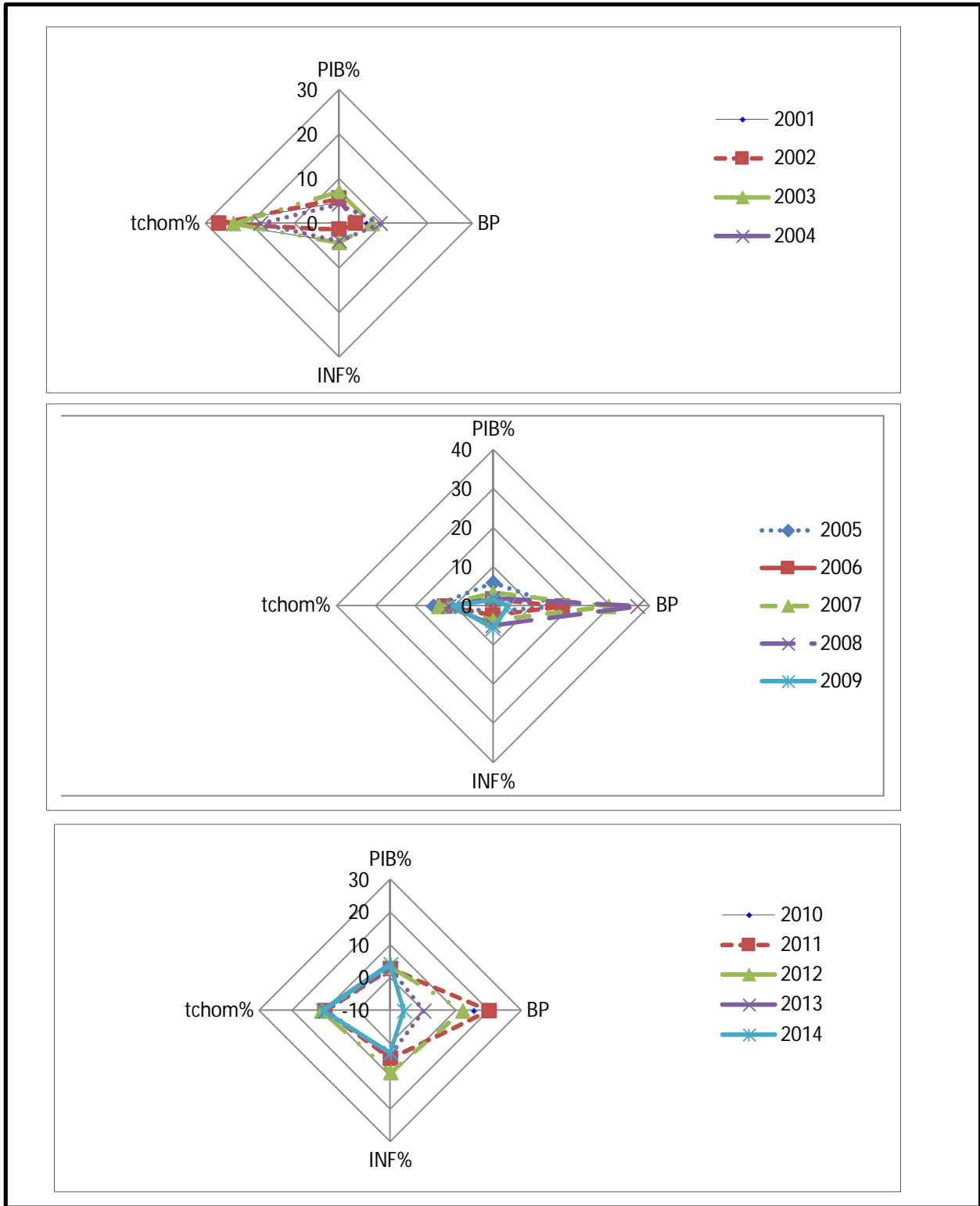
حيث يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز، وربط المخصصات الإستثمارية بالقدرات الواقعية والمدد الزمنية التي تتطلبها عمليات الإنجاز في إطار مراعاة المواصفات الفنية والهندسية، والتقييد بمعايير الجودة والإتقان. انطلاقا مما سبق فقد كان نمو الإقتصاد الجزائري يتحرك بصورة عفوية في اتجاه النمو غير المتوازن لصالح قطاع رأس المال الاجتماعي وما يرتبط به من بنية أساسية اقتصادية وخدمات اجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للإستثمارات على قطاعات الإنتاج المباشر، لذلك سوف نحاول تقييم تلك البرامج الإنفاقية من خلال متابعة حدود الترابط والتكامل خلال تلك الفترة ومستوى التطور الذي أحدثته على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي، هل ساهمت برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014) في تحقيق الإستقرار الإقتصادي المطلوب؟.

III-2- تقييم برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014) وفق منظومة الإستقرار الإقتصادي الكلي:

إن تبني جانب الطلب الكلي الفعال في إطار استراتيجية نمو لا متوازن اتجهت نحو تنمية رأس المال الاجتماعي وما تطلبه ذلك من مخصصات مالية كبيرة، شكّل تراجع عن المنهج المتبع في المرحلة السابقة (1990-2000) وما رافقها من سياسة مالية تقشفية وسياسة نقدية أكثر صرامة حاولت الجزائر من خلالها تصحيح الإنحرافات المسجلة خلال فترة الخطة المركزية، هذا التراجع جاء في وضعية جيدة ميزت السوق النفطية العالمية مما ساهم في تحسين الوضعية المالية الجزائرية ودفع إلى اعتماد برامج إنفاقية كبرى بغرض تحقيق الأهداف المطلوبة وعلى رأسها الإستقرار الإقتصادي الكلي، هذا الأمر الذي يستدعي الوقوف على مدى تحقيق الإستدامة في المنظومة المشكّلة لذلك الإستقرار.

الفصل الثاني: تحليل النتائج لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

الشكل رقم 21: أداء مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (2001-2014).



المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> ، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/07.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الرابط: <http://www.ons.dz/> ، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/07.

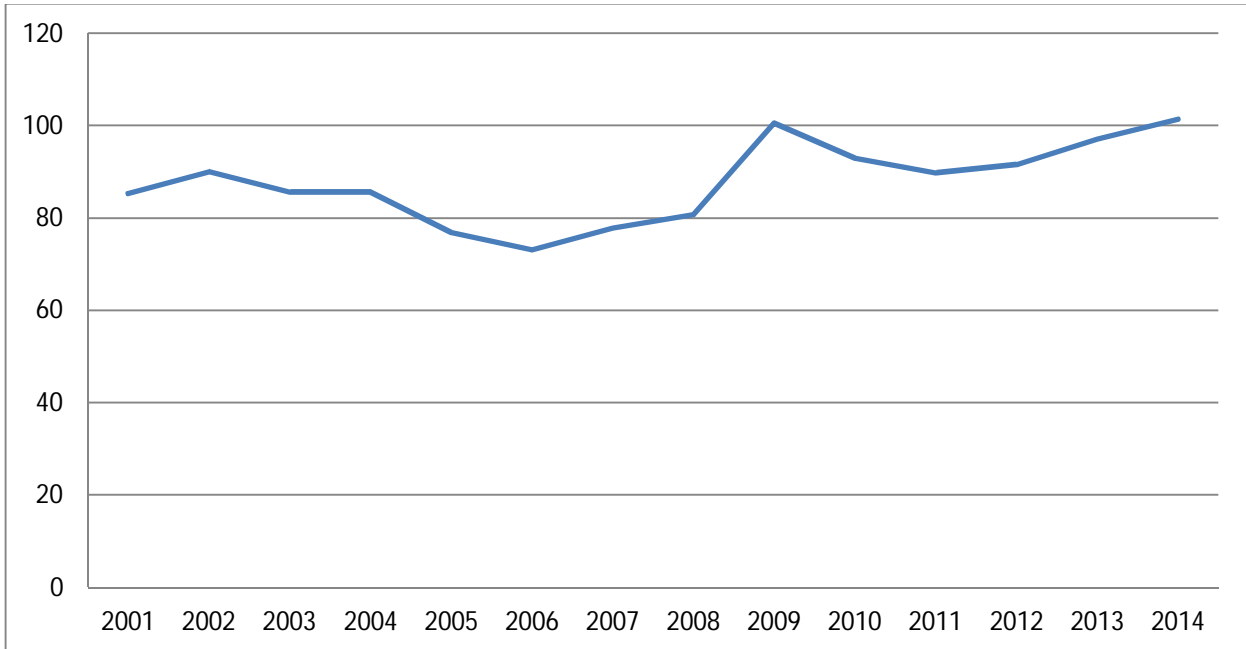
الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

من خلال البيان السابق يمكن ملاحظة حدوث تحسن في شكل المربع السحري لكالدور خلال المرحلة (2001-2013) حيث بدأ يستعيد شكل المربع تدريجيا قبل أن يعود إلى التشوه بداية 2014 وذلك نتيجة ل:
- على مستوى النمو الإقتصادي:

إن تنفيذ مشاريع البرامج الإستثمارية قد أدى فعلا إلى زيادة الطلب الكلي الفعال كما ورد في النظرية الكينزية، كما أن اتجاه تلك المشاريع نحو البنية الأساسية لقطاع رأس المال الإجتماعي والإقتصادي أدى إلى تزايد الإختناقات وتنامي الإختلالات كما تُبين ذلك تحاليل استراتيجية النمو اللامتوازن، مما يدفعنا إلى إعادة طرح الأسئلة السابقة: هل فعلا كان الخلل المتعمد وفق استراتيجية مرسومة؟، وهل عاد التوازن إلى هيكل الإقتصاد الجزائري (تفعيل الآلة الإنتاجية الجزائرية)؟.

إن التأكد من طبيعة تأثير البرامج الإستثمارية على النمو الإقتصادي يستدعي معاينة تطور معدلات النمو الحقيقية للنتائج المحلي الخام وكذا معدلات النمو الحقيقية لبقية القطاعات خصوصا القطاع الصناعي المنوط به إحداث التحول الحقيقي في هيكل الإقتصاد الوطني، لكن بدايةً ومن خلال تتبع معدلات النمو المحققة على مدار الفترة (2001-2014) نجد أنه وبالرغم من تسجيلها لقيم موجبة إلا أنها لم ترقى إلى أن تكون فوق عتبة 7% كما يشير إلى ذلك تقرير لجنة النمو والتنمية حول النمو المستديم المحقق للإستقرار الإقتصادي المستدام.

ملاحظة ثانية يمكن تتبعها من خلال معيار *Chehy*، فزيادة الإنفاق العام إلى حدود مبالغ فيها أدى إلى تحقق علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلي الخام وحجم تلك النفقات، وهو ما يمكن تبيانه من خلال الشكل التالي:
الشكل رقم 22: تطور نسبة نمو الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام للفترة (2001-2014).

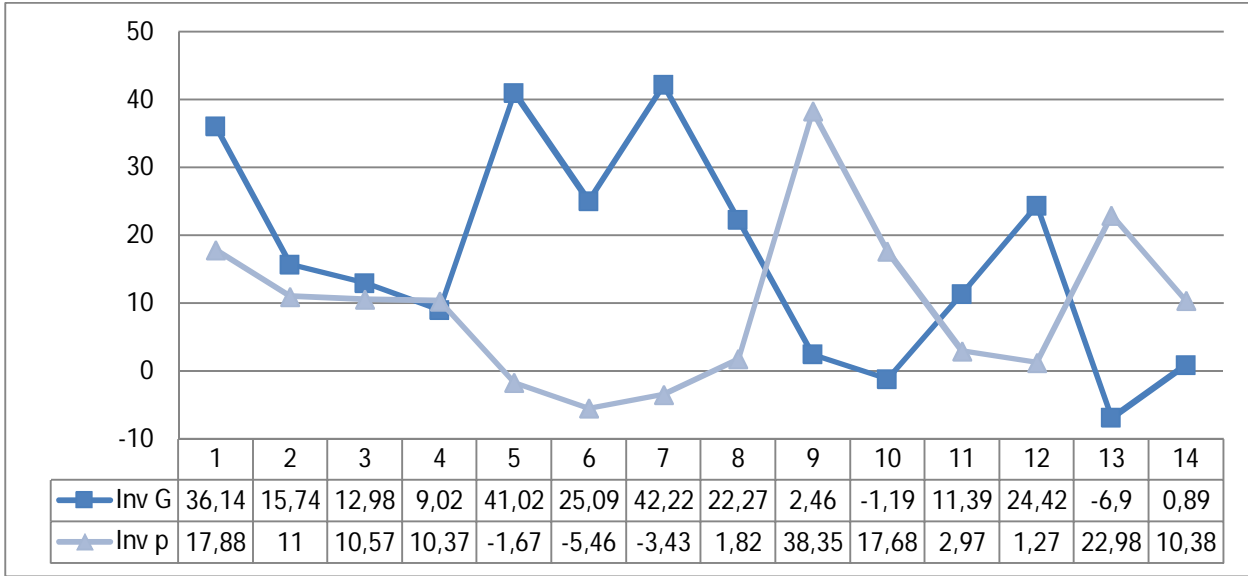


المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من: إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator>
تاريخ زيارة الموقع: 2016/03/27.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لملوك مؤهراة الإستقرار الإقتصادي الطلي في الجزائر (1990-2014)

من خلال البيان السابق يمكن ملاحظة أن نمو الإنفاق العام قد فاق نسبة نمو الناتج المحلي الخام (نسبة تزايد) خصوصا خلال الفترة (2006-2014) وما يؤكد ذلك هو تراجع متوسط نمو الناتج المحلي الخام من حدود 5.43 للفترة (2001-2004) إلى 2.92 للفترة (2005-2009) و 3.32 للفترة (2010-2014) وذلك بالرغم من تضاعف أحجام النفقات الإستثمارية خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني، وهو ما يؤكد التناسب العكسي بين المتغيرين ويدفع باتجاه طرح التساؤل: لماذا جاء حجم الإنفاق العام بنتيجة عكسية على نمو الناتج المحلي الخام؟.

الشكل رقم 23: العلاقة بين الإستثمار الخاص والعام بالقيم الحقيقية للفترة (2001-2014).



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات وإحصائيات وزارة المالية.

من خلال البيان السابق يمكن ملاحظة العلاقة العكسية بين نمو الإستثمار الخاص والعام، فارتفاع حجم الإستثمارات العامة أدى إلى انخفاض حجم الإستثمارات الخاصة، ما يعني ممارسة القطاع العام لأثر الإزاحة للقطاع الخاص (وهو ما يتعارض ونظرية Barro في ضرورة وجود علاقة تكاملية بين القطاعين الخاص والعام)، وهو ما يمكن إثباته من خلال معامل الارتباط بين المتغيرين حيث يشير إلى القيمة: $r_{inv g, inv p} = -0.632$ وهي قيمة معتبرة تشير فعلا إلى حدوث أثر المزاحمة وهو ما ينفي حدوث التكامل بين القطاعين (الخاص والعام) وبالتالي فاستراتيجية النمو اللامتوازن أحدثت خلل كبير ساهم في تقييد دور القطاع الخاص من عملية التنمية (هذا أول خلل أحدثته استراتيجية النمو اللامتوازن)، فإخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص ساهم في تلك العلاقة العكسية بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي.

إذا كان توجه الإستثمارات العامة نحو القطاعات غير المنتجة وفي نفس الوقت أراح القطاع الخاص من عملية التنمية، فما هو سر معدلات النمو الموجبة على طول الفترة (2001-2014)؟.

كما ذكرنا سابقا فإن معدلات النمو الإقتصادي المسجلة رغم أنها موجبة إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بحجم الإنفاق (لا تتجاوز معدل 7%)، وهو ما يبين عدم استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال وعدم احتوائه للإختلالات التوازنية، فتتحرك نمو الاقتصاد الجزائري بصورة عفوية في اتجاه النمو غير المتوازن بدون أن يكون

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستثمار الإقتصادي الطلي في الجزائر (1990-2014)

هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للإستثمارات على قطاعات الإنتاج المباشر، أدى إلى آثار محدودة على تطور فروع وأنشطة الصناعات المعملية التحويلية التي تلعب دورا مهما في توفير المناخ الإستثماري الملائم وبيئة الأعمال المناسبة، والتي سجلت في معظمها معدلات نمو سلبية وحتى تلك التي سجلت معدلات موجبة فإن معظم مدخلاتها الصناعية مستوردة.

الجدول رقم 21: تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية للفترة (2001-2014). الوحدة: %

2014	2012	2009	2007	2004	2001	الفروع
7.2	2.6-	9.1-	2.1-	15.7-	12.5-	الصناعات الغذائية
6.6	5.6-	3.4	8	1-	2.9-	المناجم
3.4-	1.5	2	4.4-	1.8-	3.1-	الصناعات الكيماوية
0.3-	12.7-	9.1-	2.1-	14.8-	14.7-	الصناعة النسيجية
12.6	8.1	12-	4.8-	12	0.5-	صناعة الجلود
6.9-	11.5-	21.4-	6.8-	4.3-	13.1-	صناعة الخشب والورق
11.4-	7.5	6.4	8.9-	0.6	11	صناعة الحديد والبناء والميكانيك
8	12.1	7.2	6	5.8	5	الطاقة والمياه

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر 2005، 2010، 2014.

تُبين الأرقام المسجلة في الجدول محدودية الآثار الإيجابية للإستثمارات العامة على تطور فروع وأنشطة الصناعات المعملية التحويلية، حيث نلاحظ أن معظم الفروع حققت معدلات نمو سلبية مما يدل على عدم قدرتها على الإستجابة للطلب الكلي الفعال الذي أحدثته تلك الإستثمارات وما ارتبط بها من اختلالات في التوازن بين القطاعات الإنتاجية وقطاعات رأس المال الإجتماعي.

إن جمود الجهاز الإنتاجي الجزائري وحالة الركود التي يعانيتها على مستوى مختلف الفروع تزامن مع استخدام غير اقتصادي للقدرات الإنتاجية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 22: معدل استخدام قدرات الإنتاج الصناعي للفترة (2001-2012). الوحدة: %

2014	2011	2009	2007	2005	2003	2001	الفروع
50	54	56	53	50	51	48	القطاع الصناعي
50	50	52	48	46	46	44	الصناعة خارج المحروقات
49	49	50	46	45	46	44	الصناعة المعملية التحويلية

المصدر: صالح صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، المنعقد بجامعة سطيف يومي 11 و12 مارس 2013، ص24.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

تشير معطيات الجدول السابق إلى الإستخدام غير الرشيد لقدرات الإنتاج الصناعي والتي لم تتجاوز عتبة 50%، مما يعني وضعية ركودية لم تستجب للآثار التحفيزية للطلب الفعال خصوصا للسلع الإستهلاكية و سلع التجهيز، هذا الطلب الذي انعكس إيجابا على الإقتصاديات الأجنبية من خلال حالة الإغراق الذاتي للإقتصاد الوطني بالسلع الأجنبية عن طريق الواردات والتي بلغ حجمها الإجمالي خلال الفترة (2001-2014) ما يقارب 447 مليار دولار¹، وهو ما يدل على استمرار الخلل الهيكلي للإقتصاد الوطني حيث يمكن تتبع أثره من خلال تطور معامل درجة التنوع الإقتصادي المدرج في الجدول الموالي:

الجدول رقم 23: درجة التنوع الإقتصادي في الجزائر للفترة (1997-2014). الوحدة: %

السنة	الزراعة	الصناعة التحويلية	المحروقات	الخدمات الحكومية	البناء والأشغال العمومية	النقل والإتصالات	التجارة	الخدمات	حاصل التنوع
1997	10.96	10.08	37.87	1.49	11	8.22	15.73	4.65	0.69
2000	10.09	8.47	47.11	1.25	8.51	8.04	12.73	3.80	1.17
2002	11.44	9.26	40.51	1.1	10.15	9.35	13.97	4.22	0.81
2004	11.38	7.61	45.49	0.97	8.99	10.05	11.94	3.6	1.08
2006	8.73	6.12	52.85	0.87	8.31	10.12	9.92	3.08	1.55
2008	7.78	5.56	53.46	0.93	9.31	9.24	10.73	3	1.60
2010	10.47	6.36	43.1	0.65	12.31	10.22	13.19	3.7	0.96
2012	11.39	5.83	44.35	0.64	11.3	9.57	13.22	3.69	1.03
2014	13.37	6.32	35.15	0.48	13.06	11.74	15.62	4.26	0.62

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يشير معامل درجة التنوع الإقتصادي إلى تشوه هيكلي كبير مس الإقتصاد الجزائري خلال فترة برامج الإنعاش الإقتصادي، فعوض أن تُقلص تلك البرامج من حجم التركيز على قطاع المحروقات إلا أنها زادت من ارتباط الإقتصاد الوطني بذلك القطاع لدرجة مبالغ فيها، فارتفاع معامل التنوع (والذي يفترض به أن يقترب أكثر من الصفر) يدل على زيادة التبعية لقطاع البترول وبالتالي للأسعار التي تتحدد قيمتها خارج نطاق التحكم المحلي، كما ونشير في هذا الصدد إلى نقطة مهمة أخرى يمكن ملاحظتها من الجدول السابق والتي تتعلق بتطور ملحوظ لقطاع التجارة، فاستراتيجية النمو اللامتوازن (خصوصا ما تعلق بالهياكل القاعدية من طرق ومواصلات...) خدمت أكثر ما يسمى "اقتصاد البزار".

انطلاقا مما سبق وبالرغم من الخلل الذي أحدثته استراتيجية النمو اللامتوازن، إلا أن معدلات النمو الإقتصادي حافظت على إيجابيتها خلال فترة الإنعاش الإقتصادي كنتيجة للزيادة النسبية في عنصري رأس المال والعمل وذلك باستغلال الطفرة التي حدثت في السوق البترولية العالمية، مما يجعله نمو توسعي باتجاه القطاعات غير الإنتاجية والتي لم ترفع من القدرات الإنتاجية الوطنية بالشكل الذي يضمن المحافظة باستمرار على مستوى معين إنتاج الثروات خارج قطاع المحروقات (دليل ذلك استمرارية جمود الآلة الإنتاجية الوطنية).

¹ - تقارير بنك الجزائر 2005، 2010، 2014.

كما تجدر الإشارة إلى تسجيل المحور العالمي الأول إشارة موجبة بداية من سنة 2006 مما يعني أنه للمحافظة على معدلات نمو غير سالبة يجب أن تتجاوز أسعار البترول حوالي 70 دولار للبرميل، ولتحقيق معدلات نمو مقبولة يجب أن تتجاوز الأسعار عتبة 80 دولار للبرميل كما يثبت تسجيل المحور العالمي لقيمة تتجاوز 1 بداية من سنة 2010، وهذا بافتراض استمرار المحافظة على الإحتياطيات النفطية المتواجدة وعدم تناقصها والإستمرار في البحث والتنقيب والرفع من معدلات الإسترجاع للآبار المستغلة (مع افتراض استقرار السوق النفطية عند هذا المستوى من الأسعار).

وعليه فإن الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة والبرامج الإنفاقية المبرمجة لم تُعجل بتصحيح هيكل الإقتصاد الوطني، بل زادت الإختلالات وتعمق الإرتباط بالتغيرات الحادثة في السوق البترولية العالمية مما يجعل معدلات النمو المسجلة ظرفية وغير مستدامة، فأى هزة بترولية جديدة سيترتب عليها أزمة اقتصادية كبيرة تعصف بالإقتصاد الوطني خصوصا وأن بوادر تراجع الأسعار انطلقا من 2012 توشي بمرحلة جديدة عنوانها انخيار أسعار البترول. إن تتبع مسار الإقتصاد الجزائري يُبين أن الإشكالية لا تتعلق بالموارد، بل إن الإشكالية هي إشكالية تخطيط ورقابة وإلتزام طويل الأمد بتحقيق الأهداف المسطرة، فحجم الأموال المستثمرة خصوصا خلال فترة الإنعاش الإقتصادي كانت لا تشكل عقبة أمام تطبيق استراتيجية النمو المتوازن (كفاية الموارد المالية)، حيث يكون الإستثمار في القطاعات الإنتاجية موازيا للإستثمار في رأس المال الإجماعي، لكن الإلتباس الخاطئ لإستراتيجية النمو اللامتوازن سيطرح مستقبلا صعوبات أكبر تتعلق خصوصا بتوفير الموارد المالية اللازمة لصيانة المشاريع المُمقّمة.

- على مستوى البطالة:

شهدت معدلات البطالة تراجعا ملحوظا خلال فترة الإنعاش الإقتصادي حيث انتقلت من حدود 27.3% سنة 2001 إلى ما يقارب 10% خلال فترة البرنامج الخماسي الثاني لتوطين النمو (2010-2014)، لكن ما يثير التساؤل هو أنه وبالرغم من ارتفاع حجم المخصصات الإستثمارية إلى ما يتجاوز 286 مليار دولار خلال الفترة الأخيرة (البرنامج الخماسي الثاني) واستمرار نمو الفئة النشيطة في حدود لا تتجاوز 2.5% تقريبا إلا أن معدل البطالة لم يتقلص بالشكل المطلوب حيث بقي يراوح نسبة 10% المحققة في سنة 2009؟، إن تفسير هذه الوضعية يتطلب النظر في توزيع العمالة على مختلف القطاعات وذلك من خلال الجدول التالي:

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستثمار الإقتصادي الطلي في الجزائر (1990-2014)

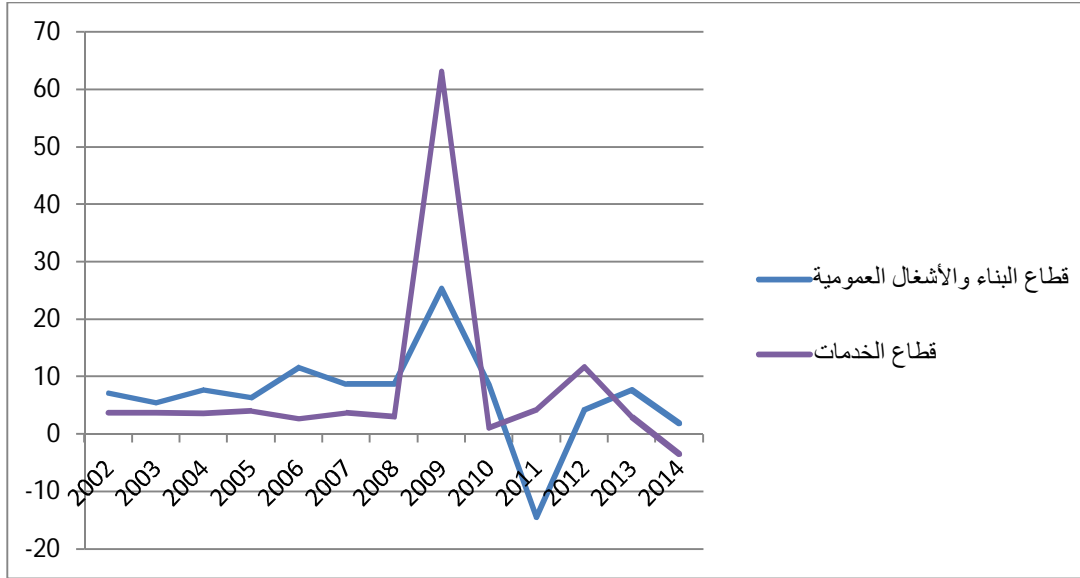
الجدول رقم 24: توزيع العمالة على القطاعات الإقتصادية للفترة (2001-2014) الوحدة: ألف عامل

البيان	قطاع الفلاحة		قطاع الصناعة		قطاع البناء والأشغال العمومية		قطاع الخدمات (الإدارة، النقل والإتصالات والتجارة وخدمات أخرى)	
	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم
2001	25,54	1328	9,67	503	15,45	803	49,34	2565
2002	26,33	1438	9,23	504	15,75	860	48,7	2660
2003	27,26	1565	8,88	510	15,8	907	48,06	2759
2004	27,06	1617	8,75	523	16,35	977	47,84	2859
2005	27,05	1683	8,47	527	16,7	1039	47,78	2973
2006	27,31	1780	8,06	525	17,8	1160	46,83	3052
2007	27,12	1842	7,69	522	18,57	1261	46,62	3166
2008	26,29	1841	7,57	530	19,58	1371	46,56	3260
2009	13,11	1242	12,6	1194	18,14	1718	56,14	5318
2010	11,69	1136	13,8	1337	19,21	1866	55,34	5377
2011	10,77	1034	14,2	1367	16,62	1595	58,37	5603
2012	8,968	912	13,1	1335	16,35	1663	61,55	6260
2013	10,58	1141	13	1407	16,6	1791	59,78	6449
2014	8,691	889	12,6	1290	17,85	1826	60,85	6224

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر 2005-2010-2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن انخفاض معدلات البطالة ساهم فيه إلى حد كبير قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، هذه القطاعات التي استفادت بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي، حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرامج الإنفاقية الموسعة في رفع عدد العمال لقطاع البناء والأشغال العمومية من 0.803 مليون عامل بداية 2001 إلى ما يقارب 1.83 مليون عامل سنة 2014، في حين ارتفع حجم العمالة في قطاع الخدمات من 2.565 مليون عامل إلى 6.224 مليون عامل مطلع 2014، ملاحظة أخرى يمكن تتبعها من خلال الجدول تكمن في أخذ منحى نمو التشغيل في القطاعين المذكورين بالتنازل بداية من 2010 مما يعني حالة التشبع وعدم القدرة على مجاراة النمو المحقق في الفئة النشيطة دون التدخل الحكومي في القطاعين مما يجعل تلك الزيادة في التشغيل زيادة ظرفية وغير مستدامة.

الشكل رقم 24: نمو التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات للفترة (2001-2014).



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم 24.

بالنظر إلى القطاعات التي يفترض بها تخفيض البطالة على نحو مستدام (قطاعي الفلاحة والصناعة) فقد شهدت معدلات توظيف متدنية تعكس بوضوح إهمال تنمية تلك القطاعات المنتجة في ظل استراتيجية النمو اللامتوازن (خلل آخر لهذه الإستراتيجية)، فالقطاع الفلاحي بقي رهين الظروف المناخية إلى الحد الذي يجعل من فرص العمل التي يوفرها ظرفية وغير مستدامة مما دفع إلى انتقال نسبة كبيرة من العمالة نحو بقية القطاعات خصوصا قطاع الخدمات الذي يوفر ظروف عمل أفضل مقارنة ببقية القطاعات (وهو ما يفسر انخفاض حجم العمالة بالقطاع الفلاحي)، أما قطاع الصناعة والمنوط به توفير فرص عمل أكثر فقد شهد تدني ملاحظ في حجم التوظيف (لا تتعدى نسبة العمالة في القطاع 14% كأفضل نسبة مسجلة) مما يعكس بوضوح الإهمال الممارس على هذا القطاع خلال فترة البرامج الإنفاقية الكبرى، هذا بدون النظر إلى حجم البطالة المقنعة: كيف لقطاع يتراجع نموه سنويا¹ (الصناعة) الرفع من حجم التشغيل من حدود 0.53 مليون عامل سنة 2008 إلى 1.407 مليون عامل سنة 2013؟.

بالنظر إلى المحور العمالي الثالث فقد بدأت المتغيرات المحددة لسيرورة البطالة في التحسن بداية من 2006 تقريبا، أي عند مستوى سعر بترول يقارب 70 دولار للبرميل، هذا السعر الذي يوفر حجم معين من الإستثمارات التي تضمن عدم سلبية النمو الإقتصادي وتوازي الزيادة في حجم الفئة النشيطة (عند حدود 2.5% سنويا)، مما يدل على أن تخفيض معدلات البطالة ناتج بالأساس عن التدخل الحكومي باستخدام الفوائض المحققة لقطاع المحروقات (ارتفاع الأسعار) مما يجعلها معدلات ظرفية وغير مستدامة، وحتى هذه المعدلات المحققة فمقارنة مع حجم الإنفاق العام فإنها تبقى عالية وتفوق الحدود المرغوبة والسبب في ذلك هو إهمال القطاعات المنتجة التي تستوعب العمالة على

¹ - راجع إحصائيات الجدول رقم 21.

نحو واسع (أكثر من بقية القطاعات) مما يؤكد الخلل الذي أحدثته استراتيجية النمو اللامتوازن في شكل توزيع العمالة حيث تركزت في القطاعات غير المنتجة التي لم تعد لها طاقة استيعاب كبيرة.

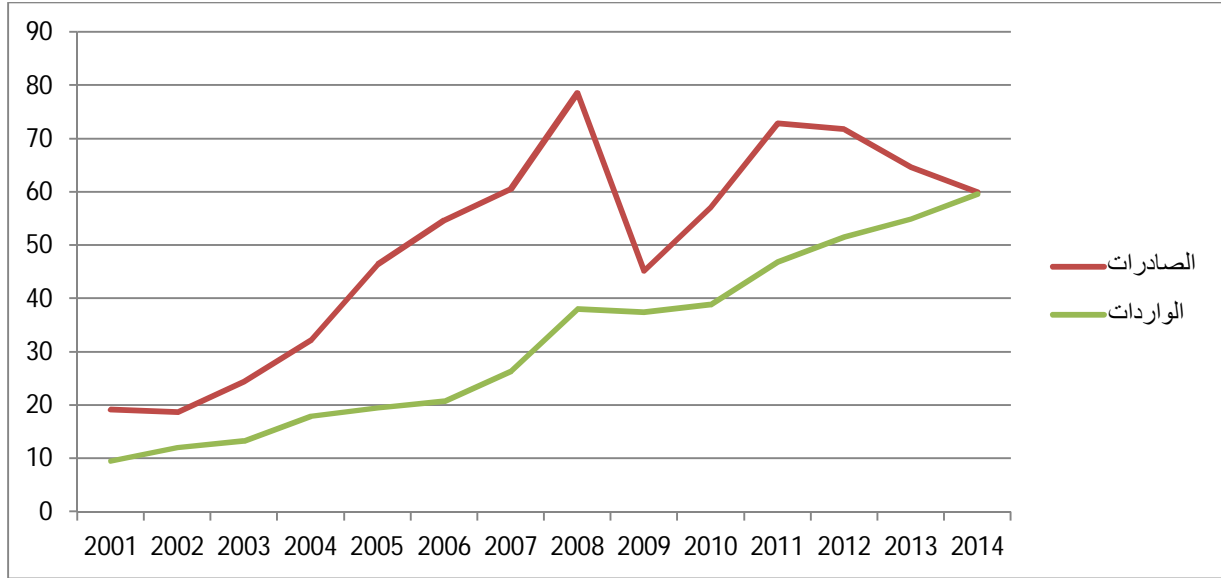
- على مستوى ميزان المدفوعات:

إن الطفرة التي عرفتها الأسعار في السوق النفطية العالمية كانت عاملا قويا في تحسن وضعية ميزان المدفوعات على طول الفترة (2001-2013)، حيث انتقل رصيد الميزان الكلي من 6.19 مليار دولار سنة 2001 إلى 20.14 مليار دولار سنة 2011 كأعلى فائض مسجل على مدار الفترة، قبل أن يتراجع تدريجيا بداية من 2012 إلى غاية تسجيل عجز في 2014 بمقدار -5.88 مليار دولار.

إن تراجع أداء ميزان المدفوعات بداية من 2012 يمكن تفسيره بتراجع أسعار البترول من حدود 112.92 دولار للبرميل سنة 2011 إلى 111.49 سنة 2012 ثم إلى حدود 109.38 دولار للبرميل سنة 2013 (لاحظ أنه تراجع غير كبير - حيث بقيت الأسعار فوق عتبة 109 دولار للبرميل - مقارنة بحجم التراجع في الفائض للميزان الكلي)، لكن أن يسجل ميزان المدفوعات عجزا معتبرا لم يسجل حتى في سنوات الأزمة (التسعينات - باستثناء سنة 1995 المتزامنة مع تحرير التجارة الخارجية-) وذلك بالرغم من عدم انهيار أسعار البترول إلى مستويات دنيا (99.68 دولار للبرميل) يثير التساؤل: ما هو سر العجز المسجل في سنة 2014؟.

إن الإجابة على التساؤل السابق يدفع باتجاه فحص مركبات ميزان المدفوعات على مدار الفترة (2001-2014) حيث يمكن أن نجد تفسيراً للوضعية السابقة خصوصا تلك المسجلة في سنة 2014، ونستعين في ذلك بالجدول رقم 11 الملحق رقم: 02، حيث تشير المعطيات المستخلصة إلى أن الإرتفاع المستمر لأسعار البترول من عتبة 24.74 دولار للبرميل بداية 2001 إلى ما يقارب 112.92 سنة 2011 ساهم في أخذ حصيلة الصادرات لنفس المنحى حيث انتقلت من 19.09 مليار دولار سنة 2001 إلى 72.89 سنة 2011، هذا التطور الإيجابي رافقه تدهور واضح لحصيلة الصادرات خارج المحروقات التي لم تتعدى نسبة 3% على مدار الفترة (2001-2014)، وهو أمر يبرره أكثر الخلل الكبير الذي أحدثته استراتيجية النمو اللامتوازن وما رافقها من زيادة الإختلالات داخل الإقتصاد الوطني واستمرارية الجمود في الآلة الإنتاجية الجزائرية مما عجل باعتماد "سياسة الكل بتول"، هذا التطور في حصيلة الصادرات جاء بالتوازي مع أخذ منحى الواردات بالتزايد المستمر على مدار فترة الإنعاش الإقتصادي.

الشكل رقم 25: تطور عناصر ميزان التجارة المنظورة في الجزائر للفترة (2001-2014).



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجدول رقم 11 الملحق رقم 02.

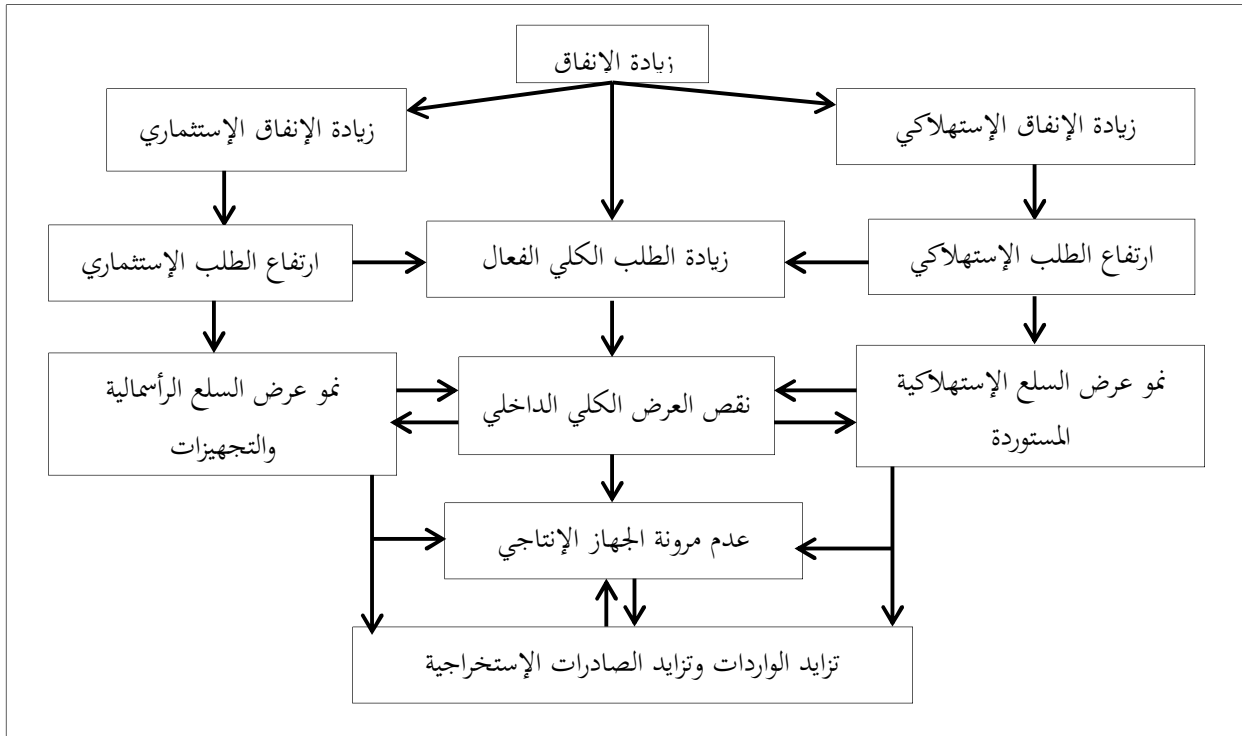
من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه حتى في ظل الأزمة المالية العالمية وما رافقها من تراجع لأسعار البترول إلى حدود 62.35 دولار للبرميل سنة 2009 (أين انتقلت آثارها إلى الإقتصاد الحقيقي) فقد استمرت الواردات في التصاعد بمعدل أعلى من نمو الناتج المحلي الخام، وهي الوضعية التي نسجلها أيضا بداية من 2012 فرغم تنازل حصيلة الصادرات فقد استمرت الواردات كذلك في التصاعد، مما يدل على تطور أكثر خطورة أصبح يهدد الإقتصاد الوطني مُثْلا في اعتماد سياسة "الكل واردات"، فاتباع النظرية الكينزية في الرفع من جانب الطلب الكلي الفعال لم ينعكس على تفعيل الآلة الإنتاجية المحلية، بل جاءت نتائجه إيجابية على العالم الخارجي، حيث نشير في هذا الصدد إلى التأثير السلبي لتطور الطلب الفعال على:

1- التأثير المرتبط بتطور الطلب الفعال على السلع الإستهلاكية: لقد تطور الطلب الفعال على السلع الإستهلاكية بفعل تزايد حجوم الاستثمارات العامة، وحيث أن الجهاز الإنتاجي الوطني لم يتمكن من زيادة طاقاته الإستخدامية لموارده ولم يوسع قدراته الإنتاجية، فقد أدى ذلك إلى تلبية الطلب المتزايد عن طريق الواردات بدون ضوابط ترشيدية*، مما جعل الإختلال الهيكلي للجهاز الإنتاجي يزداد تفاقما (عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة) وبالتالي التأثير السلبي على الإقتصاد الوطني والتأثير الإيجابي على الإقتصاديات التي تتعامل مع الجزائر خاصة في ظل تطور الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية، حيث ارتفعت الواردات الإستهلاكية (منها الغذائية) من حدود 3.7 مليار دولار سنة 2001 إلى أكثر من 20 مليار دولار مع نهاية 2014.

* - فاتورة استيراد الموز لسنة 2011 تجاوزت 189 مليون دولار (أعلى حتى من واردات المواد الأولية) بحسب إحصائيات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO) على الرابط: <http://faostat.fao.org/desktopdefault.aspx?pageid=342&lang=ar&country=4>، تاريخ الزيارة: 2016/04/20.

2- التأثير المرتبط بتطور الطلب الفعال على السلع الإستثمارية: كان تأثير الطلب الفعال على السلع الإستثمارية وسلع التجهيز محدودا على المؤسسات الإنتاجية لأن معظم ذلك الطلب تمت تلبيةه عن طريق الواردات، وكان جزء هام من ذلك الطلب يتعلق بإنتاج السلع الإستهلاكية والتجهيزات اللازمة للمشاريع الصناعية التي تعتمد جل مدخلاتها على الواردات من المواد الأولية والسلع النصف مصنعة، حيث ارتفعت واردات التجهيزات الصناعية من حدود 3.29 مليار دولار سنة 2011 إلى ما يقارب 18.12 مليار دولار عام 2014، هذا الإرتفاع وأكبه ارتفاع في واردات المواد الأولية من حدود 0.445 مليار دولار سنة 2001 إلى ما يفوق 1.81 مليار دولار عام 2014، وارتفاع أيضا في واردات السلع نصف المصنعة من 1.75 مليار دولار بداية 2001 إلى 12.3 مليار دولار مطلع 2014، وهذا بالتوازي مع تطور ملحوظ في منحى إستيراد الطاقة (المشتقات النفطية) من حدود 97 مليون دولار إلى 2.72 مليار دولار سنة 2014 (أي بنسبة ارتفاع 2704%)¹، وهذا يعمق من الاختلالات الهيكلية للجهاز الإنتاجي الوطني الذي يزداد اعتماده على القطاع الاستخراجي الربحي لتغطية فاتورة الواردات، فالطلب الكلي الفعال لم يخلق العرض الكلي الموازي له في ظل وضعية تتميز بمجمود الجهاز الإنتاجي.

الشكل رقم 26: التأثير السلبي للنظرية الكينزية واستراتيجية النمو اللامتوازن.



المصدر: صالح صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، المنعقد بجامعة سطيف يومي 11 و12 مارس 2013، ص30.

¹ - أنظر الجدول رقم 11 الملحق رقم 02.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لسلوك مؤشرات الإستثمار الإقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014)

على الرغم مما سبق فإنه لا يوجد مبرر للتراجع الكبير في حصيلة الصادرات إلى الحد الذي يسجل معه ميزان المدفوعات عجز كبير سنة 2014 (حتى ولو ارتفعت الواردات)، فتللك الوضعية يمكن أن تجد مبررا أكبر بالرجوع إلى حجم الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2010-2014، وبالإستعانة بمعطيات الجدول الموالي نجد:

الجدول رقم 25: تطور حجم الصادرات والإحتياطيات النفطية الجزائرية للفترة: 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الإحتياطيات النفطية المؤكدة (مليار برميل)	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
حجم الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1189.8	1161.6	1199.8	1202.6	1192.8
حجم الصادرات النفطية (1000 ب/ي)	709	843	809	744	623

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2015.

من خلال الجدول يمكن تتبع خطورة أكبر تتهدد الإقتصاد الوطني تعود بالأساس إلى تراجع في الحجم المصدر من حدود 843 ألف برميل يوميا سنة 2011 إلى 809 ألف برميل سنة 2012 (نسبة انخفاض -4.03%) ثم إلى ما يقارب 744 ألف برميل يوميا سنة 2013 (انخفاض عن سنة 2012 بـ 8%)، واستمرار التراجع إلى 623 ألف برميل يوميا بحلول 2014 (انخفاض عن 2013 بـ 16% وعن 2011 بـ 26%)، وهو ما يوحي بتراجع في نمو حجم الصادرات بمتتالية حسابية أساسها -0.04 وحدها الأول 100% لسنة 2011، هذا التراجع لم يكن بسبب انخفاض الإنتاج اليومي الذي سجل ارتفاعا للفترة (2012-2014) مقابل سنة 2011، كما لم يترتب عنه زيادة في حجم الإحتياطيات المؤكدة والتي بقيت تقارب 12.2 مليار برميل بداية من 2008، وهو الوضع الذي يؤكد تزايد الإستهلاك المحلي مقابل تقليص في الحجم المصدر، وهو ما سيطرح متغير جديد إلى الساحة عنوانه "توقف تصدير النفط في الجزائر والبدء في استيراده (واردات النفط)، حيث أن استمرار الوضعية السابقة سيؤدي إلى كون الجزائر ستصبح دولة مستوردة للبتروول في غضون 5 سنوات ما لم تكن هناك اكتشافات نفطية هامة جديدة توازيها مقدرة أكبر في الرفع من معدلات الإسترجاع للآبار المستغلة.

إن المنحى التصاعدي للواردات بالتزامن مع تقلص حجم الصادرات يعطي مبررا للتراجع في رصيد ميزان المدفوعات بداية من 2012، وهي الوضعية التي تجعل من سعر بتروول أدنى من 100 دولار للبرميل (لاحظ سنة 2014) لا تكفي لإحداث التوازن المطلوب في الميزان الكلي، هذا لو استمرت المعطيات التي سادت السوق النفطية في العقود السابقة، ففي خضم السعي نحو البحث عن كميات الطاقة الآمنة والمستدامة معتدلة التكلفة، يجول العالم اهتمامه نحو مصادر طاقة جديده وقواعد، حيث يعد الغاز الصخري أهمها وهو الذي تصدر العناوين في السنوات القليلة الماضية، ففي ظل تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (2008) والمعهد الفدرالي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (2009) والتي أشارت إلى مخزون في موارد الغاز الصخري يقدر بنحو 465 تريليون متر مكعب مقارنة بـ 187 تريليون متر مكعب للغاز التقليدي، هذه الكمية التي تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا الوسطى والصين ومنطقة المحيط الهادي على النسبة الأكبر منها (أكثر من 90% تقريبا وهي الدول الأكثر استهلاكاً)، هذه

الكميات التي تكلف في ظل التكنولوجيا المتوفرة بين 6 إلى 8 دولار لكل 30 متر مكعب¹، وهو الوضع الذي سيُحول اتجاه الطلب تدريجيا مما يجعل السعر المستهدف للنفط التقليدي أدنى بكثير من 100 دولار للبرميل. إن الوضعية السابقة تعني أزمة مدفوعات جديدة في الأفق، مما يحتم التعجيل في الضغط على الواردات وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وهو أمرٌ غير ممكن إلا بتفعيل الآلة الإنتاجية المحلية خصوصا وأن إحتياجات الصرف الأجنبي مازالت عند عتبة 178 مليار دولار (رغم تراجعها لتسوية العجز المسجل في 2014) وأن حجم المديونية تراجع بشكل كبير جدا إلى ما دون 5 مليارات دولار بداية من 2006 في إطار التسديد المسبق* (وهو أمرٌ يحسب إلى الحكومة الجزائرية في الإدارة الموفقة لهذا الملف)، هذا التراجع في المديونية الذي ترتب عليه تحسن واضح في الميزان الرأسمالي نتيجة تقلص خدمة الدين إلى ما دون 700 مليون دولار سنويا، كما ساهم في زيادة حصيلة صندوق ضبط الموارد إلى ما يتجاوز 5563.51 مليار دج نهاية 2014**، هذه الوضعية المالية المريحة نسبيا لا بد أو يتم استغلالها بطريقة عقلانية وفي إطار توجه جديد نحو تنمية القطاعات الإنتاجية المباشرة خصوصا الفلاحة والصناعة (الصناعة الخفيفة المرافقة لنمو القطاع الفلاحي)، مع إعادة ترتيب الأولويات في الإنفاق العام من خلال سياسة مالية أقل توسعا محليا وسياسة تجارية أكثر تشددا خارجيا.

- على مستوى التضخم:

شهدت فترة البرامج الإنفاقية الموسعة تحكُّم واضح في معدلات التضخم ضمن حدود لا تتجاوز 5% تقريبا (4.2% كمتوسط للفترة 2001-2014 هذا التحكُّم جاء في خضم مجموعة من التناقضات التي كان بإمكانها ضرب النظام النقدي ككل، فاعتماد النظرية الكينزية لرفع الطلب الكلي الفعال وما رافقه من زيادة في الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري بالتزامن مع تراجع في أداء القطاعات الإنتاجية نتيجة الإتجاه الخاطئ والغير مدروس نحو استراتيجية النمو اللامتوازن وما انجر عنها من تفاقم للإختلالات داخل الهيكل الإقتصادي الوطني، زاداها التخفيض الضمني لسعر الصرف الحقيقي الفعلي وما يعنيه ذلك من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة، كل هذه المعطيات كانت لترفع من معدلات التضخم إلى مستويات عالية (تضخم جامح)، لكن أن تشهد تلك المعدلات مستويات متدنية يدعوا أكثر إلى التساؤل عن المحددات الرئيسية لسيرورة المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة برامج الإنعاش الإقتصادي؟.

¹ - للمزيد أنظر: تقرير مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة: نظرة مركزة على الغاز الصخري، 2010.

* - حيث تم في هذا الشأن تسديد 7.8 مليار دولار بنهاية نوفمبر 2006 لدول نادي باريس بالتزامن مع تسديد ما يقارب 807 مليون دولار لنادي لندن، والتوقيع على الشطر الثاني والأخير من الإتفاقية مع ألمانيا لتسديد جميع الديون التي أعيد جدولتها، وبأبي هذا التوقيع كتكملة للشطر الأول المقدر بـ 387.64 مليون دولار والذي تم التوقيع عليه في شهر أوت 2006.

** - حيث أن جزء من هذا الصندوق كان يذهب نحو تسديد خدمة الدين الخارجي، إحصائيات وزارة المالية الجزائرية، على الرابط

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr2014.pdf> تاريخ الزيارة: 2016/04/22.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لملوك مؤهراة الإستهارة الإستهارة الكلي في الجزائر (1990-2014)

بالنظر إلى معيار السيولة النقدية فقد شهدت هذه الأخيرة تطورا ملحوظا في إطار سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية أكثر تفتحاً ترجمتها معدلات الفائدة المنخفضة*، هذه الوضعية التي زادت من قيمة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي من حدود 37.83% سنة 2000 إلى 56.85% سنة 2001 واستمرت في الإرتفاع إلى غاية تسجيل قيمة 79.42% مطلع 2014، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 26: تطور معامال السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة: 2001-2014.

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معامال السيولة (%)	56.85	62.72	62.82	59.27	53.83	57.28	64.09	62.99	73.16	69.05	68.06	67.96	71.75	79.42

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من: إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator> تاريخ زيارة الموقع: 2016/04/23.

إن الإرتفاع الملاحظ في معامال السيولة النقدية يٌشكل تنفيذا واضحا للنظرية الكينزية في الرفع من الطلب الكلي الفعال، فالسياسة النقدية المتفتحة عكستها تراجع في معدلات الفائدة على الإقتراض من حدود 16% سنة 1996 إلى 10% سنة 2000 ثم 8% خلال الفترة (2004-2014)، وهذا بالتزامن مع تخفيض معدل إعادة الخصم من 7.5% سنة 2000 إلى ما يقارب 4% خلال فترة الإنعاش الإقتصادي¹، أما على صعيد السياسة المالية وكما تشير معطيات الجدول رقم: 12 الملحق رقم: 02، فقد شهدت توسعا كبيرا نتج عنها ارتفاع معتبر في الإنفاق بشقيه الإستهلاكي والإستهماري، هذا الإنفاق الذي ترجمته أحجام الإعتمادات الكبيرة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز على مدار فترة تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي، حيث انتقلت نفقات التسيير في جانبها الإسمي من حدود 798.6 مليار دج سنة 2001 إلى 4486.6 مليار دج سنة 2014، بينما انتقلت نفقات التجهيز من حدود 522.4 مليار دج سنة 2001 إلى 2493.9 مليار دج سنة 2014، هذه القيم الإسمية التي وافقها ارتفاعات متزامنة في القيم الحقيقية في تطور واضح يعكس رغبة الدولة في التخلي عن السياسة المالية التقشفية التي شهدتها مرحلة الإصلاحات (1990-2000)، لكن هنا يثار تساؤل مهم يتعلق بمصدر والنتائج المترتبة هذا التوسع؟.

إن الإجابة عن التساؤل السابق يمكن بيانها من خلال تراجع تغطية الإيرادات خارج المحروقات لنفقات التسيير فقط، حيث شكل تنازل هذه النسبة من حدود 63.12% سنة 2001 إلى 51.95% سنة 2014 في مؤشر صعب للغاية يهدد الإقتصاد الوطني، فأن يتم تمويل ما يقارب 50% من نفقات التسيير - وما يتبعها من صعوبة بالغة للضغط عليها- بالجباية البترولية (متغير خارجي ليس في نطاق التحكم المحلي) هو أمر غير مرغوب لأي اقتصاد كان،

* - سعر فائدة إقراض 8% تقريبا على مدار الفترة 2001-2014 بالإضافة إلى رفع سقف القروض بدون فوائد لفائدة الشباب.

¹ - راجع إحصائيات البنك الدولي والنشرات الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر.

الفصل الثاني: تحليل الوقائع لملوك مؤهراة الإستهارة الإقتصادية الطلي في الجزائر (1990-2014)

ي فراجع في الأسعار أو في الحجم المصدّر كما بيّنا سابقا سيكون له آثار كبيرة على الميزانية العامة الجزائرية مستقبلا، مما يعني العودة للإصدار النقدي (تضخم) أو الإستدانة الداخلية والخارجية وما يرافقها من ارتفاع في خدمات تلك الديون بالحجم الذي يرفع من جديد في نفقات التسيير... وهكذا (حلقة مفرغة)، كما يعني عجز مزمن (هيكلي) في ميزان المدفوعات وبالتالي التأثير على عملية التنمية وما يرافقها من تدهور في نمو الناتج المحلي الخام وارتفاع معدلات البطالة.

إن نمو نفقات التسيير ترجمه أكثر ارتفاعات الكتلة الأجرية خصوصا سنة 2008 بنسبة 24.19% وسنة 2011 بنسبة نمو 30.85%، هذه الإرتفاعات التي واكبت تخفيضات ضمنية لسعر الصرف الحقيقي الفعلي في محاولة من قبل الحكومة الجزائرية لإعطاء أكبر فعالية للسياسة المالية التوسعية (مضاعف السياسة المالية يكون أكبر في حال سعر الصرف الثابت كما أشرنا في الفصل الأول)، فتنازل سعر الصرف الحقيقي الفعلي جاء بعكس المعطيات المالية للإقتصاد الوطني (فائض معتبر في ميزان المدفوعات وارتفاع في حجم الإحتياطيات...) وهو ما يؤكد عدم تعويم سعر الصرف كما هو معلن، لكن هذا التثبيت بأي ثمن؟.

إن الخلل الذي أحدثته استراتيجية النمو اللامتوازن - وما ترتب عليه من تدهور في حصيلة القطاعات خارج قطاع المحروقات - رافقه نمو كبير في الطلب الكلي الفعال، هذا الطلب الفائض غطّته المستويات العالية من الواردات التي انتقلت في حجمها الحقيقي من حدود 33.98 مليار دج سنة 2001 إلى 70.72 مليار دولار سنة 2010 ثم 91.79 مليار دج سنة 2014 كما يظهره الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 27: الحجم الحقيقي للواردات خلال الفترة: 2001-2014.



المصدر: من إعداد الطلب بالإستعانة بمعطيات الجدول رقم 02 الملحق رقم 01.

إن التطور الكبير في حجم الواردات يعطي تفسيراً أكثر واقعية لمعدلات التضخم المسجلة على مدار فترة برامج الإنعاش الإقتصادي، فالعناصر الرئيسية المؤثر في هذا الإرتفاع لحجم الواردات جاءت على النحو التالي:

* - نشير إلى ارتفاع الرواتب والأجور والمعاشات بحسب تقارير بنك الجزائر (2010 و 2014) من حدود 526.2 مليار دج سنة 2007 إلى 711 مليار دج سنة 2008، ومن 1212.6 مليار دج سنة 2010 إلى 1774.7 سنة 2011، حيث رافق تلك الإرتفاعات زيادة في نفقات التسيير بأعلى نسب مسجلة (تجاوزت 31%) خلال الفترة (2001-2014).

- ارتفاع معامل التركيز داخل هيكل الإقتصادي الوطني نحو قطاع المحروقات (تبعية لقطاع المحروقات) في ظل توجه واضح لتنمية القطاعات غير الإنتاجية (رأس المال الإجتماعي)، وهو ما أدى إلى زيادة التبعية للخارج خصوصا في الجانب الغذائي منها، حيث يشير معدل التغطية المحلي للحاجيات من الغذاء إلى عدم تجاوز نسبة 28% من إجمالي الإستهلاك النهائي الفردي للأسر* مما يؤكد تزايد الإعتماد على الخارج في تغطية الطلب الكلي الفعال خصوصا في الجانب الغذائي، وهو ما يعني أنه حتى ولو أرادت الدولة الضغط على واردات سلع التجهيز فهي تبقى غير قادرة على الضغط على الواردات الغذائية في ظل تزايد الطلب (النمو السكاني).
- إن الإعتبار السابق (تبعية متزايدة للخارج) رافقه تخفيض ضمني في سعر الصرف الفعلي الحقيقي مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري (نقل المستورد لعبء التراجع في العملة الوطنية إلى المنتج والمستهلك) وسبب مزيدا من الضغط الإجتماعي إلى الحد الذي ارتفعت معه كتلة الأجور (مما يعني ضغط أكبر لإرتفاع الأسعار) وحتم على الدولة الجزائرية زيادة الإعتماد على الواردات للتحكم أكثر في معدلات التضخم.
- إن اعتماد الواردات لتغطية الطلب الكلي المفعّل خلال فترة الإنعاش الإقتصادي (2001-2014) يعني التحول من التضخم الطليق المحقق سنة 1997 إلى تضخم مكبوت مرة أخرى بداية من 2001، هذا التحول الذي يستلزم على الأقل واردات بقيمة 50 مليار دج (بأسعار 1980) أو ما يقارب 22 مليار دولار سنويا (في ظل طلب كلي معادل لذلك المسجل في 2004 حسب ما يبينه المحور العاملي الثاني المدرج في الجدول 10 الملحق 02، وإذا كان مستوى الطلب عند ذلك المحقق في سنة 2014 فإنه لا بد من زيادة حجم الواردات إلى ما يفوق 70 مليار دولار لإبقاء معدلات التضخم تحت عتبة 5%، وهو ما يعني ضغط أكبر على ميزان المدفوعات خصوصا مع انخفاض معدل تغطية الإحتياجات لأشهر الإستيراد من 38.33 شهر سنة 2010 إلى 30 شهر مطلع 2014¹ بالتزامن مع تراجع سعر البترول وانخفاض حجم الصادرات من المحروقات.
- إن المعدلات السابقة للإستيراد توجي بخطر كبيرة تتهدد الإقتصاد الجزائري، فحتى ولو حاولت الحكومة الجزائرية الدخول في سياسة مالية تقشفية يتم من خلالها التخلي عن رفع الأجور وتخفيض نسب التوظيف (لتخفيض نفقات التسيير) بالتزامن مع تخفيض نفقات التجهيز (خصوصا التجهيزات الصناعية والفلاحية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة بالتزامن مع تجميد عديد المشاريع المبرجة) كإجراء أولي للتحكم في معدلات التضخم في مقابل تقليص فاتورة الإستيراد، فإن ذلك لن يؤدي إلى نتائج مرغوبة حيث أن الإستبدال اللامتناسق بين البطالة والتضخم لن يخفض من ارتفاع مستويات الأسعار، بل بالعكس فالسياسة المالية التقشفية ستؤثر أكثر على الناتج المحلي الخام إلى الحد الذي يزيد من العجز على تغطية الطلب المحلي، مما يستوجب التحول السريع نحو تنمية القطاعات الإنتاجية خصوصا وأن الأوضاع المالية لا تزال في مصلحة الجزائر.

* - معدل تغطية حاجيات الغذاء= مؤشر [(الإنتاج الزراعي/ الإستهلاك الغذائي). 100] انتقل من حدود 23% سنة 2001 إلى 28.28% سنة 2014 (من احتساب الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر 2005-2010-2014).

¹ - تقرير بنك الجزائر 2014، ص 164.

خلاصة الفصل الثاني:

إن الإلتجاه نحو استراتيجية النمو اللامتوازن في تنمية قطاع الصناعات الأساسية خلال فترة التخطيط المركزي كانت له نتائج سلبية على أداء الإقتصادي الوطني ظهرت آثارها جليا مع أول صدمة نفطية شهدتها السوق البترولية العالمية (1986)، تلك الوضعية التي خلفت أزمة مدفوعات حقيقية ميزتها ارتفاعات كبيرة في المديونية الخارجية وما رافقها من خدمات رفعت من شدة الضغوط على مسار التنمية وزادت على إثرها معدلات البطالة إلى مستويات قياسية ورفعت من معدلات التضخم رغم محاولات الكبت الممارسة خلال تلك الفترة، تلك المعطيات التي حتمت على الجزائر التقرب من الهيئات المالية الدولية في محاولة لتصحيح الإختلالات ووضع قطار التنمية على السكة الصحيحة، هذا التقرب ترجمه التوجه تدريجيا نحو آليات السوق بداية من 1990 في ظل سياسة مالية تفشيفية وسياسة نقدية صارمة كانت لها بعض النتائج الإيجابية نسبيا خصوصا ما تعلق بوضعية النمو الإقتصادي والتضخم خلال نهاية فترة التعديل الهيكلي 1998، حيث ساهم التحسن في القطاعات خارج المحروقات في تسجيل معدل نمو معتبر واكمه تنازل في معدل التضخم إلى ما يقارب 5% بالتزامن مع نجاح سياسة تحرير الأسعار المتبعة في إطار الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة حيث شهدت هذه المرحلة تقارب الأسعار مع أسعار السوق الحرة بداية من 1997، لكن لنظير إلى معدلات البطالة وميزان المدفوعات تبين أن هناك مزيد من الجهد الواجب بذله لتحقيق الإستقرار المطلوب خصوصا وأن استمرار الخلل في أي مؤشر ستتقل آثاره إلى بقية المؤشرات.

إن الإرتفاعات المحققة في أسعار البترول بداية من الربع الثالث لسنة 1999 وعلى مدار سنة 2000 حسنت من الوضعية المالية للإقتصاد الجزائري ودفعت إلى إقرار ثلاث برامج إنفاقية كبرى بداية 2001 والتي ارتكزت مقاربتها على النظرية الكينزية في تفعيل الطلب الكلي الفعال المنوط به خلق عرض موازي له، واتجهت في معظمها نحو تنمية رأس المال الإجماعي والبنية التحتية في ظل استراتيجية نمو لا متوازن جديدة تختلف ملامحها عن ملامح الإستراتيجية المتبعة بداية السبعينات ونهاية الثمانينات من القرن الماضي، فهذه الإستراتيجية التي تقضي بالوصول إلى التنمية وتحقيق الإستقرار عن طريق إحداث خلل متعمد في الهيكل الإقتصادي، هذا الخلل يتم تداركه نتيجة فرص الإستثمار التي تبقى قائمة في القطاعات الإنتاجية، لكن هذا لم يتحقق بل زادت تلك التوجهات من حجم الإختلالات وعمقت من التبعية للمتغيرات الخارجية التي ليست في نطاق التحكم المحلي، وذلك من خلال:

- فالنمو الإقتصادي بقي مرتبطا وبقدر أكبر بمدى التدخل الحكومي من خلال الزيادة النسبية في عنصري رأس المال والعمل باستغلال الفوائض المحققة في قطاع المحروقات، وذلك في ظل عدم تصحيح الأوضاع للقطاعات الإنتاجية التي شهدت تراجعا في آدائها خصوصا مع إزاحة القطاع الخاص الذي كان يمكن له إعادة التوازن المطلوب، فالحجم المبالغ فيه من الإستثمارات فاق القدرة الإستيعابية للإقتصاد الوطني وشكل أداة تثبيط لأي نمو خارج قطاع المحروقات (المرض الهولندي) مما أدى إلى عجز في تحريك الآلة الإنتاجية نحو الإلتجاه المطلوب.
- بالنسبة للبطالة: ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات بشكل كبير في تقليص معدلات البطالة إلى حدود 10% مع نهاية الفترة، حيث كانت لهذه القطاعات الإستفادة الأكبر من برامج الإنعاش الإقتصادي،

لكن حتى هذا المعدل يبقى بعيد عن ما هو منتظر في ظل حجم المخصصات المالية الكبيرة المُنخضة في الإقتصاد والتي كان بإمكانها توفير معدلات أفضل لو تم توجيهه على الأقل جزء من تلك المخصصات نحو القطاعات الإنتاجية خصوصا القطاع العملي التحويلي والذي يُناط به توفير مناصب شغل أكبر وعلى نطاق أوسع، فقطاعات رأس المال الإجماعي وصلت إلى حد الإكتفاء في التوظيف، وحتى العمالة المتواجدة فيها تبقى رهينة التدخل الحكومي في إنعاش تلك القطاعات باستخدام الفوائض البترولية، مما يعني أن أي هزة تضرب أسعار البترول في السوق النفطية العالمية سيكون لها ارتداد عكسي تتزامن معه ارتفاعات كبيرة في معدلات البطالة.

- بالنسبة للتضخم: ساهم التطور الملاحظ في فاتورة الإستيراد بالتحكم أكثر في نمو المستوى العام للأسعار ضمن نطاق لا يتجاوز 5% تقريبا (في ظل استمرارية جمود الآلة الإنتاجية)، مما جعل التضخم مكبوت من جديد بعد أن كان طليق بداية من 1997، هذا الكبت الذي جاء في خضم مجموعة من التناقضات أهمها ارتفاع الطلب الكلي الفعلي والذي ترجمته أكثر ارتفاعات نفقات التسيير والتجهيز في ظل سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية متفتحة مما رفع من نسبة السيولة في الإقتصاد، وزادها التخفيض الضمني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وما رافقه من ارتفاع في الكتلة الأجرية مما أدى إلى زيادة الإعتماد على الواردات لتغطية النمو المطرد في الطلب، هذا الأمر الذي يجعل معدلات التضخم المسجلة ظرفية سرعان ما تعاود الإرتفاع مع تقلص حجم الإستيراد الذي تغطيه الفوائض المحققة في قطاع المحروقات.

على مستوى ميزان المدفوعات: زاد ارتباط ميزان المدفوعات بأسعار البترول كأساسٍ مُدِدٍ لحصيلة الصادرات في ظل حصيلة متواضعة للصادرات خارج المحروقات والتي لم تتعدى 3% كأفضل نسبة مسجلة، زادها متغير آخر بدأت تظهر بوادره مطلع 2012 تمثل في الكمية المصدرة من النفط والتي تراجعت بشكل مُقلق في مؤشر يوحى على ما يبدو بنهاية عصر تصدير البترول في الجزائر، هذه الوضعية التي زادتها صعوبة الإعتماد الكبير على الواردات لتغطية الطلب المحلي المتزايد مما رفع من سقف السعر المستهدف للنفط إلى حدود تتجاوز 100 دولار للبرميل وهو الأمر البعيد المنال خصوصا مع التوجهات العالمية الجديدة نحو مصادر للطاقة أكثر استدامة يُشكل الغاز الصخري أهم تلك المصادر، وهو ما يعني عدم الإستدامة في الفوائض المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات وذلك رغم تقلص المديونية الخارجية إلى مستويات مناسبة جدا تجعلها لا تُشكل خطورة في المدى القصير على الأقل.

وعلى العموم وبالنظر إلى أهم المتغيرات المفسرة لسيرورة المنظومة المشكلة للإستقرار الإقتصادي الكلي، نجد أن التوجهات الخاطئة للسياسة الإقتصادية خصوصا خلال فترة الإنعاش الإقتصادي (2001-2014) زادت من ارتباط الإقتصاد الوطني بالمتغيرات الخارجية وعمقت من الإختلالات الموروثة عن الفترات السابقة، مما يستدعي التوقف عند هذا الحد وإعادة رسم خارطة طريق جديدة تُشكل فيها تنمية القطاعات الإنتاجية عنوانا لخطة تنمية أخرى ولكن بأكثر دقة والتزام في التنفيذ وفي إطار جدول زمني محدد يُبين الإختلالات إذا حدثت.

الفصل الثالث:

محددات الإستقرار

الإقتصادي الكلي

في ضوء القياس

الإقتصادي

تمهيد:

إن النتائج المٌتوصل إليها في الجانب التحليلي من هذه الدراسة (دراسة الوقائع) أظهرت تعمُّق كبير للإختلالات الهيكلية داخل الإقتصاد الوطني كنتيجة للمزج بين نظريتين تتطلبان وجود آلة إنتاجية مرنة، هما النظرية الكينزية (الرفع من الطلب الكلي الفعال) ونظرية النمو اللامتوازن لهيرشمان، فتطبيق هاتين النظريتين زاد من مستوى الإختناقات داخل المنظومة الإقتصادية الجزائرية في مقابل استمرارية في الجمود الذي ميز الآلة الإنتاجية مما أدى إلى تلبية الطلب المرفوع عن طريق الواردات وما ترتب عن ذلك من امتصاص للموارد المٌحققة للصادرات إلى الدرجة التي عجزت بدخول الكمية المصدرة من المحروقات كمتغير جديد إلى الساحة يمكن أن يكون له تأثير كبير مستقبلا ما لم يتم تدارك هذا الوضع.

انطلاقا مما سبق وبغرض إضفاء مزيد من الدقة لما جاء في الجانب التحليلي، نستعين بأدوات القياس الإقتصادي التي بإمكانها تحديد حجم التأثير الذي تمارسه المتغيرات المفسرة على سيرورة المؤشرات المٌشكلة لمنظومة الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) وذلك باحتساب المرونات انطلاقا من النماذج الإئحادرية التي تتلائم مع النظرية الإقتصادية والواقع العملي وتتوافق مع الإختبارات الإحصائية، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل.

I - النمذجة القياسية للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

سنحاول من خلال هذا المبحث إجراء النمذجة القياسية للنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وذلك بالإستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة ودراسة الوقائع، ومن ثمة محاولة تحديد أفضل نموذج والذي يتلائم والنظرية الإقتصادية والواقع العملي، ويكون متوافقا مع الإختبارات الإحصائية.

I - 1- تقدير حالة الناتج المحلي الخام باستخدام نموذج Barro:

إن قيام الجزائر ببرامج إنفاقية موسعة خلال الفترة: 2001-2014 يدفعنا إلى اقتراح نموذج Barro للنمو الداخلي كمنطلق للنمذجة، والذي أضاف إلى دالة كوب- دوغلاس الإنفاق العمومي على الهياكل القاعدية كمتغير مفسر لسلوك الإنتاج، وكما سبق الإشارة إليه في هذا النموذج فإن دالة الإنتاج تعطى بالصيغة التالية:

$$Y_t = A K_t^\alpha L_t^{1-\alpha} G_t^{1-\alpha} \varepsilon_t \dots (1) \quad \text{Avec } 0 < \alpha < 1$$

ومن أجل تقدير النموذج (1) نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، والتي تخص الإقتصاد الجزائري

للفترة 1990-2014، مع إجراء بعض التعديل على هذه الصياغة، حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

- Y_t : تمثل الناتج المحلي الخام (PIB) بالأسعار الثابتة لسنة 1980 (بحسب تقديرات البنك الدولي)، والذي يُستخدم كمتغير لإحتساب النمو الإقتصادي.

$A-$: تمثل معامل الكفاءة الإنتاجية، والتي تقيس كفاءة العملية الإنتاجية لبلد ما أو قطاع ما في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج.

L_t- : تمثل قوة العمل الفعلية في الاقتصاد، وتُقاس بعدد ساعات العمل أو بعدد العمال، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدد العمال كمقياس لعنصر العمل كنتيجة حتمية لصعوبة الحصول على ساعات العمل المنجزة في الاقتصاد ككل، وعليه اعتبرنا L قوة العمل الفعلية ممثلة في عدد المشتغلين من إجمالي القوى العاملة (إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS).

G_t- : حسب Barro فهي تمثل النفقات العمومية للمنشآت القاعدية وليس خزين المنشآت القاعدية العمومية، وعلى اعتبار أن الجباية البترولية تمثل المصدر الرئيسي لتغطية النفقات العامة في الجزائر، ونتيجة لكون الكمية المصدرة من النفط محددة مسبقا من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، فيبقى السعر هو المحدد الأساسي لحجم الإنفاق على الهياكل القاعدية، وعليه فسنعوض G_t بمتغير آخر هو سعر البترول لصحاري بلاند (Poil)، والمعطيات مأخوذة بالدولار الجاري لمتوسط السعر اليومي للبرميل بالإستناد لتقارير منظمة الأوبك.

K_t- : هو مخزون رأس المال والذي يمكن حسابه بطريقة الجرد الدائم وفق الصيغة التالية¹:

$$K_{t+1} = (1 - \delta)K_t + I_t$$

حيث أن:

- K_{t+1} : مخزون رأس المال في بداية الفترة $t + 1$.
- K_t : مخزون رأس المال في بداية الفترة t .
- δ : معدل اهتلاك رأس المال خلال الفترة t .
- I_t : حجم الإستثمار خلال الفترة t ، وهو عبارة عن مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت* والتغير في المخزون**.

وهذا يعني أن مخزون رأس المال للسنة الحالية مرتبط بقيمته للسنة الماضية ومستوى الإستثمار المحقق خلال نفس السنة، وهنا يُطرح الإشكال حول تحديد رأس المال الابتدائي K_0 ، حيث وفي دراسة قام بها الدكتور زكان أحمد

¹- Ali Raad, What explains the algerian economic growth record, Across-country approach over the 1970-2000, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger, 2006, p180.

* - بحسب البنك الدولي هي جمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للإقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه، وهلم جرا)؛ ومشتريات الآلات والمكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمسكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية.

** - هو مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، والعمل الجاري تنفيذه.

حول الإقتصاد الجزائري¹ والتي اعتمد فيها على دراسة للإقتصاديين: *Nehru & Dhareshwer* حول المخزون الرأسمالي لـ 92 دولة من بينها الجزائر للفترة (1950-1990)، فقد قُدِّرَ مخزون رأس المال الإبتدائي لسنة 1969 بـ 391.1 مليار دج.

كما تطرح إشكالية ثانية تتعلق بإيجاد قيمة معامل اهتلاك رأس المال (δ) خاصة في الدول النامية التي تتميز بقلة الإحصائيات وعدم دقتها، ولهذا نلجأ إلى الدراسات التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية *OCDE* حول الدول النامية والتي حددتها بـ²: $\delta = 0.05$ ، أي الإهتلاك السنوي لرأس المال بمعدل ثابت 5%.

واعتمادا على ما سبق فقد أمكننا ذلك من حساب قيم مخزون رأس المال لفترة الدراسة وفق طريقة الجرد الدائم المعبر عنها في العلاقة السابقة، والقيم مدرجة في الجدول رقم 01 الملحق رقم 01.

وعليه وبعد تحديد متغيرات الدراسة يمكن إعادة صياغة النموذج (01) على الشكل التالي:

$$Pib_t = A K_t^\alpha L_t^\beta Poil_t^\vartheta e^{\varepsilon_t} \dots (2)$$

ويجاء التحويلة اللوغاريتمية على النموذج رقم (2)، نحصل على الشكل الخطي وذلك لتسهيل عملية النمذجة، ويكون لدينا:

$$\ln Pib_t = \ln A + \alpha \ln K_t + \beta \ln L_t + \vartheta \ln Poil_t + \varepsilon_t \dots (3)$$

وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 27: تقدير دالة الناتج المحلي الخام وفق نموذج *Barro* المعدل للفترة: 1990-2014.

Dependent Variable: LNPIB				
Method: Least Squares				
Date: 03/31/16 Time: 09:49				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.238916	2.187153	1.938097	0.0662
LNK	0.019378	0.334404	0.057947	0.9543
LNL	0.370105	0.219865	1.683326	0.1071
LNPOIL	0.164384	0.051830	3.171602	0.0046
R-squared	0.928863	Mean dependent var	5.651096	
Adjusted R-squared	0.918700	S.D. dependent var	0.245440	
S.E. of regression	0.069982	Akaike info criterion	-2.335498	
Sum squared resid	0.102848	Schwarz criterion	-2.140478	
Log likelihood	33.19373	F-statistic	91.40151	
Durbin-Watson stat	0.316124	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 01، الملحق رقم: 01.

¹ - Ahmed Zakane, Dépenses publiques, croissance à long terme et politique économique, Essai d'analyse économique appliquée au cas de l'Algérie, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger, 2003, P141.

² - Ibid, p141.

- التقييم الإحصائي للنموذج:

نلاحظ بأن:

- قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9288$ بمعنى أن النموذج يعبر بنسبة 92.88% عن العلاقة بين الناتج المحلي الخام والمتغيرات المفسرة، أو بمعنى آخر فإن 92.88% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام سببها التغير في كل من مخزون رأس المال، قوة العمل وأسعار البترول.

- اختبار فيشر Fisher:

يمكن اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج باستخدام نسبة التباين المفسر إلى التباين غير المفسر، ويتبع هذا توزيع فيشر F بدرجات حرية k و $n-k-1$ ، حيث n عدد المشاهدات و $k+1$ عدد المعالم المقدرة:

$$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \dots = \beta_j = \dots = \beta_k = 0$$

$$H_1 : \exists \text{ معامل} \neq 0 \quad \text{ضد الفرضية البديلة:}$$

إذا تجاوزت الإحصائية F_c قيمة F الجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ وبدرجات حرية k و $n-k-1$ نقبل الفرضية القائلة بأن مقدرات النموذج ليست جميعها مساوية للصفر وأن R^2 يختلف جوهريا عن الصفر. في هذه الحالة يمكن القول أن للنموذج معنوية إحصائية.

حيث تحسب " F_c " من العبارة التالية:

$$F_c = \frac{R^2(n - m - 1)}{(1 - R^2) m}$$

وبالرجوع إلى مخرجات برنامج Eviews نلاحظ بأن القيمة الفعلية $F_c = 91.40$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5% نجد: $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ ، بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل على أن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الإنحدار للعلاقة المدروسة بين الناتج المحلي الخام والمتغيرات المفسرة (على الأقل مقدرة واحدة للنموذج معنوية إحصائيا).

- اختبار ستيودنت Student:

يستعمل مقياس (t) ستيودنت لتقييم الأهمية الإحصائية لتكوين مقدرات معادلة الإنحدار المقترحة، ويكون ذلك باختبار الفرضيتين:

$$H_0 : \hat{\beta}_i = 0$$

$$H_1 : \hat{\beta}_i \neq 0 \quad \text{ضد الفرضية}$$

إن هذا الإختبار يتم بمقارنة القيمة الفعلية أو المحسوبة " t_c " لستيودنت، بالقيمة الجدولية " t_{tab} " المستخرجة من جدول التوزيع لستيودنت عند درجة حرية $v = n-k-1$ ومستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

$$t_c(\hat{\beta}_i) = \frac{\hat{\beta}_i}{S.E_{\hat{\beta}_i}} \quad \text{تُحسب "t_c" من العبارة التالية:}$$

حيث أن: $S.E_{\hat{\beta}_i}$ ، هي قيمة الخطأ المعياري في تقدير المعامل i .

أي أن هذا المؤشر يختبر قيمة مقدرات المعادلة الإنحدارية، ومن مخرجات برنامج Eviews نلاحظ بأن: $t_c = 1.93$ و $t_{\hat{\alpha}} = 0.06$ ، $t_{\hat{\beta}} = 1.68$ ، $t_{\hat{\gamma}} = 3.17$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية نجد أن احتمالية الخطأ في التقدير للمعاملات (β, α, c) أكبر من 5%، وهذا يدل على الطبيعة العشوائية للمقدرات، وبأن هذه المقدرات غير موضوعية ولا تتمتع بمعنوية إحصائية، وفي ظل ارتفاع قيمة معامل التحديد فإنه تطرح إشكالية وجود تعدد خطي (Multicollinerity).

- اختبار دربن واتسن *Durbin Watson*:

يهدف مقياس دربن واتسون إلى اختبار الفرضيات التالية:

$H_0 : \rho = 0$ لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء

$H_1 : \rho \neq 0$ يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء

حيث أن: ρ هو معامل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

إن هذا الإختبار يتم بمقارنة القيمة الفعلية أو المحسوبة " d_c " لدربن واتسون، بالقيمة الجدولية " d_{tab} " حيث توجد قيم كل من الحدين الأعلى والأدنى للقيم الحرجة (d_l, d_u) لعدد مشاهدات n وعدد متغيرات مستقلة k ومستوى معنوية α ، كما هو موضح في البيان التالي¹:

يوجد ارتباط ذاتي موجب للأخطاء نرفض H_0 باحتمال $P=(1-\alpha)$	منطقة عدم التحديد	لا يوجد ارتباط ذاتي لأخطاء لا نرفض H_0	منطقة عدم التحديد	يوجد ارتباط ذاتي سالب لأخطاء نرفض H_0 باحتمال $P=(1-\alpha)$		
0	d_l	d_u	2	$4-d_u$	$4-d_l$	4

وتعطى d_c بالعلاقة التالية:

$$d_c = 2(1 - \rho)$$

وبالرجوع إلى مخرجات برنامج Eviews نلاحظ بأن $d_c = 0.316$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_l = 1.12$ ، $d_u = 1.66$ عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات $n=25$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=3$ ، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[0, 1.12]$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء، وعليه فالنموذج يحتاج تحسينات أكثر.

إن النموذج المقدر يعاني من عدم معنوية مقدرات المتغيرات المفسرة (باستثناء مقدرة سعر البترول)، كما يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب من الدرجة الأولى، وهو ما يستوجب علينا تعديل النموذج وفق صيغة أخرى.

¹ - جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص103.

I-2- تقدير دالة الناتج المحلي الخام باستخدام توليفة بين نموذج Solow الموسع ونموذج Barro:

كما سبق الإشارة إليه في الفصل الأول من الدراسة، فقد وسع Solow نموذجه القاعدي بإضافة التغير التكنولوجي (g) وإدخاله مع عنصر العمل في دالة الإنتاج تفاعليا (Multiplicatively).

وعليه يمكن صياغة نموذج للناتج المحلي الخام بالدمج بين نموذج سولو الموسع ونموذج بارو، وذلك على الشكل

$$Pib_t = A K_t^\alpha (gL)_t^\beta Poil_t^\vartheta e^{\varepsilon_t} \dots (4) \quad \text{التالي:}$$

حيث أن: g هو معدل التغير التكنولوجي والذي يفترض Solow أنه ينمو بمعدل ثابت، وفق متتالية حسابية أساسها 1 وحدها الأول 0 (أي $g=t$ متغيرة الزمن¹).

وبإجراء التحويلة اللوغاريتمية على الصيغة (4)، نتحصل على الشكل الخطي للنموذج كالتالي:

$$\ln Pib_t = \ln A + \alpha \ln K_t + \beta \ln (t L)_t + \vartheta \ln Poil_t + \varepsilon_t \dots (5)$$

وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 28: تقدير دالة الناتج المحلي الخام بالدمج بين نموذج سولو الموسع ونموذج بارو للفترة: 1990-2014.

Dependent Variable: LNPIB Method: Least Squares Date: 03/31/16 Time: 16:19 Sample: 1990 2014 Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.708801	0.827818	4.480211	0.0002
LNK	0.122617	0.122345	1.002225	0.3276
LNLT	0.102577	0.015485	6.624260	0.0000
LNPOIL	0.160789	0.030094	5.342934	0.0000
R-squared	0.973868	Mean dependent var	5.651096	
Adjusted R-squared	0.970135	S.D. dependent var	0.245440	
S.E. of regression	0.042416	Akaike info criterion	-3.336955	
Sum squared resid	0.037781	Schwarz criterion	-3.141935	
Log likelihood	45.71193	F-statistic	260.8729	
Durbin-Watson stat	0.939051	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 01، الملحق رقم: 01.

¹ - أنظر: عيسى شقبقب، مرجع سبق ذكره، ص 121.

- التقييم الإحصائي للنموذج:

نلاحظ تحسن نسبي في النموذج بالمقارنة مع النموذج السابق، ونلاحظ كذلك:

- قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9738$ بمعنى أن النموذج يعبر بنسبة 97.38% عن العلاقة بين الناتج المحلي الخام والمتغيرات المفسرة، أو بمعنى آخر فإن 97.38% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام سببها التغير في كل من مخزون رأس المال، قوة العمل المدمجة تفاعلياً بالتغير التكنولوجي، أسعار البترول.

- اختبار فيشر Fisher:

نلاحظ بأن القيمة الفعلية $F_c = 260.87$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5% نجد: $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ ، بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الإنحدار للعلاقة المدروسة بين الناتج المحلي الخام والمتغيرات المفسرة.

- اختبار ستيودنت Student:

نلاحظ بأن: $t_c = 4.84$ ، $t_\beta = 6.62$ ، $t_\theta = 5.34$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية نجد أن احتمالية الخطأ في التقدير للمعاملات (β, θ, c) أقل من 5%، وهذا يدل على الطبيعة الغير العشوائية لهذه المقدرات، أما بالنسبة لمعامل مخزون رأس المال $t_\alpha = 1.00$ فإن احتمالية الخطأ في التقدير هي أعلى من 5% مما يشير إلى عدم معنوية هذا المعامل.

- اختبار دربن واتسن Durbin Watson:

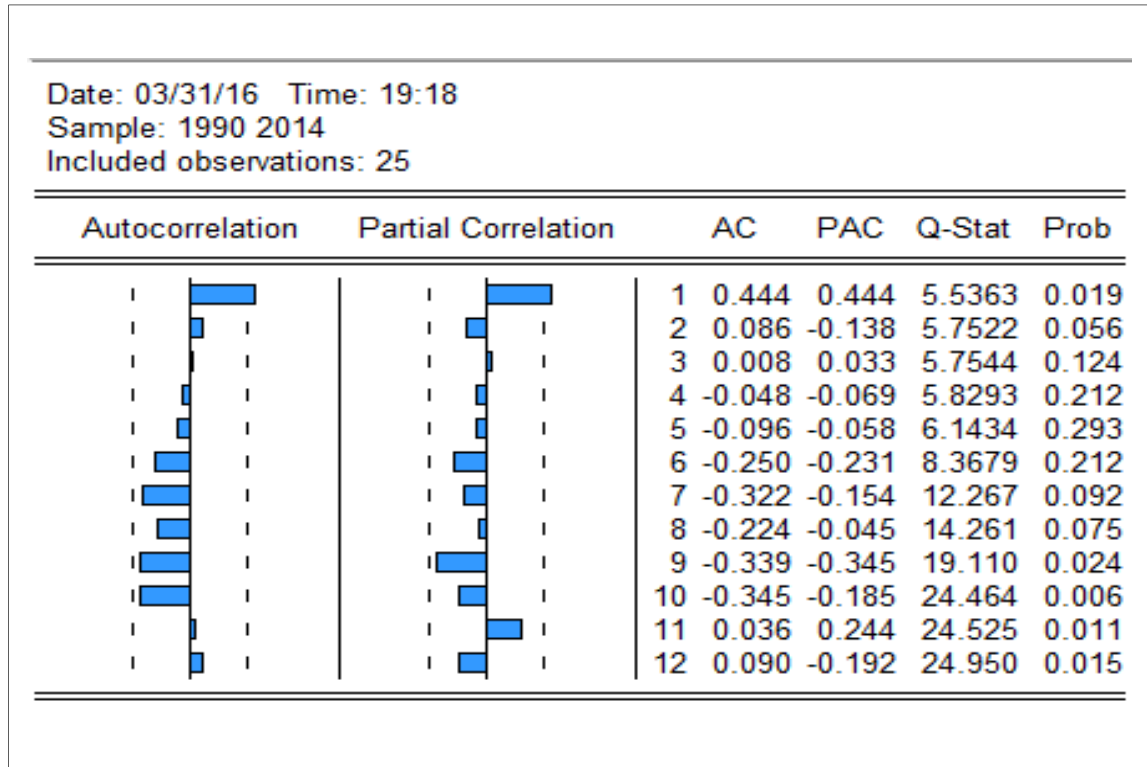
من مخرجات برنامج Eviews نلاحظ بأن $d_c = 0.939$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_l = 1.12$ ، $d_u = 1.65$ عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات $n = 25$ وعدد المتغيرات المستقلة $k = 3$ ، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[1.12, 0]$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء.

إن هذا النموذج المقدر يعاني من عدم معنوية مقدرة رأس المال (α) ، كما يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب من الدرجة الأولى، وهو ما يستوجب علينا تعديل النموذج لمواصلة التقييمات الإحصائية والاقتصادية.

بغرض التخلص من إشكالية الارتباط الذاتي للأخطاء، وبالإستعانة بدالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي

الجزئية للبواقي (Residual Test – Correlogram (Q) statistics) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم 28: دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية لبواقي النموذج المقدر للناتج المحلي الخام.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 4.EVIEWS.

نلاحظ من الشكل أن العمود الأول لكل من دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية هو خارج مجال الثقة، مما يوحي بوجود ارتباط ذاتي للبواقي بدرجة تأخير زمنية واحدة تؤكد قيمة كاي تربيع ($Q\text{-Stat}=5.536$) باحتمالية خطأ في التقدير أقل من 5% ($Prob=0.019$)، مع بقاء باقي الإبطاءات داخل المجال باحتمالية خطأ في التقدير أعلى من 5% (أي عدم معنوية باقي معاملات الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي)، وبالتالي فإن البواقي تتبع إحدى النموذجين: نموذج الإنحدار الذاتي بدرجة تأخير واحدة ($AR(1)$)، أو نموذج المتوسطات المتحركة بدرجة إبطاء واحدة ($MA(1)$).

1- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام $AR(1)$:

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى (درجة الإبطاء وحدة زمنية واحدة)، نستعين ببرنامج 4.EVIEWS ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 29: تقدير دالة الناتج المحلي الخام للفترة: 1990-2014 بإضافة AR(1)

Dependent Variable: LNPIB				
Method: Least Squares				
Date: 04/01/16 Time: 07:21				
Sample(adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 11 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.004914	0.784532	5.104843	0.0001
LNK	0.060939	0.119889	0.508291	0.6171
LNLT	0.229123	0.036920	6.205870	0.0000
LNPOIL	0.055579	0.021401	2.597096	0.0177
AR(1)	0.550330	0.064166	8.576624	0.0000
R-squared	0.993368	Mean dependent var	5.663073	
Adjusted R-squared	0.991972	S.D. dependent var	0.243141	
S.E. of regression	0.021785	Akaike info criterion	-4.632112	
Sum squared resid	0.009017	Schwarz criterion	-4.386684	
Log likelihood	60.58534	F-statistic	711.4867	
Durbin-Watson stat	1.511559	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 01، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المقدرات ماعدا مقدرة رأس المال التي سجلت احتمالية خطأ في التقدير تقارب 61.7%، كما نلاحظ تحسن في قيمة معامل التحديد الذي ارتفع إلى حدود 99.33%، مع تسجيل وجود الارتباط الذاتي للأخطاء انطلاقاً من أن $d_c = 1.511$ لا تنتمي إلى المجال [1.66, 2.34]، وعليه فالنموذج يحتاج إلى تعديل، من حيث الارتباط الذاتي للأخطاء ومن حيث أن النمو الإقتصادي لا بد وأن يتم بوجود مخزون لرأس المال، وهو ما يدفعنا إلى اتباع طريقة المتوسطات المتحركة للتخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء.

2- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام MA(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج المتوسطات المتحركة من الدرجة الأولى (تأخر زمني واحد)، نستعين ببرنامج

EVIEWS 4 ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 30: تقدير دالة الناتج المحلي الخام للفترة: 1990-2014 بإضافة MA(1)

Dependent Variable: LNPIB				
Method: Least Squares				
Date: 04/01/16 Time: 07:48				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Convergence achieved after 22 iterations				
Backcast: 1989				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.831848	0.850942	3.327896	0.0034
LNK	0.256348	0.125556	2.041695	0.0546
LNLT	0.149544	0.020814	7.184695	0.0000
LNPOIL	0.065823	0.025841	2.547197	0.0192
MA(1)	0.997491	0.052331	19.06101	0.0000
R-squared	0.989544	Mean dependent var	5.651096	
Adjusted R-squared	0.987452	S.D. dependent var	0.245440	
S.E. of regression	0.027493	Akaike info criterion	-4.172901	
Sum squared resid	0.015118	Schwarz criterion	-3.929126	
Log likelihood	57.16126	F-statistic	473.1796	
Durbin-Watson stat	1.453518	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 01، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من الجدول السابق انخفاض احتمالية الخطأ في التقدير بالنسبة لمعامل مخزون رأس مال إلى حدود 5.46% (رغم ذلك فهو غير معنوي إحصائياً)، مع بقاء بقية المقدرات بمعنوية إحصائية لا تتجاوز حدود 5%، مع تسجيل عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ترجمه قيمة المعلمة $d_c=1.453$ حيث تنتمي إلى المجال [1.12, 1.65] (منطقة عدم التحديد) لكن وبالرغم من ذلك فإن النموذج يحتاج إلى تحسينات أكثر.

إن التقدير الأخير لدالة الناتج المحلي الخام كشف عن عدم معنوية ملاحظة على مستوى معامل مخزون رأس المال، لذلك نرى أنه من الضروري حذف المشاهدة الأولى (مشاهدة 1990) من حيث أن نتائج الإصلاحات المقررة من قبل الدولة الجزائرية سنة 1990 بدأت ثمارها انطلاقاً من سنة 1991، وهو ما يدفعنا إلى إعادة تقدير النموذج السابق خلال الفترة (1991-2014)، وباستخدام برنامج 4 EVIEWS نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 31: تقدير دالة الناتج المحلي الخام للفترة: 1991-2014 بإضافة MA(1)

Dependent Variable: LNPIB				
Method: Least Squares				
Date: 04/01/16 Time: 08:07				
Sample: 1991 2014				
Included observations: 24				
Convergence achieved after 23 iterations				
Backcast: 1990				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.255896	0.580820	5.605690	0.0000
LNK	0.186905	0.088925	2.101826	0.0491
LNLT	0.171185	0.022065	7.758142	0.0000
LNPOIL	0.070212	0.026930	2.607232	0.0173
MA(1)	0.997448	0.125649	7.938346	0.0000
R-squared	0.990912	Mean dependent var	5.663073	
Adjusted R-squared	0.988999	S.D. dependent var	0.243141	
S.E. of regression	0.025502	Akaike info criterion	-4.317062	
Sum squared resid	0.012357	Schwarz criterion	-4.071634	
Log likelihood	56.80474	F-statistic	517.9254	
Durbin-Watson stat	1.818378	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 01، الملحق رقم: 01.

انطلاقاً من النتائج الأخيرة للتقدير، يمكن صياغة نموذج الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة: (1991-

2014) على الشكل النهائي التالي:

$$\ln Pib_t = 3.256 + 0.187 \ln K_t + 0.171 \ln (t L)_t + 0.07 \ln Poil_t + 0.997 MA(1)$$

(5.60) (2.10) (7.76) (2.61) (7.94)

$R^2 = 0.9909$ $\bar{R}^2 = 0.9890$ $F = 517.92$ $DW = 1.818$

- التقييم الإحصائي للنموذج:

إحصائياً يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9909$ بمعنى أن النموذج لم يصاغ يعبر بنسبة 99.09% عن العلاقة بين الناتج المحلي الخام والمتغيرات المفسرة المتمثلة في كل من مخزون رأس المال، قوة العمل المدججة تفاعلياً بالتغير التكنولوجي وأسعار البترول.

- اختبار فيشر Fisher:

نلاحظ بأن القيمة الفعلية $F_c = 517.92$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5% نجد: $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ ، بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الإنحدار للعلاقة المدروسة بين الناتج المحلي الخام والمتغيرات المفسرة.

- اختبار ستيودنت *Student*:

نلاحظ بأن: $t_c = 5.60$ ، $t_{\alpha} = 2.10$ ، $t_{\beta} = 7.76$ ، $t_{\hat{\theta}} = 2.61$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية نجد أن احتمالية الخطأ في التقدير لهذه المعاملات أقل من 5%، وهذا يدل على الطبيعة الغير العشوائية لهذه المقدرات، وبأن هذه المقدرات موضوعية وتمتتع بمعنوية إحصائية.

- اختبار دربن واتسن *Durbin Watson*:

من مخرجات برنامج Eviews نلاحظ بأن $d_c = 1.818$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_l = 1.10$ ، $d_u = 1.66$ عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات $n = 24$ وعدد المتغيرات المستقلة $k = 3$ ، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال [1.66, 2.34] مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول. إن هذا النموذج المقدر يحقق المعنوية الإحصائية لجميع المعاملات، كما أنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، بالإضافة إلى وجود ثبات تباين الأخطاء*، مما يدفع مبدئيا باتجاه قبول النموذج والانتقال إلى المرحلة الثانية من الإختبارات والتي تُعنى بمدى مطابقته للنظرية الإقتصادية.

- التقييم الإقتصادي للنموذج:

إقتصاديا تبدو الصيغة الدالية للنموذج كذلك موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- إشارة الحد الثابت الموجبة: $A = 3.256$ ، والتي كما ذكرنا سابقا تمثل معامل الكفاءة الإنتاجية، حيث تقيس كفاءة لعملية الإنتاجية لبلد ما أو قطاع ما في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج، والتي نرى بأنها قيمة معتبرة تُعبر حسب وجهة نظرنا عن الكفاءة الإنتاجية لقطاع المحروقات في ظل المستويات الحالية لأسعار البترول باعتباره المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الخام، ولو كان هذا المتغير (سعر البترول) في نطاق التحكم المحلي لكانت هذه القيمة تعبر على الكفاءة الإنتاجية للإقتصاد الجزائري ككل (رغم الخلل القطاعي).

- إشارة معامل مخزون رأس المال الموجبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية من حيث أنه داعم وليس كابح للإنتاج، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.187 مما يعني أن أي إضافة في عنصر رأس المال بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الخام بمقدار 0.187%.

- إشارة معامل حجم العمل المدمج تفاعليا مع معدل التغير التكنولوجي الموجبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.171 مما يعني أن أي إضافة في عنصر العمل المدمج بالتغير التكنولوجي بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الخام بمقدار 0.171%.

- إشارة معامل سعر البترول الموجبة والتي تتلائم والحركية الإقتصادية للدول المنتجة التي تعرف تطورا إيجابيا بالتزامن مع ارتفاعات المادة النفطية في السوق البترولية العالمية، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.07 مما يعني أن أي ارتفاع في سعر البترول بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي الخام بمقدار 0.07%.

* - وهو ما يثبتته اختبار White المدرج في الجدول رقم 01 الملحق رقم 03.

- فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2 فإنه يشير بأن 99.09% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام مفسرة من طرف مخزون رأس المال وحجم العمالة المدججة تفاعليا بالتغير التكنولوجي وأسعار البترول، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. واستنادا على ما سبق فإن النموذج المقدر مقبول من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى اعتماده كنموذج مفسر لسلوك دالة الناتج المحلي الخام في الجزائر.

- المحاكاة التاريخية للنموذج:

بتعويض قيم المتغيرات المفسرة الخاصة بسنة 2015¹ في النموذج المقدر نجد:

$$P\hat{b}_{2015} = 412.8 \text{ milliard DA}$$

وحسب تقديرات البنك الدولي فإن الناتج المحلي الخام لسنة 2015² قدر بـ 441.21 مليار دج وهو ما يعطي انطباق على التقارب بين القيمتين (تجاوز 410 مليار دج)، وبالتالي فالنموذج المستخدم ذو قدرة استطلاعية مقبولة. وعلى العموم وبدراسة خاصية غلة الحجم انطلاقا من النموذج المعتمد فإننا نستنتج ما يلي:

- تناقص غلة الحجم لكل عنصر من عناصر الإنتاج المستخدمة يعني تناقص الإنتاجية الحدية لكل منها، فالإنتاجية الحدية لعنصر مخزون رأس المال (رأس المال الفيزيائي حسب رومر) والتي تُقاس بـ: $\alpha = Y/K = 0.187$ ، تتناقص بزيادة وحدات إضافية من هذا العنصر (أي تتناقص بمعدل 0,187 لكل زيادة بـ 1% من مخزون رأس المال)، وهو نفس الشيء المسجل على كل من العمل $\beta = Y/L_t = 0.171$ وسعر البترول $\vartheta = Y/P_{oil} = 0.07$ حيث لا تتجاوز الواحد الصحيح، وهو ما يتلاءم والنظرية الاقتصادية.

- انطلاقا من النموذج المقدر، يمكن استخراج طبيعة غلة الحجم المميزة للإقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق جمع مرونة كل من رأس المال والعمل وسعر البترول والتي تقدر بـ: $\alpha + \beta + \vartheta = 0.187 + 0.171 + 0.07 = 0.428$ ، وهو ما يعني أن دالة الناتج المقدر متجانسة من الرتبة 0.428، أي عند تغير عنصر العمل ورأس المال وسعر البترول في آن واحد بمقدار H فإن حجم الإنتاج يتغير في نفس الاتجاه بالمقدار $H^{0.428}$ ، أو بتعبير آخر فإن الزيادة الحاصلة في كل من رأس المال والعمل وسعر البترول بـ 1% فإن حجم الناتج يرتفع بنسبة أقل تقدر بـ 0.428% أو ما يطلق عليه بغلة الحجم المتناقصة.

إن غلة الحجم المتناقصة في الإقتصاد الجزائري تبيّن وبوضوح آثار استراتيجية النمو اللامتوازن المعتمدة، فتحرك النمو الإقتصادي لصالح رأس المال الإجتماعي بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصصية للإستثمارات على قطاعات الإنتاج المباشر، لم ينعكس في النهاية على ارتفاعات معتبرة في حجم الناتج المحلي الخام على اعتبار أن آثار هذا التوجه تكون في المدى الطويل حسب ما يراه Barro.

¹ - أنظر الجدول رقم: 01 الملحق رقم: 01.

كما يمكن إرجاع تناقص غلة الحجم إلى ارتفاع نسبة النفقات العامة إلى الناتج فوق عتبة 15%، وهو ما يعكس حسب *Chehy* علاقة عكسية تمارسها الزيادة المفرطة في الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، أو ما يمكن التعبير عنه بتجاوز حجم الإنفاق للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

- يجب أيضا معرفة كثافة استخدام عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية وتفسيرها، ويتحقق ذلك بحساب النسبة بين المرونات $\alpha/\beta + g$ ، فكلما اقتربت هذه النسبة من الواحد الصحيح كانت العملية الإنتاجية ذات كثافة لعنصر رأس المال والعكس صحيح، وانطلاقا من النموذج المقدر نجد أن: $\alpha/\beta + g = 0.776$ ، وبقياس كثافة عنصر العمل المدمج بالتغير التكنولوجي نجد $\beta/\alpha + g = 0.665$ ، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد في المقام الأول بكثافة رأس المال ثم بكثافة عنصر العمل، ويشير تقارب النسبتين (تتجاوزان 50%) في ظل تناقص غلة الحجم على أن النمو المسجل هو نمو توسعي متمدد ناتج عن الزيادة النسبية في عنصري مخزون رأس المال والعمل*، وأن رأس المال هو الأكثر تأثيرا في تشكيل الناتج المحلي الخام بالتزامن مع البرامج الإنفاقية المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية.

وكخلاصة لما سبق فإن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بالأساس عن الزيادة النسبية في عنصري رأس المال والعمل المدمج تفاعليا مع التغير التكنولوجي، فأخذ منحى أسعار البترول في التصاعد المستمر بداية من سنة 2000 وفي ظل التوقعات بعدم انخفاضها في المديين القصير والمتوسط دفع بالجزائر إلى اعتماد سياسة إنفاقية توسعية للفترة (2001-2014) بعد الصعوبات الاقتصادية التي شهدتها خلال الفترة 1990-2000، تجسدت هذه السياسة في ثلاث برامج إنفاقية ضخمة اتجهت في معظمها إلى جهة البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي وما تطلبت من زيادة في رأس المال والعمل، وذلك بدون أن يكون لها انعكاس واضح على القطاع الإنتاجي المباشر، وهو ما يُشكل حسب وجهة نظرنا نموا ظاهريا يزول بزوال الأسباب المحدثة له، فأى هزة في السوق النفطية العالمية سيكون لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يجعله نموا غير مستديم.

* - لو كان النمو الاقتصادي مكثفا (أي زيادة الفعالية الإنتاجية لعنصر العمل ورأس المال) لكانت غلة الحجم للعناصر متزايدة، ولو كان النمو الاقتصادي بين المكثف والموسع لإقتربت غلة الحجم للإقتصاد على الأقل من الواحد الصحيح (نمو الناتج يقارب أو أعلى من نمو العناصر).

II - النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

سنحاول من خلال هذا المبحث إجراء النمذجة القياسية لسيرورة المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وذلك بالإستناد إلى النظريات المدرجة في المبحث الثاني من الفصل الأول والدراسات السابقة التي تناولت هذه الظاهرة ودراسة الوقائع، ومن ثمة محاولة تحديد أفضل نموذج والذي يتلائم والنظرية الاقتصادية، ويكون متوافقا مع الإختبارات الإحصائية.

II -1- تقدير حالة التضخم لإستخدام المتغيرات الداخلية:

إنطلاقا من الإطار النظري والدراسات التي سبقت في مجال التضخم، وبالأخذ بعين الإعتبار الجانب التحليلي لهذه الدراسة، فإنه يمكن تحديد كل من الناتج المحلي الخام والكتلة النقدية وكتلة الأجور كمتغيرات داخلية مفسرة لسلوك المستوى العام للأسعار في الجزائر، وعليه نقترح النموذج المبدي التالي:

$$Ipc_t = A Pibr_t^{\beta_1} M_t^{\beta_2} w_t^{\beta_3} \varepsilon_t \dots (1)$$

ومن أجل تقدير النموذج (1) نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة بالجدول رقم: 02 الملحق رقم: 01، والتي تخص الإقتصاد الجزائري للفترة 1990-2014، حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

- Ipc_t : تمثل تطور المستوى العام للأسعار قياسا بسنة 2001 (بحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات)، والذي يستخدم كمعيار لإحتساب معدل التضخم.

- A : الحد الثابت، والذي يعبر عن المستوى العام للأسعار في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج.

- $Pibr_t$: تمثل الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة لسنة 1980 (بحسب تقديرات البنك الدولي).

- M_t : تمثل المعروض النقدي M_2 ، والقيم مأخوذة بمليار دج (تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات ONS).

- w_t : تمثل كتلة الأجور، والقيم مأخوذة بمليار دج (تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات ONS).

وبإجراء التحويلة اللوغاريتمية على النموذج رقم (1)، نحصل على الشكل الخطي وذلك لتسهيل عملية النمذجة، ويكون لدينا:

$$\ln Ipc_t = \ln A + \beta_1 \ln Pibr_t + \beta_2 \ln M_t + \beta_3 \ln w_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

وبتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 32: تقدير دالة المستوى العام للأسعار وفق المتغيرات الداخلية للفترة: 1990-2014.

Dependent Variable: LNIPC				
Method: Least Squares				
Date: 04/26/16 Time: 10:57				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.73997	1.962560	7.510581	0.0000
LNPIBR	-3.484393	0.478798	-7.277368	0.0000
LNLM	0.980312	0.170723	5.742105	0.0000
LNW	0.249721	0.147355	1.694692	0.1049
R-squared	0.960621	Mean dependent var		4.483010
Adjusted R-squared	0.954996	S.D. dependent var		0.549222
S.E. of regression	0.116513	Akaike info criterion		-1.315977
Sum squared resid	0.285082	Schwarz criterion		-1.120957
Log likelihood	20.44971	F-statistic		170.7604
Durbin-Watson stat	0.789175	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 02، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال النتائج عدم معنوية مقدرة كتلة الأجور، حيث يشير اختبار ستودنت أن احتمالية الخطأ في تقدير المعلمة β_3 تتجاوز 5%، وهو ما يستوجب حذفها ومواصلة النمذجة لسيرورة المستوى العام للأسعار وفق الصيغة التالية:

$$\ln Ipc_t = \ln A + \beta_1 \ln Pibr_t + \beta_2 \ln M_t + \varepsilon_t \dots (3)$$

و باستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 33: تقدير دالة المستوى العام للأسعار بعد حذف كتلة الأجور في للفترة: 1990-2014.

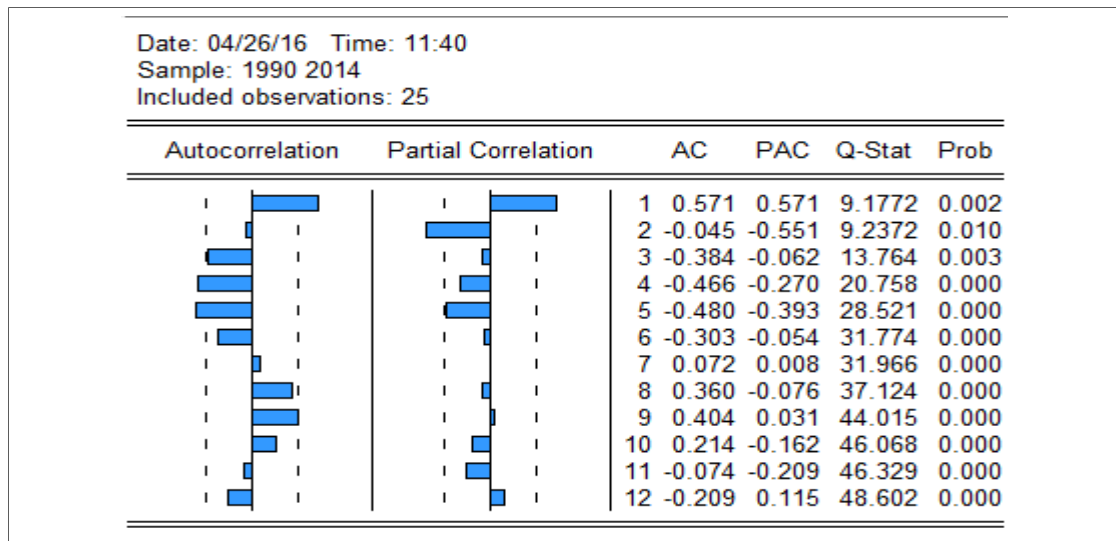
Dependent Variable: LNIPC				
Method: Least Squares				
Date: 04/26/16 Time: 11:22				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.77277	1.943287	8.116539	0.0000
LNPIBR	-3.682866	0.483603	-7.615474	0.0000
LNLM	1.214994	0.104009	11.68160	0.0000
R-squared	0.955236	Mean dependent var		4.483010
Adjusted R-squared	0.951166	S.D. dependent var		0.549222
S.E. of regression	0.121369	Akaike info criterion		-1.267794
Sum squared resid	0.324070	Schwarz criterion		-1.121529
Log likelihood	18.84743	F-statistic		234.7313
Durbin-Watson stat	0.844319	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 02، الملحق رقم: 01.

الفصل الثالث: ممددات الإستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء القياس الإقتصادي.....

من خلال النموذج المقدر نلاحظ معنوية جميع المقدرات (β_2, β_1, A) وهو ما يجعلها مقبولة من الناحية الإحصائية، ونلاحظ أيضا من خلال احصائية درين واتسون ($DW = 0.844$) وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_l=1.21$ ، $d_u= 1.55$ عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات $n=25$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ ، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[1.21, 0]$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء، وعليه فالنموذج يحتاج إلى تعديل. بغرض التخلص من إشكالية الإرتباط الذاتي للأخطاء، وبالإستعانة بدالة الإرتباط الذاتي ودالة الإرتباط الذاتي الجزئية للبواقي (Residual Test – Correlogram (Q) statistics) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم 29: دالة ACF و PACF لبواقي النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والمصادر الداخلية.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 4.EVIEWS.

نلاحظ من الشكل أن العمود الأول لكل من دالة الإرتباط الذاتي ودالة الإرتباط الذاتي الجزئية هو خارج مجال الثقة، مما يوحي بوجود ارتباط ذاتي للبواقي بدرجة تأخير زمنية واحدة، وبالتالي فإن البواقي تتبع إحدى النموذجين: نموذج الإنحدار الذاتي بدرجة تأخير واحدة (AR(1)، أو نموذج المتوسطات المتحركة بدرجة إبطاء واحدة (MA(1).

1- التخلص من الإرتباط الذاتي للأخطاء باستخدام AR(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى (درجة الإبطاء وحدة زمنية واحدة)، نستعين ببرنامج 4.EVIEWS ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 34: تقدير النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والمصادر الداخلية بإضافة AR(1).

Dependent Variable: LNIPC Method: Least Squares Date: 04/26/16 Time: 11:43 Sample(adjusted): 1991 2014 Included observations: 24 after adjusting endpoints Convergence achieved after 11 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.634620	2.708557	0.972702	0.3423
LNPIBR	0.563157	0.557572	1.010017	0.3246
LNM	-0.104168	0.150055	-0.694194	0.4955
AR(1)	0.842112	0.039260	21.44939	0.0000
R-squared	0.991052	Mean dependent var	4.542631	
Adjusted R-squared	0.989709	S.D. dependent var	0.471201	
S.E. of regression	0.047800	Akaike info criterion	-3.092576	
Sum squared resid	0.045697	Schwarz criterion	-2.896234	
Log likelihood	41.11091	F-statistic	738.3483	
Durbin-Watson stat	0.688644	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted AR Roots	.84			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم: 02، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق عدم معنوية جميع المعاملات (A, β_1, β_2) ، حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أعلى من 5%، كما نلاحظ بقاء الارتباط الذاتي الموجب للأخطاء، وهو ما يدفعنا إلى اتباع طريقة المتوسطات المتحركة للتخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء.

2- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام MA(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج المتوسطات المتحركة من الدرجة الأولى (تأخر زمني واحد)، نستعين ببرنامج

EVIEWS 4 ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 35: تقدير النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والمصادر الداخلية بإضافة MA(1).

Dependent Variable: LNIPC				
Method: Least Squares				
Date: 04/26/16 Time: 11:48				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Convergence achieved after 18 iterations				
Backcast: 1989				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.36229	2.464954	5.420911	0.0000
LNPIBR	-3.074912	0.615828	-4.993135	0.0001
LNM	1.084267	0.133820	8.102417	0.0000
MA(1)	0.739321	0.151126	4.892097	0.0001
R-squared	0.975443	Mean dependent var	4.483010	
Adjusted R-squared	0.971935	S.D. dependent var	0.549222	
S.E. of regression	0.092008	Akaike info criterion	-1.788227	
Sum squared resid	0.177776	Schwarz criterion	-1.593207	
Log likelihood	26.35284	F-statistic	278.0563	
Durbin-Watson stat	1.407894	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted MA Roots	-0.74			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 02، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات (A, β_1, β_2) ، حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9754$ وباستخدام اختبار فيشر لتحديد مدى معنوية هذه الإحصائية نلاحظ بأن القيمة الفعلية $F_c = 278.05$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5% نجد: $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ ، بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الإنحدار للعلاقة المدروسة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة. وعلى مستوى اختبار درين واتسون، نلاحظ بأن $d_c = 1.408$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_l = 1.21$ $d_u = 1.55$ عند مستوى معنوية 5%، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[1.21, 1.55]$ أي في منطقة عدم التحديد، مع اقترابها أكثر نحو القيمة 1.55 مما يجعلنا نلجأ إلى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم 36: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج Ipc باستخدام (LM Test) Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.920007	Probability	0.416461	
Obs*R-squared	2.219925	Probability	0.329571	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 04/26/16 Time: 14:55				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.976603	3.046701	-0.320545	0.7522
LNPIBR	0.253111	0.781658	0.323814	0.7498
LNLM	-0.057760	0.178167	-0.324188	0.7495
MA(1)	-0.001587	0.196091	-0.008095	0.9936
RESID(-1)	0.186342	0.316702	0.588383	0.5636
RESID(-2)	0.219054	0.287745	0.761280	0.4563
R-squared	0.092497	Mean dependent var	0.001338	
Adjusted R-squared	-0.159587	S.D. dependent var	0.083082	
S.E. of regression	0.089466	Akaike info criterion	-1.777603	
Sum squared resid	0.144074	Schwarz criterion	-1.483089	
Log likelihood	27.33123	F-statistic	0.366928	
Durbin-Watson stat	1.542704	Prob(F-statistic)	0.864537	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 4.

يتضح من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test - الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاقتران الارتباط الذاتي للبواقي - عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء حيث تبين إحصائية $F_c=0.92$ وهي قيمة غير معنوية إحصائياً عند 5% (Prob F-statistic = 0.416) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول*.

$$\begin{aligned} \ln Ipc_t = & 13.36 - 3.07 \ln Pibr_t + 1.08 \ln M_t + 0.74 MA(1) \\ & (5.42) \quad (-4.99) \quad (8.10) \quad (4.89) \\ R^2 = & 0.9754 \quad \bar{R}^2 = 0.9719 \quad F = 278.056 \quad DW = 1.408 \quad LM = 0.92 \end{aligned}$$

-التقييم الإقتصادي للنموذج:

إقتصادياً تبدو الصيغة الدالية للنموذج كذلك موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- إشارة الحد الثابت الموجبة: $\ln A=13.36$ ، ورغم إشارة أغلبية الدراسات إلى عدم وجود تفسير إقتصادي لقيمة هذه المعلمة، إلا أننا نعتقد بأن:

$$Mv = Py \dots \dots (1) \text{ بالرجوع إلى النظرية النقدية نجد:}$$

* - لاحظ كذلك عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ وهو ما يثبتته اختبار White المدرج في الجدول رقم 02 الملحق رقم 03.

ويجاء تعديل على الصيغة (1) نجد: (2) $P = Mv/Y \dots \dots \dots$

ويجاء التحويلة اللوغاريتمية على الصيغة (2) نجد: (3) $LnP = Ln v + Ln M - Lny \dots \dots \dots$

وبالمقارنة بين النموذج المقدر والصيغة (3) نلاحظ أن: $LnA = Ln v$.

إن الحد الثابت A يُفسر بسرعة دوران النقود v ، حيث افترضت المدرسة الكلاسيكية ثبات سرعة التداول النقدي (v) في المدى القصير، وعليه فإن قيمة هذه المعلمة تعني بأنه في حالة ثبات المعروض النقدي والنتاج المحلي الخام فإن المستوى العام للأسعار يرتفع بـ 13.36% كنتيجة لسرعة دوران النقود وهو ما يتلائم والنظرية الإقتصادية.

- إشارة معامل الناتج المحلي الخام السالبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية من حيث أنه داعم للعرض في مقابل الطلب، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -3.07 بما يعني أن أي زيادة في الناتج المحلي الخام بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بمقدار 3.07%.

- إشارة معامل المعروض النقدي الموجبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، حيث ترى المدرسة النقدية الحديثة أن ارتفاع العرض النقدي (M) يعني زيادة الرصيد النقدي الحقيقي (M/p) عن المستوى المرغوب فيه مما يسبب زيادة الإنفاق الكلي وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 1.08 بما يعني أن أي زيادة في المعروض النقدي بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 1.08%.

- فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2 فإنه يشير بأن 97.54% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار مفسرة من طرف الناتج المحلي الخام وحجم المعروض النقدي (متغيرات النظرية النقدية)، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

II -2- تقدير حالة التضخم باستخدام المتغيرات الخارجية:

إنطلاقاً مما سبق تناوله خلال هذه الدراسة، فإنه يمكن تحديد كل من الواردات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغيرات خارجية مفسرة لسلوك المستوى العام للأسعار في الجزائر، وعليه نقترح النموذج المبني التالي:

$$Ipc_t = A Impr_t^{\beta_1} Tcr_t^{\beta_2} \varepsilon_t \dots (1)$$

من أجل تقدير النموذج (1) نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، ويمكن تحديد متغيرات الدراسة: IPC_t - تمثل تطور المستوى العام للأسعار.

A - الحد الثابت، والذي يعبر عن المستوى العام للأسعار في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج.

$Impr_t$ - تمثل حجم الواردات بالأسعار الثابتة لسنة 1980 (بحسب تقديرات البنك الدولي).

Tcr_t - تمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي، قياساً بسنة 2010 (تقديرات البنك الدولي).

ويجاء التحويلة اللوغاريتمية على النموذج رقم (1)، نحصل على الشكل الخطي التالي:

$$Ln Ipc_t = Ln A + \beta_1 Ln Impr_t + \beta_2 Ln Tcr_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

وبتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:
الجدول رقم 37: تقدير دالة المستوى العام للأسعار وفق المتغيرات الخارجية في الفترة: 1990-2014.

Dependent Variable: LNIPC Method: Least Squares Date: 04/26/16 Time: 17:34 Sample: 1990 2014 Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.82415	2.364554	5.423496	0.0000
LNIMPR	0.362419	0.202088	1.793376	0.0867
LNTCR	-2.043599	0.384009	-5.321744	0.0000
R-squared	0.749507	Mean dependent var	4.483010	
Adjusted R-squared	0.726735	S.D. dependent var	0.549222	
S.E. of regression	0.287104	Akaike info criterion	0.454223	
Sum squared resid	1.813434	Schwarz criterion	0.600488	
Log likelihood	-2.677791	F-statistic	32.91347	
Durbin-Watson stat	0.725536	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 02، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال النتائج عدم معنوية معامل الواردات، حيث يشير اختبار ستيودنت أن احتمالية الخطأ في تقدير المعلمة β_3 تتجاوز 5%، كما نلاحظ من خلال احصائية دربن واتسون ($DW = 0.725$) وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_L = 1.21$ ، $d_U = 1.55$ عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات $n=25$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ ، نجد بأن d_C تنتمي إلى المجال $[0, 1.21]$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء.

بغرض التخلص من إشكالية الارتباط الذاتي للأخطاء، وبالإستعانة بدالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي

الجزئية لبواقى (Residual Test – Correlogram (Q) statistics) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم 30: دالة ACF و PACF لبواقى النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والمصادر الخارجية.

Date: 04/26/16 Time: 17:40 Sample: 1990 2014 Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.628	0.628	11.078	0.001
		2	0.239	-0.256	12.752	0.002
		3	0.166	0.244	13.600	0.004
		4	0.053	-0.254	13.688	0.008
		5	-0.221	-0.253	15.339	0.009
		6	-0.445	-0.262	22.362	0.001
		7	-0.494	-0.166	31.497	0.000
		8	-0.385	0.041	37.383	0.000
		9	-0.341	-0.178	42.275	0.000
		10	-0.257	0.097	45.238	0.000
		11	-0.060	-0.025	45.412	0.000
		12	0.075	-0.096	45.704	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 4.

نلاحظ من الشكل أن العمود الأول لكل من دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية هو خارج مجال الثقة، مما يوحي بوجود ارتباط ذاتي للبواقي بدرجة تأخير زمنية واحدة، وبالتالي فإن البواقي تتبع إحدى النموذجين: نموذج الإنحدار الذاتي بدرجة تأخير واحدة (AR(1)، أو نموذج المتوسطات المتحركة بدرجة إبطاء واحدة (MA(1).

1- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام AR(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى (درجة الإبطاء وحدة زمنية واحدة)، نستعين ببرنامج 4 EViews ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 38: تقدير النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والمصادر الداخلية بإضافة AR(1).

Dependent Variable: LNIPC Method: Least Squares Date: 04/26/16 Time: 17:42 Sample(adjusted): 1991 2014 Included observations: 24 after adjusting endpoints Convergence achieved after 7 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.094796	0.690320	5.931739	0.0000
LNIMPR	0.193239	0.117064	1.650719	0.1144
LNTCR	0.019263	0.094208	0.204478	0.8400
AR(1)	0.827254	0.027232	30.37785	0.0000
R-squared	0.991531	Mean dependent var	4.542631	
Adjusted R-squared	0.990261	S.D. dependent var	0.471201	
S.E. of regression	0.046501	Akaike info criterion	-3.147690	
Sum squared resid	0.043246	Schwarz criterion	-2.951348	
Log likelihood	41.77228	F-statistic	780.5619	
Durbin-Watson stat	0.824770	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 02، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق عدم معنوية المعاملات (β_1, β_2) ، حيث سجلت في أدناها احتمالية خطأ في التقدير تقارب 11.44%، كما نلاحظ بقاء الارتباط الذاتي الموجب للأخطاء، وهو ما يدفعنا إلى اتباع طريقة المتوسطات المتحركة للتخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء.

2- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام MA(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج المتوسطات المتحركة من الدرجة الأولى (تأخر زمني واحد)، نستعين ببرنامج 4 EViews ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 39: تقدير النموذج المقدر للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والمصادر الخارجية بإضافة MA(1)

Dependent Variable: LNIPC				
Method: Least Squares				
Date: 04/26/16 Time: 17:48				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Convergence achieved after 20 iterations				
Backcast: 1989				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.075197	2.380749	2.551801	0.0186
LNIMPR	0.793404	0.163591	4.849926	0.0001
LNTCR	-0.960203	0.445132	-2.157120	0.0427
MA(1)	0.997076	0.101721	9.802083	0.0000
R-squared	0.903938	Mean dependent var	4.483010	
Adjusted R-squared	0.890215	S.D. dependent var	0.549222	
S.E. of regression	0.181978	Akaike info criterion	-0.424212	
Sum squared resid	0.695438	Schwarz criterion	-0.229192	
Log likelihood	9.302646	F-statistic	65.86956	
Durbin-Watson stat	0.514001	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 02، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات (A, β_1, β_2) ، حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، كما نلاحظ عدم تحسن قيمة دربن واتسون حيث بقيت تشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء.

إن النموذج المقدر غير مقبول إحصائياً، حيث نعتقد بأن تأثير المصادر الخارجية في المستوى العام للأسعار المحلي يكون من خلال تأثيرها في المصادر الداخلية (العرض النقدي، كتلة الأجور والنتاج)، أو بعبارة أخرى فإن تأثير المصادر الخارجية يتوضح بعد دمجها مع المتغيرات الداخلية.

II - 3- تقدير النموذج العام للمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

إن عدم معنوية النموذج المقدر للعلاقة بين المتغيرات الخارجية والمستوى العام للأسعار يُشكل حسب وجهة نظرنا عدم وضوح التأثير إلا بدمجها مع المتغيرات الداخلية، وعليه نقترح النموذج المبني التالي:

$$Ipc_t = A Pibr_t^{\beta_1} M_t^{\beta_2} w_t^{\beta_3} Impr_t^{\beta_4} Tcr_t^{\beta_5} \varepsilon_t \dots (1)$$

ومن أجل تقدير الصيغة (1) نستخدم التحويلة اللوغاريتمية لنحصل على الشكل الخطي التالي:

$$\ln Ipc_t = \ln A + \beta_1 \ln Pibr_t + \beta_2 \ln M_t + \beta_3 \ln w_t + \beta_4 \ln Impr_t + \beta_5 \ln Tcr_t + \varepsilon_t (2)$$

وبتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

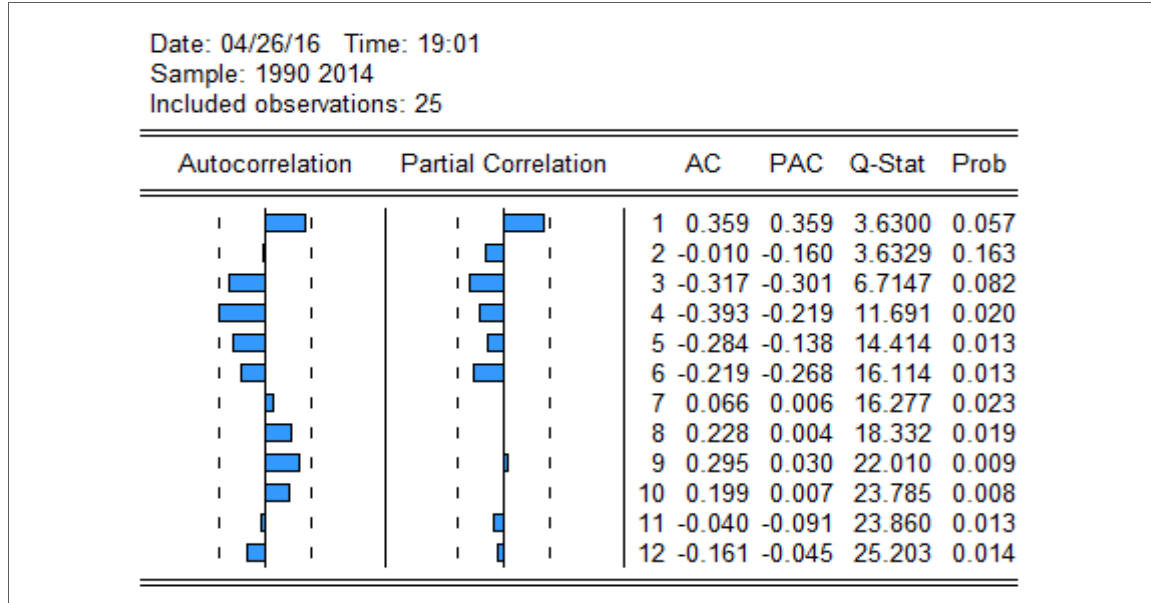
الجدول رقم 40: تقدير النموذج العام للمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

Dependent Variable: LNIPC				
Method: Least Squares				
Date: 04/26/16 Time: 18:28				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.259934	4.430126	2.090219	0.0503
LNPIBR	-1.526867	1.039939	-1.468227	0.1584
LNIM	0.542429	0.231807	2.340005	0.0304
LNW	0.443673	0.162035	2.738122	0.0131
LNIMPR	-0.580036	0.326330	-1.777452	0.0915
LNTCR	-0.273920	0.224146	-1.222062	0.2366
R-squared	0.973741	Mean dependent var	4.483010	
Adjusted R-squared	0.966830	S.D. dependent var	0.549222	
S.E. of regression	0.100027	Akaike info criterion	-1.561187	
Sum squared resid	0.190103	Schwarz criterion	-1.268657	
Log likelihood	25.51483	F-statistic	140.9108	
Durbin-Watson stat	1.192612	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 02، الملحق رقم: 01.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ عدم معنوية المعاملات $(\beta_5, \beta_4, \beta_1, A)$ حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير تتجاوز في أديها 5%، كما نلاحظ من خلال احصائية درين واتسون $(DW = 1.19)$ ومقارنتها بالقيمة الجدولية $d_u = 1.89, d_l = 0.95$ عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات $n=25$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=5$ نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[0.95, 1.89]$ أي في منطقة عدم التحديد، مع اقتربها أكثر نحو القيمة 0.95 مما يرفع من احتمالية أن يكون هناك ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج يحتاج إلى تعديل. إن النموذج المقدر يعاني من عدم معنوية بعض المعاملات، بالإضافة إلى وجود احتمالية كبيرة للإرتباط الذاتي للأخطاء، وهو ما يدفع إلى الإستعانة بدالة الإرتباط الذاتي ودالة الإرتباط الذاتي الجزئية للبواقي (Residual Test - Correlogram (Q) statistics) لنحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم 31: دالة ACF و PACF لبواقي النموذج العام للمستوى العام للأسعار.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 4 EViews.

نلاحظ من الشكل أن العمود الأول لكل من دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية يقترب أكثر من مجال الثقة، مما يوحي بوجود ارتباط ذاتي للبواقي بدرجة تأخير زمنية واحدة، وبالتالي فإن البواقي تتبع إحدى النموذجين: نموذج الإنحدار الذاتي بدرجة تأخير واحدة (AR(1)، أو نموذج المتوسطات المتحركة بدرجة إبطاء واحدة (MA(1).

1- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام AR(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى (درجة الإبطاء وحدة زمنية واحدة)، نستعين ببرنامج 4 EViews ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 41: تقدير النموذج العام للمستوى العام للأسعار بإضافة AR(1).

Dependent Variable: LNIPC
Method: Least Squares
Date: 04/26/16 Time: 19:05
Sample(adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 11 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.66109	4.347415	3.832414	0.0013
LNPIBR	-2.466409	0.932860	-2.643922	0.0171
LNIM	0.535161	0.191628	2.792708	0.0125
LNW	0.607066	0.140803	4.311467	0.0005
LNIMPR	-0.515013	0.270211	-1.905969	0.0737
LNTCR	-0.999485	0.278167	-3.593109	0.0022
AR(1)	-0.061683	0.148853	-0.414391	0.6838

R-squared	0.976932	Mean dependent var	4.542631
Adjusted R-squared	0.968790	S.D. dependent var	0.471201
S.E. of regression	0.083244	Akaike info criterion	-1.895589
Sum squared resid	0.117802	Schwarz criterion	-1.551990
Log likelihood	29.74707	F-statistic	119.9905
Durbin-Watson stat	1.089856	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 02، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق عدم معنوية المعلمة B_4 حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير تقارب 7.37%، كما نلاحظ بقاء الارتباط الذاتي للأخطاء، وهو ما يدفعنا إلى اتباع طريقة المتوسطات المتحركة للتخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء.

2- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام MA(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج المتوسطات المتحركة من الدرجة الأولى (تأخر زمني واحد)، نستعين ببرنامج EViews 4 ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 42: تقدير النموذج العام للمستوى العام للأسعار بإضافة MA(1).

Dependent Variable: LNIPC				
Method: Least Squares				
Date: 04/26/16 Time: 19:08				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Convergence achieved after 11 iterations				
Backcast: 1989				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.28592	3.414572	3.890947	0.0011
LNPIBR	-1.916180	0.664545	-2.883446	0.0099
LNIM	0.426116	0.159352	2.674061	0.0155
LNW	0.631413	0.161264	3.915404	0.0010
LNIMPR	-0.510074	0.210079	-2.428016	0.0259
LNTCR	-0.802604	0.242347	-3.311793	0.0039
MA(1)	0.970565	0.011806	82.20608	0.0000
R-squared	0.989971	Mean dependent var	4.483010	
Adjusted R-squared	0.986628	S.D. dependent var	0.549222	
S.E. of regression	0.063511	Akaike info criterion	-2.443727	
Sum squared resid	0.072605	Schwarz criterion	-2.102441	
Log likelihood	37.54658	F-statistic	296.1330	
Durbin-Watson stat	1.813111	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 02، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9899$ وباستخدام اختبار فيشر لتحديد مدى معنوية هذه الإحصائية نلاحظ أن نلاحظ بأن القيمة الفعلية $F_C = 296.13$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5% نجد: $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ ، بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الإنحدار للعلاقة المدروسة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

وعلى مستوى اختبار درين واتسون، نلاحظ أن $d_C = 1.81$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية نجد بأنها تنتمي إلى المجال $[1.89, 0.95]$ أي في منطقة عدم التحديد، مع اقترابها أكثر نحو القيمة 1.89 مما يجعلنا نلجأ إلى اختبار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم 43: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لنموذج IPC العام باستخدام Breusch-Godfrey (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test.				
F-statistic	0.130275	Probability	0.878776	
Obs*R-squared	0.100023	Probability	0.818721	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 04/26/16 Time: 19:30				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.469677	3.745284	-0.125405	0.9018
LNPIBR	0.033504	0.715873	0.046802	0.9633
LNLM	-0.027115	0.183556	-0.147718	0.8844
LNW	0.016318	0.173886	0.093840	0.9264
LNIMPR	0.042763	0.237260	0.180237	0.8592
LNTCR	0.045777	0.270707	0.169102	0.8678
MA(1)	0.002434	0.013312	0.182832	0.8572
RESID(-1)	0.067121	0.304490	0.220436	0.8283
RESID(-2)	0.155954	0.318678	0.489380	0.6312
R-squared	0.016001	Mean dependent var	-0.000257	
Adjusted R-squared	-0.475999	S.D. dependent var	0.055001	
S.E. of regression	0.066821	Akaike info criterion	-2.299880	
Sum squared resid	0.071441	Schwarz criterion	-1.861085	
Log likelihood	37.74850	F-statistic	0.032522	
Durbin-Watson stat	1.842043	Prob(F-statistic)	0.999980	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 4.

يتضح من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، حيث تُبين إحصائية $F_c = 0.13$ وهي قيمة غير معنوية إحصائياً عند 5% (Prob F-stat = 0.87) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول*.

$$\ln lpc_t = 13.28 - 1.91 \ln Pibr_t + 0.42 \ln M_t + 0.63 \ln W_t - 0.51 \ln Impr_t - 0.80 \ln Tcr_t + 0.97 MA(1)$$

(3.89) (-2.88) (2.67) (3.91) (-2.43) (-3.31) (82.20)

$$R^2 = 0.9899 \quad \bar{R}^2 = 0.9866 \quad F = 296.13 \quad DW = 1.81 \quad LM = 0.13$$

* - لاحظ كذلك عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ وهو ما يثبتته اختبار White المدرج في الجدول رقم 03 الملحق رقم 03.

-التقييم الإقتصادي للنموذج:

إقتصاديا تبدو الصيغة الدالية للنموذج كذلك موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- إشارة الحد الثابت الموجبة: $\ln A=13.28$ ، تعني بأنه في حالة ثبات المتغيرات المفسرة فإن المستوى العام للأسعار يرتفع بـ 13.28% كنتيجة لسرعة دوران النقود وهو ما يتلائم والنظرية الإقتصادية (لاحظ بقاء نفس النسبة تقريبا مقارنة مع النموذج الداخلي).

- إشارة معلمتي الناتج المحلي الخام والحجم الحقيقي للواردات السالبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، من حيث أنها تشكل جانب العرض الكلي في النموذج، وقد قدرت قيمة تلك المعلمتين بـ -1.91 و -0.51 على التوالي، بما يعني أن أي زيادة في الناتج المحلي الخام بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بمقدار 1.91%، أما بالنسبة للحجم الحقيقي للواردات فإن أي زيادة بـ 1% ستؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بـ 0.51%.

- إشارة معلمتي المعروض النقدي وكتلة الأجور الموجبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، حيث تمثل جزء من الطلب الكلي الفعال، وقد قدرت قيمة تلك المعلمتين بـ 0.42 و 0.63 على التوالي، بما يعني أن أي زيادة في المعروض النقدي بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.42% كما أن زيادة الكتلة الأجرية بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار 0.63%.

- إشارة معلمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي السالبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية، حيث أن الزيادة في التكاليف وفي أسعار المواد الإستهلاكية الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل عملات الشركاء التجاريين، يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار محليا (علاقة عكسية)، وتشير تلك المعلمة ($\beta_5 = -0.80$) إلى أن أي تخفيض في سعر صرف الدينار الجزائري بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بـ 0.8%.

- فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2 فإنه يشير بأن 98.99% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار مفسرة من طرف الناتج المحلي الخام وحجم المعروض النقدي والكتلة الأجرية والحجم الحقيقي للواردات وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

- المحاكاة التاريخية للنموذج:

بتعويض قيم المتغيرات المفسرة الخاصة بسنة 2015¹ في النموذج المقدر نجد:

$$\hat{IPC}_{2015} = 164.19$$

¹ - أنظر الجدول رقم: 02 الملحق رقم: 01.

وحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات فإن المستوى العام للأسعار لسنة 2015¹ قدر بـ 172.65 وهو ما يعطي انطباع على التقارب بين القيمتين*، وبالتالي فالنموذج المستخدم ذو قدرة استطلاعية مقبولة. وكخلاصة لما سبق فإن معدلات التضخم في الجزائر تتحدد بالأساس عن مقدار الموازنة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فالصعوبات المالية القوية التي عرفتها الجزائر في مرحلة التسعينات بالتزامن مع المستويات المتدنية لأسعار البترول، كان لها أثر بالغ في عدم المقدرة على إحداث التوازن المطلوب، حيث عمدت الجزائر إلى معالجة الضغوطات الإجتماعية وتغطية العجزات المتواصلة في الموازنة العامة إلى زيادة الإصدار النقدي والرفع في كتلة الأجور إلى الحد الذي لم يستطع معه الناتج من مواكبة تلك الزيادة، كما أن أزمة المدفوعات التي ازدادت عمقا لم تسمح بزيادة الواردات إلى الحد الذي يمكن أن يكون له تأثير كبير في الطلب، مما انعكس في تسجيل معدلات مرتفعة خصوصا في بداية التسعينات، ونشير كذلك في هذا الصدد إلى أن التخفيضات التي قامت بها الجزائر في سعر الصرف الفعلي الحقيقي خصوصا في سنتي 1991 و1994 أدت إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم مقارنة بالسنوات التي سبقتها، حيث كانت لهذه التخفيضات آثار كبيرة على القدرة الشرائية المحلية إلى الحد الذي وسع الفارق وبشكل مبالغ فيه بين الطلب والعرض المحلي** وأدى إلى ارتفاع الكتلة الأجرية (نعتقد أن تأثير سعر الصرف الحقيقي الفعلي انعكس بشكل مباشر على حجم الكتلة الأجرية وهو ما جعلها تتخذ معنوية إحصائية بعد أن كانت خارج النموذج عند تقدير دالة المستوى العام للأسعار باستخدام المتغيرات الداخلية).

إن أخذ منحى أسعار البترول في التصاعد بداية من سنة 2000 أعطى للجزائر هامش مناورة للحد من التباين بين الطلب والعرض الكليين، فبالرغم من اعتماد استراتيجية النمو اللامتوازن لصالح رأس المال الإجتماعي على حساب القطاعات المنتجة (خصوصا الفلاحي والصناعي) والتي لا يظهر تأثيرها إلا في المدى البعيد حيث لم تخلق على نحو واسع آلة إنتاجية قادرة على مواكبة الطلب، وبالرغم كذلك من اتباع النموذج الكينزي في دفع عجلة النمو عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعال، إلا أن معدلات التضخم تقلصت بشكل كبير مقارنة بفترة التسعينات كنتيجة لتغطية الطلب الزائد عن طريق اتباع سياسة تعتمد على الواردات بالأساس، فلمركز المالي القوي الذي حددته مستويات أسعار النفط المرتفعة بداية القرن الواحد والعشرين كان أداة قوية للتحكم في معدلات التضخم.

كما نشير إلى أن تخفيض أسعار الصرف الفعلية الحقيقية بغرض زيادة فعالية السياسة المالية (زيادة تنافسية المنتجات الجزائرية وتشجيع المبادرات المحلية) أمام جمو الآلة الإنتاجية المحلية، لم يُعجل بنجاح سياسة إحلال الواردات، وهو ما خلق تبعية متزايدة للعالم الخارجي ستكون لها آثار عكسية قوية في حال انخفاض أسعار البترول،

* - لاحظ أن معدل التضخم بالقيم المقدرة للنموذج هو: 5.19% وبالنسبة إلى القيم الحقيقية فيقارب 4.78%.

** - ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج (بسبب انخفاض قيمة الدينار) أثر سلبا على العرض في مقابل تزايد الطلب مما أدى إلى ضغوطات متزايدة ارتفعت معها الكتلة الأجرية.

وهو ما يعني أن معدلات التضخم المسجلة في الآونة الأخيرة تتحكم فيها متغيرات خارجية أكثر منها محلية، مما يجعلها معدلات غير مستديمة، وهو ما يشكل حسب وجهة نظرنا تحديدا للإستقرار الإقتصادي الكلي.

III - النمذجة القياسية للبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

استنادا إلى الإطار النظري والجانب التحليلي والدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة البطالة، سنحاول من خلال هذا المبحث إجراء النمذجة القياسية لسيرورة معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، ومن ثمة محاولة تحديد أفضل نموذج والذي يتلائم والنظرية الإقتصادية، ويكون متوافقا مع الإختبارات الإحصائية.

III-1- تقدير حالة البطالة باستخدام المتغيرات المعتمدة:

إنطلاقا مما سبق التطرق إليه فيما يخص ظاهرة البطالة، فإنه يمكن تحديد كل من حجم الفئة النشيطة وإجمالي الإستثمار وأسعار البترول كمتغيرات مفسرة لسلوك حجم البطالة في الجزائر، وعليه نقترح النموذج المبدئي التالي:

$$TCHO_t = A POP_t^{\beta_1} INV_t^{\beta_2} Poil_t^{\beta_3} \varepsilon_t \dots (1)$$

ومن أجل تقدير النموذج (1) نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، والتي تخص الإقتصاد الجزائري للفترة 1990-2014، حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

- $TCHO_t$: تمثل تطور عدد البطالين قياسا بسنة 2000 (بحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات).

- A : الحد الثابت، والذي يعبر عن حجم البطالة في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج.

- POP_t : تمثل حجم الفئة النشيطة قياسا بسنة 2000 (بحسب تقديرات البنك الدولي).

- INV_t : تمثل حجم الإستثمار بالأسعار الثابتة لسنة 1980 والقيم معدلة قياسا بسنة 2000 (تقديرات البنك الدولي).

وي إجراء التحويلة اللوغاريتمية على النموذج رقم (1)، نحصل على الشكل الخطي وذلك لتسهيل عملية النمذجة، ويكون لدينا:

$$\ln TCHO_t = \ln A + \beta_1 \ln POP_t + \beta_2 \ln INV_t + \beta_3 \ln Poil_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

وبتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 44: تقدير دالة البطالة وفق المتغيرات المعتمدة للفترة: 1990-2014.

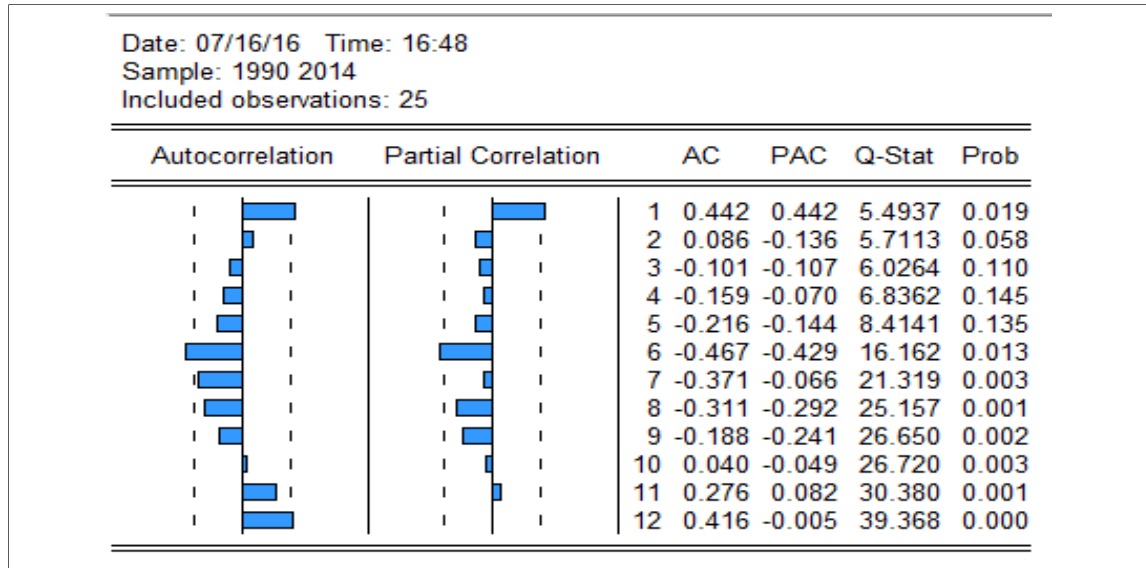
Dependent Variable: LTCHO				
Method: Least Squares				
Date: 07/16/16 Time: 16:30				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.859493	0.837851	5.799947	0.0000
LPOP	0.780824	0.230423	3.388657	0.0028
LINV	-0.584635	0.162179	-3.604865	0.0017
LPOIL	-0.390475	0.093169	-4.191037	0.0004
R-squared	0.939280	Mean dependent var	4.137789	
Adjusted R-squared	0.930606	S.D. dependent var	0.418510	
S.E. of regression	0.110247	Akaike info criterion	-1.426541	
Sum squared resid	0.255242	Schwarz criterion	-1.231521	
Log likelihood	21.83176	F-statistic	108.2840	
Durbin-Watson stat	1.040980	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 03، الملحق رقم: 01.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ معنوية جميع المعاملات $(\beta_3, \beta_2, \beta_1, A)$ باحتمالية خطأ في التقدير لا تتجاوز 5% وهو ما يجعلها مقبولة من الناحية الإحصائية، ونلاحظ أيضا من خلال احصائية درين واتسون $(DW = 0.104)$ ومقارنتها بالقيمة الجدولية $d_U=1.65, d_L=1.12$ عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات $n=25$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=3$ ، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[1.12, 0]$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء، وعليه فالنموذج يحتاج إلى التعديل.

بغرض التخلص من إشكالية الارتباط الذاتي للأخطاء، وبالإستعانة بدالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية للبقايا (Residual Test – Correlogram (Q) statistics) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم 32: دالة ACF و PACF لبواقي النموذج المقدر لدالة البطالة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 4 EViews.

نلاحظ من الشكل أن العمود الأول لكل من دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية هو خارج مجال الثقة، مما يوحي بوجود ارتباط ذاتي للبواقي بدرجة تأخير زمنية واحدة، وبالتالي فإن البواقي تتبع إحدى النموذجين: نموذج الإنحدار الذاتي بدرجة تأخير واحدة (AR(1)، أو نموذج المتوسطات المتحركة بدرجة إبطاء واحدة (MA(1).

1- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام AR(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى (درجة الإبطاء وحدة زمنية واحدة)، نستعين ببرنامج 4 EViews ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 45: تقدير النموذج المقدر لدالة البطالة في الجزائر بإضافة AR(1).

Dependent Variable: LTCHO
Method: Least Squares
Date: 07/16/16 Time: 16:54
Sample(adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 11 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.220624	2.738319	1.176132	0.2541
LPOP	1.339793	0.811623	1.650757	0.1152
LINV	-0.812330	0.230235	-3.528269	0.0022
LPOIL	-0.343948	0.096226	-3.574394	0.0020
AR(1)	0.528966	0.194251	2.723106	0.0135

R-squared	0.957205	Mean dependent var	4.134268
Adjusted R-squared	0.948196	S.D. dependent var	0.427133
S.E. of regression	0.097217	Akaike info criterion	-1.640681
Sum squared resid	0.179574	Schwarz criterion	-1.395253
Log likelihood	24.68817	F-statistic	106.2456
Durbin-Watson stat	1.958586	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 03، الملحق رقم: 01.

الفصل الثالث: ممداه الإستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء القياس الإقتصادي.....

نلاحظ من خلال الجدول السابق عدم معنوية الحد الثابت وهو ما يتعارض مع النظرية الإقتصادية، فهناك دوما قدر موجب ناجم عن البطالة الإحتكاكية والبطالة الهيكلية، كما نلاحظ عدم معنوية معلمة حجم الفئة النشيطة والتي سجلت احتمالية خطأ في التقدير أعلى من 5%، وهو ما يدفعنا إلى اتباع طريقة المتوسطات المتحركة لتخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء.

2- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام MA(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج المتوسطات المتحركة من الدرجة الأولى (تأخر زمني واحد)، نستعين ببرنامج EViews 4 ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 46: تقدير النموذج المقدر لدالة البطالة في الجزائر بإضافة MA(1).

Dependent Variable: LTCHO				
Method: Least Squares				
Date: 07/16/16 Time: 17:04				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Convergence achieved after 11 iterations				
Backcast: 1989				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.969464	1.123281	4.424060	0.0003
LPOP	0.746073	0.319098	2.338068	0.0299
LINV	-0.587223	0.181200	-3.240738	0.0041
LPOIL	-0.372009	0.102558	-3.627312	0.0017
MA(1)	0.573511	0.212314	2.701240	0.0137
R-squared	0.953481	Mean dependent var	4.137789	
Adjusted R-squared	0.944177	S.D. dependent var	0.418510	
S.E. of regression	0.098881	Akaike info criterion	-1.612950	
Sum squared resid	0.195548	Schwarz criterion	-1.369175	
Log likelihood	25.16188	F-statistic	102.4833	
Durbin-Watson stat	1.953655	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 03، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.9754$ وباستخدام اختبار فيشر لتحديد مدى معنوية هذه الإحصائية نلاحظ أن نلاحظ بأن القيمة الفعلية $F_c = 102.48$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5% نجد: $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ ، بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الإنحدار للعلاقة المدروسة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة.

وعلى مستوى اختبار درين واتسون، نلاحظ بأن $d_c = 1.95$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_l = 1.12$ ، $d_u = 1.65$ عند مستوى معنوية 5%، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[1.65, 2.35]$ مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول.

الفصل الثالث: محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء القياس الاقتصادي.....

إن هذا النموذج المقدر¹ قق المعنوية الإحصائية لجميع المعاملات، كما أنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالإضافة إلى وجود تجانس تباين الأخطاء¹، مما يدفع مبدئياً باتجاه قبوله والانتقال إلى المرحلة الثانية من الإختبارات والتي تُعنى بمدى مطابقتها للنظرية الاقتصادية.

$$\begin{aligned} \ln TCHO_t &= 4.969 + 0.746 \ln POP_t - 0.587 \ln INV_t - 0.372 \ln Poil_t + 0.573 MA(1) \\ &\quad (4.42) \quad (2.33) \quad (-3.24) \quad (-3.63) \quad (2.70) \\ R^2 &= 0.9535 \quad \bar{R}^2 = 0.9442 \quad F = 102.48 \quad DW = 1.95 \end{aligned}$$

-التقييم الاقتصادي للنموذج:

إقتصاديا تبدو الصيغة الدالية للنموذج كذلك موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- إشارة الحد الثابت الموجبة: $\ln A=4.969$ والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية، فهناك دوما قدر من البطالة يسود في الإقتصاد الوطني في أي فترة من الفترات، وهو القدر الناجم عن البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، وهذان النوعان لا يمكن تجنبهما أو القضاء عليهما تماما، لأنهما ينتجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبلدان الإقتصادي، وتعني قيمة تلك المعلمة أنه وفي حالة ثبات بقية المتغيرات فإن حجم البطالة سيكون 143.88^* مقارنة بسنة الأساس (سنة 2000=100%).

- إشارة معامل حجم الفئة النشيطة الموجبة والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم لزيادة عرض العمل، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.746 بما يعني أن أي زيادة في حجم الفئة النشيطة بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع حجم البطالة بمقدار 0.746% .

- إشارة معلمة حجم الإستثمار الحقيقي السالبة والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم لزيادة الطلب على العمل، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -0.587 بما يعني أن أي زيادة في حجم الإستثمار بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض حجم البطالة بمقدار 0.587% .

- إشارة معلمة أسعار البترول السالبة والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية من حيث أن الجزائر تُعد بلدا منتجا ومصدرا للمادة النفطية وأن ارتفاع الأسعار في السوق البترولية العالمية يوفر مداخيل متزايدة ترفع من حجم الإستثمار والطلب على العمل، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -0.372 بما يعني أن أي زيادة في أسعار البترول بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض حجم البطالة بمقدار 0.372% .

- فيما يتعلق بمعامل التحديد R^2 فإنه يشير بأن 95.35% من التغيرات الحاصلة في حجم البطالة مفسرة من طرف حجم الفئة النشيطة والحجم الحقيقي للإستثمار وأسعار البترول ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتُشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

¹ - انظر الجدول رقم: 04 الملحق رقم: 03.

* - لاحظ إجراء التحويلة الأسية.

- المعاينة التاريخية للنموذج:

بتعويض قيم المتغيرات المفسرة الخاصة بسنة 2015¹ في النموذج المقدر نجد:

$$T\hat{C}HO_{2015} = 39.76$$

وحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات فإن تطور عدد البطالين (قياسا بسنة 2000) لسنة 2015² تقدر بـ 38.77 وهو ما يعطي انطباع على التقارب بين القيمتين، وبالتالي فالنموذج المستخدم ذو قدرة استطلاعية مقبولة.

III -2- اختبار إمكانية تفسير الأجور الإسمية لدالة البطالة في الجزائر (المنظور الكيندي):

تنطلق فكرة النظرية الكينزية من أن عرض العمل ليس تابعا للأجور الحقيقية كما يقول الكلاسيك، فالعمال لا ينسحبون من سوق العمل نتيجة ارتفاع في الأسعار لا يقابله تغير في الأجر النقدي، فالعمال غير قادرين على تحديد الأجور الحقيقية وبالتالي فهم أيضا غير قادرين على تحديد حجم الإستخدام، ومن هذا المنطلق نحاول معرفة مدى تحقق هذه الفكرة على الواقع الجزائري.

انطلاقا من متغيرات النموذج المقدر السابق نحاول إضافة الأجور الإسمية لإختبار مدى مساهمتها في تفسير سيرورة البطالة في الجزائر، وعليه نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغير الجديد، حيث أن:

- W_t : تمثل الأجور الإسمية في الجزائر، ويتم احتساب قيم السلسلة الزمنية انطلاقا من قسمة حجم الكتلة الأجرية على عدد العمال، وإجراء التعديل على اعتبار سنة 2000=100 (الديوان الوطني للإحصائيات).

وعليه نقترح النموذج التالي:

$$TCHO_t = A POP_t^{\beta_1} INV_t^{\beta_2} Poil_t^{\beta_3} W_t^{\beta_4} \varepsilon_t \dots (1)$$

وبإجراء التحويلة اللوغاريتمية على النموذج رقم (1)، نحصل على الشكل الخطي وذلك لتسهيل عملية النمذجة، ويكون لدينا:

$$\ln TCHO_t = \ln A + \beta_1 \ln POP_t + \beta_2 \ln INV_t + \beta_3 \ln Poil_t + \beta_4 \ln W_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

وبتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

¹ - أنظر الجدول رقم: 03 الملحق رقم: 01.

الجدول رقم 47: تقدير دالة البطالة بعد إضافة الأجور الإسمية للفترة: 1990-2014.

Dependent Variable: LTCHO				
Method: Least Squares				
Date: 07/16/16 Time: 18:37				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.141217	1.991826	3.083209	0.0059
LPOP	0.398628	0.585848	0.680428	0.5040
LINV	-0.615345	0.169709	-3.625890	0.0017
LPOIL	-0.369775	0.098676	-3.747367	0.0013
LW	0.121282	0.170545	0.711141	0.4852
R-squared	0.940778	Mean dependent var	4.137789	
Adjusted R-squared	0.928933	S.D. dependent var	0.418510	
S.E. of regression	0.111568	Akaike info criterion	-1.371513	
Sum squared resid	0.248947	Schwarz criterion	-1.127738	
Log likelihood	22.14391	F-statistic	79.42794	
Durbin-Watson stat	0.993211	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 03، الملحق رقم: 01.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ عدم معنوية الأجور الإسمية باحتمالية خطأ في التقدير تتجاوز 5% وهو ما يجعلها غير مقبولة من الناحية الإحصائية، وعليه فالنموذج يحتاج إلى تعديل.

III-3- اختبار إمكانية تفسير الأجور الحقيقية لدالة البطالة في الجزائر (المنظور الكلاسيكي):

وفقا للمنظور الكلاسيكي فإن الطلب على العمال هو متغير تابع للأجور الحقيقية أو بمعنى آخر للقدرة الشرائية للأجور النقدية، كما ارتكزت كذلك نظرتهم لعرض العمل على الأجر الحقيقي (w/p) باعتباره التعويض "الحقيقي" للعمال مقابل وقت الفراغ المتنازل عنه لآداء الأعمال الإنتاجية، فالأجر على هذا الأساس يُمثل القدرة الشرائية للأجر النقدي، وما تعكسه هذه القدرة من إمكانيات استهلاكية تزيد بزيادة الأجر الحقيقي وتنقص بنقصه سواءً بسواء.

انطلاقا مما سبق نحاول إضافة الأجور الحقيقية لإختبار مدى مساهمتها في تفسير سيرورة البطالة في الجزائر، وعليه نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغير الجديد، حيث أن:

WR_t - تمثل الأجور الحقيقية في الجزائر، ويتم احتساب قيم السلسلة الزمنية انطلاقا من قسمة الأجور الإسمية على المستوى العام للأسعار، وإجراء التعديل على اعتبار سنة 2000=100 (الديوان الوطني للإحصائيات).

وعليه نقترح النموذج التالي:

$$TCHO_t = A POP_t^{\beta_1} INV_t^{\beta_2} Poil_t^{\beta_3} wr_t^{\beta_4} \varepsilon_t \dots (1)$$

وبإجراء التحويلة اللوغاريتمية على النموذج رقم (1)، نحصل على الشكل الخطي وذلك لتسهيل عملية النمذجة، ويكون لدينا:

$$\ln TCHO_t = \ln A + \beta_1 \ln POP_t + \beta_2 \ln INV_t + \beta_3 \ln Poil_t + \beta_4 \ln Wr_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

وبتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 48: تقدير دالة البطالة بعد إضافة الأجور الحقيقية للفترة: 1990-2014.

Dependent Variable: LTCHO				
Method: Least Squares				
Date: 07/16/16 Time: 19:17				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.451451	1.347799	2.560805	0.0186
LPOP	1.021309	0.290680	3.513516	0.0022
LINV	-0.776606	0.215796	-3.598788	0.0018
LPOIL	-0.394126	0.091609	-4.302288	0.0003
LWR	0.266242	0.201757	1.319618	0.2019
R-squared	0.944144	Mean dependent var	4.137789	
Adjusted R-squared	0.932973	S.D. dependent var	0.418510	
S.E. of regression	0.108351	Akaike info criterion	-1.430027	
Sum squared resid	0.234798	Schwarz criterion	-1.186252	
Log likelihood	22.87533	F-statistic	84.51555	
Durbin-Watson stat	1.045857	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 03، الملحق رقم: 01.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ عدم معنوية الأجور الحقيقية باحتمالية خطأ في التقدير تتجاوز 5% وهو ما يجعلها غير مقبولة من الناحية الإحصائية، وعليه فالنموذج يحتاج إلى تعديل. كمنحصلة لما سبق فإن النتائج المتوصل إليها تدفع باتجاه القول بأن حجم البطالة في الجزائر لا يتأثر بالصدمات التي تحدثها التغيرات في الأجور الإسمية والحقيقية، وإن كان هناك أثر فهو لحضي ومؤقت وبالتالي عديم الإستمرار، وهو ما يؤدي إلى الإعتقاد بأن التغيرات في مستويات الأجور ليست بالكافية لتجعل من دالة البطالة أكثر استجابة، كما ويدفع إلى الإعتقاد بتحقق نظرية الأجور التعاقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة وهو ما سيُعطى الحكومة الجزائرية هامش للمناورة لتستغل أدوات السياسة النقدية والمالية لمواجهة الظروف الإقتصادية وتقلباتها خلال المراحل التي تمر بها الدورة التجارية مما يتيح لتلك السياسات إمكانية إحداث آثار إيجابية على المتغيرات الحقيقية وبشكل خاص مستوى الإنتاج والتوظيف - هذا لو كانت الآلة الإنتاجية مرنة- لكن بوجود آلة إنتاجية معطلة فإن أي إجراءات لا تمثل سوى تأجيل للأزمة الإقتصادية، مما يعني الخلل الكبير الذي أحدثته استراتيجية النمو اللامتوان، فعوض أن يتم سد الإختلال حسب ما تفرضه النظرية إلا أنها زادت عمقا كنتيجة حتمية لأثر الإزاحة للقطاع الخاص والمنوط به احداث التوازن بعد الخلل واعتماد سياسة الإستيراد لتغطية الطلب المحلي عوض انعاش القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها القطاعين الصناعي والفلاحي.

إن الإرتفاعات الأخيرة لأسعار البترول في السوق النفطية العالمية وفر مداخيل مالية معتبرة عجلت بإقرار مجموعة من البرامج الإستثمارية الهامة والتي اتجهت في معظمها نحو تنمية رأس المال الإجتماعي والبنية التحتية في إطار استراتيجية غير متوازنة أهملت بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، خصوصا القطاع الصناعي الذي يفترض به القطاع الأول الذي يحقق نسب طلب على العمل وعلى نطاق واسع، وهو ما يعني أن النسب المتدنية لمعدلات البطالة في

السنوات الأخيرة ظرفية سرعان ما تعاود الإرتفاع مع أولى الصدمات في أسعار النفط والتي ستؤثر على حجم الناتج والإستثمار، وهو ما يجعل معدلات البطالة في الجزائر رهينة التغيرات الخارجة عن نطاق التحكم المحلي.

IV - النمذجة القياسية للتوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014):

استنادا إلى الإطار النظري والجانب التحليلي والدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة التوازن الخارجي، سنحاول من خلال هذا المبحث إجراء النمذجة القياسية لسيرورة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2014)، ومن ثمة محاولة تحديد أفضل نموذج والذي يتلائم والنظرية الإقتصادية، ويكون متوافقا مع الإختبارات الإحصائية.

IV-1- تقدير حالة ميزان المدفوعات باستخدام نموذج رياضي معدّل:

إنطلاقا مما سبق التطرق إليه عند تناول موضوع التوازن الخارجي، فإنه يمكن تحديد كل من أسعار البترول ودرجة الإنفتاح الخارجي على الواردات (الميل المتوسط للإستيراد) وخدمات الديون كمتغيرات مفسرة لأرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر، ونتيجة لكون هذه الأرصدة تأخذ قيما سالبة في بعض مراحل هذه الدراسة فإنه من غير الممكن استخدام نموذج لوغاريتمي، لذلك نقترح الصيغة الرياضية المعدّلة التالية*:

$$e^{BP_t} = A Poil_t^{\beta_1} m_t^{\beta_2} Idet_t^{\beta_3} \varepsilon_t \dots (1)$$

باستخدام الصيغة (1) فإن تغير e^{BP_t} سيكون ضمن مجال تعريف $0, +\infty$ ويكون عندها:

- $e^{BP_t} = 1$: معناه تسجيل توازن في الميزان الكلي (لا فائض ولا عجز).
- $e^{BP_t} > 1$: معناه تسجيل فائض في الميزان الكلي.
- $1 > e^{BP_t} > 0$: معناه تسجيل عجز في الميزان الكلي.

وبغية تفسير المرونات وفق المعادلة (1) وبافتراض أخذ المعلمة $\beta_1 = 18$ فإنه بتغير x_1 (سعر البترول) ب 1% فإن المتغير التابع (e^{BP_t}) سيتغير ب 18% في ظل افتراض ثبات بقية المتغيرات المستقلة، وبالرجوع إلى القواعد الرياضية فإن ذلك يعني:

بافتراض تغير سعر البترول ب 1% فسيكون في هذه الحالة: $e^{BP_{t+1}} = 1.18 e^{BP_t}$ ، وبإدخال اللوغاريتم

النيبيري على طرفي المعادلة فيكون: $BP_{t+1} = \ln(1.18) + BP_t$ ، وعليه فإن:

$$\Delta BP = \ln(1 + \beta_x)$$

مما يعني أن أي تغير في سعر البترول ب 1% سيؤدي إلى تغير ميزان المدفوعات بالمقدار $\ln(1 + \beta_x)$.

وبغرض التأكد من المرونة السابقة نستخدم الصيغة التالية:

$$BP_{t+1} = \ln \left[\left(1 + \frac{e^{BP_{t+1}} - e^{BP_t}}{e^{BP_t}} \right) e^{BP_t} \right]$$

* - الصيغة الرياضية مقترحة من طرف الطالب، مع تقديم صيغة لتفسير المرونات.

$$BP_{t+1} = \ln \left[\left(1 + \frac{(1+\beta_x) e^{BP_t} - e^{BP_t}}{e^{BP_t}} \right) e^{BP_t} \right] = \ln(e^{BP_t} (1 + \beta_x))$$

ويكون: $\Delta BP = \ln(1 + \beta_x)$ وعليه فإن:

ومن أجل تقدير النموذج (1) نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، والتي تخص الإقتصاد الجزائري للفترة 1990-2014، حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

- BP_t : تمثل تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، والقيم مأخوذة بالمليار دولار جاري (بحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات).

- A : الحد الثابت، والذي يعبر عن مركز الإقتصاد المحلي أمام التبادل الخارجي في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج.

- $Poil_t$: تمثل سعر البرميل من النفط مقيما بالدولار الجاري (بحسب تقديرات أوبك).

- m_t : تمثل الميل المتوسط للإستيراد، والذي يتشكل من قسمة الواردات على الناتج المحلي الخام، والقيمتين مأخوذتين بالأسعار الثابتة لسنة 1980 (تقديرات البنك الدولي).

- $Idet$: تمثل خدمات الديون الخارجية مقيمة بالمليار دولار جاري (تقديرات البنك الدولي).

ويأجاء التحويلة اللوغاريتمية على النموذج رقم (1)، نحصل على الشكل الخطي وذلك لتسهيل عملية

$$BP_t = \ln A + \beta_1 \ln Poil_t + \beta_2 m_t + \beta_3 \ln Idet_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

وبتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 49: تقدير دالةالتوازن الخارجي وفق النموذج الرياضي المعدل للفترة: 1990-2014.

Dependent Variable: BP				
Method: Least Squares				
Date: 07/26/16 Time: 16:40				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-156.4847	30.24553	-5.173813	0.0000
LNPOIL	19.43893	3.136077	6.198486	0.0000
LNM	-48.57050	12.97387	-3.743717	0.0012
LNIDET	2.770693	2.227076	1.244095	0.2272
R-squared	0.690981	Mean dependent var	6.637368	
Adjusted R-squared	0.646836	S.D. dependent var	10.99594	
S.E. of regression	6.534626	Akaike info criterion	6.737754	
Sum squared resid	896.7282	Schwarz criterion	6.932774	
Log likelihood	-80.22193	F-statistic	15.65235	
Durbin-Watson stat	1.218860	Prob(F-statistic)	0.000014	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04، الملحق رقم: 01.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ عدم معنوية المعامل B_3 والذي يُخص خدمات الديون باحتمالية خطأ في التقدير تتجاوز 5% وهو ما يجعلها غير مقبولة من الناحية الإحصائية. يستوجب حذفها لمواصلة التقييمات الإحصائية للنموذج.

الجدول رقم 50: تقدير دالتوازن الخارجي وفق النموذج الرياضي المعدل بعد حذف خدمات الديون.

Dependent Variable: BP				
Method: Least Squares				
Date: 07/26/16 Time: 16:45				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-153.8662	30.54552	-5.037276	0.0000
LNPOIL	17.18608	2.592123	6.630118	0.0000
LNLM	-53.28289	12.56215	-4.241541	0.0003
R-squared	0.668206	Mean dependent var	6.637368	
Adjusted R-squared	0.638042	S.D. dependent var	10.99594	
S.E. of regression	6.615478	Akaike info criterion	6.728868	
Sum squared resid	962.8201	Schwarz criterion	6.875133	
Log likelihood	-81.11085	F-statistic	22.15306	
Durbin-Watson stat	0.969541	Prob(F-statistic)	0.000005	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04، الملحق رقم: 01.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ معنوية جميع المعاملات (A, β_1, β_2) وهو ما يجعلها مقبولة من الناحية الإحصائية، ونلاحظ أيضا من خلال احصائية دربن واتسون $(DW = 0.969)$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_u = 1.55, d_l = 1.21$ عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات $n=25$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ ، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[1.21, 0]$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء، وعليه فالنموذج يحتاج إلى تعديل. بغرض التخلص من إشكالية الإرتباط الذاتي للأخطاء، وبالإستعانة بدالة الإرتباط الذاتي ودالة الإرتباط الذاتي

الجزئية للبواقي (Residual Test – Correlogram (Q) statistics) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم 33: دالة ACF و PACF لبواقي النموذج الرياضي المعدل المقدر لدالة التوازن الخارجي.

Date: 07/27/16 Time: 07:08						
Sample: 1990 2014						
Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.397	0.397	4.4311	0.035
		2	0.133	-0.029	4.9493	0.084
		3	0.126	0.100	5.4397	0.142
		4	-0.057	-0.167	5.5454	0.236
		5	-0.199	-0.149	6.8869	0.229
		6	-0.490	-0.455	15.428	0.017
		7	-0.323	0.042	19.339	0.007
		8	-0.199	-0.091	20.918	0.007
		9	-0.226	-0.043	23.075	0.006
		10	-0.064	-0.022	23.257	0.010
		11	-0.193	-0.406	25.059	0.009
		12	-0.068	-0.195	25.301	0.013

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 4.EVIEWS.

نلاحظ من الشكل أن العمود الأول لكل من دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية هو خارج مجال الثقة، مما يوحي بوجود ارتباط ذاتي للبواقي بدرجة تأخير زمنية واحدة، وبالتالي فإن البواقي تتبع إحدى النموذجين: نموذج الإنحدار الذاتي بدرجة تأخير واحدة (AR(1)، أو نموذج المتوسطات المتحركة بدرجة إبطاء واحدة (MA(1).

1- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام AR(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى (درجة الإبطاء وحدة زمنية واحدة)، نستعين ببرنامج 4 EVIEWS ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 51: تقدير النموذج الرياضي المعدل لدالة التوازن الخارجي بإضافة AR(1).

Dependent Variable: BP				
Method: Least Squares				
Date: 07/27/16 Time: 07:10				
Sample(adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 10 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-173.9779	36.58655	-4.755242	0.0001
LNPOIL	18.67798	3.438070	5.432693	0.0000
LNM	-60.60082	14.89380	-4.068863	0.0006
AR(1)	0.459855	0.203187	2.263206	0.0349
R-squared	0.757961	Mean dependent var	6.923093	
Adjusted R-squared	0.721655	S.D. dependent var	11.13724	
S.E. of regression	5.875824	Akaike info criterion	6.530582	
Sum squared resid	690.5062	Schwarz criterion	6.726924	
Log likelihood	-74.36698	F-statistic	20.87713	
Durbin-Watson stat	1.943264	Prob(F-statistic)	0.000002	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.7579$ وباستخدام اختبار فيشر لتحديد مدى معنوية هذه الإحصائية نلاحظ أن نلاحظ بأن القيمة الفعلية $F_c = 20.87$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5% نجد: $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0000$ ، بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الإنحدار للعلاقة المدروسة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة. وعلى مستوى اختبار دربين واتسون، نلاحظ بأن $d_c = 1.94$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_l = 1.20$ ، $d_u = 1.55$ عند مستوى معنوية 5%، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[1.55, 2.45]$ مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول.

2- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام MA(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج المتوسطات المتحركة من الدرجة الأولى (تأخر زمني واحد)، نستعين ببرنامج EViews 4 ونتحصل على النتائج التالية:
الجدول رقم 52: تقدير النموذج الرياضي المعدل لدالة التوازن الخارجي بإضافة MA(1).

Dependent Variable: BP Method: Least Squares Date: 07/27/16 Time: 07:25 Sample: 1990 2014 Included observations: 25 Convergence achieved after 11 iterations Backcast: 1989				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-154.0713	35.32791	-4.361178	0.0003
LNPOIL	17.57629	3.226777	5.447013	0.0000
LNLM	-52.55466	14.59601	-3.600618	0.0017
MA(1)	0.596269	0.170297	3.501355	0.0021
R-squared	0.741497	Mean dependent var		6.637368
Adjusted R-squared	0.704568	S.D. dependent var		10.99594
S.E. of regression	5.976696	Akaike info criterion		6.559259
Sum squared resid	750.1387	Schwarz criterion		6.754280
Log likelihood	-77.99074	F-statistic		20.07900
Durbin-Watson stat	2.076615	Prob(F-statistic)		0.000002

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات (A, β_1, β_2) ، حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.7414$ وباستخدام اختبار فيشر لتحديد مدى معنوية هذه الإحصائية نلاحظ أن نلاحظ بأن القيمة الفعلية $F_c = 20.08$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5% نجد: $\text{Prob}(F\text{-stat}) = 0.0000$ ، بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية.

وعلى مستوى اختبار درين واتسون، نلاحظ بأن $d_c = 2.08$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_u = 1.21$ ، عند مستوى معنوية 5%، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[1.21, 2.79]$ مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول.

إن تحقيق النموذجين السابقين لكافة الإختبارات الإحصائية يدفع باتجاه المقارنة بين النموذجين من خلال

معياري Akaike و Schwarz :

النموذج	Akaike	Schwarz
AR(1)	6.530	6.727
MA(1)	6.559	6.754

وعلى اعتبار أن تقدير النموذج الرياضي المعدل لدالة التوازن الخارجي بإضافة AR(1) يحقق أقل قيمة للمعيارين البقين، ما يدفع باتجاه اعتباره أفضل نموذج والانتقال إلى المرحلة الثانية من الإختبارات والتي تُعنى بمدى مطابقتها للنظرية الإقتصادية.

$$BP_t = -173.98 + 18.68 \ln poil_t - 60.60 \ln m_t + 0.46 AR(1)$$

(-4.75) (5.43) (-4.09) (2.26)

R²= 0.7579 \bar{R}^2 = 0.7216 F= 20.87 DW= 1.94

-التقييم الإقتصادي للنموذج:

إقتصاديا تبدو الصيغة الدالية للنموذج كذلك موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- إشارة الحد الثابت الموجبة: $\ln A = -173.98$ والتي تشير إلى ضعف مركز الجزائر أمام التبادل الخارجي.
- إشارة معلمة أسعار البترول الموجبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية من حيث أنه داعم لزيادة حصيللة الصادرات، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 18.68 بما يعني أن أي زيادة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان الكلي بمقدار:
 $\Delta BP = \ln(1 + \beta_x) = \ln(1 + 0.1868) = 0.17126$ أي بحوالي 171.26 مليون دولار.
- إشارة معلمة الميل المتوسط للإستيراد السالبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية من حيث أنه داعم للتخفيض من رصيد الميزان الجاري، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -60.60 بما يعني أن أي زيادة في الميل المتوسط للإستيراد بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان الكلي بمقدار:
 $\Delta BP = \ln(1 + \beta_x) = \ln(1 - 0.606) = -0.9314$ أي بحوالي 931.4 مليون دولار.
- فيما يتعلق بمعامل التحديد R² فإنه يشير بأن 75.79% من التغيرات الحاصلة في الميزان الكلي مفسرة من طرف أسعار البترول والميل المتوسط للواردات ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

IV -2- تقدير حالة ميزان المدفوعات باستخدام النموذج الخطي:

سنحاول نمذجة العلاقة بين التوازن الخارجي والمتغيرات المستقلة (أسعار البترول، الميل المتوسط للإستيراد وخدمات الديون) وذلك باستخدام الصيغة الخطية التالية:

$$BP_t = A + \beta_1 Poil_t + \beta_2 m_t + \beta_3 Idet_t + \varepsilon_t \dots (1)$$

ويتقدير النموذج (01) وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 53: تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي للفترة: 1990-2014.

Dependent Variable: BP				
Method: Least Squares				
Date: 07/27/16 Time: 15:07				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	43.77938	12.25084	3.573582	0.0018
POIL	0.398465	0.066693	5.974591	0.0000
M	-368.1700	84.59133	-4.352338	0.0003
IDET	0.530621	0.522471	1.015598	0.3214
R-squared	0.650678	Mean dependent var	6.637368	
Adjusted R-squared	0.600775	S.D. dependent var	10.99594	
S.E. of regression	6.947705	Akaike info criterion	6.860347	
Sum squared resid	1013.683	Schwarz criterion	7.055367	
Log likelihood	-81.75433	F-statistic	13.03882	
Durbin-Watson stat	0.925747	Prob(F-statistic)	0.000050	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04، الملحق رقم: 01.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ عدم معنوية معامل خدمة الدين الخارجي β_3 باحتمالية خطأ في التقدير تتجاوز 5% وهو ما يجعلها غير مقبولة من الناحية الإحصائية، ونلاحظ أيضا من خلال إحصائية درين واتسون ($DW = 0.925$) وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_U = 1.65$ ، $d_L = 1.12$ عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات $n=25$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=3$ ، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[1.12, 0]$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء، وعليه فالنموذج يحتاج إلى تعديل.

إن النموذج المقدر يعاني من عدم معنوية المعامل β_3 كما يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب من الدرجة الأولى، وهو الأمر الذي يستوجب علينا التعديل لمواصلة التقييمات الإحصائية والاقتصادية وذلك كما يلي:

IV -2- 1- تقدير حالة ميزان المدفوعات باستخدام النموذج الخطي بعد حذف متغيرة خدمة الدين الخارجي:

إن رفض النموذج السابق نتيجة عدم معنوية معلمة الدين الخارجي يدفع باتجاه تعديل الصيغة (1) إلى الصيغة الخطية التالية:

$$BP_t = A + \beta_1 Poil_t + \beta_2 m_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

ويتقدير النموذج (02) وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 54: تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي بعد حذف متغيرة خدمة الدين الخارجي.

Dependent Variable: BP Method: Least Squares Date: 07/27/16 Time: 15:25 Sample: 1990 2014 Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	47.75368	11.61731	4.110562	0.0005
POIL	0.368444	0.059827	6.158473	0.0000
M	-368.8142	84.64937	-4.356964	0.0003
R-squared	0.633521	Mean dependent var	6.637368	
Adjusted R-squared	0.600204	S.D. dependent var	10.99594	
S.E. of regression	6.952668	Akaike info criterion	6.828295	
Sum squared resid	1063.471	Schwarz criterion	6.974560	
Log likelihood	-82.35368	F-statistic	19.01533	
Durbin-Watson stat	0.668971	Prob(F-statistic)	0.000016	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04، الملحق رقم: 01.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ معنوية جميع المعاملات باحتمالية خطأ في التقدير لا تتجاوز 5% وهو ما يجعلها مقبولة من الناحية الإحصائية، ونلاحظ أيضا من خلال احصائية دربن واتسون ($DW = 0.66$) وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_U = 1.55$ ، $d_L = 1.21$ عند مستوى معنوية 5% وعدد مشاهدات $n=25$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ ، نجد بأن d_C تنتمي إلى المجال $[1.21, 0]$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء، وعليه فالنموذج يحتاج إلى تعديل.

بغرض التخلص من إشكالية الإرتباط الذاتي للأخطاء، وبالإستعانة بدالة الإرتباط الذاتي ودالة الإرتباط الذاتي

الجزئية للبقايا (Residual Test – Correlogram (Q) statistics) نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم 34: دالة ACF و PACF لبقايا النموذج الخطي المقدر لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين.

Date: 07/27/16 Time: 15:30 Sample: 1990 2014 Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.561	0.561	8.8427	0.003
		2	0.406	0.134	13.691	0.001
		3	0.185	-0.129	14.746	0.002
		4	-0.149	-0.378	15.464	0.004
		5	-0.238	-0.058	17.374	0.004
		6	-0.481	-0.310	25.580	0.000
		7	-0.378	0.133	30.939	0.000
		8	-0.355	-0.106	35.931	0.000
		9	-0.432	-0.336	43.815	0.000
		10	-0.228	-0.076	46.163	0.000
		11	-0.239	-0.178	48.911	0.000
		12	-0.092	-0.081	49.348	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 4 EViews.

نلاحظ من الشكل أن العمود الأول لكل من دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية لبواقبي النموذج المقدر هو خارج مجال الثقة، وبالتالي فإن البواقبي تتبع إحدى النموذجين: نموذج الإنحدار الذاتي بدرجة تأخير واحدة $AR(1)$ ، أو نموذج المتوسطات المتحركة بدرجة إبطاء واحدة $MA(1)$.

1- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام $AR(1)$:

بافتراض أن البواقبي تتبع نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى (درجة الإبطاء وحدة زمنية واحدة)، نستعين ببرنامج 4 EVIEWS ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 55: تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين وإضافة $AR(1)$.

Dependent Variable: BP				
Method: Least Squares				
Date: 07/27/16 Time: 15:45				
Sample(adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 20 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	40.31327	13.41515	3.005056	0.0070
POIL	0.392181	0.070328	5.576483	0.0000
M	-345.0756	82.31596	-4.192087	0.0004
AR(1)	0.675365	0.176458	3.827350	0.0011
R-squared	0.805406	Mean dependent var		6.923093
Adjusted R-squared	0.776217	S.D. dependent var		11.13724
S.E. of regression	5.268544	Akaike info criterion		6.312397
Sum squared resid	555.1511	Schwarz criterion		6.508739
Log likelihood	-71.74876	F-statistic		27.59277
Durbin-Watson stat	2.127118	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.8054$ وباستخدام اختبار فيشر لتحديد مدى معنوية هذه الإحصائية نلاحظ أن نلاحظ بأن القيمة الفعلية $F_c=27.59$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5% نجد: $Prob(F\text{-statistic})=0.0000$ ، بمعنى أن احتمال الخطأ في التقدير هو أقل من 5%، وهو ما يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية.

وعلى مستوى اختبار درين واتسون، نلاحظ بأن $d_c=2.127$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_u= d_l=1.19$ عند مستوى معنوية 5%، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال $[1.55, 2.45]$ مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول.

2- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام MA(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج المتوسطات المتحركة من الدرجة الأولى (تأخر زمني واحد)، نستعين ببرنامج

EVIEWS 4 ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 56: تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف خدمة الدين وإضافة MA(1).

Dependent Variable: BP				
Method: Least Squares				
Date: 07/27/16 Time: 15:53				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Convergence achieved after 15 iterations				
Backcast: 1989				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	41.86249	13.48664	3.103997	0.0054
POIL	0.367716	0.068421	5.374346	0.0000
M	-332.4824	94.58243	-3.515266	0.0021
MA(1)	0.707570	0.162458	4.355393	0.0003
R-squared	0.749889	Mean dependent var	6.637368	
Adjusted R-squared	0.714158	S.D. dependent var	10.99594	
S.E. of regression	5.878888	Akaike info criterion	6.526259	
Sum squared resid	725.7879	Schwarz criterion	6.721279	
Log likelihood	-77.57824	F-statistic	20.98752	
Durbin-Watson stat	2.101535	Prob(F-statistic)	0.000002	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، كما نلاحظ على مستوى اختبار درين واتسون، نلاحظ بأن $d_c = 2.10$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $d_u = 1.55$ ، $d_l = 1.21$ عند مستوى معنوية 5%، نجد بأن d_c تنتمي إلى المجال [1.55, 2.45] مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول.

إن تحقيق النموذجين الخطيين السابقين لكافة الإختبارات الإحصائية يدفع باتجاه المقارنة بين النموذجين من

خلال معياري Akaike و Schwarz :

Schwarz	Akaike	النموذج
6.721	6.526	MA(1)
6.509	6.312	AR(1)

وعلى اعتبار أن تقدير النموذج الخطي بعد حذف متغيرة خدمة الدين الخارجي لدالة التوازن الخارجي بإضافة

AR(1) يحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين، ما يدفع باتجاه اعتباره أفضل نموذج.

IV -2-2- تقدير حالة ميزان المدفوعات لإستخدام النموذج الخطي بعد حذف الحد الثابت:

إن محاولة إيجاد أفضل نموذج مفسر لتغيرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، ونتيجة لإمكانية تأثير وجود الحد الثابت على معنوية معلمة خدمة الدين الخارجي، فإننا نقترح الصيغة الخطية التالية:

$$BP_t = \beta_1 Poil_t + \beta_2 m_t + +\beta_3 Idet_t + \varepsilon_t \dots(3)$$

وبتقدير النموذج (03) وباستخدام برنامج Eviews 4 نتحصل على المخرجات التالية:

الجدول رقم 57: تقدير دالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي بعد حذف الحد الثابت.

Dependent Variable: BP				
Method: Least Squares				
Date: 07/27/16 Time: 16:19				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	0.307608	0.076390	4.026780	0.0006
M	-87.06972	38.55127	-2.258544	0.0342
IDET	1.127024	0.613408	1.837315	0.0797
R-squared	0.438249	Mean dependent var	6.637368	
Adjusted R-squared	0.387180	S.D. dependent var	10.99594	
S.E. of regression	8.607930	Akaike info criterion	7.255411	
Sum squared resid	1630.122	Schwarz criterion	7.401676	
Log likelihood	-87.69264	Durbin-Watson stat	0.844131	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04، الملحق رقم: 01.

من خلال النموذج المقدر نلاحظ عدم معنوية معلمة خدمة الدين الخارجي باحتمالية خطأ في التقدير تقارب 7% وهو ما يجعلها قريبة من مستوى المعنوية المعتمد (5%)، بالإضافة إلى ذلك وفي ظل عدم وجود الحد الثابت نستعين باختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء*.

* - لاحظ عدم استخدام اختبار دربن واتسون لعدم وجود الحد الثابت.

الفصل الثالث: ممداه الإستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء القياس الإقتصادي.....

الجدول رقم 58: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لدالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي بعد حذف الحد الثابت باستخدام

Breusch-Godfrey (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	4.375706	Probability	0.026528	
Obs*R-squared	7.524532	Probability	0.023231	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 02/05/17 Time: 14:49				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	-0.036776	0.068034	-0.540552	0.5948
M	11.36828	34.67756	0.327828	0.7464
IDET	-0.186583	0.554529	-0.336472	0.7400
RESID(-1)	0.602812	0.235645	2.558139	0.0187
RESID(-2)	0.091339	0.278259	0.328250	0.7461
R-squared	0.300981	Mean dependent var	0.563223	
Adjusted R-squared	0.161178	S.D. dependent var	8.221394	
S.E. of regression	7.529748	Akaike info criterion	7.052457	
Sum squared resid	1133.942	Schwarz criterion	7.296232	
Log likelihood	-83.15571	Durbin-Watson stat	1.978345	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 4.

يتضح من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، حيث

تُبين إحصائية $F_c = 4.37$ وهي قيمة معنوية إحصائياً عند 5% (Prob F-stat = 0.026) إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج يحتاج إلى التعديل.

بنفس الطريقة المعتادة، وباستخدام دالة ACF و PACF لبواقلي نجد:

الشكل رقم 35: دالة ACF و PACF لبواقلي النموذج الخطي المقدر لدالة التوازن الخارجي بعد حذف الحد الثابت.

Date: 07/27/16 Time: 16:25 Sample: 1990 2014 Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.465	0.465	6.0683	0.014
		2	0.185	-0.039	7.0761	0.029
		3	0.166	0.120	7.9174	0.048
		4	-0.047	-0.214	7.9872	0.092
		5	-0.144	-0.059	8.6914	0.122
		6	-0.320	-0.310	12.330	0.055
		7	-0.083	0.336	12.589	0.083
		8	-0.019	-0.151	12.603	0.126
		9	-0.204	-0.104	14.355	0.110
		10	-0.126	-0.147	15.070	0.130
		11	-0.169	-0.122	16.445	0.125
		12	-0.199	-0.136	18.503	0.101

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 4.

نلاحظ من الشكل أن العمود الأول لكل من دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية لبواقي النموذج المقدر هو خارج مجال الثقة، وبالتالي نحاول التخلص من إشكالية الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام $AR(1)$ أو $MA(1)$.

1- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام $AR(1)$:

بغرض التخلص من إشكالية الارتباط الذاتي نستخدم $AR(1)$ ، وبالإستعانة ببرنامج EVIEWS 4 نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 59: تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف الحد الثابت وإضافة $AR(1)$.

Dependent Variable: BP				
Method: Least Squares				
Date: 07/27/16 Time: 16:29				
Sample(adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 23 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	0.468209	0.075847	6.173050	0.0000
M	-251.9497	71.99127	-3.499726	0.0023
IDET	-0.714779	0.332659	-2.148685	0.0441
AR(1)	0.949490	0.040182	23.62977	0.0000
R-squared	0.842762	Mean dependent var	6.923093	
Adjusted R-squared	0.819176	S.D. dependent var	11.13724	
S.E. of regression	4.735933	Akaike info criterion	6.099246	
Sum squared resid	448.5813	Schwarz criterion	6.295589	
Log likelihood	-69.19096	Durbin-Watson stat	2.083979	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04، الملحق رقم: 01.

نلاحظ من خلال الجدول السابق معنوية جميع المعاملات حيث سجلت احتمالية خطأ في التقدير أقل من 5%، كما نلاحظ على مستوى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج مقبول*.

* - وجود تجانس تباين الأخطاء من خلال اختبار White المدرج في الجدول رقم 05 الملحق رقم 03.

الفصل الثالث: ممددات الإستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء القياس الإقتصادي.....

الجدول رقم 60: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لدالة التوازن الخارجي وفق النموذج الخطي بعد حذف الحد الثابت وإضافة AR(1) باستخدام Breusch-Godfrey (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	2.195754	Probability	0.140185	
Obs*R-squared	4.682437	Probability	0.096210	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 02/05/17 Time: 15:10				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	0.022236	0.072558	0.306455	0.7628
M	-12.52961	72.74669	-0.172236	0.8652
IDET	0.028941	0.314712	0.091961	0.9277
AR(1)	-0.009120	0.040111	-0.227365	0.8227
RESID(-1)	-0.044593	0.229251	-0.194514	0.8480
RESID(-2)	0.481307	0.231519	2.078908	0.0522
R-squared	0.195102	Mean dependent var	-0.154071	
Adjusted R-squared	-0.028481	S.D. dependent var	4.413475	
S.E. of regression	4.475885	Akaike info criterion	6.047603	
Sum squared resid	360.6038	Schwarz criterion	6.342117	
Log likelihood	-66.57124	Durbin-Watson stat	2.018918	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 4 Eviews.

2- التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء باستخدام MA(1):

بافتراض أن البواقي تتبع نموذج المتوسطات المتحركة من الدرجة الأولى (تأخر زمني واحد)، نستعين ببرنامج

4 EViews وتتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 61: تقدير النموذج الخطي لدالة التوازن الخارجي بعد حذف الحد الثابت وإضافة MA(1).

Dependent Variable: BP				
Method: Least Squares				
Date: 07/27/16 Time: 16:35				
Sample: 1990 2014				
Included observations: 25				
Convergence achieved after 79 iterations				
Backcast: OFF (Roots of MA process too large)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	0.264967	0.063785	4.154079	0.0004
M	-50.46926	26.15271	-1.929791	0.0673
IDET	0.207551	0.501510	0.413853	0.6832
MA(1)	1.663691	0.369528	4.502201	0.0002
R-squared	0.861731	Mean dependent var	6.637368	
Adjusted R-squared	0.841978	S.D. dependent var	10.99594	
S.E. of regression	4.371107	Akaike info criterion	5.933556	
Sum squared resid	401.2381	Schwarz criterion	6.128576	
Log likelihood	-70.16945	Durbin-Watson stat	1.416630	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 04، الملحق رقم: 01.

الفصل الثالث: ممددات الإستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء القياس الإقتصادي.....

نلاحظ من خلال الجدول السابق عدم معنوية معلمي خدمة الدين والميل المتوسط للإستيراد وعليه فالنموذج غير مقبول.

بعد استكمال كافة النماذج المقترحة لتقدير لدالة التوازن الخارجي، وبعد استيفائها لكافة الإختبارات الإحصائية، نحاول المفاضلة بينها من خلال معياري Akaike و Schwarz :

Schwarz	Akaike	النموذج
6.727	6.530	نموذج الرياضي المعدل بعد إضافة AR(1)
6.509	6.312	النموذج الخطي بعد حذف خدمة الدين الخارجي وإضافة AR(1)
6.295	6.099	النموذج الخطي بعد حذف الحد الثابت وإضافة AR(1)

وعلى اعتبار أن تقدير النموذج الخطي بعد حذف الحد الثابت لدالة التوازن الخارجي وإضافة AR(1) تُقوّى أقل قيمة لمعيارين السابقين، ما يدفع باتجاه اعتباره أفضل نموذج والانتقال إلى المرحلة الثانية من الإختبارات والتي تُعنى بمدى مطابقته للنظرية الإقتصادية.

$$BP_t = 0.468 poil_t - 251.95 m_t - 0.715 Idet_t + 0.9495 AR(1)$$

(6.17) (-3.50) (-2.15) (23.63)

R²= 0.8427 $\bar{R}^2= 0.8191$ LM= 2.19

-التقييم الإقتصادي للنموذج:

إقتصاديا تبدو الصيغة الدالية للنموذج كذلك موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- إشارة معلمة أسعار البترول الموجبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية من حيث أنه داعم لزيادة حصيللة الصادرات، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.468 بما يعني أن أي زيادة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية بمقدار 1 دولار للبرميل مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان الكلي بمقدار 468 مليون دولار (ما يقارب 500 مليون دولار المذكورة في الفصل التحليلي).

- إشارة معلمة الميل المتوسط للإستيراد السالبة والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية من حيث أنه داعم للتخفيض من رصيد الميزان الجاري، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -251.95 بما يعني أن أي زيادة في الميل المتوسط للإستيراد بمقدار 0.001 مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان الكلي بـ 251.95 مليون دولار.

- إشارة معلمة خدمة الدين الخارجي والتي تتلائم والنظرية الإقتصادية من حيث أنها تُخفف من رصيد الميزان الرأسمالي (تسرب خارجي)، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -0.715 بما يعني أن أي زيادة في خدمة الدين بمقدار 1 مليار دولار مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان الكلي بمقدار 715 مليون دولار.

- فيما يتعلق بمعامل التحديد R² فإنه يشير بأن 84.27% من التغيرات الحاصلة في الميزان الكلي مفسرة من طرف أسعار البترول والميل المتوسط للواردات وخدمة الدين الخارجي، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى، وتشكل قيمة هذا المعامل دلالة على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

- المعاينة التاريخية للنموذج:

بتعويض قيم المتغيرات المفسرة الخاصة بسنة 2015¹ في النموذج المقدر نجد:

$$\widehat{BP}_{2015} = -10.67 \text{ milliard } \$$$

وحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات فإن رصيد الميزان الكلي لسنة 2015¹ قدر بـ -27.48 مليار دولار مما يعني أن النموذج يحتاج إلى تحسينات أكثر (إدخال متغيرات مفسرة أخرى) ترفع من قيمة معامل التحديد وتزيد من مقدرة النموذج المقدر على التنبؤ.

كمحصلة لما سبق فإن النتائج المحصل عليها تدفع باتجاه القول بأن التوازن الخارجي الجزائري لا يزال برغم الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنفاق المعتبرة رهين التغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية، في ظل عدم ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفي ظل تبني سياسة الإستيراد وبشكل مبالغ فيه لتغطية الطلب المحلي المتزايد، خصوصا مع اعتماد أصول النظرية الكينزية في الرفع من الطلب الكلي الفعال والمتزامن مع عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على مواكبة تلك الزيادة في الطلب، بالإضافة إلى الخلل الناتج عن تطبيق استراتيجية النمو اللامتوازن والتي لم تُقدم لآلة الإنتاجية الدعم اللازم للنهوض، مما سيشكل حسب وجهة نظرنا خطورة بالغة على التوازنات الخارجية في حال تدهور أسعار البترول أو تقلص حجم الصادرات من المادة النفطية كما تشير إلى ذلك الإحصائيات الأخيرة المتعلقة بحجم الإحتياطيات المؤكدة والإنتاج مقابل حجم براميل النفط المصدر.

إن الإرتفاعات الأخيرة في أسعار البترول وفرت للجزائر هامش مناورة كبير استطاعت من خلاله تسديد القسم الأعظم من المديونية الخارجية، لتقلص معها خدمات تلك الديون وهو إنجاز يُسبب للحكومة الجزائرية، لكن هذا الوضع ليس بالمستديم حيث أن أي منحي تنازلي لأسعار البترول (وهو الإحتمال الأكبر خصوصا بعد مؤشرات الإنخفاض المسجلة بداية من 2012 واتجاه العالم نحو مصادر طاقة جديدة يُشكل الغاز الصخري أهم تلك المصادر) من شأنه عودة الإستدانة الخارجية من جديد وربما بحجم أكبر من السابق (لتحقيق التوازنات الداخلية) مما يستدعي تعديل السياسات الاقتصادية المتبعة ومحاوله استغلال فرصة تواجد احتياطيات صرف أجنبية كبيرة في إنعاش الإقتصاد المحلي (إستثمارات في القطاعات الإنتاجية خصوصا الفلاحي والصناعي)، وهو وحده الحل الذي يحقق جباية محلية أعلى تتحقق معها التوازنات الداخلية دون اللجوء إلى العالم الخارجي وما يسببه ذلك من عودة إلى العجز المزمن لميزان المدفوعات.

¹ - أنظر الجدول رقم: 04 الملحق رقم: 01.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال النماذج الإندارية المقدرة لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر للفترة (1990-2014) نجد تطابق بينها وبين ما جاء في الجانب التحليلي، فعلى صعيد النمو الإقتصادي فقد توصلت الدراسة القياسية إلى أن الإرتفاع في الناتج المحلي الخام يتحدد بالأساس نتيجة الزيادة النسبية في عنصري العمل ورأس المال باستخدام الفوائض البترولية المحققة بالتزامن مع الإرتفاعات المسجلة في الأسعار، هذه الزيادة النسبية في عنصري الإنتاج تجسدت خصوصا مع إقرار البرامج الإنفاقية الموسعة والتي اتجهت في معظمها نحو تنمية رأس المال الإجتماعي بدون أن يكون لها انعكاس واضح على القطاع الإنتاجي المباشر، مما أبقى معدلات النمو الإقتصادي رهينة التدخل الحكومي وبالتالي رهينة التغيرات الحادثة في السوق البترولية العالمية، وهو ما يعني أن المعدلات المسجلة مؤخرا هي معدلات ظرفية وغير مستدامة.

على صعيد التضخم وعلى الرغم من الخلل الذي أحدثته استراتيجية النمو اللامتوازن المعتمدة لصالح رأس المال الإجتماعي على حساب القطاعات المنتجة (خصوصا الفلاحي والصناعي) والتي لا يظهر تأثيرها إلا في المدى البعيد حيث لم تخلق على نحو واسع آلة إنتاجية قادرة على مواكبة الطلب، وبالرغم كذلك من اتباع النموذج الكينزي في دفع عجلة النمو عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعال، إلا أن معدلات التضخم تقلصت بشكل كبير مقارنة بفترة التسعينات كنتيجة لتغطية الطلب الزائد عن طريق اتباع سياسة تعتمد على الواردات بالأساس، فالمركز المالي القوي الذي حددته مستويات أسعار النفط المرتفعة بداية القرن الواحد والعشرين كان أداة قوية للتحكم في معدلات التضخم، مما يجعل المعدلات المتدنية خلال الفترة الأخيرة مرتبطة أكثر بالتغيرات الخارجة عن نطاق التحكم المحلي وهو ما يعني أنها ظرفية وغير مستدامة.

على مستوى البطالة فإن تهميش القطاعات الإنتاجية والمنوط بها الرفع من حجم الطلب على العمل على نطاق واسع كان له أثره المباشر في الحيلولة دون انخفاض أعداد العاطلين إلى مستويات مقبولة مقارنة بحجم الأموال المضخخة في الإقتصاد (الإستثمار)، وحتى المستويات الحالية للبطالة والتي جاءت كنتيجة لإستيعاب قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات للنسبة الأكبر منها وذلك بالحد الذي حققت معه تلك القطاعات للإكتفاء، فهي تبقى مرهونة بحجم التدخل الحكومي، مما يعني أن المعدلات المحققة هي معدلات ظرفية تتحدد قيمتها بتغيرات خارجة عن نطاق التحكم المحلي (سعر البترول والنمو السكاني).

على مستوى التوازن الخارجي وعلى الرغم من الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنفاق المعتبرة فقد بقي ميزان المدفوعات الجزائري رهين التغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية، في ظل عدم ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وفي ظل تبني سياسة الإستيراد وبشكل مبالغ فيه لتغطية الطلب المحلي المتزايد خصوصا مع اعتماد أصول النظرية الكينزية في الرفع من الطلب الكلي الفعال والمتزامن مع عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على مواكبة تلك الزيادة في الطلب (الخلل الذي أحدثته استراتيجية النمو الامتوازن)، وهو ما يعني أن الفوائض المحققة مؤخرا ظرفية وغير مستدامة.

وعلى العموم وبالنظر إلى الدمج الغير مناسب لنظريتي النمو اللامتوازن والنظرية الكينزية (الطلب الكلي الفعال) فقد زادت الإختلالات في الهيكل المنظومي للإقتصاد الجزائري وزاد معها الإعتماد على المصادر الخارجية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي، مما يؤدي إلى القول بأن الإستقرار المحقق خلال السنوات الأخيرة هو استقرار ظرفي سرعان ما يزول بزوال الأسباب المحدثه له.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يكتسي موضوع تقييم الإصلاحات الاقتصادية أهمية بالغة لما لهذا الأخير من انعكاس على الاستقرار الاقتصادي الكلي بمختلف مؤشراتته، وما يعنيه ذلك من تحولات اقتصادية واجتماعية تتوقف نتائجها على مقدار نجاح أو فشل تلك الإصلاحات، ولهذا الغرض جاءت هذه الدراسة بغية تحديد أهم المتغيرات النازمة لسلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بعد كل الإصلاحات والبرامج الإنفاقية التي أقرتها الجزائر وعمدت إلى تطبيقها على مدار فترة تتجاوز 25 سنة، فتلك المحددات تُعطينا صورة أوضح على مقدار نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية الكلية في فك ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات الخارجية والتي ليست في نطاق التحكم المحلي (الموروثة عن خطط تنموية سابقة) وما يعنيه ذلك من مقدرة على مقاومة الأزمات التي يكون مصدرها خارجي بالأساس وترتد آثارها على الاقتصاد المحلي.

لقد أثبتت الدراسة أنه ورغم الإصلاحات المعتمدة والبرامج الإنفاقية الكبرى المُنفذة (والتي كانت لها مخصصات مالية ضخمة فاقت مقدرة الاقتصاد الوطني على الاستيعاب) فقد بقي الاقتصاد الجزائري رهين تغيرات أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية وما يميزها من صراعات وتجاذبات جعلت من الالاستقرار ميزتها الأساسية وطابعها الذي لا يمكن تغييره.

نتائج الدراسة:

- إن ما تم تناوله تُثبتته أكثر تفاصيل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي نوجزها فيما يلي:
- أدى النهج الإشتراكي المتبع بداية ستينيات القرن الماضي وما رافقه من اعتماد استراتيجية نمو لامتوازن اتجهت نحو الصناعات الثقيلة بالأساس إلى عديد المشاكل الاقتصادية التي ترجمتها انخفاض معدلات النمو وتبعية متزايدة لقطاع المحروقات كمصدر أساسي لتمويل المخططات التنموية المبرمجة، بالإضافة إلى مديونية خارجية كبيرة عززت خدماتها من الإختلال السلبي لميزان المدفوعات ونسب تضخم عالية ترجمتها الإصدارات اللامحدودة من النقد، في مقابل نسب بطالة مرتفعة أكدت عدم نجاعة السياسات الاقتصادية المتبعة في تقليل معدلاتها، يُضاف إلى كل ما سبق تبعية تجارية وغذائية كبيرة واختلالات هيكلية معتبرة داخل المنظومة القطاعية للاقتصاد الجزائري زادها تعمُّقا التحديد الممارس على القطاع الخاص خلال تلك الفترة.
 - جاءت الإصلاحات الاقتصادية بداية من 1990- سواء الذاتية منها أو المبرمجة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي - كمحاولة لإحتواء المشاكل الاقتصادية التي خلفتها مرحلة الخطة المركزية، حيث دخلت الجزائر مع تلك الإصلاحات مرحلة جديدة ميزتها سياسة نقدية صلومة

وسياسة مالية نقشفية كانت لها آثار سلبية على أداء مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في بداية الفترة (1990-1994) ترجمتها معدلات نمو اقتصادي سالبة ناتجة عن إنخفاض حجم الإستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي وما رافقها من تقليص في التوظيف وارتفاع معدلات البطالة التي أصبحت تمس ما يقارب ربع الفئة النشيطة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم التي ساهم فيها رفع الكتلة الأجرية في محاولة لتخطي تبعات تحرير الأسعار والإنزلاق التدريجي لقيمة الدينار الجزائري وما خلفه من تنازل في القدرة الشرائية المحلية في مقابل ضغط أكبر على الواردات مما عزز الطلب وقلل من العرض إلى الحد الذي سبب تضخم راكض فاقت نسبه 30%، هذه الوضعية التي جاءت بالتوازي مع تديني أسعار البترول وارتفاع في خدمات الدين الخارجي إلى الحد الذي جعل ميزان المدفوعات يعاني عجوزات متتالية كانت أكبرها سنة 1994 بمقدار -4.36 مليار دولار.

مع انطلاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 بدأت مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في التحسن تدريجيا، حيث شهد النمو الإقتصادي معدلات موجبة مدعومة بانتعاش نسبي في أسعار البترول فوق عتبة 17 دولار للبرميل، بخلاف سنة 1998 والتي سجلت أعلى معدل رغم انخيار أسعار البترول إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل وهو الأمر الذي يفسره أكثر النمو الواضح للقطاعات خارج المحروقات مما يعطي دليلا على أن النمو الحقيقي لا بد وأن تحدده المصادر الداخلية، هذا التحسن في معدلات النمو الإقتصادي لم ينجم عنه تقليص في معدلات البطالة حيث بقي هذا المؤشر في تدهور مستمر كنتيجة لتفرغ الدولة لعلاج أزمة المديونية والتخلص من أعباء المؤسست المفلسة (التصفية والخصوصية) مما أدى إلى كَوْن ثلث الفئة النشيطة عاطلة عن العمل. كل هذا في مقابل الإستمرارية في تنازل معدلات التضخم تدريجيا كترجمة للنجاح في إحداث التقارب بين الأسعار وأسعار السوق الحرة بداية من 1997 بالتزامن مع تحكُّم أكبر في نمو الكتلة النقدية في إطار سياسة مالية نقشفية وسياسة نقدية صارمة خصوصا ما تعلق بأدواتها غير المباشرة مقابل ارتفاع في الإستيراد مع بداية تحرير التجارة الخارجية إلى الحد الذي عزز من العرض مقابل الطلب، هذا التحرير في قطاع التجارة الخارجية كان له انعكاس كبير في تسجيل ميزان المدفوعات لأكبر عجز على مدار الفترة (-6.3 مليار دولار سنة 1995) قبل أن يتنازل ذلك العجز تدريجيا خصوصا مع إعادة الجدولة للمديونية الخارجية وتسجيل أسعار البترول لتطور تصاعدي بداية من الربع الثالث لسنة 1999 وعلى مدار سنة 2000 ليسجل معها ميزان المدفوعات لأكبر فائض بمقدار 7.57 مليار دولار سنة 2000. وعلى العموم وبالنظر إلى أداء المحاور العاملة فإن أسعار البترول بقيت المسيطر الأكبر على منظومة الإستقرار الإقتصادي الكلي رغم حدوث بعض التحسُّنات، مما يعني عدم نجاعة الإصلاحات المطبقة في فك التبعية لقطاع المحروقات وما يعنيه ذلك من ارتباط الإقتصاد الوطني بالتغيرات الخارجية التي ليست في نطاق التحكم المحلي.

- إن ارتفاع أسعار البترول في السوق النفطية العالمية وأخذها لمنحى تصاعدي بداية من الربع الثالث لسنة 1999 ساهم في تحسن الوضعية المالية للإقتصاد الجزائري ترجمتها تحقُّق فائض معتبر في ميزان المدفوعات وارتفاع احتياطات صرف التي تجاوزت عتبة 11.9 مليار دولار وفجوة تمويلية موجبة قدرت بـ 509.61 مليار دج سنة

2000، كل هذه المعطيات وغيرها شكلت انطلاقة جديدة للإقتصاد الجزائري عنوانها "ورشات أعمال كبرى" دخلت تحت نطاق سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية أكثر تفتحا في محاولة لتصحيح الأوضاع السائدة في الفترات السابقة خصوصا ما تعلق فيها من تأخر في عملية التنمية وما رافقها من صعوبات كبيرة في المجال الاجتماعي والذي ترجمته ارتفاع معدلات البطالة والفقر، هذه الإنطلاقة جاءت ضمن برامج إنفاقية موسعة لإنعاش الإقتصاد الجزائري بداية من سنة 2001 بمخصصات مالية كبيرة تجاوزت عتبة 600 مليار دولار (كأقل تقدير) وتجاوزت معها أيضا الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني وبالحد الذي أصبحت عبء ساهم في إزاحة الإقتصاد الخاص من عملية التنمية.

استندت برامج الإنعاش الإقتصادي إلى مبادئ النظرية الكينزية والداعية إلى ضرورة تفعيل الطلب الكلي الذي من شأنه خلق عرض مقابل له وبالحد الذي تتطور معه القدرات الإنتاجية المحلية وتحقق التنمية المطلوبة وما يعنيه ذلك من استقرار اقتصادي كلي تتحدد معالمه داخليا مما يعطي للدولة الجزائرية مقدرة أكبر على تصحيح الإنحرافات إذا حدثت.

بالتوازي مع اعتماد الرفع من الطلب الكلي الفعال جاء تطبيق استراتيجية النمو اللامتوازن (لهيرشمان) باتجاه تنمية رأس المال الاجتماعي والبنية التحتية وما يرافق ذلك من تطوير في الهياكل القاعدية اعتمادا على نظرية بارو للنمو الداخلي حيث تلعب النفقات العامة دور المحرك للنمو المستمر في الأجل الطويل انطلاقا من كونها مكملة ضروري للإستثمار الخاص المنوط به إحداث التوازن بعد الخلل المفتعل.

استنادا إلى النظرية الإقتصادية، ولنجاح السياسة المالية التوسعية وزيادة فعاليتها، عمدت الجزائر إلى تثبيت ضمني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي ضمن حدود تتعارض والمعطيات المالية التي ميزت تلك المرحلة، فالفوائض المعتبرة في ميزان المدفوعات وما رافقها من إحتياجات صرف أجنبية كبيرة تجاوزت عتبة 150 مليار دولار بداية من 2008 ففرضت أن تتحسن قيمة الدينار الجزائري، لكن أن تُسجل تلك القيمة اتجاهها عكسيا للمعطيات السابقة فهو يعني بلا شك تدخل واسع للحكومة الجزائرية للحيلولة دون ارتفاعه إلى مستويات كبيرة ضمانا لتحسين تنافسية المنتجات المحلية.

إن اعتماد النظريات السابقة كانت له آثاره على المنظومة الإقتصادية الجزائرية ككل وعلى الإستقرار الإقتصادي بوجه التحديد وذلك من خلال:

- بالنسبة للمخصصات المالية التي بُرِجت للإنعاش فقد تجاوزت الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، تلك الطاقة المتعلقة أساسا بالدراسات والمتابعة الأولية والإنجاز والرقابة على المشاريع المبرمجة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليفها وتضاعف حجم المخصصات من مرحلة لأخرى وبالحد الذي كانت لها آثار عكسية على معدلات النمو الإقتصادي مع تزايد تلك الأحجام وبالقدر الذي أراح القطاع الخاص من مجال العملية التنموية وهو الذي كيانعول عليه الكثير في إحداث التوازن بعد الخلل المفتعل (عكس ما تفترضه نظرية بارو من ضرورة وجود تكامل بين القطاعين الخاص والعام).

- أدت استراتيجية النمو اللامتوازن إلى تعميق الاختلالات داخل المنظومة القطاعية الجزائرية ترجمتها نسب النمو السالبة للقطاعات خارج المحروقات، مما جعل المرض الهولندي يستشري أكثر في مفاصل الهيكل الإقتصادي الوطني، فاتجاه الإستثمارات نحو تنمية القطاعات غير الإنتاجية جعل النمو يسير بصورة عفوية نحو التوسع في عنصر رأس المال والعمل باستغلال الفوائض المالية النفطية التي حددتها أسعار البترول العالية، مما جعله نمو ظرفي يخفي وراءه هشاشة الإقتصاد الوطني الذي تتعمق تبعيته لقطاع غير مضمون المداخل، ويربط نسب النمو الموجبة بحجم التدخل الحكومي في الإقتصاد، وهو ما أثبتته الدراسة القياسية من خلال غلة حجم متناقصة تنفي اتجاه النمو نحو تكثيف استغلال وسائل الإنتاج وتُعزز من فكرة التوسع ترجمتها كثافة رأسمالية تجاوزت 0.77 وكثافة عمل تُقارب 0.665، ما يعني أن رأس المال هو الأكثر تأثيرا في تشكيل الناتج المحلي الخام بالتزامن مع ضخ المزيد من الأموال في إطار البرامج الإنفاقية المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية.
- اتجه التشغيل نحو القطاعات التي كانت لها أكثر إستفادة من برامج الإنفاق العام - على رأسها قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات - وذلك إلى الحد الذي حقق الإنكفاء في تلك القطاعات وبالشكل الذي لم يُعجّل بتدنية معدلات البطالة تحت عتبة 10% (خلل ناتج عن تطبيق استراتيجية النمو اللامتوازن)، هذا في ظل تهميش القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها القطاع الصناعي الذي له قدرة امتصاص كبيرة لليد العاملة، وهو ما يجعل معدلات البطالة المحققة مرتبطة أكثر باستمرارية المشاريع الكبرى التي تغطيها الفوائض المالية المحققة من قطاع المحروقات، وهو ما يعني أنها معدلات ظرفية ناتجة بالأساس عن التدخل الحكومي في الإقتصاد سرعان ما تعاود الإرتفاع مع أول هزة بتزولية في الأسعار، وهي الصفة الغالبة في سوق تميزها التذبذبات.
- إن الرفع من الطلب الكلي الفعال لم يؤدي إلى تحريك الآلة الإنتاجية المحلية (حيث افترض كينز وجود آلة إنتاجية مرنة قادرة على تلبية الطلب المتزايد لإحداث النمو المستدام)، وإنما انعكس إيجابيا على الدول المصدرة للجزائر خصوصا في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية، وهو ما يفسر التحكم في معدلات التضخم عند نطاق لا يتجاوز الـ 5% تقريبا برغم التوسع النقدي الكبير (سياسة نقدية أكثر تفتحا وسياسة مالية توسعية رفعت من نسبة السيولة في الإقتصاد وهو ما يعكس التطبيق الفعلي للنظرية الكينزية)، فالإرتفاعات الكبيرة في فاتورة الإستيراد وبدون ضوابط ترشيدية كانت لها مساهمة فعالة في استمرارية الجمود الذي ميز الآلة الإنتاجية المحلية خصوصا في ظل عدم مقدرة المؤسسات المحلية على المنافسة، زاداها التخفيض الضمني لأسعار الصرف وما رافقه من زيادة في الكتلة الأجرية ليعمق مشكلات تلك المؤسسات (إرتفاع التكاليف)، وهو ما يعني أن معدلات التضخم المسجلة هي معدلات ظرفية متحكم بها بواسطة الإستيراد الذي يزيد من حجم العرض في مقابل الطلب المفعّل.
- أثبتت الدراسة تعمد قى ارتباط الميزان الكلي بالتغيرات الحادثة في المادة النفطية في ظل حصيلة صادرات خارج المحروقات لا تتجاوز عتبة 3% كأفضل نسبة مسجلة (خلل هيكل محلي تسببت فيه استراتيجية النمو

اللامتوازن)، هذه الوضعية التي رافقها تناقص في حجم الصادرات من البترول بداية من 2012 (متغير جديد يمكن أن تستمر تبعاته للمدى الطويل) وزيادة معتبرة في الواردات لتغطية الطلب المُفعل، وذلك إلى الحد الذي يستلزم سعر مستهدف جديد يتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل لإحداث التوازن الخارجي، وهو الأمر الغير ممكن في ظل توجهات عالمية نحو تنمية الطاقات البديلة وخصوصا الغاز الصخري منها. هذا الوضع الذي جاء برغم التخلص من إشكالية المديونية الخارجية نهاية 2006 كإجراء يُسبب للحكومة الجزائرية في الإدارة الموفقة لهذا الملف (التسديد المسبق للمديونية)، مما يعني أن المشكل يبقى في كيفية فك التبعية لقطاع المحروقات وللإستيراد، وهو ما يؤدي إلى القول بأن التوازن المسجل ظريفي وغير مستدام.

اختبار الفرضيات:

إن النتائج السابقة تثبت صحة الفرضيات المصاغة في مقدمة هذه الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** أثبتتها الدراسة من حيث أن النمو التوسعي باتجاه القطاعات الغير الإنتاجية لم يخلق آلة إنتاجية قادرة على إحداث النمو المستديم، وهو ما جعل الناتج المحلي يرتبط أكثر بأداء قطاع المحروقات وبالتحديد الأسعار التي يتوقف مستواها على عوامل خارجية ليست في نطاق التحكم المحلي.
 - **الفرضية الثانية:** أثبتتها الدراسة من حيث أنه وبرغم كل المؤشرات الدافعة إلى حدوث ضغوط تضخمية عالية، فإن اعتماد الإستيراد كبديل للعجز الذي ميز الآلة الإنتاجية المحلية ساهم بقسط وافر في زيادة العرض مقابل الطلب وبالحد الذي أعطى تحكم أكبر في معدلات التضخم ضمن نطاق لا يتجاوز 5% تقريبا (بين الزاحف والماشي).
 - **الفرضية الثالثة:** أثبتت الدراسة صحتها من حيث أن التشغيل ارتبط أكثر بالقطاعات التي غطتها برامج الإنعاش الإقتصادي (القطاعات غير الإنتاجية)، وهي بذلك تبقى ظرفية مقترنة بمدى التدخل الحكومي في ظل عدم تنمية القطاعات الإنتاجية المباشرة والنموذج بها استيعاب يد عاملة أكثر (مقابلة للزيادة في الفئة النشيطة) مع استدامة تضمن عدم التراجع في التوظيف للمدى الطويل، وهو ما لم يتحقق بسبب إزاحة القطاع الخاص من العملية التنموية (عدم عودة التوازن بعد الخلل الذي أحدثته استراتيجية النمو اللامتوازن).
 - **الفرضية الرابعة:** أثبتت الدراسة صحتها من حيث أن سعر البترول بقي المؤثر الوحيد على حصيله الصادرات في ظل جمود محلي للآلة الإنتاجية والتي لم تستطع الرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات فوق عتبة 3%، وهو ما يجعل الفوائض المسجلة ظرفية وغير مستدامة.
- وانطلاقا من الفرضيات السابقة فقد أثبتت الدراسة أن أسعار البترول وفاتورة الإستيراد كانت المحددات الرئيسية لتحقيق منظومة الإستقرار الإقتصادي الكلي.

المقترحات:

- إن احتواء السليبيات و تثمين الإيجابيات يتطلب القيام بمجموعة من المراجعات نوجزها في النقاط التالية:
- ربط المخصصات الإستثمارية بالطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني (قدرات الإنجاز) وذلك إلى الحد الذي يؤدي إلى علاقة طردية بين النمو المحقق وحجم الإنفاق ولا يزيح القطاع الخاص (سياسة مالية أقل توسعا).
 - استغلال فرصة وجود فوائض مالية معتبرة في إعداد خطة عامة بأهدافها الإستراتيجية ومعاييرها الأدائية ومؤشراتها القياسية الدورية وتفصيلها القطاعية للتحكم في مدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة وتلبية الطلب المتعلق باحتياجاتها في إطار تنمية فروع القطاعات الإنتاجية، وتصحيح الإختلالات الداخلية، واحتواء حالة الإغراق الحالية للإقتصاد الوطني بالواردات.
 - انطلاقا من المقترح السابقة، نرى ضرورة التوجه نحو تنمية القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى ترفقه صناعة خفيفة تُحدث التكامل بين القطاعين، مع اشتراط إشراك القطاع الخاص في هذه المهمة لما له من كفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام، وهو ما يعني التخلي التدريجي للدولة عن التدخل في الإقتصاد مع نمو مطرد لمساهمة القطاع الخاص في العملية التنموية.
 - الإنتقال من الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنات القطاعية والميزانية العامة للدولة الى الأسلوب الحديث باعتماد الميزانيات الموجهة بالنتائج، وترشيد الإنفاق العام بالحفاظ على الإيرادات العامة وحسن تخصيصها في إطار المعايير الأدائية والرقابة الدولية.
 - إعادة النظر في الأولويات الحالية التي تركز على بعض الجوانب الاجتماعية والسياسية الظرفية لإحتواء الإضطرابات وتسكينها، من خلال إعادة صياغة الأولويات المجتمعية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تحقق الأمن الاقتصادي الوطني في المدى المتوسط والطويل، من خلال النمو المستدام والإصلاح الدائم للإختلالات الهيكلية.
 - إعادة النظر في السياسة الخاصة بإدارة قطاع التجارة الخارجية سواء تعلق الأمر بالواردات (استعمال الآليات الحديثة للحد من الإستيراد المكثف للسلع والخدمات الذي لا يرتبط بالإحتياجات الفعلية للإقتصاد الوطني)، أو تعلق الأمر بمعالجة الاختلالات الهيكلية في التركيب السلعي للصادرات وتنويعها ببدائل فعلية يمكن تطويرها باستغلال فرص المناخ الإستثماري المتاح في إطار برامج الإستثمارات العامة.
 - إصلاح بيئة الأعمال لتكون مدخلا لترقية تنافسية للإقتصاد الوطني وحسن إدارته وإعادة التوازنات لفروعه وقطاعاته.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

✓ المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

- 01- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، القاهرة، 1973.
- 02- أحمد حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة، لبنان، 1992.
- 03- أحمد مندور، مقدمة في الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990.
- 04- أسامة الدباغ، البطالة والتضخم المقومات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر، الأردن، 2006.
- 05- أنطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، بيروت لبنان، 2008.
- 06- باري سيجل، النقود والبنوك والإقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- 07- جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 08- جيمس جوارتي وريچارد ستروب، الإقتصاد الكلي الإختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- 09- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 10- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003.
- 11- حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 12- حودة عبد الخالق، الإقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983.
- 13- رضا العدل، التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
- 14- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.
- 15- رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
- 16- رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.
- 17- سامي خليل، نظريات الإقتصاد الكلي الحديثة، الجزء الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994.
- 18- سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991.
- 19- سمير ابراهيم وحامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 20- صالح الخصاونة، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 1999.
- 21- صالح تومي، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 22- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 23- صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1998.
- 24- ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

- 25- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- 26- عبد الله الصعيدي، النقود والبنوك وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 27- عبد المجيد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 28- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 29- علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للعملية التنموية باعتبارها عملية حضارية في التنمية العربية -الواقع الراهن والمستقبل-، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.
- 30- عمر صخري، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 31- كامل بكري، الإقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 32- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة، 2002.
- 33- مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- 34- محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية -السياسة والممارسة-، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، 2012.
- 35- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 36- محمد بلقاسم بملول، سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999.
- 37- محمد حافظ عبده الرهوان، معالم على طريق التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، كلية الشرطة، القاهرة، 1994.
- 38- محمد خالد الحريري، الإقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977.
- 39- محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي (الإقتصاد الدولي)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 40- محمد طاقة وحسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008.
- 41- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 42- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 43- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
- 44- محمد مروان السماك ومحمد ظافر محبك، مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي، مكتبة الثقافة للنشر، الأردن، 1998.
- 45- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 46- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- 47- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، عمان، 1999.
- 48- نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد (التحليل التجميعي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 49- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 50- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.

• الأطروحات والرسائل الجامعية

- 01- أحمد ضيف، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 1994-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2004-2005.
- 02- بوجعة قويدري قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009.
- 03- خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 04- دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
- 05- راضية بختاش، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله - حالة الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- 06- راضية بن زيان، دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010.
- 07- رشيد بوعافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر 2000-2010، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
- 08- ساعد رقيق، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر 1991-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 09- سعدية قصاب، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 10- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006.
- 11- عائشة حمدوش، نمذجة سوق العمل في الجزائر للفترة 1991-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

- 12- عبد الحفيظ صدوقي، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة 1985-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- 13- عبد الحكيم سعيح، أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الإقتصادي حالة الجزائر 1982-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013.
- 14- عبد العزيز طيبة، أثر الإنفتاح الإقتصادي على النمو المستديم - دراسة حالة دول شمال افريقيا- خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- 15- عبد الله بلوناس، الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 16- علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 17- عيسى شقبق، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري (1970-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 18- قويدر معيزي، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2006، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 19- كمال بن يخلف، السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم -حالة الإقتصاد الجزائري-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- 20- محمد بودواية، إشكالية النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
- 21- محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009-2010.
- 22- محمد مدياني، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة 1970-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.
- 23- مسعود ميهوب، دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري للفترة 1986-2010، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2011-2012.
- 24- مصطفى زروني، النمو الإقتصادي واستراتيجيات التنمية - حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999-2000.
- 25- ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة مصر، الجزائر والسعودية- دراسة مقارنة للفترة 1990/2012-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

• **التقارير والنشرات والمراسيم**

- 01- تقارير بنك الجزائر: 2002-2005-2010-2014.
- 02- تقرير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ديسمبر 2000.
- 03- تقرير مجلس الطاقة العالمي، دراسة موارد الطاقة: نظرة مركزة على الغاز الصخري، 2010.
- 04- الجريدة الرسمية، عدد 26، 26 أبريل 1993.
- 05- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011.
- 06- رئاسة الحكومة، البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الإنعاش الإقتصادي، أبريل 2001.
- 07- رئاسة الحكومة، بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010.
- 08- قانون المالية لسنة 1971.
- 09- كريم النشاشي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 10- المرسوم التنفيذي 91-75 المؤرخ في 16/03/1991.
- 11- معهد التخطيط القومي، الإنفاق العام والإستقرار الإقتصادي في مصر (1970-1979)، رسائل في التخطيط الإقتصادي رقم 19، القاهرة، 1983.
- 12- معهد التخطيط القومي، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، مصر، 2003.
- 13- نشرة صندوق النقد الدولي، أوت 1994.

• **الملتقيات والندوات**

- 01- صالح صالح، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، المنعقد بجامعة سطيف يومي 11 و12 مارس 2013.
- 02- عبد الله بلوناس، البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العلمي للفترة 1985-2004، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع"، جامعة سعد دحلب البليدة، الفترة 26 إلى 28 أبريل 2006.
- 03- منى عبد الصبور محمد، المدخل المنظومي والبناء المعرفي، دراسة مقدمة للملتقى الفكري حول المدخل المنظومي في التدريس والتعلم، مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين شمس، مصر، 16-17 ديسمبر 2003.
- 04- نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر - الإجراءات والنتائج-، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 25-26 جوان 2008.

• الدوريات والمجلات والدراسات

- 01- أحمد حسين إلهيتي وخالد حمادي المشهداني ورفاه عدنان الطائي، أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الإقتصاد الأردني والتركبي، مجلة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد 2، عدد 4، جامعة الأنبار، العراق 2010.
- 02- أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الإدخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 11، 2012.
- 03- بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الإقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 30، القاهرة، 2003.
- 04- تناصر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة 1970-2013، مجلة العلوم الإقتصادية، عدد 16، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.
- 05- جزيرة معيزي، الإصلاحات وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، عدد 38، جامعة باجي مختار عنابة، جوان 2014.
- 06- دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.
- 07- رشيد دريس، انعكاس الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، عدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السداسي الأول 2014.
- 08- سمير آيت يحيى، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.
- 09- علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2004.
- 10- محمد أمين بربري، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009.
- 11- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 10، 2012.
- 12- مسعود صديقي، دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2002.
- 13- ممدوح الخطيب الكسواني، تصحيح الخطأ والتكامل المشترك والطلب على الواردات الكلية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، المجلد 38، العدد 2، السعودية، أوت 1998.

✓ المراجع باللغات الأجنبية:

• **Ouvrages:**

- 01- Abdelatif Benachenhou, l'expérience algérienne de planification et de développement (1962- 1982), OPU, Alger, 1979.
- 02- Abdelkrim Naas, le système bancaire Algérien de la décolonisation à l'économie de marché, Maisonneuve et laros, paris, 2003.
- 03- Abdelmadjid Bouzidi, les années 90 de l'économie Algérienne, ENAG, Alger, 2000.
- 04- Ahmed benbitour, l'expérience algérienne de développement 1962-1992: leçons pour l'avenir, édition techniques de l'entreprise/ISGP, Alger, 1992,
- 05- Dominique Guellec et Pierre Ralle, Les nouvelles théories de la croissance, collection repères, 5ème édition, La découverte, Paris, 2003.
- 06- Edmond Alphantéry ,Georges Delsupeme ,Les politique de stabilisation, PUF, Paris,1974.
- 07- Ghassem A. Homaifar, Managing Global Financial and Foreign Exchange Rate Risk, The Wiley financeseries, New Jersey, 2004.
- 08- J.Brémond, Mieux comprendre l'économie, Éditions Liris, Paris, 1991.
- 09- Janine Bremoud et Alain Geledan, Dictionnaire économique et social, Hatier, Paris, 1981.
- 10- Labaronne Daniel, Macroéconomie 3 Croissance, cycles et fluctuations, Memo Seuil, Paris, 1999.
- 11- Maamar Boudersa, la ruine de l'économie algérienne sous Chadli, Éditions Rahma, Alger, 1993.
- 12- Marc Nouchi, Croissance-histoire économique, Édition Hazan, France, 1990.
- 13- Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, le capitalisme de l'état algérien, François Maspéro, Paris, 1977.
- 14- Maurice Bye, Relation Economique Internationale ,Daloz, Paris, 1971.
- 15- Mourad Goumiri , L'offre de monnaie en Algérie, collection économie, ENAG, Alger, 1993.
- 16- Mustapha Mekideche, L'algerie entre économie de rente et économie émergente (1986- 1990) Édition Dahlab, Alger , 2000.
- 17- N.Kaldor, Essay on Economic Stability and Growth, Duckworth, London, 1960.
- 18- Peter N. Hess and Clark G. Ross, Principles of Economics : an analytical approach, West Publishing Company, New York , 1993.

• **Thèses:**

- 01- Abdelhamid Medfouni, L'économie industrielle dans la filière gaz naturel dans les pays sous-développés, Thèse présentée pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat es sciences économiques, Université de Constantine, 2002.
- 02- Ahmed Zakane, Dépenses publiques, croissance à long terme et politique économique, Essai d'analyse économique appliquée au cas de l'Algérie, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger, 2003.
- 03- Ali Raad, What explains the algerian economic growth record, Across-country approach over the 1970-2000, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger, 2006.
- 04- Zakia Belogbi, Conception D'un Modèle Macro-économique En Algérie De 1967 à 1993, thèse de magistère, Université d'Alger, 1995.

• **Reuves et études:**

- 01- Abdelouahab Keramane, l'expérience algérienne de passage à l'économie de marché, Media Bank, N°15, Banque d'Algérie, Décembre/Juin 95.
- 02- Ahmed Zakane, Croissance endogène et mesures de politique économique, Revue d'économie et de statistique appliquées, N° 01, INPS, Alger, 2003.
- 03- Christian Palloix, Industrialisation et financement lors des deux plans quadriennaux (1970-1977), Revue tiers monde, N°83, juillet- septembre 1980.
- 04- Dominique Plihou, les grandes explications macro-économique du chômage, les cahiers français, Documentation Française, N°246, Mai-Juin 1990.
- 05- Fayçal Yachir, L'ajustement Structurel dans le Tiers-Monde, Les Cahiers du CREAD, N° 21, 1er trimestre, Alger, 1990.
- 06- Grzegorz.w.kolodko, international transmission of inflation – its economics and its politics – world development review, Vol-15.N°08, G. Britain, 1987, p 1131.
- 07- Jacques Schnetzler, les effets pervers du sous-emploi à travers l'exemple algérien, revue Canadienne des études africaines, Vol 14, N°03, 1980.
- 08- Jean-Yves Naudet, Stabilité des prix et stabilité de la croissance de la masse monétaire une approche empirique, Cahiers d'économie politique, N°5, Marseille, Mars 1978.
- 09- Martha Pascual and Santiago Garcia, government spending and economic growth in the European union countries, Université d'Oviedo Spain, juillet 2006.
- 10- Peter Heller, les programmes d'ajustement appuyés par le fonds et les pauvres, finances et développement, FMI, 25 décembre 1988.
- 11- Saib Musette, Nacereddine Hamouda, valuation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD, Alger, N°46/47, 1998/1999.
- 12- Sébastien Dessus et Rémy Herrera, Capital public et croissance: une étude en économétrie de panel, revue économique, Vol 50, N°1, Paris, 1999.
- 13- Stanley Fischer. long-term contracts, Rational Expectations and the Optimal Money Supply Rule, journal of political economy, Vol 85, N°1, The University of Chicago Press (February 1977).

• **Rapports:**

- 01- Banque mondiale, la transition vers une économie de marché, rapport N° 12048, Washington, 25 Mai 1994.
- 02- Bulletin F M I, L'aboutissement des reformes en Algérie, 7 septembre 1998.
- 03- Hawaii Economic issues, Measuring economic diversification in Hawaii, Periodic research and data reports on issues current interest, Decembre 2011.
- 04- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2015.
- 05- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005.
- 06- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2004.
- 07- OPEC, Annual Statistical Bulletin 1999.
- 08- Word Bank, Commission on Growth and Development, The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, Washington, 2008.
- 09- World Bank, A Public Expenditure Review, Report N° 36270-DZ, 15 August 2007.

• **Sites Web:**

- <http://www.ons.dz/>
- <http://data.albankaldawli.org/indicator>
- <http://faostat.fao.org/desktopdefault.aspx?pageid=342&lang=ar&country=4>
- <images/stories/PDF/retrospective/frr/frr2014.pdf>

الملاحق

الملاحق رقمه: 01

الجدول رقمه 01: تطور محددات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990 - 2014

Année	PIB مليار دج أسعار 1980	L مليون عامل	g	Poil (دولار/ برميل)	I_t (مليار دج) أسعار 1989	K (مليار دج) أسعار 1989
1990	213.5	4.470	1	24.34	122.62	1716.37
1991	210.94	4.850	2	21.04	109.52	1740.08
1992	214.73	4.960	3	20.03	100.44	1753.51
1993	210.22	4.273	4	17.50	94.27	1760.1
1994	208.33	4.325	5	16.19	103.57	1775.67
1995	216.25	4.505	6	17.40	103.02	1789.91
1996	225.11	4.641	7	21.33	94.28	1794.69
1997	227.59	4.684	8	19.62	96.26	1801.21
1998	239.2	4.858	9	13.02	112.95	1824.1
1999	246.85	4.898	10	18.12	101.17	1834.08
2000	252.28	4.977	11	28.77	96.24	1838.61
2001	263.92	5.198	12	24.74	121.17	1867.85
2002	278.7	5.462	13	24.91	132.74	1907.2
2003	298.77	5.741	14	28.73	145.26	1957.03
2004	311.61	5.981	15	38.35	161.51	2020.69
2005	329.99	6.222	16	54.64	174.26	2093.92
2006	335.61	6.517	17	66.05	182.28	2171.51
2007	347.02	6.771	18	74.66	194.96	2257.89
2008	353.96	7.002	19	98.96	190.70	2335.7
2009	359.62	9.472	20	62.35	243.98	2462.9
2010	372.57	9.736	21	80.35	273.31	2613.06
2011	383	9.599	22	112.92	281.24	2763.65
2012	395.64	10.170	23	111.49	301.49	2926.95
2013	406.72	10.788	24	109.38	327.41	3108.02
2014	422.17	10.566	25	99.68	348.37	3300.99
*2015	441.21	10.594	26	52.79	393.22	3529.15

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/05.- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الرابط: <http://www.ons.dz>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/05.

- تقارير منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC على الرابط:

.2016/01/05 تاريخ زيارة الموقع: http://www.opec.org/opec_web/en/publications/337.htm

* - القيم مقدرة من طرف مواقع الإحصائيات السابقة (تاريخ الزيارة: 2016/09/29).

الجدول رقم 02: تطور محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة: 1990 - 2014

Année	Ipc (مؤشر أسعار المستهلك) 100=2001	Impr (مليار دج) أسعار 1980	M2 (مليار دج)	W (مليار دج)	TCR (100=2010)	PIB مليار دج أسعار 1980
1990	21.16	39.29	343	180	218.4	213.5
1991	26.64	32.26	415.27	255.5	130.3	210.94
1992	35.08	33.74	515.9	341.3	133.7	214.73
1993	42.28	31.48	627.43	412.5	160.6	210.22
1994	54.54	33.4	723.51	469.9	138.6	208.33
1995	70.79	34.07	799.56	568.8	116.2	216.25
1996	84.03	29.54	915.06	667.2	118.5	225.11
1997	88.82	30.24	1081.52	722.1	127.9	227.59
1998	93.26	32.45	1592.5	794.6	134.2	239.2
1999	95.68	33	1789.4	847.6	124	246.85
2000	95.97	32.71	2022.5	884.6	117.9	252.28
2001	100	33.98	2473.5	970.6	121.8	263.92
2002	101.43	40.61	2901.5	1048.9	113.1	278.7
2003	105.75	41.58	3354.4	1137.9	101.8	298.77
2004	109.95	47.03	3738	1278.5	102.2	311.61
2005	111.47	51.5	4157.6	1363.9	97.8	329.99
2006	114.05	50.57	4933.7	1500.1	97.6	335.61
2007	118.24	54.42	5994.6	1721.9	96.4	347.02
2008	123.98	58.01	6955.9	2138.4	100.6	353.96
2009	131.1	67.67	7178.7	2360.5	99.5	359.62
2010	136.23	70.72	8280.7	2917.6	100	372.57
2011	142.39	67.46	9929.2	3817.8	99.4	383
2012	155.05	76.84	11015.1	4297.72	104.8	395.64
2013	160.11	84.53	11941.5	4399.18	103.3	406.72
2014	164.77	91.79	13663.9	4668.26	105.4	422.17
*2015	172.65	80.87	13704.5	4928.26	100.9	441.21

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/06.
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الرابط: <http://www.ons.dz>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/06.
- * - القيم مقدرة من طرف مواقع الإحصائيات السابقة (تاريخ الزيارة: 2016/09/29).

الجدول رقم 03: تطور محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1990 - 2014

Année	TCHO 2000=100	POP ACT 2000=100	Poil (دولار/برميل)	INV 2000=100	W 2000=100	Wr 2000=100
1990	68.19	69.34	24.34	118.99	25.99	117.86
1991	73.38	72.62	21.04	108.03	35.89	129.29
1992	83.38	76.05	20.03	99.07	47.35	129.53
1993	80.13	79.43	17.50	93.06	54.32	123.31
1994	84.32	82.94	16.19	97.16	60.21	105.94
1995	97.27	86.79	17.40	97.98	73.27	99.33
1996	89.65	90.51	21.33	94.44	79.97	91.34
1997	91.42	92.72	19.62	90.78	85.07	91.92
1998	96.99	95.18	13.02	109.73	93.24	95.95
1999	103	97.61	18.12	107.47	99.39	99.69
2000	100	100	28.77	100	100	100
2001	94.5	102.69	24.74	114.88	104.51	100.3
2002	93.53	105.25	24.91	129.89	109.78	103.87
2003	82.04	107.71	28.73	142.07	111.3	101.01
2004	61.27	110.39	38.35	158.03	113.13	98.74
2005	52.96	113.02	54.64	170.51	114.54	98.61
2006	42.58	115.47	66.05	178.36	119.08	100.2
2007	47.77	118.07	74.66	190.76	136	110.38
2008	39.11	120.29	98.96	186.6	161.1	124.71
2009	35.31	123.01	62.35	238.73	171.78	125.75
2010	34.61	126.25	80.35	267.43	206.41	145.41
2011	34.61	129.17	112.92	275.18	263.99	177.93
2012	38.08	132.21	111.49	295	293.6	181.73
2013	33.92	134.96	109.38	320.37	290.49	174.12
2014	36.69	137.94	99.68	340.87	304.31	177.24
*2015	38.77	139.58	52.79	384.76	-	-

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/10.
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الرابط: <http://www.ons.dz>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/10.
- تقارير منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC على الرابط:
- http://www.opec.org/opec_web/en/publications/337.htm تاريخ زيارة الموقع: 2016/03/01/05.
- * - القيم مقدرة من طرف مواقع الإحصائيات السابقة (تاريخ الزيارة: 2016/09/29).

الجدول رقم 04: تطور محددات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة: 1990 - 2014

Année	BP (مليار دولار جاري)	Poils (دولار/برميل)	$m = \frac{IMPr}{PIBr}$	IDET (مليار دولار جاري)
1990	-0,22	24.34	0.184028103044	8.808
1991	1,04	21.04	0.152934483739	9.172
1992	0.23	20.03	0.157127555535	9.332
1993	-0,01	17.50	0.14974788317	9.096
1994	-4,36	16.19	0.160322565161	5.117
1995	-6,3	17.40	0.157549132948	4.25
1996	-2,1	21.33	0.131224734574	4.214
1997	1,16	19.62	0.132870512764	4.418
1998	-1,74	13.02	0.135660535117	5.131
1999	-2,38	18.12	0.133684423739	5.203
2000	7,57	28.77	0.129657523387	4.476
2001	6,19	24.74	0.128751136708	4.384
2002	3,66	24.91	0.145712235379	4.173
2003	7,47	28.73	0.139170599458	4.307
2004	9,25	38.35	0.150925836783	5.74
2005	16,94	54.64	0.156065335313	5.987
2006	17,73	66.05	0.150680849796	13.424
2007	29,55	74.66	0.156820932511	1.369
2008	36,99	98.96	0.16388857498	1.252
2009	3,86	62.35	0.188170847005	1.055
2010	15,33	80.35	0.189816678745	0.676
2011	20,14	112.92	0.176135770235	0.639
2012	12,06	111.49	0.194216964918	0.865
2013	0,13	109.38	0.207833398899	0.532
2014	-5,88	99.68	0.217424260369	0.631
*2015	-27.48	52.79	0.183291403187	0.622

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من:

- إحصائيات البنك الدولي على الرابط: <http://data.albankaldawli.org/indicator>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/11.
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الرابط: <http://www.ons.dz>، تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/11.
- تقارير منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC على الرابط:
- http://www.opec.org/opec_web/en/publications/337.htm تاريخ زيارة الموقع: 2016/01/05.
- * - القيم مقدرة من طرف مواقع الإحصائيات السابقة (تاريخ الزيارة: 2016/09/29).

الملاحق رقم: 02

الوحدة: 2000=100%

الجدول رقم 01: تطور مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي ومحدداتها في الجزائر خلال الفترة: 1990 - 2014

Année	Pibr	L	Poil	K	IPC	Impr	M2	w	tcr	TCHO	Invr	POP	Bp	m	ldet
1990	84,63	89,81	84,6	93,35	22,05	120,12	16,96	20,35	185,24	68,19	118,99	69,34	-2,91	141,93	196,78
1991	83,61	97,45	73,13	94,64	27,76	98,62	20,53	28,88	110,52	73,38	108,03	72,62	13,74	117,95	204,92
1992	85,12	99,66	69,62	95,37	36,55	103,15	25,51	38,58	113,4	83,38	99,07	76,05	-1,45	121,19	208,49
1993	83,33	85,85	60,83	95,73	44,06	96,24	31,02	46,63	136,22	80,13	93,06	79,43	-0,4	115,49	203,22
1994	82,58	86,9	56,27	96,58	56,83	102,11	35,77	53,12	117,56	84,32	97,16	82,94	-57,6	123,65	114,32
1995	85,72	90,52	60,48	97,35	73,76	104,16	39,53	64,3	98,56	97,27	97,98	86,79	-83,2	121,51	94,95
1996	89,23	93,25	74,14	97,61	87,56	90,31	45,24	75,42	100,51	89,65	94,44	90,51	-27,7	101,21	94,15
1997	90,21	94,11	68,2	97,97	92,55	92,45	53,47	81,63	108,48	91,42	90,78	92,72	15,32	102,48	98,7
1998	94,82	97,61	45,26	99,21	97,18	99,21	78,74	89,83	113,83	96,99	109,73	95,18	-23	104,63	114,63
1999	97,85	98,41	62,98	99,75	99,7	100,89	88,47	95,82	105,17	103	107,47	97,61	-31,4	103,11	116,24
2000	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
2001	104,61	104,44	85,99	101,59	104,2	103,88	122,3	109,72	103,31	94,5	114,88	102,69	81,77	99,3	97,95
2002	110,47	109,74	86,58	103,73	105,69	124,15	143,46	118,57	95,93	93,53	129,89	105,25	48,35	112,38	93,23
2003	118,43	115,35	99,86	106,44	110,19	127,12	165,85	128,63	86,34	82,04	142,07	107,71	98,68	107,34	96,22
2004	123,52	120,17	133,3	109,9	114,57	143,78	184,82	144,53	86,68	61,27	158,03	110,39	122,19	116,4	128,24
2005	130,8	125,02	189,92	113,89	116,15	157,44	205,57	154,18	82,95	52,96	170,51	113,02	223,78	120,37	133,76
2006	133,03	130,94	229,58	118,11	118,84	154,6	243,94	169,58	82,78	42,58	178,36	115,47	234,21	116,21	299,91
2007	137,55	136,05	259,51	122,8	123,21	166,37	296,4	194,65	81,76	47,77	190,76	118,07	390,36	120,95	30,59
2008	140,3	140,69	343,97	127,04	129,19	177,35	343,93	241,74	85,33	39,11	186,6	120,29	488,64	126,4	27,97
2009	142,55	190,32	216,72	133,95	136,61	206,88	354,94	266,84	84,39	35,31	238,73	123,01	50,99	145,13	23,57
2010	147,68	195,62	279,28	142,12	141,95	216,2	409,43	329,82	84,82	34,61	267,43	126,25	202,51	146,4	15,1
2011	151,82	192,87	392,49	150,31	148,37	206,24	490,94	431,58	84,31	34,61	275,18	129,17	266,05	135,85	14,28
2012	156,83	204,34	387,52	159,19	161,56	234,91	544,63	485,84	88,89	38,08	295	132,21	159,31	149,79	19,33
2013	161,22	216,76	380,19	169,04	166,83	258,42	590,43	497,31	87,62	33,92	320,37	134,96	1,72	160,29	11,89
2014	167,34	212,3	346,47	179,54	171,69	280,62	675,59	527,73	89,4	36,69	340,87	137,94	-77,68	167,69	14,1

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات الجداول: 1، 2، 3، 4 بالملاحق رقم: 01.

1- ممدادات النمو الإقتصادي باستخدام التحليل العاطلي والإزهار البسيط غير الخطي:

الجدول رقم 02: مخرجات برنامج Spss 20 لمحددات النمو الإقتصادي

Correlation Matrix^a

		POIL	L	K
Correlation	POIL	1.000	.916	.930
	L	.916	1.000	.974
	K	.930	.974	1.000
Sig. (1-tailed)	POIL		.000	.000
	L	.000		.000
	K	.000	.000	

a. Determinant = .007

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.754
Approx. Chi-Square		110.124
Bartlett's Test of Sphericity	df	3
	Sig.	.000

Anti-image Matrices

		POIL	L	K
Anti-image Covariance	POIL	.133	-.011	-.031
	L	-.011	.051	-.039
	K	-.031	-.039	.043
Anti-image Correlation	POIL	.901 ^a	-.133	-.412
	L	-.133	.719 ^a	-.825
	K	-.412	-.825	.681 ^a

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

Communalities

	Initial	Extraction
POIL	1.000	.937
L	1.000	.967
K	1.000	.976

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.880	95.996	95.996	2.880	95.996	95.996
2	.095	3.153	99.149			
3	.026	.851	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

الجدول رقم 03: مخرجات برنامج Spss 20 للعلاقة بين الناتج المحلي الخام والعامل المستخرج (F_1)

Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.995	.990	.988	3.122

The independent variable is REGR factor score 1 for analysis 1.

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	19424.614	3	6474.871	664.400	.000
Residual	204.654	21	9.745		
Total	19629.268	24			

The independent variable is REGR factor score 1 for analysis 1.

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
REGR factor score 1 for analysis 1	27.098	1.584	.948	17.106	.000
REGR factor score 1 for analysis 1 ** 2	-23.503	2.215	-.920	-10.613	.000
REGR factor score 1 for analysis 1 ** 3	9.371	1.345	.818	6.968	.000
(Constant)	130.834	1.345		97.262	.000

2- ممدادات التضخم باستخدام التحليل العاملي والإزمدار البسيط غير الخطي:

الجدول رقم 04: مخرجات برنامج Spss 20 لتحديدات التضخم

Correlation Matrix^a

	PIB	IMPr	M2	W	TCR	
Correlation	PIB	1.000	.947	.964	.927	-.664
	IMPr	.947	1.000	.979	.959	-.483
	M2	.964	.979	1.000	.988	-.563
	W	.927	.959	.988	1.000	-.530
	TCR	-.664	-.483	-.563	-.530	1.000
Sig. (1-tailed)	PIB		.000	.000	.000	.000
	IMPr	.000		.000	.000	.007
	M2	.000	.000		.000	.002
	W	.000	.000	.000		.003
	TCR	.000	.007	.002	.003	

a. Determinant = 1.102E-005

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.726
Approx. Chi-Square		245.446
Bartlett's Test of Sphericity	df	10
	Sig.	.000

Anti-image Matrices

	PIB	IMPr	M2	W	TCR	
Anti-image Covariance	PIB	.026	-.003	-.007	.011	.052
	IMPr	-.003	.028	-.006	.005	-.046
	M2	-.007	-.006	.004	-.006	-.001
	W	.011	.005	-.006	.011	.005
	TCR	.052	-.046	-.001	.005	.344
Anti-image Correlation	PIB	.733 ^a	-.097	-.674	.617	.543
	IMPr	-.097	.837 ^a	-.526	.276	-.473
	M2	-.674	-.526	.668 ^a	-.923	-.017
	W	.617	.276	-.923	.698 ^a	.083
	TCR	.543	-.473	-.017	.083	.708 ^a

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

Communalities

	Initial	Extraction
PIB	1.000	.967
IMPr	1.000	.932
M2	1.000	.978
W	1.000	.941
TCR	1.000	.449

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4.266	85.326	85.326	4.266	85.326	85.326
2	.646	12.917	98.243			
3	.062	1.241	99.484			
4	.023	.460	99.944			
5	.003	.056	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

الجدول رقم 05: مخرجات برنامج Spss 20 للعلاقة بين المستوى العام للأسعار والعامل المستخرج (F_2)

Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.959	.921	.909	12.626

The independent variable is REGR factor score 1 for analysis 1.

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	38777.588	3	12925.863	81.087	.000
Residual	3347.551	21	159.407		
Total	42125.139	24			

The independent variable is REGR factor score 1 for analysis 1.

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
REGR factor score 1 for analysis 1	31.864	5.564	.761	5.727	.000
REGR factor score 1 for analysis 1 ** 2	-18.115	4.210	-.461	-4.303	.000
REGR factor score 1 for analysis 1 ** 3	8.332	3.062	.483	2.721	.013
(Constant)	116.128	3.943		29.451	.000

3- ممددات البطالة باستخدام التحليل العائلي والإنحدار البسيط غير الخطي:

الجدول رقم 06: مخرجات برنامج Spss 20 لتحديدات البطالة

Correlation Matrix^a

		POP	INVr	POIL
Correlation	POP	1.000	.886	.874
	INVr	.886	1.000	.931
	POIL	.874	.931	1.000
Sig. (1-tailed)	POP		.000	.000
	INVr	.000		.000
	POIL	.000	.000	

a. Determinant = .026

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.767
Approx. Chi-Square		80.722
Bartlett's Test of Sphericity	df	3
	Sig.	.000

Anti-image Matrices

		POP	INVr	POIL
Anti-image Covariance	POP	.197	-.061	-.044
	INVr	-.061	.111	-.081
	POIL	-.044	-.081	.122
Anti-image Correlation	POP	.861 ^a	-.411	-.287
	INVr	-.411	.717 ^a	-.695
	POIL	-.287	-.695	.742 ^a

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

Communalities

	Initial	Extraction
POP	1.000	.908
INVr	1.000	.948
POIL	1.000	.939

Extraction Method: Principal

Component Analysis.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.794	93.142	93.142	2.794	93.142	93.142
2	.138	4.585	97.727			
3	.068	2.273	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

الجدول رقم 07: مخرجات برنامج Spss 20 للعلاقة بين حجم البطالة والعامل المستخرج (F_3)

Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.955	.913	.900	8.083

The independent variable is REGR factor score 1 for analysis 1.

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	14317.356	3	4772.452	73.048	.000
Residual	1371.999	21	65.333		
Total	15689.354	24			

The independent variable is REGR factor score 1 for analysis 1.

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
REGR factor score 1 for analysis 1	-46.174	4.377	-1.806	-10.549	.000
REGR factor score 1 for analysis 1 ** 2	-18.284	3.880	-.685	-4.712	.000
REGR factor score 1 for analysis 1 ** 3	18.597	3.061	1.528	6.075	.000
(Constant)	74.619	2.967		25.148	.000

4- ممددات التوازن الخارجي باستخدام التحليل العاملي والإنحدار البسيط غير الخطي:
الجدول رقم 08: مخرجات برنامج Spss 20 لتحديدات التوازن الخارجي.

Correlation Matrix^a

		m	ldet	POIL
Correlation	m	1.000	-.448	.743
	ldet	-.448	1.000	-.598
	POIL	.743	-.598	1.000
Sig. (1-tailed)	m		.012	.000
	ldet	.012		.001
	POIL	.000	.001	

a. Determinant = .288

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.636
Approx. Chi-Square		27.586
Bartlett's Test of Sphericity	df	3
	Sig.	.000

Anti-image Matrices

		m	ldet	POIL
Anti-image Covariance	m	.449	.004	-.266
	ldet	.004	.642	.213
	POIL	-.266	.213	.361
Anti-image Correlation	m	.632 ^a	.008	-.662
	ldet	.008	.740 ^a	.443
	POIL	-.662	.443	.589 ^a

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

Communalities

	Initial	Extraction
m	1.000	.742
ldet	1.000	.609
POIL	1.000	.849

Extraction Method: Principal

Component Analysis.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.201	73.358	73.358	2.201	73.358	73.358
2	.569	18.978	92.336			
3	.230	7.664	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

الجدول رقم 09: مخرجات برنامج Spss 20 للعلاقة بين التوازن الخارجي والعامل المستخرج (F₄)

Model Summary^a

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.693	.481	.410	128.126

The independent variable is REGR factor score 1 for analysis 1.

ANOVA^a

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	334099.055	3	111366.352	6.784	.002
Residual	361156.518	22	16416.205		
Total	695255.573	25			

The independent variable is REGR factor score 1 for analysis 1.

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
REGR factor score 1 for analysis 1	218.502	60.500	1.284	3.612	.002
REGR factor score 1 for analysis 1 ** 2	190.973	46.701	1.597	4.089	.000
REGR factor score 1 for analysis 1 ** 3	-161.883	41.927	-2.287	-3.861	.001

الجدول رقم 10: العوامل المستخرجة لمحددات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة: 1990 - 2014

Année	F_1 العامل الأول	F_2 العامل الثاني	F_3 العامل الثالث	F_4 العامل الرابع
1990	-0.83509	- 1.41155	-1.03174	-0.34407
1991	-0.79057	- 0.96538	-1.05708	-0.90745
1992	-0.77341	-0.93549	-1.04868	-0.87043
1993	-0.89822	- 1.11881	-1.04303	-0.99120
1994	-0.89118	- 0.95602	-0.97884	-0.42455
1995	-0.84162	- 0.76895	-0.89864	-0.36282
1996	-0.77993	-0.78628	-0.81317	-0.72419
1997	-0.78472	-0.80704	-0.80884	-0.73997
1998	-0.80386	-0.73916	-0.74881	-0.84909
1999	-0.74209	-0.62740	-0.66796	-0.82718
2000	-0.62548	-0.55789	-0.55632	-0.68817
2001	-0.60833	-0.48837	-0.48516	-0.74041
2002	-0.53734	-0.27167	-0.37447	-0.45108
2003	-0.42164	-0.08789	-0.24216	-0.52211
2004	-0.24684	0.06201	-0.03274	-0.37475
2005	-0.00139	0.23912	0.22584	-0.12752
2006	0.20905	0.31422	0.41327	-0.85576
2007	0.39306	0.50209	0.59581	0.60458
2008	0.71629	0.66681	0.85279	1.01469
2009	0.84170	0.85788	0.76918	0.98218
2010	1.16314	1.08846	1.12605	1.26045
2011	1.56154	1.32935	1.52814	1.43552
2012	1.75539	1.59289	1.65238	1.67758
2013	1.96312	1.80035	1.78948	1.90040
2014	1.97842	2.06874	1.83470	1.92537

المصدر: مخرجات برنامج Spss 20 وبالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 الملحق 02.

الجدول رقم 11: تطور مكونات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة: 2001 - 2014

الوحدة: مليار دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
59.996	64.713	71.736	72.888	57.088	45.181	78.581	60.585	54.741	46.371	32.208	24.465	18.700	19.091	الصادرات
58.362	63.663	70.584	71.661	56.121	44.415	77.194	59.605	53.608	45.587	31.548	23.988	18.109	18.531	منها محروقات
0.323	0.404	0.315	0.355	0.306	0.113	0.119	0.088	0.073	0.067	0.066	0.047	0.035	0.030	غذائية
1.173	0.492	0.618	0.66	0.434	0.393	0.834	0.64	0.765	0.526	0.432	0.316	0.403	0.413	منتجات نصف مصنعة
0.11	0.109	0.168	0.161	0.165	0.169	0.334	0.17	0.195	0.136	0.097	0.049	0.056	0.039	مواد أولية
59.67	54.984	51.569	46.927	38.885	37.403	37.993	26.348	20.681	19.567	17.954	13.322	12.010	9.482	الواردات
10.55	9.013	8.483	9.261	5.726	5.512	7.397	4.656	3.572	3.357	3.385	2.516	2.572	2.346	غذائية
9.894	10.539	9.400	6.890	5.687	5.868	6.172	3.546	2.830	2.868	2.610	1.984	1.649	1.400	منتجات استهلاكية نهائية
1.812	1.732	1.729	1.676	1.335	1.128	1.318	1.245	0.792	0.668	0.733	0.607	0.490	0.445	مواد أولية
2.720	4.139	4.659	1.094	0.888	0.516	0.560	0.305	0.230	0.186	0.158	0.041	0.132	0.097	طاقة
12.301	10.642	9.994	10.047	9.446	9.557	9.502	6.678	4.637	3.743	3.422	2.683	2.186	1.747	منتجات نصف مصنعة
18.115	15.233	12.793	15.091	14.794	14.141	12.344	9.361	8.015	7.872	6.681	4.654	4.146	3.293	تجهيزات صناعية
0.629	0.477	0.310	0.364	0.325	0.219	0.164	0.137	0.09	0.149	0.57	0.121	0.139	0.154	تجهيزات فلاحية
9.434 -	0.999	12.418	17.766	12.16	0.41	34.45	30.54	28.95	21.72	11.12	8.84	4.37	7.06	رصيد الميزان الجاري
1.534	1.961	1.541	2.045	3.47	2.54	2.33	1.37	1.76	1.02	0.62	0.62	0.97	1.18	استثمار أجنبي مباشر
0.631	0.532	0.865	0.639	0.676	1.055	1.252	1.369	13.424	5.987	5.74	4.307	4.173	4.384	خدمات ديون
1.505	2.442-	1.306-	1.411	0.49-	0.93-	0.64	1.59-	1.08-	2.83-	0.26-	0.61-	0.36-	0.06-	صافي السهو والخطأ
3.554	0.865-	0.361-	2.375	3.42	3.45	2.54	0.99-	11.22-	4.78-	1.87-	1.37-	0.71-	0.87-	رصيد الميزان الرأسمالي
5.88-	0.134	12.057	20.141	15.58	3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	الميزان الكلي
178.938	194.012	190.661	182.224	162.22	147.22	143.10	110.18	77.78	56.18	43.11	32.92	23.11	17.96	الإحتياطيات

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من تقارير بنك الجزائر 2005-2010-2014.

الجدول رقم 12: القيم الإسمية والحقيقية لعناصر الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

الوحدة: مليار دج.

السنة	إجمالي الإيرادات		جباية بترولية		خارج المحروقات		إجمالي النفقات		نفقات التسيير		نفقات التجهيز		نسبة تغطية الإيرادات خارج المحروقات لنفقات التسيير
	القيمة الإسمية	الحقيقية	الإسمية	الحقيقية	الإسمية	الحقيقية	الإسمية	الحقيقية	الإسمية	الحقيقية	الإسمية	الحقيقية	
2001	1505.5	94.00	1001.4	62,52	488.5	31,47	1321.0	82,48	798.6	49,86	522.4	32,62	63,12
2002	1603.2	98,79	1007.9	62,11	595.1	36,68	1550.6	95,55	975.6	60,12	575.0	35,43	61,02
2003	1974.4	112,31	1350.0	76,79	624.3	35,52	1690.2	96,148	1122.8	63,87	567.4	32,28	55,61
2004	2229.7	112,99	1570.7	79,6	652.5	33,4	1891.8	95,87	1251.1	63,4	640.7	32,47	52,67
2005	3081.7	134,48	2352.7	102,7	723.4	31,81	1985.9	86,66	1291.9	56,38	694.0	30,29	56,43
2006	3639.8	143,68	2799.0	110,5	840.5	33,19	2453.0	96,83	1437.9	56,76	1015.1	40,07	58,47
2007	3687.9	136,83	2796.8	103,8	883.1	33,06	3108.5	115,33	1673.9	62,11	1434.6	53,23	53,23
2008	5190.5	167,01	4088.6	131,6	1101.6	35,46	4191.0	134,85	2217.7	71,36	1973.3	63,49	49,69
2009	3676.0	133,14	2412.7	87,39	1262.4	45,76	4246.3	153,8	2300.0	83,3	1946.3	70,49	54,93
2010	4392.9	137,02	2905.0	90,61	1487.8	46,41	4466.9	139,33	2659.0	82,94	1807.9	56,39	55,96
2011	5790.1	152,76	3979.7	105	1810.4	47,76	5853.6	154,43	3879.2	102,3	1974.4	52,09	46,67
2012	6339.3	155,64	4184.3	102,7	2155.0	52,91	7058.1	173,29	4782.6	117,4	2275.5	55,87	45,06
2013	5957.5	146,44	3678.1	90,41	2279.4	56,03	6024.1	148,07	4131.5	101,6	1892.6	46,52	55,17
2014	5719.0	141,15	3388.3	83,63	2330.6	57,53	6980.2	172,28	4486.6	110,7	2493.9	61,55	51,95

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من تقارير بنك الجزائر 2005-2010-2014.

نشير إلى احتساب القيم الحقيقية بالقسمة على مكتمش الناتج المحلي الخام بأسعار 1980.

الملاحق رقمه: 03

الجدول رقمه 01: اختبار White لعدم تجانس تباين الأخطاء (النموذج المقدر للنتائج المحلي الخام).

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/05/17 Time: 13:19
Sample: 1991 2014
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.074124	2.262054	-1.358996	0.1956
LNK	0.861760	0.642386	1.341499	0.2011
LNK^2	-0.061181	0.046423	-1.317890	0.2087
LNK*LNLT	0.012058	0.018821	0.640683	0.5321
LNK*LNPOIL	0.012090	0.014184	0.852372	0.4084
LNLT	-0.072068	0.127596	-0.564813	0.5811
LNLT^2	-0.001012	0.001204	-0.840484	0.4148
LNLT*LNPOIL	-0.004156	0.003321	-1.251518	0.2313
LNPOIL	-0.076057	0.093970	-0.809382	0.4318
LNPOIL^2	0.000124	0.001705	0.072434	0.9433
R-squared	0.206817	Mean dependent var		0.000515
Adjusted R-squared	-0.303087	S.D. dependent var		0.000480
S.E. of regression	0.000548	Akaike info criterion		-11.88598
Sum squared resid	4.21E-06	Schwarz criterion		-11.39512
Log likelihood	152.6317	F-statistic		0.405599
Durbin-Watson stat	3.088775	Prob(F-statistic)		0.911669

الجدول رقمه 02: اختبار White لعدم تجانس تباين الأخطاء (النموذج المقدر للمستوى العام للأسعار باستخدام المتغيرات الداخلية).

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	1.580436	Probability	0.213359
Obs*R-squared	7.343438	Probability	0.196325

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/05/17 Time: 14:04
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.328209	18.39788	-0.072194	0.9432
LNLM	-0.527496	1.610522	-0.327531	0.7468
LNLM^2	-0.027349	0.034125	-0.801427	0.4328
LNLM*LNPIBR	0.163870	0.378016	0.433499	0.6695
LNPIBR	1.138550	8.756624	0.130022	0.8979
LNPIBR^2	-0.204775	1.037730	-0.197330	0.8457
R-squared	0.293738	Mean dependent var		0.007111
Adjusted R-squared	0.107879	S.D. dependent var		0.010457
S.E. of regression	0.009876	Akaike info criterion		-6.191773
Sum squared resid	0.001853	Schwarz criterion		-5.899243
Log likelihood	83.39716	F-statistic		1.580436
Durbin-Watson stat	2.067194	Prob(F-statistic)		0.213359

الجدول رقم 03: اختبار White لعدم تجانس تباين الأخطاء (النموذج العام المقدر للمستوى العام للأسعار).

F-statistic	1.023909	Probability	0.542902
Obs*R-squared	19.88842	Probability	0.401320

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 02/05/17 Time: 14:13
 Sample: 1990 2014
 Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21.47512	120.2203	0.178631	0.8652
LNLM	-0.120533	9.721480	-0.012399	0.9906
LNLM^2	-0.106202	0.193863	-0.547822	0.6074
LNLM*LNPIBR	-0.146342	2.298062	-0.063681	0.9517
LNLM*LNTCR	0.036534	0.380661	0.095974	0.9273
LNLM*LNIMPR	0.299844	0.434199	0.690568	0.5206
LNLM*LNW	0.185249	0.180802	1.024595	0.3525
LNPIBR	-9.397844	59.74484	-0.157300	0.8812
LNPIBR^2	0.889663	7.253566	0.122652	0.9072
LNPIBR*LNTCR	0.700869	2.023720	0.346327	0.7432
LNPIBR*LNIMPR	-1.247343	3.167129	-0.393840	0.7099
LNPIBR*LNW	0.282465	0.222679	1.268484	0.2605
LNTCR	-2.584638	6.274040	-0.411957	0.6974
LNTCR^2	0.042840	0.232309	0.184408	0.8609
LNTCR*LNIMPR	-0.302613	0.496077	-0.610012	0.5685
LNTCR*LNW	-0.134007	0.197023	-0.680159	0.5266
LNIMPR	6.118517	13.04303	0.469102	0.6587
LNIMPR^2	0.184080	0.323540	0.568956	0.5940
LNIMPR*LNW	-0.201317	0.217180	-0.926959	0.3965
LNW^2	-0.118417	0.132678	-0.892514	0.4130
R-squared	0.795537	Mean dependent var	0.002904	
Adjusted R-squared	0.018576	S.D. dependent var	0.003832	
S.E. of regression	0.003797	Akaike info criterion	-8.318854	
Sum squared resid	7.21E-05	Schwarz criterion	-7.343753	
Log likelihood	123.9857	F-statistic	1.023909	
Durbin-Watson stat	2.535939	Prob(F-statistic)	0.542902	

الجدول رقم 04: اختبار White لعدم تجانس تباين الأخطاء (النموذج المقدر لمعدل البطالة).

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	1.188236	Probability	0.368719
Obs*R-squared	10.40522	Probability	0.318686

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 02/05/17 Time: 14:31

Sample: 1990 2014

Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.144842	7.466552	1.090844	0.2926
LINV	-0.995105	1.512169	-0.658065	0.5205
LINV^2	-0.014601	0.131456	-0.111071	0.9130
LINV*LPOIL	-0.110796	0.092378	-1.199376	0.2490
LINV*LPOP	0.320406	0.473177	0.677138	0.5086
LPOIL	0.396857	1.266721	0.313295	0.7584
LPOIL^2	0.027931	0.032950	0.847663	0.4099
LPOIL*LPOP	-0.009164	0.331885	-0.027612	0.9783
LPOP	-2.837927	3.190322	-0.889543	0.3878
LPOP^2	0.152741	0.317814	0.480601	0.6377
R-squared	0.416209	Mean dependent var	0.007822	
Adjusted R-squared	0.065934	S.D. dependent var	0.008816	
S.E. of regression	0.008521	Akaike info criterion	-6.403507	
Sum squared resid	0.001089	Schwarz criterion	-5.915957	
Log likelihood	90.04384	F-statistic	1.188236	
Durbin-Watson stat	2.593102	Prob(F-statistic)	0.368719	

الجدول رقم 05: اختبار White لعدم تجانس تباين الأخطاء (النموذج المعتمد لدالة التوازن الخارجي).

F-statistic	1.038832	Probability	0.457769
Obs*R-squared	9.609963	Probability	0.382973

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 02/05/17 Time: 15:41

Sample: 1991 2014

Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1026.514	1018.406	-1.007962	0.3306
POIL	5.897528	8.112624	0.726957	0.4792
POIL^2	0.023379	0.021385	1.093252	0.2927
POIL*M	-51.25262	59.73602	-0.857985	0.4054
POIL>IDET	-0.012212	0.149034	-0.081940	0.9359
M	8340.652	12050.94	0.692116	0.5002
M^2	-9410.499	41517.35	-0.226664	0.8240
M>IDET	-988.8322	774.4080	-1.276888	0.2224
IDET	156.2261	133.7677	1.167891	0.2624
IDET^2	-0.444934	1.563143	-0.284640	0.7801
R-squared	0.400415	Mean dependent var	18.69089	
Adjusted R-squared	0.014968	S.D. dependent var	34.34384	
S.E. of regression	34.08585	Akaike info criterion	10.18998	
Sum squared resid	16265.83	Schwarz criterion	10.68083	
Log likelihood	-112.2797	F-statistic	1.038832	
Durbin-Watson stat	2.962820	Prob(F-statistic)	0.457769	

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق الإصلاحات وبرامج الإنعاش الإقتصادي المعتمدة من قبل الجزائر خلال الفترة 1990-2014 للإستقرار الإقتصادي الكلي المستديم، وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في سلوك كل من النمو الإقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي والتي تشكل المؤشرات الرئيسية للإستقرار الإقتصادي، ومن ثمة فقد حاولت هذه الدراسة تحديد مدى قدرة الجزائر على التحكم في سلوك تلك المتغيرات وتوجيهها بالشكل الذي يخدم قوة اقتصادها، لتقييم مدى نجاح السياسات المعتمدة في تحقيق الإستدامة المنشودة. وبالنظر إلى النتائج المحصل عليها من الدراسة، فقد بقيت المتغيرات الخارجية الأكثر تحكُّماً في سلوك مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي خصوصا في ظل البرامج الإنفاقية الموسعة والتي زادت من عمق الإعتماد على الخارج في تلبية طلبات الداخلية وذلك في ظل المزج الغير المناسب لإستراتيجية النمو اللامتوازن والنظرية الكينزية التي تعتبر تنشيط الطلب الكلي الفعال كأساس لإحداث النمو والتنمية، هذا الأمر الذي لم ينعكس على تنشيط الآلة الإنتاجية المحلية المنوط بها تحقيق الإستقرار المستدام، مما يعني أن التحسُّن الملاحظ في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي ظرفي سرعان ما يزول بزوال الأسباب المحدثة له.

الكلمات المفتاحية: الإستقرار الإقتصادي، النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي.

Abstract :

This study aims to evaluate a complete assessment to extent the achievement of economic reforms and programs that adapted by Algeria during 1990-2014 for the stability macro-economic, that determine the most important variables which affected the behavior of the economic growth, inflation, unemployment and external balance – That formed the principle key indicators of economic stability-. Thus let this study try to determine the extent of Algeria capacity for determine the behavior of that variables and orienting them at the form that work for its economy strength. For evaluating the success of the adapted policies in achieving sustainability pursued.

According the results obtained in this study, the external variables remained the most control over the macroeconomic stability indicators behaviour especially in the light of the extended spending programs which deepened the reliance on foreign to meet the internal requirements under the non-appropriate mixing of uneven growth strategy and the Keynesian theory, which considers revitalization of aggregate demand as the basis of the effective creation of growth and development, this didn't reflect on stimulating the local production machine entrusted with achieving sustainable stability, which means that the marked improvement in the economic stability indicators is circumstantial and it disappears by the demise of its causes.

key words: Economic stability, Economic growth, Unemployment, Inflation, External balance.